الإسلام

في المناهج الصهيونية

والتحدي التعليمي في الصراع العربي الإسرائيلي

أ.د. مصطفى رجب

٢٠٠٦

جدارا للكتاب العالمي
عمان- الأردن

عالم الكتب الحديث
إربد- الأردن

الطبعة الأولى
2006

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2006 /4 /731)

320.54
رجب، مصطفى
الإسلام في المناهج الصهيونية: والتحدي التعليمي في الصراع العربي الإسرائيلي/ مصطفى رجب.- إربد: عالم الكتب الحديث، 2006.
(   ) ص.
ر.إ.: (2006 /4 /731)
الواصفات:/الصهيونية//الإسلام//الايدلوجيات السياسية//النزاع العربي الإسرائيلي/

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ردمك: ISBN 9957- 466- 39- 9



عالم الكتب الحديث
للنشر والتوزيع
إربد - شارع الجامعة - بجانب البنك الإسلامي
تلفاكس: ٧٢٧٢٢٧٢ - ٩٦٢+   خلوي: ٥٢٦٤٣٦٣ - ٠٧٩
صندوق بريد (٣٤٦٩)   الرمز البريدي (٢١١١٠)
الموقع على الإنترنت
www.almalktob.com

جدارا للكتاب العالمي
للنشر والتوزيع
عمان-العبدلي-مقابل جوهرة القدس
تلفاكس: ٥٦٦٧٢١١

فهــرس المحتــويــات

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

مقـدمــة

منذ نشأت الصهيونية كحركة سياسية ، وهي تحاول التغلغل في الأراضي العربية بكل ما تملك من وسيلة ، وقد أتيح لدولة إسرائيل بعد توقيع معاهدة السلام مع مصر عام ١٩٧٩م أن تنام قريرة العين بعد أن أمنت الخطر القادم من الجنوب وازدادت اطمئناناً بعد توقيع اتفاقيات مماثلة مع الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم بدأت في تنفيذ مشروعها لإنشاء "إسرائيل الكبرى" التي اتخذت منها حلماً أبدياً استقطبت به المهاجرين اليهود من شتى أصقاع العالم وشرعت في التسلل إلى كثير من الدول العربية من خلال علاقات تجارية تتستر أحياناً وتظهر أحياناً والمقالات التالية تسعى لكشف الكثير من الزيف الذي يزدان به الخطاب الرسمي العربي لمحاولة البحث عن الذات العربية قبل أن تضيع ، وهذه المقالات نشرت جميعاً بالصحف العربية في السنوات الخمس الأخيرة .

وأرجو من القارئ العزيز أن يجد فيها ما ينفعه ، وأرجو من أن ينفعني الله به يوم لا ينفع مال ولا بنون.

والله ولي التوفيق

مصطفى رجب

سوهاج - سبتمبر ٢٠٠٥م

المؤرخون الجدد للصهيونية

في أعقاب حرب رمضان/ أكتوبر ١٩٧٣ ظهرت في إسرائيل حركة جديدة لكتابة التاريخ بغرض فحص المقولات المضللة التي اعتمدت عليها الصهيونية التقليدية لإثبات وجودها كحركة سياسية تذرعت بالديانة اليهودية واللغة العبرية من أجل خلق كيان سياسي/قومي يجتمع عليه يهود العالم.

وقد أشار إلى هذه الحركة المفكر الفرنسي المسلم "رجاء جارودي" في كتابه "الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية" الذي حوكم بسببه، وبعد ذلك في كتابه "محاكمة الصهيونية الإسرائيلية" الذي عرض فيه لفضائح محاكمته بسبب كتابه السابق. واستشهد بأقوال كثير من رموز المؤرخين الجدد في إسرائيل، ممن أدانوا فلسفة الصهيونية وضربوها في مقتل حين وصفوا ما قامت عليه بأنه "أساطير".

كما تناول الأستاذ/ محمد عبد المنعم رئيس تحرير "روز اليوسف" المصرية مسيرة هذه الحركة في مقدمة موجزة قدم بها لكتاب (الحائط الحديدي) للمؤرخ اليهودي "آفي شليم" أحد المؤرخين الجدد. وذلك بمناسبة ترجمة هذا الكتاب إلى العربية وصدوره عن مؤسسة روز اليوسف عام ٢٠٠١ في نحو ستمائة صفحة. ويرى محمد عبد المنعم أن حركة المؤرخين الجدد تعدّ من أخطر الحركات الثقافية في تاريخ الدولة العبرية إلى الدرجة التي يضعها البعض في الترتيب التالي بعد حركة (الهسكلاة) التنويرية التي بدأت أواخر القرن التاسع عشر وتبنت فكرة إقامة دولة باسم (إسرائيل).

ومن أبرز أعضاء هذه الحركة الذين يعادون الصهيونية بوضوح: "عاموس عوز" و"ساميخ يزهار"، و"تيد كاتس"، و"إسرائيل شاحاك"؛ فقد فضحوا في كتبهم المذابح التي قامت بها العصابات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية، كما نسفوا بالأدلة القاطعة كثيراً من الأساطير التاريخية التي حاول الصهاينة الأوائل الإيحاء بأنها مقدسة مثل (شعب الله المختار) وفكرة (أرض الميعاد).

لقد خلط الساسة اليهود، والقادة العسكريون، أطماعهم التوسعية بأفكار دينية بهدف سهولة التأثير على اليهود العوام في شتى أنحاء العالم. فقبل صدور قرار التقسيم بعشر سنوات قال الإرهابي الصهيوني "بن جوريون" في كلمة ألقاها أمام مؤتمر المجلس العالمي لعمال صهيون المنعقد في "زيورخ" في ٢٩ أغسطس ١٩٣٧ : "هذه الدولة اليهودية التي يقترحونها علينا [في مشروع التقسيم]، ليست الهدف الصهيوني، إذ إنه لا يمكن حلّ المشكلة اليهودية على هذه الرقعة ..".

وبعد حرب ١٩٦٧ أعلن وزير الدفاع موشي ديان وبالتحديد في أغسطس ١٩٦٧ أن (بعض أراضي سوريا والأردن ومصر علاوة على جميع أراضي فلسطين - هي أراضي آبائنا وأجدادنا) وقال: "إذا كنا نمتلك الكتاب المقدس، وإذا كنا نعتبر أنفسنا شعب الكتاب المقدس. فإن علينا أن نمتلك أرض الكتاب المقدس: أرض أورشليم والخليل وأريحا وغيرها.. وعلى الدول الأجنبية أن تفهم أن سيناء ومرتفعات الجولان ومضايق تيران وجبال غربي الأردن -بغض النظر عن أهميتها الاستراتيجية - تقع في قلب التاريخ اليهودي"!!.

من هنا تأتي أهمية التعرف على كتابات المؤرخين الجدد من اليهود؛ لأنهم يكشفون كثيراً من تلك المغالطات التي تتعلق بتخصصهم العلمي: التاريخ، ولكنها ترد حزينة على ألسنة السياسيين. ومن أشهر هذه الأساطير الزائفة (الماسادا) وأصلها بالعبرية (ميتسادة) وخلاصتها: أن الرومان دمروا مدينة القدس سنة ٧٠ بعد الميلاد، واستطاع عدد من اليهود أن يلجأوا إلى قلعة على جبل شاهق. فلما حاصرهم الرومان انتحروا انتحاراً جماعياً بدلاً من الأسر والذل. هذه الأسطورة شائعة جداً، وقد تم استغلالها كثيراً في التعبئة المعنوية للجنود اليهود.

ولكن في عام ١٩٨٧ قام عالم الاجتماع اليهودي (ناخمان بن يهودا) ببحث في جامعة أمريكية مشترك مع باحث أمريكي هو (ديفيد رابوبوت) حول ثلاث جماعات من القتلة السفاحين هي(جماعة السفاحين اليهودية، وجماعة الحشاشين المسلمين، وجماعة

السيكارى اليهودية) وقد لاحظ (ناخمان) -وهو أحد المؤرخين الجدد - أن جماعة السيكارى هذه قامت بأبشع عمليات الاغتيال والإرهاب ضد الرومان في الأعوام من ٦٦ -٧٣ بعد الميلاد!!، ثم اكتشف ناخمان أن جماعة السيكارى هذه كانت تضم أولئك الذين كانوا يقطنون تلك القلعة فوق جبل [الماسادا] ومن هناك كانوا يعتصمون بالجبل ويشنون من حين لآخر غارات ضد الرومان وضد سكان القرى اليهودية القريبة ليقتلوا وينهبوا..!!..

فانظر كيف قلب التراث اليهودي/ السياسي، المزيف هذه القصة وجعل المجرمين ضحاياً، والقتلة مجنيًّا عليهم؟!، ثم جاء المؤرخون الجدد فكشفوا الزيف، وساهموا في تقويض أساطير أسلافهم!!.

هذه الأكاذيب الأمريكية الرائعة !!

التحقيقات التي تجريها لجان الكونجرس الآن ؛ كشفت أشياء خطيرة في السياسة الأمريكية فإذا كان مشروع "الشرق الأوسط الكبير" هو الأكذوبة الأمريكية الكُبرى لعام ٢٠٠٤ والذي يخفي وراءه مخططات أمريكية للسيطرة على الشرق الأوسط ، أو بمعنى أدق العالم العربي والإسلامي ، وإن لم يكن فأضعف الإيمان دمج إسرائيل وإحكام تغلغلها في المنطقة وتمكينها من إدارة الشرق الأوسط ، إذا كانت هذه هي أكذوبة ٢٠٠٤ فإن الأكاذيب التي روجت لها الإدارة الأمريكية في عام ٢٠٠٣ لتبرير حربها على العراق واحتلاله لا تُحصى وتخفي وراءها نوايا إمبريالية تسعى من خلالها واشنطن للاستيلاء على منطقة من أغنى بقاع الأرض في مصادر الطاقة والموارد البشرية ، وطالما تشدقت الإدارة الأمريكية بأسباب ادعت إنها هي المبرر الحقيقي للحرب ، وأكد الرئيس بوش أكثر من مرة أن أهداف الحرب تنحصر في الآتي :

١ - الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين الدكتاتوري.
٢ - الكشف عن ملفات الإرهاب ومنظماته ومخططاته.
٣ - إعادة ترتيب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط بما ينسجم مع المصالح الأمريكية.
٤ - تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل.
٥ - اكتشاف وتدمير كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل العراقية.
٦ - تحرير الشعب العراقي من القهر وتأسيس نظام سياسي واقتصادي ديموقراطي فيدرالي ليكون نموذجاً يُحتذى به في المنطقة بعد رفع العقوبات عن العراق ومساعدته على استثمار موارده النفطية!!.

والملاحظ أن من مُجمل هذه الأهداف لم يتحقق سوى هدف واحد وهو الإطاحة بنظام صدام حسين، أما بقية الأهداف فإنها لم تتحقق ولا يبدو في الأفق أن

أحدها سيتحقق اللهم إلا هدف الإدارة في إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة بما ينسجم مع المصالح الأمريكية وهو ما صاغه الرئيس بوش في مشروع الشرق الأوسط الكبير.

أما تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل فلم ولن يحدث في ظل هذه السياسة المنحرفة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل وبالنسبة لاكتشاف أسلحة الدمار الشامل العربية فلقد "شهد شاهد من أهلها" وهو الخبير هانز بليكس الذي صرح مراراً وتكراراً بعدم وجود أي أسلحة بهذه الأوصاف في العراق، وبالنسبة لاكتشاف الإرهاب وتحجيمه فلا يبدو أي تقدم في هذا الشأن والدليل تفجيرات اسطنبول ومدريد مؤخراً والتهديدات المتوالية للولايات المتحدة التي تعلن في إثرها حالة الطوارئ، أما تحرير الشعب العراقي فهو أمر لن يحدث بل إن العراقيين يرون أن حياتهم في ظل نظام صدام كانت أفضل من أيامهم هذه التي يرسفُون فيها في أغلال الاحتلال الأمريكي.

يحدد خالد محمود (ملف البيان السياسي ٢٠٠٤/٣/١٩) خمسة أكاذيب كبرى ارتكبتها الإدارة الأمريكية في إطار عملية الغزو؛ أولى هذه الأكاذيب السياسية المفضوحة ما سمي بـ "الخطر الوشيك" والتي بدأت في ٢٧ يناير ٢٠٠٤ عندما خرج سكوت ماكميلان -المتحدث الرسمي للبيت الأبيض - بتصريح في إطار جملة التصريحات التي تحاول إدارة بوش تلمس طوق النجاة بها قال فيه: "إن الإدارة الأمريكية لم تقل أبداً أن العراق يمثل خطراً وشيكاً على الولايات المتحدة وأن هذه اللفظة قد اختارتها الميديا من عندها". أثار هذا التصريح ضجة إعلامية واسعة، وتطلع الصحفيون إلى بعضهم البعض مفترضين إمكانية أن يكون هذا حدث بالفعل وأنه من فرط تكراره الإعلامي تصوره البعض تصريح أمريكي رسمي، لكن هذا الارتباك سرعان ما تبخر وأتت النتائج بعكس ما كان يحلم به "ماكميلان" تماماً فقد كشف الأرشيف عن أن الإدارة الأمريكية ممثلة في شخوصها استخدمت هذا التصريح باللفظ والمعنى عشرات المرات ففي ٢٠٠٢/٩/١٩ صرح دونالد رامسفيلد وزير الدفاع "أنه لا توجد دولة إرهابية في العالم أكثر من نظام صدام حسين بالعراق" وصرح بوش في ٢٠٠٢/٢/١٠ أن "النظام العراقي هو تهديد عاجل بشكل

استثنائي" وصرح في ٢٠٠٣/٢/١٠ أن "هناك خطراً رهيباً لا مثيل له في العراق" وصرح في ٢٠٠٢/١٠/١٦ أن "النظام العراقي خطير وتهديد تام للسلام"، وفي ٢٠٠٢/١٠/٢٨ قال: "إن "هناك خطراً حقيقياً ورهيباً على الأمريكيين من صدام حسين" كذلك صرح مدير الاتصالات في البيت الأبيض دان برليت في يناير ٢٠٠٣ عندما سئل في مؤتمر صحفي: هل يمثل صدام حسين خطراً وشيكاً على المصالح الأمريكية فقال: "بالطبع هو كذلك" كما صرح ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكية في يناير ٢٠٠٣ أن "صدام حسين يهدد الولايات المتحدة وهو يمثل تهديداً خطيراً لبلدنا ولأصدقائنا وتهديداً مرعباً للعالم المتحضر".

الغريب في الأمر أن المستر "سكوت ماكميلان" الذي أطلق هذا التصريح لاستدراج الإعلام العالمي إلى جدل لغوي هو نفسه الذي استخدمه حرفياً في فبراير عام ٢٠٠٣ عندما قال في حديث عن العراق: "الأمر يتعلق بخطر وشيك"، الكارثة حلت على ماكميلان بتصريحات إدارة البحث والاستطلاع في الخارجية على لسان رئيسها حسب ما أوردت في ثيور يبليك في ٢٠٠٤/٢/٢ بأن "العراق لم يكن يمثل خطراً وشيكاً لا لجيرانه ولا للولايات المتحدة" وكذلك كلية الحرب بالجيش"Army War College" التي أصدرت تقريراً في يناير ٢٠٠٤ يقول: "إن العراق لم يمثل أي خطر وشيك وأن الحرب كانت خطوة وقائية غير ضرورية ضد العراق المردوع أصلاً".

أما الكذبة الثانية فهي خطاب باول الشهير في ٢٠٠٣/٢/٢٣ فعلى الرغم من أن باول مهّد لخطابه بتصريحات بأنه يحتوي على الدليل الحي Smoking Gun إياه احتوى خطاب باول في إيجاز وتكثيف على سبع نقاط رئيسية منها صور القمر الصناعي لمخابئ الأسلحة الكيماوية، القول بأن صدام حسين يمنع علماء من مقابلة الأمم المتحدة لامتلاكهم معلومات بوجود أسلحة دمار، صور المعامل البيولوجية المتحركة المنسوبة إلى العراق، القول باستمرار محاولات العراق بإنشاء ترسانة أسلحة نووية ... الخ. لو كانت هذه المعلومات صحيحة لأذهلت العالم وبررت الحرب على العراق، ولكن مكذبها "بليكس" أثبت بالحجة والبُرهان زيفها، وبرهن -أمام الأمم المتحدة وبعد خطاب باول بأسبوع -

وفي يده بعض من صور باول على أن هذه الصور تتضمن أنشطة روتينية معتادة ومشروعة، كما صرح في "جون سيلجيهولم" أحد معاونيه من المفتشين النوويين للأسوشيتدبرس في ٢٠٠٢/٣/١٩ أن معدات نزع التلوث المزعومة في خطاب باول ليست أكثر من معدات إطفاء أو ضخ مياه.

الفضيحة الثالثة في الأكاذيب الأمريكية ماسميت بـ "صفقة يورانيوم النيجر" حيث زعم الرئيس بوش ومن بعده باول في أوائل ٢٠٠٢ أن العراق حاول شراء اليورانيوم من النيجر لاستخدامه في إعادة تأسيس برنامجه النووي، وأنه يمتلك الأدلة الدامغة على ذلك وتحديداً على وجود ٥٠٠ طن من أكسيد اليورانيوم وبهذا الصدد طلب "ديك تشيني" من "جوزيف ويلسون" الدبلوماسي الأمريكي العريق والمعروف بسمعته الطيبة، فما كان من ويلسون إلا أن كشف كذبتهم وقال: أن هذه الوثائق التي تم تسريبها إلى المخابرات المركزية الأمريكية والخارجية وتم رفعها بعد ذلك إلى مكتب الرئيس ومجلس الأمن القومي مزورة!! و"أنهم" يعرفون أن قصة النيجر كانت أكذوبة فاضحة.

الفضيحة الرابعة في ملف الإدارة الأمريكية في تجهيزات الحرب على العراق كانت تلك الذلة الرهيبة التي أعلن فيها الرئيس الأمريكي بوش في سبتمبر ٢٠٠٢ أن الوكالة الدولة للطاقة الذرية أصدرت تقريراً يقول: "أن العراق على مسافة ستة أشهر من إنتاج الأسلحة النووية" كانت المشكلة في هذا التصريح خطيرة جداً فالتقرير الذي أشار إليه بوش لم يصدر أصلاً، أي أننا هنا لسنا بصدد تحريف في معلومة أو سوء تفسير لنص، وإنما بصدد تزوير وافتاءات من الأصل، في التقرير الذي أصدرته الوكالة الدولية للطاقة عام ١٩٩٨، أي بما يفصل أكثر من ٤ سنوات عن خطاب بوش قال التقرير أنه لا توجد أي دلائل على أن هناك في العراق قدرات أو إمكانات متبقية يمكن استخدامها لإنتاج أسلحة أو مواد نووية. وفي يناير ٢٠٠٢ صرح نائب المجلس القومي للمخابرات أن المخابرات الأمريكية انتهت إلى أن العراق لن يتمكن من إنتاج أسلحة نووية ليس فقط خلال ستة أشهر بل وحتى عشر سنوات مقبلة.

خامسة الأكاذيب الأمريكية تتعلق بأنابيب الألمونيوم أو محاولة العراق لشراء أنابيب ألمنيوم يمكن أن تكون صالحة للاستخدامات النووية، الوكالة الدولية للطاقة قدمت في تقريرها المرفوع إلى الأمم المتحدة ما يناقض جذرياً مثل هذا القول، وقالت بشكل قطعي: أن هذه الأنابيب بوضعها الراهن لا تصلح للاستخدام النووي وشاركها في هذا الرأي الخارجية الأمريكية، كما أصدر معهد "العلم والأمن القومي الأمريكي" تقريراً أيضاً دحض فيه هذه القضية وقال في تقرير له: "إن المعهد يرى أن إدارة بوش في استنتاجاتها تبدو مضللة وأنها تختار بانتقائية بعض المعلومات لتقوي حجتها في أن العراق يمثل تهديداً نووياً وشيكاً وأنها في تصرفها هذا في واقع الأمر لا تفعل شيئاً سوى أنها تزعج الناس.

هل تسببت اتفاقيات السلام في تضييع حقّ العودة؟

تأسست الوكالة الدولية لإغاثة اللاجئين (إنروا) بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٩/١٢/٨م من أجل إنهاء ظاهرة اللجوء والنزوح التي قام بها الفلسطينيون كردّ فعل للاحتلال الصهيوني من ١٩٤٨، ومنذ تأسيسها والإنروا تسعى للقيام بوظيفتين أساسيتين:

- التعاون مع الحكومات المحلية والمضيفة للاجئين على أداء الإغاثة المباشرة لهم وبرامج التشغيل وفقاً لتوصيات بعثات المسح الاقتصادي.
- التشاور مع الحكومات المعنية في الشرق الأوسط حول الإجراءات التي تتخذها هذه الحكومات تمهيداً للوقت الذي تصبح فيه المساعدات الدولية للإغاثة ولمشاريع الأعمال غير متوافرة.

ومنذ مايو ١٩٤٨ تشكلت في إسرائيل منظمة قوية لمعارضة عودة اللاجئين وضمّت بين أعضائها زعماء حركات كيبوتس ومتطرفين يهود وقياديين من دوائر شئون الاستيطان والأرض، وكانت هذه المنظمة تهدف إلى الحفاظ على المكاسب السياسية والعسكرية التي حققها اليهود خلال الحرب باللجوء إلى وسائل سريعة لجعل فكرة العودة مستحيلة، مثل إنشاء مؤسسة تتولى ترحيل العرب وعدم عودتهم، وتجنيد جماعات مسيحية تعمل على توطين اللاجئين في الدول العربية تحت شعار مساعدتهم، وتدمير البيوت العربية المهجورة، ومصادرة الممتلكات العربية، وسنّ تشريعات تفرض قيوداً على العائدين والتفاوض مع الدول العربية لتوطين اللاجئين بها، وقد جاء ذلك في وثيقة إسرائيلية نشرتها دار الجليل بعُمان عام ١٩٩٣م.

وقد استطاعت هذه المنظمة دفع الحكومة الإسرائيلية إلى اتخاذ عدة قرارات لمنع عودة اللاجئين منها القرار الذي اتخذ في ١٦ يونيو ١٩٤٨ ونصّ على عدم القبول بمبدأ

عودة اللاجئين العرب.. لا أثناء الحرب ولا بعدها، والقرار الذي اتخذ في ١٨ سبتمبر ١٩٤٨ ودعا إلى عمل كل ما هو ممكن من أجل منع عودة اللاجئين العرب، وإصدار الأوامر إلى كافة وحدات الجيش الإسرائيلي على الحدود بأن تمنع بكافة الوسائل عودة اللاجئين، وتعزيزاً لذلك الموقف تقرر تدمير القرى العربية التي ما زالت قائمة، والاستيطان في القرى المهدومة والأراضي المهجورة، ومصادرة وشراء إن أمكن أراض عربية أخرى واستخدام وسائل دعائية لإقناع اللاجئين العرب بأنه لا يمكن السماح لهم بالعودة.

ورغم هذا الرفض القاطع لعودة اللاجئين الذي بنت عليه إسرائيل مواقفها وسياساتها إلا أنها في نفس الوقت حاولت أن تجعل من هذه القضية ورقة للمساومة من أجل الحصول على مكاسب من العرب والمجتمع الدولي وذلك بطرحها في إطار المطالبة باعتراف العرب بإسرائيل والربط بين مصير اللاجئين الفلسطينيين ومصير اليهود في الدول العربية.

إلا أن عملية تهجير الفلسطينيين وإنكار حق عودتهم بدأت قبل عام ١٩٤٨، ويؤكد ذلك مصطفى طبية (ملف البيان السياسي –١٣/١٠/١٩٩٥) إذ يذكر أنه قبل قيام إسرائيل راحت الحركة الصهيونية تهيئ "نقل" عرب فلسطين إلى الأقطار العربية الأخرى، حتى قبل الحرب العالمية الأولى، ففي سنة ١٩١١ اقترح آرثر روبين المسئول عن الاستيطان اليهودي في ذلك الوقت شراء أراض بالقرب من حلب وحمص لتوطين الفلاحين الفلسطينيين الذين يفقدون مورد رزقهم نتيجة لبيع الإقطاعيين العرب أراضيهم للمنظمات الصهيونية.

وفي اجتماع لحزب الماباي سنة ١٩٣٦ عقد للتحضير لزيارة لجنة بيل، قال ابن جوريون إنه يجب الاقتراح على اللجنة أنه لا يوجد خطر أن يفقد العرب أراضيهم نتيجة للاستيطان اليهودي؛ لأنه يمكن نقلهم إلى شرقي الأردن، وبذلك لا يلحق بهم أي ظلم، وكان بن جوريون من أكبر المتحمسين لفكرة إجلاء الفلسطينيين، وقال: إنها ليست سوى

تكملة لإجراء طبيعي بدأ يتحقق، ولم يكتف بن جورين بالدعوة لإجلاء الفلسطينيين، بل راح يفاوض حولها، فقد طرح الفكرة على مسئولين بريطانيين، كما ادعى أنه حصل على موافقة الأمير عبدالله على مشروعه، وتبنت الوكالة اليهودية هذه السياسة رسمياً في اجتماع عقد في ١٩٣٦/١٠/٢٩م.

وعندما اقترحت لجنة بيل تقسيم فلسطين عارض بعض الزعماء الصهيونيين أسلوب التقسيم المقترح أسلوب التقسيم المقترح؛ لأن الدولة اليهودية كانت تحتوي على عدد كبير من السكان العرب، فطمأنهم بن جوريون قائلاً: إن السكان العرب يمكن طردهم أو السيطرة عليهم بالرشاشات إذا لزم الأمر، كما يمكن أن تفاوض الدولة اليهودية الأمير عبدالله حول إلغاءالتقسيم بإجلاء السكان العرب وضمّ باقي البلاد للدولة اليهودية مقابل تقديم مساعدات صهيونية لشرق الأردن وتبنت لجنة بيل فكرة إجلاء الفلسطينيين إلا أنها أسمتها عملية تبادل السكان.

ولم تكن مسألة طرد العرب الفلسطينيين وليدة سنوات الحروب والصراع فحسب، ثم انتهت بنهايتها، إنما كانت وظلت مستمرة كجزء رئيس من مكونات العقيدة الصهيونية إلى الآن.

إن خطة "الترانسفير" أي الترحيل الإكراهي للفلسطينيين من أراضيهم، وتفريغ الوطن الفلسطيني من مواطنيه؛ لاستبدال مستوطنين يهود محلّهم نفذتها كل الحكومات الإسرائيلية العمالية واليمينية بنفس الحماس وعلى امتداد السنوات منذ ١٩٤٨، وحتى الآن وطبقتها بدأب وقسوة ووعي، فتشرد في أنحاء المعمورة مئات الآلاف من الفلسطينيين عاماً بعد عام أثر طردهم من وطنهم، وتراكمت في المهاجر والمنافي تجمعات الفلسطينيين حيث ضاقت بهم وضاقوا بها.

والخبراء الديموجرافيون الإسرائيليون أدركوا حجم الأزمة التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون لذلك اقترحوا حلولاً لهم عرض له الباحث الفلسطيني محمد الأزعر (مجلة شئون عربية) منها مشروع "ألون" لعام ١٩٦٧، الذي رأى أن اللاجئين الذين

لم يتمّ استيعابهم في قطاع غزة لأسباب اقتصادية واجتماعية وغيرها؛ يجب أن يتم توطينهم في الضفة الغربية وفي منطقة العريش شمال سيناء، وفق اختيارهم، أما اللاجئين الذين بقوا في الضفة أو الذين سينضمون إليها من شرق الأردن وآخرون في قطاع غزة فمن الممكن توطينهم داخل الضفة، على أن يتم تكثيف الزراعة والتنمية الصناعية والخدمات اللازمة فيها. ومن الممكن توطين قسم آخر من اللاجئين في شبه جزيرة سيناء حتى دون أخذ رأي المصريين، وفي عام ١٩٦٩م أضاف "ألون" أفكاراً أخرى إلى مشروعه كان أهمها إقامة اتحاد فيدرالي مع المملكة الأردنية، بحيث يأخذ العنصر الفلسطيني في هذا الاتحاد مكانه، وإعداد خطة شاملة لحل مشكلة اللاجئين في هذا الإطار.

- مشروع فايتس رئيس قسم الاستيطان بالوكالة اليهودية، وقد عرض في سبتمبر ١٩٦٧ ودعا إلى توطين ٦٠٠ ألف لاجئ فلسطيني بعد خلعهم من مخيمات الضفة وغزة، وتحويل ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الليطاني إلى أماكنهم الجديدة، التي لم يفصح عنها.
- رؤية "ناحوم جولدمان" وهو أحد مؤسسي المؤتمر اليهودي العالمي، التي طرحت في عام ١٩٧٠ واشتملت على توطين اللاجئين في الضفة الشرقية والغربية لنهر الأردن، وضم قطاع غزة إلى إسرائيل مع اعتبار اللاجئين الذين يعيشون فيه متساوين مع الإسرائيليين.
- آراء جولدا مائير في مارس ١٩٧٠ بأن الفلسطينيين قادرون على التعبير القومي عن أنفسهم في إطار الأردن.
- خطة الحكومة الإسرائيلية في عام ١٩٧١ لإعادة توطين سكان مخيمات قطاع غزة.
- مشروع "مرجخاي بن بورات" النائب والوزير في حكومة الليكود، وقد ناقشته الحكومة الإسرائيلية في نوفمبر ١٩٨٣ وقررت رصد مبلغ ١.٥ مليار دولار لتنفيذه، وكانت صيغته النهائية تتطلع إلى إفراغ ٢٨ مخيماً في الضفة الغربية وقطاع غزة تضم حوالي ربع مليون لاجئ وإعادة توطينهم، غير أن هذا المشروع لم ينفذ، لأن

إسرائيل استشعرت أنه سيؤدي إلى انفجار شعبي واسع بين اللاجئين، وكل هذه المشروعات كانت تهدف إلى القضاء على أي أمل في العودة لدى الفلسطينيين من منطلق أن حق العودة إلى أرض إسرائيل هو وقف على العنصر اليهودي!.

المفكرون الفلسطينيون لهم رأي آخر تماماً فهم يرون في حق العودة اللاجئين قدسية وشرعية أبدية، ويدلل على قانونية حق العودة سلمان أبو سنة (المستقبل العربي - ع ٢٠٨ - يونيو ١٩٩٦) إذ يؤكد أنه لا وعد بلفور ولا التوصية بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ ولا اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ ملزمة للفلسطينيين بشيء فهم ليسوا طرفاً في أي منها، ولا يسبغ أي منها حقوقاً جديدة عليهم أو يحرمهم من حقوقهم الشرعية.

إن حق العودة أولاً مكفول بمواد "الميثاق العالمي لحقوق الإنسان" ومنها مادة تقضي بحقّ كل مواطن في العيش في بلاده، أو تركها، أو العودة إليها إن حق العودة مرتبط بحق الملكية والانتفاع بها، والعيش على الأرض المملوكة، وحق الملكية لا يزول بالاحتلال، فلا يجوز انتزاع ملكية شخص من قبل سلطة احتلال، والاحتلال أصلاً غير مشروع في القانون الدولي، ولو أصبح الاحتلال شرعياً بأية وسيلة، منها قبول المهزوم به، فإن ذلك لا يُلغي حق الملكية الفردية، وحق الملكية لا يزول ببسط سيادة دولة جديدة على البلد، وعلى سبيل المثال، فإن تنازل تركيا عن السيادة على فلسطين عام ١٩٢٠ لم يُسقط حق الفلسطينيين في أراضيهم، كما أن انتهاء الانتداب البريطاني لا يُعني أيضاً سقوط حقهم في الملكية الفردية.

كما أن حق العودة أيضاً مكفول بحق تقرير المصير، وهو حق اعترفت به الأمم المتحدة عام ١٩٤٦ "كمبدأ" و "كحق" أي أنه ليس قراراً سياسياً، أو اتفاقاً بالتراضي، وقد اعترفت الأمم المتحدة بتطبيقه صراحة على الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٦٩ فصاعداً، بل إن الجمعية العامة ذهبت إلى حد الإقرار بأن للفلسطينيين الحق في الكفاح المسلح لتنفيذه ؛ لأنه مشروع ومستند على مبدأ الدفاع عن النفس.

لذلك فإن حق العودة مكفولٌ بحسب القانون الدولي للفلسطينيين :

- أفراداً عن طريق ميثاق حقوق الإنسان.
- جماعة عن طريق حق تقرير المصير.

وتجدر ملاحظة أن هذا الحق ليس منبثقاً من اتفاقيات سياسية ، أو اتفاقيات تسليم بعد الهزيمة ، وهي حق لا يسقط بالتقادم ، لكن الخطر الوحيد على سقوط هذا الحق هو التنازل عنه على يد جهة تمثّل الشعب الفلسطيني أو بعضه ، لكن الشعب لن يسمح بذلك.

أما النص الصريح الذي أصدرته الأمم المتحدة عن حق العودة ، فهو القرار رقم ١٩٤/٣ الفقرة ١١ ، الصادر في ١٩٤٨/١١، ١٢ الذي أكدته كل عام ، وحتى اليوم ، بموافقة الأغلبية الساحقة لدول العالم ، ومعارضة إسرائيل دائماً وأمريكا أخيراً ، ونصه كما يلي :

"تقرر (الجمعية العامة) أن اللاجئين الراغبين في العودة إلى أوطانهم ، والعيش بسلام مع جيرانهم ، يجب أن يُسمح لهم بذلك في أول فرصة عملية ممكنة ، وأنه يجب دفع تعويض لممتلكات الذين لا يرغبون في العودة ، ودفع تعويض للخسارة والضرر الذي أصاب الممتلكات لإصلاحها ، وإرجاعها إلى أصلها من قبل الحكومات والسلطات المسئولة بناء على قواعد القانون الدولي والعدالة".

فلنتأمل نص هذا القرار قليلاً :

- الخيار في حق العودة يعود على اللاجئين أنفسهم ، وليس إلى غيرهم ، وإذا قرروا العودة ، فإن منعهم بالقوة يعتبر ضمناً عملاً عدوانياً.
- تتم العودة في "أول فرصة عملية ممكنة" وقد حانت تلك الفرصة عند توقف القتال ، وتوقيع اتفاقيات الهدنة مع مصر أولاً في فبراير ١٩٤٩ ومع سوريا أخيراً في يوليو ١٩٤٩ ، ويعني ذلك أن منع إسرائيل اللاجئين من العودة إلى ديارهم من عام

١٩٤٩ إلى ١٩٩٦ هو خرق مستمر لهذا القرار، وذلك يشير إلى أنها مسؤولة عن الخسائر الناجمة عن حرمانهم من حق العودة، واستغلال أراضيهم وممتلكاتهم طوال ٤٧ عاماً، وأنها مسئولة كذلك عن المعاناة النفسية التي قاسوها، على المبادئ نفسها التي عوضت بها ألمانيا اليهود عن أفعال النازية بحسب اتفاقية الوكسمبورج في ١٠ سبتمبر ١٩٥٢م.

- يُدفع التعويض من كل ممتلكات اللاجئين الذين لا يرغبون في العودة، أما الذين يرغبون في العودة، فيُدفع التعويض إليهم من الخسارة أو الضرر الذي لحق بممتلكاتهم إلى أن يعود صالحاً كما كان، وعليه فإن التعبير الشائع "العودة أو التعويض" خاطئ، وصحته "العودة والتعويض"، وتركّز المذكرة التفسيرية للقرار على التعويض من "النهب والسلب للممتلكات الخاصة، وتدمير الممتلكات والقرى دون حاجة عسكرية.
- المسئول عن التعويض هو "الحكومات والسلطات المسئولة" وهذا يشمل حكومة إسرائيل المؤقتة عام ١٩٤٨ وخليفتها الحالية، ومنظمات الهاغاناه والأرغون والشتيرن، والصندوق القومي اليهودي وغيرها.

نعود إلى عنوان المقال وهو ارتباط اتفاقيات السلام التي وقعها العرب مع إسرائيل وأثرها السلبي على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وفي هذا الصدد يرى عرفان حجازي (ملف البيان السياسي ١٣/١٠/١٩٩٥) أن اتفاقيات أوسلو الأولى والثانية بالإضافة إلى اتفاقية السلام الإسرائيلية – الأردنية جميعها تؤكد بأن قرارات الأمم المتحدة ١٩٤، ٢٤٢، ٣٣٨ قد جرى الاتفاق عليها وأن هذه الاتفاقيات التي عقدت مع إسرائيل باسم السلام قد ألغت نهائياً حق عودة الفلسطينيين بل حق العودة لأي فلسطيني يقيم اليوم خارج الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن أهم بنود الاتفاقيات التي ألغت حق العودة ويحرص جميع الأطراف عدم التطرق إليها هو ما يلي :

أولاً : في اتفاقات أوسلو جرى الاعتراف الفلسطيني بأن الكيان الفلسطيني ليس له معابر مباشرة أو حدود مباشرة مع أي دولة أخرى مثل الأردن ومصر وسوريا ولبنان ، بل إن حدود الكيان محصورة في كانتونات تسيطر عليها إسرائيل سيطرة كاملة.

وهذا الاعتراف بعدم وجود حدود للكيان مع الخارج استتبعه اعتراف بأن الصلاحيات لدخول أي إنسان إلى الكيان الفلسطيني محصورة في نقاط الحدود وهي الإسرائيلية ، وعلى هذا ليس من صلاحية للسلطة الفلسطينية أن تعيد فلسطينياً ، بل ليس من صلاحيتها أن تعطي تأشيرة لمجرد الزيارة إلا بعد موافقة إسرائيل وطبعاً فإن إسرائيل التي كانت ترفض مبدأ حق العودة فإنها لن تسمح لأي فلسطيني بالعودة إلا وفق شروطها ، وهي لم تعط هذا الحق حتى الآن إلا لأجهزة الكيان الفلسطيني والشرطة الفلسطينية الذي تعهدوا بالعمل بموجب اتفاقيات أوسلو على تأييد الاتفاقية مع إسرائيل والعمل بشتى الوسائل للقضاء على الانتفاضة والمعارضين بما فيهم الحركات الإسلامية.

ثانياً : إن اتفاقية السلام الأردنية تضمنت بنداً يُجبر الأردن على استيعاب جميع الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الأردنية ، وهذا البند على خطورته باركته السلطة الفلسطينية مما يؤكد موافقتها على توطين الفلسطينيين حيث هم وعلى مطالبتهم بحق العودة.

وقد لوحظ في الأردن أن عملية إلغاء مظاهر مخيمات اللاجئين قد بدأت فعلاً عن طريق قيام أصحاب الأراضي التي أقيمت عليها المخيمات عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ بموجب عقود إيجار وخاصة في مخيمات الحسين ، والوحدات ، والبقة ، وهي أكبر تجمعات للفلسطينيين في الأردن حيث قام أصحابها فجأة ولأول مرة برفع قضايا

في المحاكم يطالبون فيها باسترداد أراضيهم وقد بدأت فعلاً محاولات بيع هذه الأراضي للاجئين الذين يقيمون مبانيهم عليها، وبهذا تكون صفة المخيم وصفة اللاجئ قد انتهت وانتهى معها حق العودة.

ثالثاً: وأهم من كل هذه الاتفاقات والبُنود التي ألغت حق العودة في نصوص اتفاقات أوسلو والاتفاق الأردني الإسرائيلي فإن استيلاء إسرائيل على ٨٣٪ من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة لم يترك مجالاً ولا متسعاً لأي فلسطيني يأتي من الخارج؛ خاصة وأن التضييق على المدن والقرى الفلسطينية التي جرى مصادرة أراضيها جعلها لا تتسع للمقيمين فيها الآن.

لقد قبلت السلطة الفلسطينية في اتفاقات أوسلو الأولى والثانية على انتزاع مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية البالغ مساحتها ستة آلاف كيلو متر مربع، فمثلاً قبلوا الحصول على أربعين كيلومتراً من أراضي أريحا البالغة ٧٥٠ كيلو متراً كما قبلوا الحصول على خمسة وخمسين كيلومتراً من قطاع غزة البالغ مساحته ثمانمائة كيلو متر، وبعد اتفاق أوسلو الأول الذي جرت فيه كل هذه التنازلات التي تبلغ ٧٠٪ من أراضي الضفة والقطاع، قامت إسرائيل بمصادرة آلاف الدونمات من الأراضي التي قامت بتوسيع المستوطنات القائمة، فأضيف حوالي ٣٪ من أراضي الضفة والقطاع إلى الأراضي التي استولت عليها إسرائيل بحيث أصبحت نسبة المساحة التي استولت عليها ٧٣٪.

وبعد اتفاق أوسلو الثاني قامت إسرائيل باقتطاع مساحات شاسعة كبيرة بحجة إقامة طرقات التفافية على كل مدينة وقرية فلسطينية عرض كل طريق ما بين ستين متراً إلى مائة متر في بعض الأحياء وكان الهدف طبعاً السطو على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية حتى لا تستطيع في المستقبل إيجاد أماكن للفلسطينيين محتمل عودتهم من الخارج، وهذه الطرقات استولت على ١٠٪ من أراضي الضفة والقطاع.. وهكذا نجد أنه لم يبق للسلطة الفلسطينية بموجب اتفاقية أوسلو الأولى والثانية غير ١٧٪ من أراضيها وهي غير كافية

لإقامة الفلسطينيين الموجودين حالياً، وكذلك غير كافية لاستغلالها كأراضي زراعية لا يمكن أن تكون كافية لحماية الكيان الفلسطيني المرتقب وتوفير الدخل الوطني له حتى لا يبقى إلى الأبد يمد يده لمساعدات الخارج التي جميعنا يعرف أن لها ثمناً باهظاً وهو التفريط بالحقوق الوطنية والكرامة الإنسانية للفلسطينيين خاصة وأن الأراضي الزراعية الجيدة والتي تتوفر لها المياه وهي الكائنة في غوْر الأردن وافقت السلطة الفلسطينية أن تبقى مع مستوطناتها الخمس والعشرين تابعة إلى إسرائيل.

إسرائيل . . الدولة الأخطر على السلام العالمي

يجب أن تعلم إسرائيل جيداً أن نتيجة الاستطلاع الذي أجرته المفوضية الأوربية محصلة طبيعية لممارساتها العنصرية ضد الشعب الفلسطيني، وسياستها المتهورة تجاه القضية الفلسطينية، لم تكن مفاجأة أبداً أن يعلن ٥٩٪ من الأوربيين اعتبار إسرائيل الخطر الأول على السلام العالمي وتليها في الترتيب مباشرة الولايات المتحدة، وبالنسبة لتفاصيل الاستفتاء فقد كانت أشد وطأة على الكيان الصهيوني فقد بلغت النسبة في هولندا ٧٤٪ وفي النمسا ٦٩٪ وفي لكسمبورج ٦٦٪ ثم جاءت بعد ذلك ألمانيا والدنمارك وبلجيكا بنسب ٦٥٪ و ٦٤٪ و ٦٣٪ على التوالي، أما الإيطاليون فنسبة ٥٠٪ منهم لا يتعاطفون مع إسرائيل، ٢٢٪ منهم يعتقدون أن يهود إيطاليا ليسوا إيطاليين حقيقيين، والأهم من ذلك أن ١٧٪ أي واحد من بين ستة إيطاليين قالوا أنه كان من الأفضل ألا تكون إسرائيل موجودة على الإطلاق.

الجدير بالذكر أن إسرائيل التي اختارها الرأي العام الأوربي الخطر الأول لم تتوقف أمام ما جاء في هذا الاستطلاع من نتائج ولم تسع إلى استخلاص العبر والدروس التي جعلت شعوب أوربا تراها المصدر الأول للخطر، ودفعت أكثر من سدس الرأي العام الإيطالي ليقول أنه كان من الأفضل عدم وجود إسرائيل كدولة، لم تتوقف أمام كل ذلك، وإنما انطلقت كالوحش الكاسر تهاجم الجميع وتطلق أبواقها ومنظماتها ضد الجميع وكان من بين من اختصتهم بالهجوم الشرس الرئيس الفرنسي جاك شيراك لشجاعته وشهامته كرئيس دولة أوربية عظيمة وشعب متحضر، ويبدو أن الهجوم على شيراك لم يشف غليل المنظمات الإسرائيلية فلجأت إلى شن هجوم على فرنسا كدولة ومجتمع وطالبت بمقاطعة فرنسا، وتبعت ذلك بهجوم إعلامي مكثف على بلجيكا، حيث جرى وصف مؤسسي هذا البلد الأوربي الصغير الذي يمثل العاصمة السياسية للاتحاد الأوربي

بأنهم جماعة من الحثالة ، ومن أقسى ردود الفعل الصهيونية على الاستفتاء الأوربي ذلك الذي أورده موقع صحيفة معاريف الإليكتروني حيث ذكر أحد التعليقات أن " الفرنسيين كانوا دائماً شعباً منحطاً وجباناً ، في الحرب العالمية الثانية تعاونوا مع النازيين والآن يتعاونون مع من يتبعون نهج هتلر" ثم تبع ذلك الهجوم على أوربا بشراً وثقافة وحضارة وديناً فقد جاء تعليق بنفس الموقع السابق كالتالي :

"إن معاداة السامية تعد نتاجاً للثقافة الأوربية التي تبلورت وتطورت كجزء من الديانة المسيحية ، وتبلور القوميات الأوربية منذ أكثر من ألف وخمسمائة عام" ويضيف التقرير. وحمل موقع صحيفة هآرتس نفس وجهة النظر في مقال يسرائيل هرئيل يوم ٦/ ١١/٢٠٠٣ بقوله :

"إن القول إن إسرائيل تعرض العالم للخطر أكثر من أي دولة أخرى هو قول جبان ، وهو وجه آخر للنفاق والجبن الأوربي المعروف "وتواصلاً مع هذه الحملة صرح زعيم الجالية اليهودية في إيطاليا بأن نتائج الاستطلاع لا تعبر عن مشكلة إسرائيل ، بل هي مشكلة أوربا . "فكل المشكلات هي محصلة للعناء الأوربي".

وإذا نحينا جانباً رد فعل الكيان الصهيوني الذي لا يحتاج إلى تعليق فإننا لا نستطيع تجاهل رد فعل قوى التصهين التي تمثلها الإدارة الأمريكية وبعض القادة الأوربيين ؛ فلأول مرة تتم إدانة استطلاع للرأي وهو ما جاء على لسان المتحدث باسم البيت الأبيض "سكوت ماكملان" الأغرب من ذلك تصرف رئيس الوزراء الإيطالي الذي أدان الاستطلاع وهو يعلم أنه بذلك يوجه الإدانة لمفوضية الاتحاد الأوربي أكثر من إدانته للاستطلاع ، خاصة أن إيطاليا تترأس الدورة الحالية للاتحاد الأوربي ويعكس أيضاً أن ثوب الديمقراطية لدى البعض حتى في أوربا قد يضيق حينما يتعلق الأمر بشيء يمس الكيان الصهيوني وهو ما دعا "بيرلسكوني" إلى المسارعة بالاتصال بشارون ليعبر له عن استيائه من هذا الاستطلاع وتضامنه مع إسرائيل ضد ما أسماه بالحملة المعادية للسامية ، ويتماشى مع

ذلك موقف رئيس البرلمان الإيطالي فيرونالدو كازينو الذي وصف هذا الاستطلاع بأنه عمل أهوج يسيء إلى إسرائيل كدولة ديمقراطية.

يذكرنا د. جمال سلامة (الأهرام ٢٠٠٣/١١/١٥) بأن الصهيونية حركة عنصرية طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ الصادر في نوفمبر ١٩٧٥ إلا أن الولايات المتحدة لم يهدأ لها بال حتى استصدرت قراراً من الجمعية العامة في ١٦ ديسمبر ١٩٩١ تحت رقم ٨٦/٤٦ يلغي قرارها رقم ٣٣٧٩ وهي تعد سابقة لم تحدث من قبل في تاريخ الأمم المتحدة أن تلغي قراراً أصدرته مما أفقد المنظمة الدولية ما تبقى لها من مصداقية. والملفت للنظر أن قرار الإلغاء لم يبن على حيثيات أو مبررات فلم يرد فيه مثلاً أن إسرائيل برهنت على أنها قد تخلت عن سياستها العنصرية، وبالتالي تقرر الأمم المتحدة إلغاء مساواة الصهيونية بالعنصرية وإنما جاء نص القرار رقم ٨٦/٤٦ مبتسراً في بضع كلمات "إن الجمعية العامة تقرر إلغاء الحكم الوارد في قرارها ٣٣٧٩ في ١٠ نوفمبر ١٩٧٥" وكأن الجمعية العامة قد ارتكبت فعلاً مشيناً تريد التنصل منه . وإن كنا لا ندري هل هذا الفعل المشين هو قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩ باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية؟ أم هو قرارها رقم ٨٦/٤٦ الذي يلغي قرارها السابق.

فقرار الجمعية العامة باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية لم يأت من فراغ بل جاء مبنيا على سيل من القرارات الصادرة من الجمعية العامة نفسها والتي تدين ممارسات إسرائيل العنصرية. بدءاً من القرار رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٩ والقرار ٢٧٢٧ لسنة ١٩٧٠ والقرار ٣٠٠٥ لسنة ١٩٧٢' والقرار ٣٠٩٢ لسنة ١٩٧٣ وكلها تدين انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة ولم يتوقف عند ذلك بل تلاها سيل آخر من القرارات تدين عنصرية إسرائيل حتى الآن.

بعد الاستطلاع تقف إسرائيل الآن في مفترق طرق: إما أن تصحح سياستها الوحشية ضد الشعب الفلسطيني وإما أن تظل على ما هي عليه من ضلال وغي الأمر الذي قد يؤجج في نظر بعض المحللين مشاعر عدائية لدى الأوربيين تجاه إسرائيل مستقبلاً.

بقي أن نتساءل ما مدى استفادة الإعلام العربي والإسلامي من نتيجة هذا الاستطلاع؟ الإجابة في مقال للدكتور السيد عليوة (الأهرام ٢٠٠٣/١١/١٧) الذي يرى أن تحديث وترشيد الخطاب الإعلامي العربي الموجه لأوربا يجب أن يتم عبر المحاور التالية: مخاطبة العقل، مخاطبة العلم، مخاطبة العصر. إن الخطاب الإعلامي العربي يجب أن يتحدث إلى العقل الإنساني الذي يتسم بالنفعية والمصلحة في إطار القيم الحضارية المشتركة مثل التحرر والديمقراطية وحقوق الإنسان، وتطبيقاً لذلك تجد الإعلام العربي ملزماً بإبراز الجانب العقلاني والإنساني المشروع في مقاومة الاحتلال الأجنبي أياً كان لونه أو الذرائع الكاذبة التي يدعيها، أما العين الثانية التي ينبع منها الخطاب السياسي العربي فهي نبع العلم بكل ما يمثله من تجديد وابتكار وموضوعية، أما العين الثالثة التي ينبع منها الخطاب السياسي العربي فهي العصر أي أن يكون الخطاب نابعاً من قيم العصر مثل الحرية والشفافية والتنافسية والتعددية الديمقراطية.

فهل يستثمر الإعلام العربي هذه الفرصة السانحة لتجميل صورة العرب والمسلمين أمام أوربا والعالم وفي نفس الوقت في فضح العنصرية الإسرائيلية الصهيونية؟ أم أنها "سحابة وتعدي"؟.

فلندافع عن هذا اليهُودي الشريف!!

المستقرئ لتاريخ منظمة الأمم المتحدة، منذ طفولتها حين وُلدت ولادة متعسرة عام ١٩٤٥ وحتى بلوغها سنّ الإحالة إلى التقاعد (٦٠ سنة) العام القادم، يُلاحظ أنها لم تكن أسعد حظاً من شقيقتها التي ماتت في مهدها (عُصبة الأمم) إلا في طول العُمُر فقط، أما من حيث الفاعلية، فإن الأمم المتحدة عانت أشدّ المُعاناة من [قِلّة القِيمَه] والإهمال والتجافي عنها، بل وربما عانت أحياناً شيئاً من (البهدلة) مثل ما حدث لها في العراق هذا العام.

وبداية إهمال المنظمة الدولية كانت على أيدي القطبين الكبيرين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية. فقد كان كل من القطبين ينظر إلى هذه المنظمة باعتبارها مجرّد أداة يُحقق من خلالها -وبها- مزيداً من النفوذ، بدءاً من المقعد الدائم في مجلس الأمن، ومروراً بالمناصب الكبرى في المنظمة الدولية، وانتهاءً باستصدار القرارات للمصلحة الخاصة بأحد القطبين.

ولكنّ القُطبين الكبيرين ظلاّ حريصين على تجنّب دخُول المنظمة الدولية، في بعض المُشكلات الدولية، أو فيما يطرأ بينهما من مشكلات. فعلى سبيل المثال حين ثار الخلاف بينهما بشأن أزمة كوبا، حرص الطرفان على تسوية الخلاف بينهما خارج أسوار الأمم المتحدة، وتم الاتفاق على اختيار "الصليب الأحمر الدولي" كطرف ثالث يُراقب السفن السوفيتية المتجهة إلى كوبا، وكذلك أبرم الطرفان معاهدة حظر التجارب الذرية في أغسطس ١٩٦٣ خارج سلطان الأمم المتحدة.. وبذلك ظلّت المنظمة الدولية "خارج الخدمة" فيما يتصل بقضية أسلحة الدمار الشامل ردحاً طويلاً من الزمن، منذ إلقاء أول قنبلة ذرية على هيروشيما باليابان في ٦ أغسطس ١٩٤٥، وبعدها تفجير القنبلة الذرية السوفيتية في سبتمبر ١٩٤٩، ثم تفجير الولايات المتحدة لأول قنبلة نووية في أول نوفمبر

١٩٥٢ ، ولحقت بها الدولة السوفيتية في ذات المجال بقنبلة نووية مماثلة في أغسطُس١٩٥٣ ، مما دعا الرئيس الهندي "نهرو" إلى إلقاء خطبته التاريخية في ٢ أبريل ١٩٥٤ والتي نادى فيها بنزع السلاح.

وكانت هذه الخطبة بداية لدخول الأمم المتحدة -بشك جادّ وملموس - إلى ميدان مكافحة التسلح — حين وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إنشاء لجنة تُكلف بدراسة الإشعاع الذري، وتقدم عنه تقارير دورية للمنظمة الدولية، وطلب الوفد الهندي —مع نموّ حركة عدم الانحياز - إلى لجنة نزع السلاح في المنظمة الدولية وقف جميع التجارب الذرية في ١٢ يوليو ١٩٥٦، وانعقد مؤتمر جنيف بين أول يوليو و٢١ أغسطس ١٩٥٨، ولكنه لم يصل إلى نتائج في هذا المضمار، واستمرت الجهود داخل وخارج المنظمة الدولية إلى أن فوجئ العالم بمعاهدة حظر التجارب الذرية في روسيا السوفيتية والولايات المتحدة وإنجلترا، والتي انضمت إليها بعد ذلك مجموعة دول عدم الانحياز.

غير أن هذه المعاهدة لم يكن في صياغتها ما يُلزم كل الدول بالتوقيع عليها، ولم تحاول الأمم المتحدة -طوال عمرها - إيجاد آلية تمكنها من الكيل بمكيال واحد إزاء الدول التي أنتجت -أو ما زالت تحاول إنتاج - أسلحة نووية. وبدأت دول العالم —مع التطور العلمي المدمر - تنتج أنواعاً جديدة من الأسلحة شديدة الفتك، فكانت الأسلحة الكيماوية ثم الجرثومية البيولوجية، وتسابقت دول العالم في إنتاجها.

وبقيت إسرائيل وحدها، هي الدولة المدلّلة، التي لا يُلتفت إليها أحد، حتى صارت مع مطلع القرن الحادي والعشرين سادس دولة في تصدير السلاح في العالم، وأصبحت تُصدر أنواعاً من الأسلحة إلى الولايات المتحدة نفسها، وإلى كثير من دول الشرق والغرب، ومع هذه الصدارة فهي ما تزال تُنكر أنها تمتلك سلاحاً نووياً، أو لا تريد أن تعترف بذلك، وفي الوقت نفسه نجد من أمثال "ديك تشيني، ورامسفيلد" من يدافعون عن حقّ إسرائيل في امتلاك هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل.

وحين تحدث العالم الإسرائيلي (موردخاي فانونو) إلى صحيفة بريطانية وكشف ما تملكه إسرائيل من ترسانة نووية، وحجمها، وأماكن وجودها، والتجارب التي تمّت عليها في صحراء النقب، وما ترتب عليها من زلازل في القاهرة وغيرها، تم اعتقاله في إسرائيل، فقد كان "موردخاي فانونو" في إيطاليا، واستدرجته مخابرات إسرائيل (الموساد) حتى تم خطفه، وأرسل في تابوت مُغلق إلى إسرائيل، حيث ألقي في السجن ثمانية عشر عاماً، ومن المُتوقع أن يتم الإفراج عنه في الشهور القادمة، ولكنه سيبقَى بعد إطلاق سراحه من السجن، رهن الإقامة الجبرية والمراقبة الشديدة وممنوعاً من الاتصال بوسائل الإعلام.

فهل يكون لجمعيات حقوق الإنسان الدولية موقفاً يذكر لمساندة هذا الرجل الشريف؟!، وهل تدافع عنه تلك المنظمات حتى يواصل كشف هذه الترسانة الإسرائيلية البشعة التي تتغافل عنها وكالة البرادعي الناعمة الملمس مع الشهود وشديدة الخشونة مع المسلمين؟!، أم أن منظمات حقوق الإنسان الدولية ستتغاضى هي الأخرى عن "موردخاي فانونو" وحقه في الحرية والتعبير، وتقف اهتماماتها عند حدود الدفاع عن حقوق الشواذ جنسياً فقط؟!!.

إسرائيل تحت وطأة الانتفاضة

انتفاضة أكتوبر ٢٠٠٢ كانت امتداداً طبيعياً للانتفاضة الأولى في ديسمبر ١٩٨٧ امتداداً ثورياً وعسكرياً، كما أن نتائجها على المجتمع الإسرائيلي اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً كان امتداداً للانتفاضة الأولى فمنذ ذاق الإسرائيليون مرارة المقاومة الفلسطينية المسلحة في أواخر الثمانينات وحالة من البلبلة والتخبّط تجتاحُ المجتمع الإسرائيلي على كل المستويات. وباختصار فقد وضعت الانتفاضة الكيان الإسرائيلي في مأزق من حيث كيفية التعامل معها، فلم تعد القوة العسكرية قادرة على حسم الموقف خصوصاً وأن هناك سقفاً لاستخدام هذه القوة ولأسباب عديدة، يبدو أن أهمها يتمثل في أن الانتفاضة قد أثبتت أن الفلسطينيين يملكون الآن أمرين لا تصلح مصادر القوة المادية في التعامل مع هذين الأمرين هما العدد والشرعية، وهنا يتبادر إلى الذهن ليس فقط تضامن عرب ١٩٤٨ والذين يبلغ عددهم حوالي خُمس سكان إسرائيل مع إخوانهم في الضفة والقطاع والذين يبلغ عددهم حوالي خمسة ملايين فلسطيني، ولكن أيضاً تداخل المناطق الفلسطينية الخاضعة للسلطة الفلسطينية مع تلك الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي مع الجيوب الاستيطانية اليهودية في كل تلك المناطق، وإن كان جدار الفصل العنصري الذي أوشكت إسرائيل على الانتهاء منه قد قلّل من العامل الثاني.

بصفة عامة فإن ما يُمكن أن يقال بشأن تداعيات الانتفاضة على الداخل الإسرائيلي هو أن الخوف هو الملمح الأساسي داخل إسرائيل وأنه القاسم المشترك الأعظم بين القيادات والمواطنين على السواء. لقد ترددت عبارة "إنهم خائفُون" في أكثر من مقال لمراقبين غربيين عند توصيفهم للأوضاع داخل إسرائيل على سبيل المثال "باتريك سيل" الكاتب البريطاني المتخصص في شئون الشرق الأوسط ذكر أن "إسرائيل خائفة .. هذا عنصر جديد رئيسي في الوضع" وأضاف "وهي الآن –يقصد إسرائيل - مرعُوبة من

السكان العرب داخل إسرائيل" وفي استطلاع للرأي نشرته جريدة معاريف في ١/٧/ ٢٠٠٠ أكد ٦٨٪ من عينة البحث أنهم شعروا بالخوف على أمنهم الشخصي وأمن أسرهم، ومن الطبيعي أن يكون الخوف مصحوباً بحالة من الانقسام والتشرذم والارتباك، لقد أدت الانتفاضة إلى خلخلة الاستقرار اليومي في حياة "الكيان الصهيوني" حيث لم يعد الشص هناك قادراً على التحرك بأمان، وهذا إرباك يؤثر على أدائه العملي والوظيفي، وفي النهاية على توازنه النفسي، وتعود أهمية وأثر هذه الخلخلة إلى أن "السلطات الإسرائيلية" قد أقنعت الناس هناك باستمرار أن أية حروب لها مع العرب إنما تنقل دائماً إلى الأراضي العربية (أي تصدير الحرب إلى الخارج) وبالتالي فإن وضعهم الداخلي يبقى مأموناً ومستقراً، وأنه إذا ما كانت هناك تأثيرات فهي على المناطق الحدودية مع العرب، وهذا ما يؤكده التوزيع الديمغرافي لليهود في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، حيث إنهم يتجمعون في المدن –وخصوصاً الساحلية - وعليه فإن وصول العمليات الاستشهادية والمسلحة إلى عمق هذه المدن قد أدى إلى قلب المعادلة المجتمعية في إسرائيل.

تأثير الانتفاضة على الاقتصادي الإسرائيلي رصده إبراهيم كاخيا (مجلة كلية الملك خالد العسكرية – ع ٧٦ – مارس ٢٠٠٤) وبدأ بعرض بعض الحقائق والمؤشرات التي حددها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي في مطلع أكتوبر ٢٠٠٣ وتشمل الآتي:

- عدد المستخدمين في الربع الثاني لعام ٢٠٠٣ (معدل فعلي) – ٢.٣١٦.١ مليون مستخدم.
- العاطلون عن العمل في الربع الثاني لعام ٢٠٠٣ (معدل فعلي) = ١٠.٦٪ من قوة العمل.
- متوسط الأجر الشهري للمستخدم = ١٥٣٧.٢٦ دولاراً.
- متوسط الاستهلاك الخاص للفرد في الربع الثاني ٢٠٠٣ = ٢٤٦٧.٦ دولاراً.

- متوسط سعر صرف الدولار في أغسطس ٢٠٠٣ = ٤.٤٤١ شيكلاً إسرائيلياً.
- قيمة صادرات البضائع في أغسطس ٢٠٠٣ = ١.٩٨٦.٣ مليون دولار.
- قيمة مستوردات البضائع في يوليو ٢٠٠٣ = ٢.٦٧٧.٢ مليون دولار.
- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الربع الثاني ٢٠٠٣ = ٢٦.٦١٤.٩٥١ مليون دولار.

هذا وقد قدر المدير العام لشركة الاستثمارات الإسرائيلية "إيلانوت ديسكونت – بيتوحا" المدعو "يهوشواع أبراموفيتش" الأضرار المالية التي لحقت بالناتج القومي الإسرائيلي منذ اندلاع انتفاضة ٢٠٠٠ بنحو (٨٠٠٠) مليار دولار، وقال خلال اجتماع المجلس القطري لمكتب منظمات المستقلين في إسرائيل".. إن الركود الاقتصادي الذي تشهده إسرائيل كان قد بدأ قبل ثماني سنوات، ولكن النمو المكثف في مجال الصناعة التكنولوجية العالية (الهاي – تيك) في إسرائيل أدى إلى توقف الاتجاه السلمي في النمو الاقتصادي الإسرائيلي" واعتبر "أبراموفيتش" المذكور أن تبعية الاقتصاد الإسرائيلي للاقتصاد العالمي – الذي يشهد ركود أيضاً - تشكل حجر عثرة أمام خروج الاقتصاد الإسرائيلي من أزمته (بديعوت أنترنت ٢٠/٧/٢٠٠٣م).

وتبين المعطيات المفصلة التي عرضها "أبراموفيتش" أن الاقتصاد الإسرائيلي خسر في عام ٢٠٠١م بسبب الانتفاضة زهاء ملياري دولار، وفي عام ٢٠٠٢ بلغت الخسائر أربعة مليارات، وعام ٢٠٠٣ من المتوقع أن تبلغ قيمة الخسائر زهاء ملياري دولار. وأكد أبراموفيتش في تقريره أن هذه الأوضاع أدت إلى فصل زهاء ١٠٠ ألف عامل خلال سنتين ونصف السنة من عمر الانتفاضة من القطاع التشغيلي الإنتاجي الخاص؛ لأنه مضطر إلى تقليص العمليات الاقتصادية التي فرضت عليه، وذلك بالإضافة إلى عشرات الآلاف الذين اضطروا إلى إغلاق مصانعهم ومصالحهم ومؤسساتهم.

وقال أيضاً: إنه بسبب الحقيقة المتجسدة في أن عدد السكان في الدولة ازداد بنسبة ٢.٥٪ فقد ترتب على خسائر الاقتصاد انخفاض موازٍ في مستوى المعيشة ومتوسط الأجور في البلاد، وبالنسبة لاحتمالات النموّ الاقتصادي مستقبلاً توقع "أبراموفيتش" أنه فقط في العام القادم يُمكن حُدوث نموّ إيجابي في الاقتصاد، ولكن هذا الإجمالي ضعيف، ويمكن أن يكون فقط في حال انتعاش الاقتصاد العالمي، وتوصل إسرائيل إلى اتفاقيات سلام في المنطقة تضمن الهدوء والنمو (الاتحاد – حيفا ٢٠٠٣/٧/٢١).

وقد قدر تقرير اقتصادي أعدته الأمانة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية تحت عنوان "انعكاسات استمرار العدوان الإسرائيلي على الاقتصاد الإسرائيلي أن خسائر الاقتصاد الإسرائيلي منذ انطلاق الانتفاضة الفلسطينية تصل إلى ١٠ مليارات دولار، موضحاً أن قطاعات السياحة والاستثمار والتجارة الخارجية كانت أكثر تضرراً فقد جرى إغلاق نحو ٦٦٪ من إجمالي المنشآت السياحية الإسرائيلية، وتقلصت أعداد الأفواج السياحية الوافدة لإسرائيل، مما أدى إلى تراجع الإيرادات السياحية بما يتجاوز ٦.٥ مليار دولار لتهبط إلى ٥٠٠ مليون دولار فقط، مقابل نحو ٧ مليارات دولار في عقد التسعينيات.

وأشار التقرير إلى أن خسائر إسرائيل اليومية جراء الانتفاضة الفلسطينية الثانية تتجاوز الـ ٣٠ مليون دولار، أي بما يوازي ١٠ أضعاف خسائر الجانب الفلسطيني، كما رصد التقرير المذكور تراجعاً في إنتاج المستعمرات الإسرائيلية بنحو ٧٠٪ موضحاً أن ٥٠٪ من سكان تلك المستعمرات رحلوا عنها، كما لم يتجاوز عدد المهاجرين القادمين إلى إسرائيل خلال العامين الماضيين بنسبة ١٠٪ مما كان مخططاً له، وبلغت الهجرة العكسية (النزوح)نحو ٢٥٠ ألف شخص (صحيفة الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٧/٦.

وكانت صحيفة "بديعوت أحرونوت" قد ذكرت بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٦ أن الحكومة الإسرائيلية صادقت على ميزانية العا ٢٠٠٤ (البالغة ٣٦٧ مليار شيكل=٦٠ مليار دولار تقريباً)بعد تأييد ١٤ وزيراً ومعارضة ٩ وزراء،وبذلك انتقل موضوع الميزانية إلى

الكنيست لمناقشتها والمصادقة عليها، كما صادقت الحكومة على تقليص مبلغ مليار شيكل تم اقتطاعه من ميزانية الأمن. يقول يوسي رينشتين (جريدة معاريف ".. إن الركود الاقتصادي عام ٢٠٠٠ بمعدل ٦.٤٪ فإنه قد انكمش عام ٢٠٠١ بنسبة ٠.٥٪ وكان قطاع الأعمال قد نما بمعدل ٨.٥٪ عام ٢٠٠٠ إلا أنه هبط بمعدل ٢.٢٪ عام ٢٠٠١، ونما الإنتاج الصناعي بنسبة ١١٪ عام ٢٠٠٠ ليهبط عام ٢٠٠١ إلى ٦٪، ونما قطاع التكنولوجيا عام ٢٠٠٠ بنسبة ٢٦٪ ليهبط عام ٢٠٠١ إلى ٢٤٪ وارتفع عدد العاطلين عن العمل من ٤٩٠٠٠ في بداية الانتفاضة إلى ٢٦٠.٠٠٠ ومنها إلى ٣٠٠.٠٠٠ مع نهاية عام ٢٠٠٢.

ويرى إبراهيم كاخيا (مصدر سابق) أن الأثر الأكبر للانتفاضة الفلسطينية على الاقتصاد الإسرائيلي ظهر أكثر وضوحاً في قطاعي تكنولوجيا المعلومات والسياحة وهما أكثر القطاعات جذباً للمستثمر الأجنبي وأهم الخسائر في هذين القطاعين كالتالي:

١ - آثار الانتفاضة على قطاع تكنولوجيا المعلومات:

أ - انخفاض حجم الاستثمار:

ففي مجال قطاع تكنولوجيا المعلومات الذي تُعوّل عليه إسرائيل كثيراً وتعتبره من أهم مقومات الاقتصاد الإسرائيلي –حيث يمثل ١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي - وتتراوح صادراتها السنوية منه ما بين ٧ — ٩ مليارات من الدولارات. نلاحظ أن هذا القطاع بدأ يعاني من أمرين أساسيين: الأول: انخفاض أسهمه بشكل واضح، وهروب الاستثمارات الموظفة فيه، وإغلاق (أو نقل) بعض منشآته. والأمر الثاني: نقص أعداد العاملين فيه من مهندسين ومبرمجين بسبب التعبئة العسكرية التي بدأت ملامحها تتكشف. وقد بدأت الصحافة الإسرائيلية تحذر من ضغوطات جديدة في هذا القطاع بسبب الانتفاضة، تؤدي إلى استدعاء الاحتياط وحرمان شركات التكنولوجيا من موظفيه ذوي الكفاءة العالية.

أكدت صحيفة "ليبواسيون الفرنسية" أن ثلث صناعة الكمبيوتر التي كانت تشكل محركاً للصناعات الأخرى اختفت من الوجود، أو اندمجت في شركات أخرى أيضاً، فقد هجر نحو ألف شركة من أصل أربعة آلاف شركة تعمل في ميدان قطاعات التقنيات الحديثة في إسرائيل، وهذا ما دفع المحامي اليهودي "ديفيد شيرتوك" للقول واصفاً هذه المرحلة بأنها تمثل "بوابة الفيضان"، وقد أعلنت شركة "أنتل" العملاقة في صناعة رقائق الكمبيوتر مؤخراً إلغاء مصنع لها بتكلفة ٣.٥ مليار دولار بسبب الوضع الأمني غير المستقر في إسرائيل.

ب - تدهور البورصة الإسرائيلية:

كانت بعض التقديرات قد سعت إلى تحديد بعض الخسائر في هذا القطاع سواء الآنية أو المستقبلية منها انخفاض القيمة السوقية للأسهم في إسرائيل والتي بلغت ثمانين شركة من شركات تكنولوجيا المعلومات المُدرجة في سوق التبادل الألكتروني "ناسداك" بعد نحو شهرين على بدء الانتفاضة حوالي ١٩ مليار دولار، حيث انخفضت قيمتها السوقية من ٥٣ مليار دولار عشية الانتفاضة إلى ٣٤ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٠، فقد سعت تقديرات أخرى لأن تكون أكثر تفصيلاً فذكرت أنه بعد استشهاد الطفل (محمد الدرّة) على سبيل المثال وفي إحدى جلسات تداول الأسهم في البورصة الإسرائيلية تم تسجيل انخفاض قياسي في أسواق الأسهم وصل إلى ١٠٪ وبشكل عام فقد انخفضت القيمة السوقية لإجمالي قطاع تكنولوجيا المعلومات في إسرائيل من ٧٤ مليار دولار إلى ٦٥ مليار دولار خلال شهر واحد من اندلاع الانتفاضة.

٢ - آثار الانتفاضة على قطاع السياحة:

تؤكد التقارير الاقتصادية تدهور القطاع السياحي الإسرائيلي بشكل كبير، مما يهدد بكارثة في إسرائيل على حد تعبير وزير السياحة الإسرائيلي السابق "انتون شاحاك"

الذي ذهب إلى حد المطالبة بصرف ميزانية طوارئ لإنقاذ السياحة من الانهيار التام، وذلك بسبب الضربات التي يتلقاها الداخل الإسرائيلي جراء الانتفاضة، والمعروف أن السياحة هي أحد فروع الاقتصاد الإسرائيلي وتأتي بعد الصناعات الحربية وتقارب الصناعات الإلكترونية ذات التكنولوجيا العالية نظراً لما توفره من دخل بالعملات الأجنبية، قدرة عام ٢٠٠٠ بحوالي خمسة مليارات دولاراً، كذلك لما توفره من فرص عمل تقارب المائة ألف فرصة عمل مباشرة، والأهم من ذلك بالنسبة لإسرائيل أنها تحقق من خلالها أهدافاً سياسية وأيديولوجية في مجال الدعاية الصهيونية.

وحسب آخر الإحصاءات التي نشرت فقي شهر يونيو عام ٢٠٠١ فقد تراجعت العائدات السياحية بنسبة ٥٨٪ خلال الربع الأخير من العام ٢٠٠٠ مقارنة بالأشهر الثلاثة التي سبقتها وانخفض عدد الليالي السياحية خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠١ بنسبة ٦٠٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠٠٠ وانخفضت نسبة السياحة الخارجية خلال شهر تموز ٢٠٠٠١ إلى ٦٠٪ أيضاً، بينما انخفض عدد القادمين منذ بداية الانتفاضة بنسبة ٤٦٪ ومن المتوقع ألا يتجاوز عدد السياح عام ٢٠٠١ الـ ١,٥ مليون سائح بنسبة انخفاض ٤٤,٥٪ عن عام ٢٠٠٠ الذي بلغ فيه عدد السياح ٢,٧ مليون سائحاً.

وهذا ليس كل الخسائر التي مُني بها الاقتصاد الإسرائيلي جراء الانتفاضة الباسلة فقد تأثرت بها قطاعات أخرى كقطاعات التعليم والصحة والإسكان حيث توقف العمل في استكمال بناء المرافق العامة كالموانئ وشبكات الطرق العامة (خصوصاً بعد مباشرة إسرائيل ببناء السور العازل) وهذه المرافق تعدّ مهمة جداً من الناحية الاقتصادية.

الاقتصاد الإسرائيلي تحت عصا المساعدات الأمريكية

بمجرد اعتراف الرئيس الأمريكي السابق "هاري ترومان" بقيام الدولة العبرية عام ١٩٤٨ وبعدها بأيام قليلة قدمت حكومة الولايات المتحدة قرضاً لإسرائيل قيمته ١٠٠ مليون دولار، بينما امتنعت عن تقديم أية مساعدات للشعب الفلسطيني، ومنذ تلك الخطوة التاريخية من جان بالولايات المتحدة تجاه الدولة العبرية أصبح أمن إسرائيل قاسماً مشتركاً بين جميع الرؤساء الأمريكيين على اختلاف توجهاتهم، حيث عمل هؤلاء دائماً على ضمان التفوق العسكري النوعي الإسرائيلي في مواجهة الدول العربية جميعاً، حيث زوّدت الولايات المتحدة إسرائيل بتكنولوجيا صناعة الطائرات ودعم الصناعة العسكرية الإسرائيلية والحفاظ على مستوى المعونات العسكرية عند حدها الأعلى البالغ ١.٨ مليار دولار سنوياً، وبلغت هذه المعونات خلال نصف القرن الماضي حوالي ٨٢ مليار دولار منها ٥٠.٨ مليار دولار مساعدات عسكرية و٣٠ مليار مساعدات اقتصادية، والباقي مساعدات لاستيعاب المهاجرين اليهود إلى إسرائيل.

وإسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تتلقى معونات من الولايات المتحدة، تتمتع بالإعفاء من القواعد المطبقة على تلك المعونات التي تقضي بأن أموال المعونات لشراء السلاح لا تستخدم إلا للغرض الذي خصصت له من أجل شراء سلع، وخدمات مصدرها الولايات المتحدة، ولا يجوز استخدامها في تمويل عملية البحوث والتطوير. لكن إسرائيل سُمح لها باستخدام أموال برامج المساعدات الأمريكية هذه في عملية البحث التكنولوجي.

وعلى الرغم من تصريح الولايات المتحدة الواضح بأرقام مساعداتها لإسرائيل إلا أن د. حسن نافعة (السياسة الدولية –ع١٢٦ – أكتوبر ١٩٩٦) يرى أن هناك فجوة بين الحجم المعلن للمعونة الأمريكية الرسمية لإسرائيل والتي تظهر ضمن الأرقام الخاصة

ببرنامج المعونة الخارجية، ومن بين ما تحصل عليه إسرائيل من الولايات المتحدة فعلاً، فإذا ما فحصنا الأرقام الخاصة ببرنامج المعونة الخارجية لعام ١٩٩٦ فسوف نجد أن إسرائيل تحصل على معونة رسمية مباشرة قيمتها ثلاثة مليارات من الدولارات منها ١.٢ مليار دولار تحت بند المعونة الاقتصادية أو بعبارة أدق تحت بند صندوق الدعم الاقتصادي (Econmic Support Fund) و١.٨ مليار دولار تحت بند المعونة العسكرية، أو بعبارة أدق تحت بند مبيعات السلاح الخارجية Foreign Military Soles، وهي كلها منح لا تُرد. لكن باحثاً أمريكياً أثبت على نحو قاطع أن إجمالي ما تحصل عليه إسرائيل في ميزانية ١٩٩٦ من معونة يتحملها بالكامل دافع الضرائب الأمريكي تبلغ خمسة مليارات وخمسمائة وخمسة ملايين وثلاثمائة ألف دولار بالتمام والكمال، أي أن ما تحصل عليه إسرائيل من معونة فعلياً يعادل تقريباً ضعف ما تُظهره الأرقام الخاصة ببرنامج المعونة الأمريكية الخارجية لإسرائيل. أما الفرق بين الرقمين فيأتي من عدة مصادر أهمها ما يلي:

- **المصدر الأول:** المعونات المدرجة ضمن ميزانيات عدد من الوزارات أو الوكالات الفيدرالية مثل وزارات الخارجية والدفاع والتجارة ومصلحة الهجرة والجنسية .. الخ. وعلى سبيل المثال يلاحظ أن ميزانية وزارة الخارجية الأمريكية تتضمن منذ عام ١٩٧٣ بنداً ثابتاً يتعلق بتوطين اللاجئين، وقد بلغ مجموع ما حصلت عليه إسرائيل من وزارة الخارجية الأمريكية لصالح عملية توطين اللاجئين اليهود في إسرائيل ٩٩٣.٤ مليون دولار أي ما يقرب من مليار دولار. وتبلغ الاعتمادات المخصصة لصالح إسرائيل ضمن ميزانية عام ١٩٩٦ وحدها ٩٣.٥ مليون دولار موزعة كالتالي: ٨٠ مليون دولار لتوطين اللاجئين، ٣.٥ مليون دولار لتنفيذ مشروع خاص بالتعاون الإقليمي مع مصر، ١٠ مليون دولار اعتمادات خاصة ببرنامج المعونة الخارجية مع إسرائيل، أما في ميزانية وزارة الدفاع فتبلغ الاعتمادات المخصصة لصالح إسرائيل عن عام ١٩٩٦ وحدة مبلغ ٢٤٢.٢ مليون دولار لتطوير

عدد من النظم التسليحية تشمل صواريخ ودبابات وطائرات وغيرها إلى جانب ٥٠ مليون دولار مخصصة للبرامج التدريبية والتجهيزات الخاصة بمقاومة الإرهاب. حتى وزارة التجارة نجد أن ميزانيتها لعام ١٩٩٦ تتضمن اعتمادات لصالح إسرائيل تبلغ ٢.٥ مليون دولار تحت بند "التعاون التكنولوجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل" ولتمويل المشروعات المشتركة التي يقوم بها القطاع الخاص في البلدين، وأخيراً نجد أن مصلحة الجوازات والهجرة الأمريكية رصدت في ميزانيتها لعام ١٩٩٦ اعتمادات بلغت ١٧ مليون دولار لشراء معدات خاصة بالرؤية الليلية من إسرائيل استثناء من قانون أمريكي يحظر على الوكالات الفيدرالية شراء بضائع غير أمريكية إلا إذا كانت لا تتوافر في السوق الأمريكي .... الخ.

وهذه المبالغ جميعها لم تظهر في برنامج المعونة الخارجية المخصص لإسرائيل.

- **المصدر الثاني**: يتعلق بالتيسيرات الهائلة التي تحصل إسرائيل بموجبها على حصتها من برنامج المعونة الخارجية والتي تبلغ كما أسلفنا ثلاثة مليارات دولار سنوياً، إذ يلاحظ أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تحصل على الجزء الخاص بالمعونة الاقتصادية (١.٢ مليار دولار) نقداً ومرة واحدة، وفي نهاية الشهر الأول من بداية السنة المالية، وهذه الطريقة توفر على الحكومة الإسرائيلية أعباء مصروفات بنكية تتراوح بين ٥٠ –٦٠ مليون دولار تتحملها الحكومة الأمريكية، وفي الوقت نفسه تسمح لإسرائيل باستثمار هذه المبالغ في أذون الخزانة الأمريكية وتحصل من وراء ذلك على عائد سنوي يتراوح بين ٨٠ – ٩٠ مليون دولار.

ويندرج تحت هذا المصدر أيضاً ما تحصل عليه إسرائيل من مزايا نقدية وعينية نتيجة لاستثنائها من بعض القوانين الأمريكية وعلى سبيل المثال فإن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تستطيع استخدام جزء من أموال المعونة العسكرية لشراء معدات مصنعة في إسرائيل، والأصل أن أموال المعونة الأمريكية لا تستخدم إلا لشراء معدات عسكري أمريكية. وبهذه الطريقة تستفيد إسرائيل مرتين، الأولى:

عندما تحصل على معدات عسكرية أمريكية مجاناً، والثانية: لتمويل تطوير الصناعات العسكرية الإسرائيلية والتي أصبحت منافسة للصناعة الأمريكية نفسها في بعض المجالات.

وعلى سبيل المثال فقد بلغت جملة الاعتمادات التي صرح لإسرائيل باستخدامها في شراء معدات عسكرية إسرائيلية منذ عام ١٩٩١ حوالي نصف مليار دولار (أو بالتحديد ٤٧٥ مليون دولار).

- **المصدر الثالث:** يتعلق بالتسهيلات الائتمانية فقد حصلت إسرائيل منذ نشأتها حتى عام ١٩٩٦ على قروض زاد مجموعها على ٢٢.٥ مليار دولار، وتتمثل إحدى أهم الصفقات التي عقدتها إسرائيل مع الحكومة الأمريكية في تلك الضمانات التي وافقت الحكومة الأمريكية على تقديمها لتسهيل حصول إسرائيل على قرض مقداره ١٠ مليارات من الدولارات لتوطين اللاجئين السوفيت في إسرائيل، وذلك لمدة خمس سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٢. لكن الحقيقة أن ما تحصل عليه إسرائيل من قروض مباشرة أو من ضمانات لقروض من الولايات المتحدة هو أقرب من حيث المضمون، إلى المنحة، وليس إلى القرض. فإسرائيل عندما تقترض من الولايات المتحدة تدرك تماماً أنها سوف تستطيع من خلال وسائلها في التأثير على صناعة القرار الأمريكية وخاصة داخل السلطة التشريعية -إن آجلاً أو عاجلاً- أن تسقط مديونيتها أو على الأقل تحصل من المنح على القدر الذي يمكنها من سداد جميع الأقساط المستحقة عليها للولايات المتحدة بالإضافة إلى فوائد تلك الأقساط.

ومن المعروف أن إسرائيل منذ عام ١٩٩٤ تستخدم ما قيمته مليار دولار من إجمالي المعونة الاقتصادية المخصصة لها والبالغة ١.٢ مليار دولار لسداد أقساط وفوائد ديونها للولايات المتحدة، ومن المعروف أيضاً أن القانون الأمريكي المنسوب إلى السناتور

الأمريكي كرانستون يُلزم الحكومة الأمريكية بأن لا يقل حجم المكون الاقتصادي من المعونة التي تقدمها إسرائيل عن إجمالي أقساط وفوائد الديون المستحقة على إسرائيل للولايات المتحدة سنوياً، وينص التعديل الذي أدخله كرانستون صراحة على أن هذا الالتزام يأتي من منطق اعتراف الحكومة الأمريكية بأن هذا المبدأ يخدم مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، ومعنى هذا القانون في التحليل النهائي أن الولايات المتحدة قد ألزمت نفسها بسداد ما سبق أن اقترضته الحكومة الإسرائيلية أو ما يمكن أن تقترضه في المستقبل من الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بمؤشرات أداء الاقتصاد الإسرائيلي في التسعينات من القرن الماضي، فإن أحمد السيد النجار (السياسة الدولية —ع١٢٦ أكتوبر ١٩٩٦) يرى أنها تحسنت كثيراً مقارنة بفترة الثمانينات والتي شهدت مشكلة التضخم الكبيرة. وقد بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي نحو ٦.٢٪ سنوياً خلال الفترة من ١٩٩٠ — ١٩٩٤، وكما هو واضح فإن هناك حالة انتعاش في الاقتصاد الإسرائيلي، لكن من الضروري الإشارة إلى جانب هام من هذا الانتعاش يعود إلى المنح والتحويلات الخارجية الهائلة لإسرائيل التي بلغت ١٢٠٠ دولار لكل فرد في إسرائيل عام ١٩٩٤.

وأيضاً إلى تزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها والتي بلغت ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٤، وارتفعت إلى ١.٢ مليار دولار في عام ١٩٩٥، خاصة بعد أن بدأت إسرائيل تستخدم احتمالات انفتاحها على الأسواق العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية والأمريكية خصوصاً المتحيزة لها من البداية. وقد أعلنت مجموعة "أنتيل كوب" عن خطة كبيرة لاستثمار ١.٦ مليار دولار في إسرائيل لبناء مصنع لأشباه الموصلات، على أن يبدأ الإنتاج عام ١٩٩٨، وقد تم الاتفاق بالفعل بين المجموعة ووزارة المالية الإسرائيلية على هذا الاستثمار الضخم.

وفيما يتعلق بمعدل التضخم في إسرائيل فإنه بلغ حسب بيانات بنك إسرائيل — البنك المركزي الإسرائيلي - نحو ١٤.٩٪ سنوياً في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٠ — ١٩٩٢

ثم انخفض على ١١.٢٪ عام ١٩٩٣ وعاد للارتفاع إلى ١٤.٥٪عام ١٩٩٤، وهو أعلى من معدل التضخم في غالبية الدول العربية في نفس العام ١٩٩٤، طبقاً لبيانات صندوق النقد الدولي مثل دول الخليج والمغرب (٥٪)، تونس (٤.٧٪)، مصر (٨.١٪).

أما بالنسبة لمعدل البطالة فقد انخفض من ١٠.٤٪ سنوياً في المتوسط خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٢ إلى ١٠٪ عام ١٩٩٢، ثم انخفض إلى ٧.٨٪ عام ١٩٩٤، في ظل تزايد الاستثمارات الجديدة الممولة محلياً وأجنبياً، علما بأن الجانب الأعظم من هذه البطالة هو بطالة فنية واحتكاكية ناجمة عن وجود وفرة في العمالة الفنية أكثر من فرص التشغيل المتاحة لها، أو وجود فجوة بين ترك البعض لأعمالهم وبين حصولهم على أعمال جديدة. وتعاني إسرائيل من نقص في العمالة غير الماهرة بقدر ما يقرب من ١٥٠ ألف عامل، وكانت إسرائيل تعتمد على العمالة الفلسطينية من الضفة وغزة للعمل في قطاعات الزراعة والبناء والنظافة والغزل والنسيج، لكنها بدأت تقلل اعتمادها عليها في إطار ضغوطها الاقتصادية على الشعب الفلسطيني، وبدأت تستبدلهم بعمالة من دول مثل الفلبين وتايلاند وتركيا. أما بالنسبة لعجز الموازنة العامة للدولة في إسرائيل كنسبة من ناتجها المحلي الإجمالي فإنه بلغ ٣.٨ ٪ سنوياً في المتوسط خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢، ثم انخفض إلى ٢.٨٪ عام ١٩٩٣، ثم إلى ١٪ عام ١٩٩٤، انعكاساً لسياسة ضغط الإنفاق العام وتزايد درجة تحرير الاقتصاد الإسرائيلي في الأعوام الأخيرة.

أما العجز التجاري الإسرائيلي فإنه بلغ ٥٨٨٦ مليون دولار عام ١٩٩٤ حسب بيانات الكتاب الإحصائي الإسرائيلي، في حين بلغ العجز في تجارة الخدمات نحو ٣٤٨٥ مليون دولار في العام ذاته، ليبلغ العجز في تجار السلع والخدمات نحو ٩.٤ مليار دولار عام ١٩٩٤.

ولكن بيانات البنك الدولي تشير إلى أن العجز التجاري الإسرائيلي بلغ ٨٣٥٦ مليون دولار عام ١٩٩٤، وعلى أية حال فإن العجز التجاري ملمح دائم للاقتصاد

الإسرائيلي الذي يستهلك ويستورد دائماً أكثر مما ينتج، ويصدر ويقوم بسد الفجوة من خلال المنح والتحويلات والقروض الخارجية.

من العرض السابق يتضح أن إسرائيل في أمس الحاجة للمعونة الأمريكية، ولا يبدو أنها تنوي الاستغناء عن دولار واحد من المساعدات الأمريكية، وفي هذا الوقت تلوح الولايات المتحدة باحتمالية تخفيض القروض لإسرائيل إذا استمرت في بناء الجدار العازل، فهل تستجيب الحكومة الإسرائيلية لهذه التهديدات الفاترة!.

الأرجح أنها ستمضي قدماً في بناء الجدار، وفي نفس الوقت ستحصل على نصابها المحدد من حليفتها التقليدية.

الانتفاضة- لا المفاوضات -ستنتهي بقيام دولة فلسطين!!

أقل أبناء آدم ذكاء، بل إن أشدهم غباء، يستطيع الربط بين نتائج الثورة الفلسطينية — المسماة تخفيفا: الانتفاضة وهي تسمية مهينة — وبين ما تتخذه الدولة العبرية من قرارات، فكلما ذاق اليهود مرارة الثكل واليتم والإعاقات البدنية، جنحوا إلى السلام!!.

والمؤرخون للحركة الوطنية الفلسطينية يعتبرون انتفاضة ١٩٨٧ هي أول انتفاضة حقيقية أو بالأحرى أول ثورة فلسطينية شاملة على الأوضاع في الأراضي المحتلة، حيث قامت بناءً على أسباب من أهمها ما يلي:

١ - العامل الاقتصادي: حيث كان الفلسطينيون يعانون من ظروف اقتصادية صعبة كانت من الدوافع المحركة للانتفاضة.

٢ - أساليب القمع التي انتهجتها إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني.

٣ - قضية الاستيطان ومصادرة الأراضي العربية حيث فقد الكثير من الفلسطينين أراضيهم.

٤ - تجاهل إسرائيل لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ومحاولة البحث عن بديل آخر، كان دافعاً هاماً للانتفاضة؛ حيث أن نجاح إسرائيل في الوصول إلى البديل الآخر من شأنه إحداث انقسام في الوحدة الوطنية الفلسطينية.

٥ - عدم التزام إسرائيل بالحقوق المقررة للفلسطينيين بموجب معاهدة جنيف الرابعة وتهديدها لحياتهم وممتلكاتهم.

كل هذه العوامل النابعة من الداخل الفلسطيني في الأراضي المحتلة كانت بمثابة الدوافع المحركة لانتفاضة ١٩٨٧.

ويعتبر الكثيرون اقتحام شارون للمسجد الأقصى في سبتمبر من عام ٢٠٠٠ في ظل حكومة باراك سبباً مباشراً لتفجير الانتفاضة الفلسطينية في سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى الآن. والذي ساعد على استمرارها حتى الآن ترأّس شارون للحكومة الإسرائيلية وما ترتب عليه من تعثر مساعي السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، والأرجح أنها ستستمر لحين انتخاب حكومة إسرائيلية أخرى.

وترى راجية إبراهيم صدقي (السياسة الدولية – ع ٩٢ – إبريل ١٩٨٨) أن هناك خواصاً عامة لانتفاضة ١٩٨٧ على النحو التالي:

١ - استمرارية الانتفاضة:

مما لا شك فيه أن عنصر الاستمرارية هو أقوى العناصر الجديدة التي تحتسب لصالح الانتفاضة وأهم عوامل نجاحها بشكل مذهل في جذب الأنظار على المستويين العربي والعالمي إلى القضية الفلسطينية واستمرار احتفاظها بهذا الاهتمام. ويعكس تأخر وسائل الإعلام العالمي في تغطية أحداث الضفة بنحو أسبوعين؛ هذه الحقيقة فقد أشعلت الشرارة الأولى للأحداث في التاسع من ديسمبر ١٩٨٧، ومنذ ذلك التاريخ وعلى الرغم من استمرار الحكومة الإسرائيلية في تطبيق سياسة القبضة الحديدية، وسعيها إلى تكثيف إجراءات القمع والعنف والتنويع فيها (بدءاً من الضرب بالهراوات إلى استخدام الأسلحة الحية وأخرى كيمائية وفرض إجراءات قمعية أخرى من حصار وتجويع وطرد لسكان الضفة) فقد استمرت المظاهرات والإضرابات ولم تخب حدتها.

وفي الوقت الذي ارتفع فيه عدد الضحايا والجرحى من الشباب والأطفال إلى المئات والألوف، فقد أكدت الأنباء العالمية استمرار ارتفاع الروح المعنوية في غزة بصفة خاصة، وفي سائر المخيمات عامة. وعلى الرغم من توالي تأييد الرأي العالمي لأحداث الانتفاضة، فإن هذا لم يحل دون استمرار المظاهرات ويثر على حماس الشباب الفلسطيني الثائر.

وقد ترتب على هذا الاستمرار في المقاومة أن عجزت السلطات الإسرائيلية على احتواء الموقف ؛ مما ساهم في الكشف عن مدى قوة الموقف الفلسطيني بالمقارنة بالضعف الإسرائيلي على الرغم من تفوق الطرف الأخير في كافة المجالات ، كما تصاعدت المخاوف والشكوك داخل كل من إسرائيل والولايات المتحدة بشأن قدرة قوات الاحتلال على الاستمرار في السيطرة على الأرض المحتلة.

٢ - شمولية الانتفاضة :

ولم تقتصر أحداث الانتفاضة على جهة واحدة داخل الأراضي المحتلة أو على فئة معينة من فئات الشعب الفلسطيني ، فقد بدأت أولى الأحداث في صورة اشتباكات عنيفة في غزة وخان يونس ودير البلح وسرعان ما انتقلت بسرعة مذهلة إلى نابلس وباقي المخيمات ومدينتي الخليل وبيرزيت بجامعاتها ، حتى وصلت إلى ضاحية بات يام المجاورة لتل أبيب.

وعلى الرغم من ميل البعض في أول الأمر إلى وصف الأحداث على أنها مخطط من قبل أقلية محدودة ومتطرفة – إلا أن الغالبية العظمى أكدت ما قد صبح في غضون أيام قليلة حقيقة واضحة لا تحتمل النقاش أو التفسير ، على أن الأحداث الأخيرة تعادل ثورة شعبية شاملة Grass roors rebellion اشتركت فيها كافة فئات الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها ، من الداخل جاءت غالبية المتظاهرين من الجيل الجديد وأغلبه شباب ، وقد شجعت حماسته كافة العناصر والفئات الأخرى من الشيوخ والأطفال والنساء على المشاركة بالإضافة إلى التجار والعمال والفلاحين ، ورؤساء النوادي الرياضية والجمعيات التعاونية والاتحادات المهنية ولم تقتصر على أعضاء الجماعات الإسلامية.

كذلك أكدت وكالات الأنباء العالمية استمرار اتصال المجاهدين في الانتفاضة في الداخل بمنظمة التحرير الفلسطينية من خلال الاتصالات الهاتفية والتي قامت بتسجيلها

الحكومة الإسرائيلية. كما حاولت مجموعات فدائية عبور الحدود اللبنانية الإسرائيلية واختطاف بعض المستوطنين الإسرائيليين كرهائن لإجبار إسرائيل على المساومة في أوائل فبراير ١٩٨٨.

وقد جاء تعاطف الفلسطينين خارج الأراضي المحتلة وداخل إسرائيل (عرب إسرائيل) ومشاركتهم للأحداث من خلال التظاهر الجماعي في فرنسا والولايات المتحدة ومختلف العواصم الأوربية ليؤكد على حقيقة الهوية الفلسطينية التي طالما أنكرتها كل من إسرائيل والولايات المتحدة بغرض فرض الهوية الإسرائيلية.

٣ - عنصر التحدي والقوة المحركة للانتفاضة:

وإلى جانب شمولية الانتفاضة، فإن غالبية المتظاهرين تنتمي إلى جيل جديد من الشباب والأولاد حديثي السن، جيل يعاني المأساة الحقيقية للاحتلال، إذ وُلد وتربّى في ظله، ولم يذق طعم الحرية أو عزّة النفس، وقد قرر هذا الشباب أنه لن يخسر شيئاً عن طرق الثورة أو المواجهة.

ويتميز هذا الجيل الجديد بما يلي:

١ - الجرأة غير المعهودة، وسببها اليأس وحداثة لسن.

٢ - اتحاد صفوفه على هدف واحد وغاية واحدة وهما تحرير الأرض وضرورة قهر الاستعباد بإنهاء الاحتلال.

٣ - الفقر الشديد، وبالتالي عدم الخوف من احتمالات أية معاناة مستقبلية من تجويع أو تعذيب أو حصار مما قد تفرضه الحكومة الإسرائيلية من إجراءات.

٤ - الإصرار على تحريك مسار القضية أو الموت: وقد ساعد على إذكاء هذه الروح القوية انضمام أغلبهم إلى جماعات إسلامية.

وبالنظر إلى تلك الصفات المشتركة يتضح لنا أن هذا الجيل هو الطاقة الكامنة والقوة المحركة لأحداث الانتفاضة، وأهم أسباب استمرارها وعدم انطفاء جذوتها.

٤ - واقعية الانتفاضة:

تميزت الأحداث بالواقعية وذلك بالنظر على عزوف المتظاهرين عن اللجوء إلى استخدام الأسلحة النارية فاكتفوا بالقذف بالحجارة ورفع الراية الفلسطينية المحرمة من قبل سلطات الاحتلال وإشعال النار في إطارات السيارات للتعبير عن السخط العام.

وهذه نقطة تحسب إما لصالح نظام الأمن الصارم وكفاءته، أو لقدرة الفلسطينيين على ضبط النفس. وأغلب الظن أنهم قد توقعوا ببعد نظر غريزي ووليد اللحظة أن ذلك من شأنه تصعيد الأحداث إلى درجة تحريض وإثارة رد فعل انتقامي مستفحل من جانب القوات الإسرائيلية من شأنه قمع الانتفاضة تماماً وعرقلة استمرارها، أو الذي يعتبر أهم عوامل فاعليتها –كما سبق وأشرنا -. كما ظهر الفلسطينيون عبر شاشات التليفزيون في كافة أرجاء العالم في صورة شعب لاجئ أعزل، مسلوبة حقوقه في مواجهة العنف المستهتر، والقسوة العارضة وغير المبالية من قبل الجيش الإسرائيلي الذي استعان بالأسلحة الحية في محاولة يائسة منه لاحتواء الانتفاضة.

وقد ساهم هذا في افتضاح الصورة الحقيقية للاحتلال الإسرائيلي في نفس الوقت الذي ازداد فيه تعاطف الرأي العام العالمي مع الصورة الجديدة للقضية.

٥ - تلقائية الانتفاضة:

أكدت كل المصادر والأحداث على أن الانتفاضة جاءت بصورة تلقائية، وعلى حد تعبير أحد مساعدي شامير: "إن أحدا لم يضغط على الزر ... ولم يكن هناك تخطيط سابق أو قيادة معروفة. كذلك لم يعبر الشباب الفلسطيني الثائر عن برنامج عمل محدد،

ولا عن قائمة جديدة من النقاط للمناقشة، أو عن اقتراحات وعروض جديدة. كل ما ظهر هو الرغبة القوية والعنيفة في تخليص الأرض من الاحتلال.

وقد أدى غياب قيادة واضحة عن المظاهرات ومسئولة إلى تقليص مساحة الجدل والنقاش السياسي داخل إسرائيل بهدف تفسير اندلاع "الكارثة" واختلاق أسباب من شأنها تشويه صورة الحركة الوطنية أمام الرأي العام الأمريكي والعالمي. فلم تستطع إسرائيل إيجاد مبرر أو حجة لتفسير لجوئها لهذا الكم من العنف المسلح، واكتفت بخلق المصاعب أمام الصحافة العالمية لمنع مزيد من التغطية الإعلامية لأحداث الضفة وغزة.

ومن جهة ثانية ساهمت تلك الصورة التلقائية في إبراز مدى معاناة الشعب الفلسطيني ويأسه عن المطالبة بأية حقوق أو طلبات محددة، ومقدار تجاهل الضمير العالمي والعربي لتلك الظروف على امتداد الأعوام الطويلة الماضية. وتعكس تصريحات وزير الخارجية البريطاني "دايفيد ميللور" مدى الصدمة التي أصابت الرأي العام العالمي حيث وصف ظروف المعيشة في الأرض المحتلة بأنها "إهانة لأية معايير حضارية".

٦ - عنصر المباغتة والشراسة:

اجتمعت الأبعاد الجديدة التي اشتملت عليها الانتفاضة في صورة ضربة قاسية ومباغتة وبدون أية تمهيدات مقدمة أو احتمالات تهدئة في وجه الاحتلال الإسرائيلي من جهة، ووجه السياسة الأمريكية من جهة أخرى؛ فكان ذلك من شأنه التأكيد على حيوية القضية الفلسطينية، وضرورة إيجاد حل عادل، وسريع لها. وقد انعكست آثار هذين العنصرية (المباغتة والشراسة) بصورة واضحة، وذلك بالنظر إلى التخبط الذي أصاب الموقف الأمريكي وخاصة في مجلس الأمن في نفس الوقت انعكست فيه تلك الأبعاد بآثار سلبية أخرى، فقد تصاعد الشعور العام داخل إسرائيل بالصدمة، وعدم الأمان، وجاء تأكيد الجميع حكومة وشعباً على ضرورة تصعيد إجراءات القمع والعنف لمنع استمرار الانتفاضة، واستفحالها على هذا النحو المفاجئ.

يمكن اعتبار أن الخواص السابقة لانتفاضة ١٩٨٧ هي الشروط النموذجية التي تتوفر في أي انتفاضة ضد المحتل، فهي أجبرت الجانب الإسرائيلي على تحوير سياسته تجاه القضية الفلسطينية.

في الوقت الذي حققت فيه انتفاضة ١٩٨٧ نتائج طيبة منها تعزيز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية عربياً ودولياً، وتأكيد وحدة وتآلف الشعب الفلسطيني فإن انتفاضة ٢٠٠٠ قادت إلى تبني آليات عمل جديدة من قبل الشعوب العربية التي وجدت نفسها في موقع المبادرة والتأثير بغض النظر عن موقف حكوماتها. ويرى د. حسن أبوطالب (السياسة الدولية – ع ١٤٣ – يناير ٢٠٠٠) إن آليات العمل الجديدة تمثلت في الآتي:

١ - حركة المقاومة الشعبية للسلع الأمريكية والإسرائيلية والتي بادرت هيئات شعبية وحزبية عربية، وساندتها فتاوى دينية صدرت رسمياً عن مراجع دينية عليا مثل مفتي الديار المصرية الأسبق الشيخ/ نصر فريد واصل، والشيخ/ يوسف القرضاوي، والإمام/ محمد مهدي شمس الدين رئيس المجلس الشيعي الأعلى في لبنان بالإضافة إلى مفتي الديار في سوريا ولبنان والإمارات ودول عربية وإسلامية أخرى. وهي الفتاوى التي تضمنت تحفيزاً للناس على مقاطعة البضائع الإسرائيلية والأمريكية التي قد تصب في خانة مساعدة العدوان على الفلسطينيين وهي فتاوى تجد راحة وتأييداً من قطاعات عديدة، بل إن كثيرين يرونها أكثر من مجرد فتوى أو اجتهاد بل أقرب إلى أمر واجب الطاعة والالتزام.

٢ - الدور السياسي للقنوات الفضائية العربية، بما لعبته من نقل الوقائع اليومية للانتفاضة، وفي خلق موجات من الحماس والتعاطف عربياً وعلى امتداد الدول الإسلامية وإلى الجاليات العربية والإسلامية في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية.

٣ - التوظيف الشعبي الطوعي غير المسبوق لساحة الفضاء المعلوماتي من قبل الشباب العرب والمسلمين والتي أخذت شكل هجمات إلكترونية على المواقع الإسرائيلية

الرسمية في الشبكة الدولية للمعلومات كموقع الكنيست الإسرائيلي، وموقع رئيس الوزراء، ومواقع لوزارتي الخارجية والدفاع الإسرائيلية وغيرهم، وهي هجمات إلكترونية أدت إلى تعطيل هذه المواقع وتخريب بعض موادها، فضلاً عن نشوء الكثير من المواقع الموجهة للجمهور الواسع حملت رسائل التعريف بالوحشية الإسرائيلية وبالحقوق الفلسطينية وهي رسائل جمعت بين الصورة والمعلومة التاريخية والحقائق لما يجري في الأراضي الفلسطينية.

البرنامج النووي الإسرائيلي على الطريقة الفرنسية

"تتعهد كل دولة من الدول الحائزة لأسلحة نووية، الأطراف في هذه المعاهدة بألاّ تنقل إلى أي مُستلم كان أي أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، أو أي سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على أسلحة أو أجهزة من هذا القبيل، وبألاّ تقوم إطلاقاً بمساعدة أو تشجيع أو حفز أي دولة غير حائزة لأسلحة نووية على صُنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، أو على اقتنائها، أو على اكتساب السيطرة عليها بأي طريقة أخرى".

هذا هو الترجمة العربية -عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية - للمادة الأولى من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية الموقعة في أول يوليو من عام ١٩٦٨ والذي أوردته مجلة السياسة الدولية في عددها العشرين بعد المائة الصادر في شهر إبريل عام ١٩٩٥ . ويتضح من نص المعاهدة الإدانة الواضحة لأي دولة تمتلك بالفعل أسلحة نووية تقوم بمساعدة دولة أخرى سواءً بإمدادها بأسلحة نووية أو بتشجيعها على تصنيع هذه الأسلحة أو مجرد اقتنائها.

وفي هذا الإطار يأخذنا الحديث إلى العلاقات الفرنسية - الإسرائيلية والتي اعتمدت في جزء كبير منها على العلاقات العسكرية وخاصة التعاون في المجال النووي والذي كان أكبر ثماره مفاعل "ديمونة" بصحراء النقب على بعد ٤ كم من بلدة ديمونة ولكن قبل الخوض في الحديث عن التعاون النووي الفرنسي الإسرائيلي يجب أن نشير إلى تجارب إسرائيل الأولى في بناء مفاعلاتها النووية حيث قامت الولايات المتحدة عام ١٩٥٣ بتنفيذ أول مشاريع إسرائيل النووية، حين بدأت في بناء مفاعل "ريشون ليزيون"؛ قامت ببنائه الهيئة الذرية للولايات المتحدة بناء على الاتفاقية الموقع في ١٩٥٣/٧/١٢ ، وأعلن أنه مخصص للبحث العلمي وإنتاج النظائر المشعة المستخدمة في مجالات الطب والزراعة والصناعة والبحث عن مصادر المياه.

أما المفاعل الأمريكي الثاني فجاء أكثر ملاءمة مع المطالب الصهيونية واتجاهاً مطلقاً في تطابق النظرة الأمريكية الإسرائيلية للاستراتيجية الممكن اعتمادها في تطويع وتركيع المنطقة.

وفي هذه الأثناء، طرح الرئيس الأمريكي "أيزنهاور" برنامجه النووي "الذرة من أجل السلام"، فأقدمت إسرائيل مستغلة ذلك وحصلت من خلاله على مفاعلها الأمريكي الثاني في ٨ ديسمبر ١٩٥٥، وهو مفاعل "ناحاك سوريك" الذي تم بناؤه على الساحل الفلسطيني جنوب تل أبيب قرب معهد وايزمان، وبدأ العمل به في ١٦ يونيو ١٩٦٠، وحصلت إسرائيل إضافة إلى المفاعل على ستة كيلوجرامات من اليورانيوم ٢٣٥ المخصب وعلى مكتبة فنية تحتوي على أكثر من ٥٦٠٠ مقالة ومستخلصات Abstracts لتقارير تتعلق بالطاقة النووية، وقد عدلت الاتفاقية عام ١٩٥٩ لترفع نسبة التخصيب إلى ٩٠٪ وارتفعت كمية الوقود التي تقدمها أمريكا إلى ٨ كيلو جرامات من اليورانيوم.

ثم يأتي التعاون الفرنسي - الإسرائيلي في عام ١٩٥٨ بإنشاء مفاعل ديمونة، ويرى "كمال مساعد" (الشاهد –ع١٥٤ - يونيو ١٩٩٨) أن خطوات إسرائيل النووية على المسار الفرنسي أهم من المسار الأمريكي، حيث استطاعت إسرائيل من خلال تعاونها مع فرنسا أن تحقق الكثير من مظاهر البرنامج النووي الإسرائيلي، حيث يعتبر المظهر الأبرز والأساس هو حصول الجانب الإسرائيلي على مفاعل نووي فرنسي كامل هو مفاعل "ديمونة" حيث قدمت الهيئة الذرية الفرنسية هذا المفاعل إلى إسرائيل في فبراير ١٩٥٨ بناء على اتفاقية التعاون الذري بينهما الموقعة عام ١٩٥٣ والقاضية بحصول فرنسا على براءة إنتاج الماء الثقيل المستخدم في تبريد المفاعلات، للعالم الإسرائيلي "دويستوفسكي" وقد وضع هذا المفاعل في الاستخدام عام ١٩٦٣ ويعمل باليورانيوم الطبيعي، ويبرد بالماء الثقيل، ويكفي إنتاجه السنوي لصنع نحو ١٢ قنبلة نووية.

ومن المرجّح أن الحكومة الإسرائيلية دفعت مقابل مفاعل ديمونة مبلغاً نقدياً قدر بحوالي ١٣٠ مليون دولار بالإضافة إلى تزويد إسرائيل لفرنسا بمعلبات ذرية سرية،

وبصورة محدودة عن كيفية إنتاج الماء الثقيل، الذي تم اكتشافه من قبل أحد العملاء الإسرائيليين في معهد وايزمان في رحبوت، ومن ثم تزويدها بطريقة استخلاص اليورانيوم المادة الثمينة في المجال النووي، من مصادر منخفضة المستوى كانت إسرائيل قد توصلت إلى استخراجها من مكامن الفوسفات المتواجدة في صحراء النقب إلى الجنوب من بئر السبع.

وقد اختلفت تقديرات الخبراء حول قوة هذا المفاعل، ومع ذلك جاءت تقديراتهم متقاربة بنحو ٢٦ ميجاوات ويحتاج إلى ٢٤ طناً من اليورانيوم الطبيعي لتشغيله سنوياً، فيما اعتقدت مجلة الاكونوميست البريطانية أن قدرة المفاعل قد رفعت إلى ٧٠ ميجاوات وأن ناتج البلوتونيوم سيرتفع إلى ٢٥ كلجم، علماً أن الحكومة الفرنسية لم تضع شروطاً خاصة بالتفتيش أو بخضوعه لرقابة الخبراء الفرنسيين أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهذا ما سمح للكيان الصهيوني بتطوير برنامجه النووي دون حسيب أو رقيب، لكن مع مقتضيات السياسة الاستيطانية والتوسعية.

وفي عام ١٩٦٠ اكتشفت الأقمار الصناعية الأمريكية وجود منشأة يتم بناؤها في صحراء النقب، وقد أثارت الشكوك حول احتمال أن تكون هذه المنشأة هي مفاعل نووي، حيث أعلنت إسرائيل أن هذه منشأة للنسيج، وتوضحت المسألة فيما بعد، حيث أن شركة سوسيتي جنرال بور، التي تملك الحكومة الفرنسية نسبة ٦٦٪ من أسهمها هي التي تولت بناء مفاعل ديمونة.

وقد أكد الباحثون أن مفاعل ديمونة هو المنشأة الإسرائيلية الوحيدة القادرة على إنتاج مادة البلوتونيوم اللازمة لإنتاج أسلحة الدمار الشامل وأن قدرة الطن الواحد من اليورانيوم الطبيعي الذي يحرق في المفاعل يمكن أن ينتج ما يتراوح بين ٣٠٠ و ١٠٠٠ جرام من البلوتونيوم، والصالحة لصنع الأسلحة، ويقدر الخبراء أن الكمية القصوى التي ينتجها مفاعل ديمونة من البلوتونيوم ٢٣٥ غير الملوث نسبياً هي ٧.٨ كلجم سنوياً.

هذا ويُفترض أرنولد كرايش في كتابه "الذرة السلمية في السياسة الخارجية" أن بناء سلاح ذري يحتاج إلى ٥,٧٩ كلجم من البلوتونيوم النقي عيار ٢٣٩، وأن الإسرائيليين يفصلون هذه المادة إلى درجة نقاوة تقارب ١٠٠٪ وبذلك يصبح ما ٥ إلى ٨ كلجم تشكل كتلة شديدة الحساسية وهي الحد الأدنى لإحداث انفجار انشطاري.

ومهما يكن من أمر فإن امتلاك إسرائيل الأسلحة النووية لا يمكن إدخاله ضمن حسابات إقليمية مجردة، بل يدخل -هذا الأمر - في إطار يتعدى النطاق الجغرافي للمنطقة، أو ضمن حسابات الاستراتيجية الدولية، أقلها أن إسرائيل تحتل المرتبة السادسة بين الدول النووية الكبرى.

وعلى الرغم من أن مفاعل "ديمونة" أنشأ بالفعل عام ١٩٥٨ إلا أن بداية التعاون السري بين فرنسا وإسرائيل كانت في عام ١٩٤٩ عندما قام ديفيد بن جوريون -رئيس وزراء إسرائيل ووزير دفاعها آنذاك - بمفاتحة فرنسا في موضوع تعاونها مع إسرائيل في مجال الأبحاث النووية، وكان ترحيب فرنسا بالعرض الإسرائيلي واضحاً، ولقد أرجع د. عباس رشدي العماري (السياسة الدولية -ع٨٨ -إبريل١٩٨٧) إلى عدة أسباب منها:

١ - إكساب صفة شرعية للتعاون القائم بالفعل بين العلماء الفرنسيون ونظرائهم اليهود، تحت سمعه وبصرها بعد أن كانت لا تملك القدرة على وقفه.

٢ - قيام عدد كبير من اليهود الفرنسيين بالمشاركة في المقاومة السرية الفرنسية ضد النازي قبل نزوحهم لإسرائيل عقب إعلان نشأة الدولة اليهودية.

٣ - تعاطف قيادات الحزب الاشتراكي الفرنسي وفي مقدمتهم "ليون بلوم" نفسه مع إسرائيل.

٤ - حرص فرنسا الشديد على الوقوف على نتائج أبحاث البروفيسور الإسرائيلي "إسرائيل دوستروفسكي" في معهد وايزمان حول استنباط وسيلة جديدة لإنتاج الماء الثقيل.

٥ - رغبة فرنسا الملحة في الاستفادة من نتائج الأبحاث التي أجراها العلماء اليهود حول استخراج اليورانيوم من الفوسفات وغيره من المعادن الرخيصة.

ويرى د. عباس رشدي العماري (مصدر سابق) أن تواضع إمكانيات مفاعل "ناحال سوريك" الأمريكي وعجزه عن تحقيق أهداف إسرائيل العسكرية هو الذي دفع إسرائيل لتوقيع اتفاقية سرية مع فرنسا لإنشاء مفاعل "ديمونة" وكان هذا الحدث إيذاناً بدخول إسرائيل عصر إنتاج القنبلة الذرية. ومن الجدير بالذكر أن هذا المفاعل ظلّ سراً ليس على الرأي العام الإسرائيلي فقط وإنما كذلك على الولايات المتحدة نفسها لوقت طويل، ومن أشهر الأدلة على إطار السرية الذي أحاطت به إسرائيل المفاعل تصريحات "بن جوريون" للولايات المتحدة أن المنشآت الضخمة في صحراء النقب ما هي إلا مصنعاً كبيراً للنسيج، إلا أن الأمريكيين لم يظهروا اقتناعاً بإجابته هذه؛ مما دفعه لأن يؤكد لهم أن هذه المنشآت الجديدة لا تخرج عن كونها محطة لضخ المياه.

إلا أنه مع حلول عام ١٩٦٠ أخذت شكوك الأمريكيين تتزايد خاصة بعد نجاح فرنسا وإسرائيل في إنتاج الطائرات الميراج الحاملة للقنابل النووية وتوصلت الـ CIA إلى معلومات تؤكد اشتراك علماء ذرة إسرائيليين في التجارب النووية التي أجرتها فرنسا في الصحراء الجزائرية في فبراير عام ١٩٦٠؛ مما دفع "أيزنهاور" إلى مفاتحة "بن جوريون" أثناء زيارة الأخير لواشنطن في مارس ١٩٦٠ بتلميح أقرب ما يكون إلى التصريح بأن امتلاك إسرائيل لأسلحة نووية ليس من شأنه أن يُزيد من أمنها في مواجهة جيرانها العرب.

تبقى كلمة أخيرة:

أن التفوق النووي الإسرائيلي لا يعني بالضرورة القدرة على التلويح بالرادع النووي كورقة ضاغطة في أية مفاوضات مستقبلية بين العرب وإسرائيل لا بالنسبة للحقوق الفلسطينية المغتصبة، ولا بالنسبة للقضايا العربية الأخرى المعلقة بيننا وبين إسرائيل، إذ

يجب التفرقة -كما سبق للرئيس الأمريكي نيكسون الإيضاح في كتابه عن الحرب النووية - بين امتلاك السلاح النووي والقدرة على استخدام هذا السلاح الذي تحوطه محاذير عديدة كانت السبب في إحجام الولايات المتحدة عن استخدامه لإنقاذ توحلها المشين في المستنقع الفيتنامي، كما كانت وراء إحجام الاتحاد السوفيتي عن إنقاذ سمعته المتردية في حرب طويلة لا متكافئة في المستنقع الأفغاني. وكانت سبباً أيضاً في تقييد حرية الصين في الحفاظ على هيبتها أمام انتصارات القوات الفيتنامية.

الخلفية الدينية للسياسة الإسرائيلية

تُعَدُّ الصهيونية هي الديانة اليهودية الجديدة التي أرسى دعائمها الحاخام يهودا القالعي عام ١٨٩٨ والتي دعت إلى الاعتماد على الذات لتحقيق الوعد الإلهي، وكانت دعوتها هي أحد الأسس الرئيسة التي تقوم عليها الصهيونية السياسية والتي بلورها تيودور هرتزل في كتابه "الدولة اليهودية". وأصبحت الصهيونية تعني تهجير اليهود إلى أرض فلسطين؛ لتأسيس دولة إسرائيل التي تدين باليهودية، وتتميز بالعنصرية؛ فالصهيونية تأثرت بالأفكار القومية والعنصرية، هذا بالإضافة إلى الأفكار الاشتراكية التي سادت أوربا.

ومن الثابت على المستوى العلمي أن الحركة الصهيونية منذ البداية استمدت مقوماتها من الديانة اليهودية، حيث شكلت الرباط الجمعي لروح العصبية والتمايز عن الأغيار، كما أن اليهود جمعتهم أفكار اختلقوها عما أسموه ب " وحدة الاضطهاد، وأنهم شعبُ الله المختار، إضافة إلى فكرة العودة إلى أرض الميعاد."

فمنذ نشأة الحركة الصهيونية لعبت القيم والرموز الدينية دوراً في تغذية الأيديولوجية التي تبنتها، فقد قامت هذه الحركة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، كردّ فعل على حال الجاليات اليهودية وأوضاعها في مجتمعات شرق أوربا، واعتبرت نفسها "حركة تحرير للشعب اليهودي" عن طريق توطينه داخل دولة يهودية أي أن هدف الحركة الصهيونية الأول كان السعي لإنشاء دولة تجمع فيها يهود العالم.

وفي هذا الإطار، ضمت الحركة العديد من الروافد والتيارات الفكرية والسياسية التي تعبر عن الأصول العرقية واللغوية والثقافية للطوائف اليهودية، سواءً من غرب أو شرق أوربا، كما تداخلت فيها العناصر القومية مع تلك الدينية، وضمّت اتجاهات مختلفة من التيارات العلمانية، والدينية، إلا أن المسار التاريخي لهذه الحركة؛ أدى إلى تغليب

الاتجاهات الأولى عليها، حيث جاء مؤسسو الحركة الصهيونية من بين القيادات العلمانية اليهودية التي نشأت وتبلورت في غرب أوربا وعلى رأسهم تيودور هرتزل (١٨٦٠ - ١٩٠٤) الذي يُعتبر مثالاً لجيل من القيادات السياسية اليهودية التي انطلقت من الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي الذي كان سائداً في أوربا الغربية، والذي جعلها تتمرد على التراث الثقافي التقليدي لليهود، والمفاهيم الانعزالية التي خلفها "الجيتو" الذي عاشوا فيه وسط المجتمعات الأخرى.

ومن هنا جاء طرح الصهيونية "الهرتزلية" للدولة اليهودية طرحاً سياسياً لحلّ "المشكلة اليهودية" في العالم، والتي كانت تعني وفق هذه الأفكار الخروج من أسوار "الجيتو" في الغرب، وسعت الحركة في إطار هذا الطرح بقيادة التيار العلماني إلى تأسيس دولة عصرية تقوم على "القومية اليهودية" ولم يكن الهدف إقامة دولة يهودية بالمعنى الديني، أي تقوم على التعاليم الدينية، وفي كتابه "الدولة اليهودية" الذي صدر عام ١٨٩٦ يقول هرتزل: "لن نسمح بظهور أية نزعات ثيوقراطية لدى سلطاتنا الروحية، وسوف نعمل على إبقاء هذه السلطات داخل المعبد". وأشار إلى أن اليهود سيكونون أوربيين، وأن دولة اليهود سوف تخلّص أوربا من مشكلة اليهود كما تخلص اليهود من مشكلتهم، وأن دولتهم ستصبح بمثابة سويسرا صغيرة في الشرق الأوسط.

ولكن على الرغم من هذا الطرح العلماني لمفهوم الدولة لدى الروّاد الأوائل للحركة الصهيونية، فإن ذلك لم يكن يعني استبعاد الدين والثقافة اليهودية التقليدية تماماً من هذه الأيديولوجية، فقد اعتبرت الفلسفة الصهيونية الدين أحد الروافد التي تشكل الميراث التقليدي والشخصية اليهوديةالتقليدية، وسعت تلك الفلسفة إلى استيعاب الاتجاهات والتيارات الدينية بداخلها من خلال الدور المحدد الذي رسمته للعامل الديني وتوظيفه لخدمة أهدافها السياسية خاصة في مجال تشجيع عملية الهجرة إلى فلسطين وتشجيع الاستيطان في بداية تأسيس الدولة دون أن يُعني ذلك تغليب هذا العامل على الأساس القومي العلماني الذي بَنَت عليه حركتها السياسية.

والواقع أن لجوء الأيديولوجية الصهيونية السياسية إلى تبني بعض الأفكار والرموز الدينية بشكل مبكر كانت تبرره عدة دوافع منها محاولتها -شأن أي أيديولوجية - اكتساب نوع من المشروعية الدينية التي تحقق من خلالها انتشاراً جماهيرياً واسعاً، وتكون محلّ قبول من كافة التنوعات الاجتماعية والعرقية والحضارية والثقافية ليهود أوربا، كذلك محاولة استيعاب التيارات والمنظمات السياسية الدينية داخل الحركة الصهيونية، وقد انعكس ذلك في تحويل أغلب هذه الاتجاهات والتنظيمات إلى أحزاب سياسية صهيونية، أي تعمل من داخل هذه الحركة وتعتبرها منطلقاً رئيسياً لها؛ أسوة بباقي الأحزاب السياسية الرئيسة، ويكون الاختلاف بينها هو فقط في برامجها السياسية في إطار الالتزام بأهداف الحركة الصهيونية.

وإذا كانت هذه بعض الدوافع التي حدت بزعماء هذه الحركة للمزج بين القومية والدين، أو تحويل الرموز الدينية إلى رموز قومية، فإن الواقع الأهم هو محاولة ترسيخ وتدعيم فكرة "العودة إلى أرض صهيون" أو أرض إسرائيل والتي تعدّ في الأساس من التراث الديني اليهودي، وهو ما حاولت الحركة الصهيونية استغلاله في سعيها لتأسيس الدولة، وكما هو معروف فإن فكرة "العهد بين الله والشعب بخصوص أرض فلسطين المقدسة" كانت بمثابة الأسطورة التي اجتمعت عليها كافة التيارات والاتجاهات السياسية على اختلاف أصولها العرقية والثقافية ومواقفها الفكرية ومنها أصحاب الصهيونية الاشتراكية، إذ رغم رفض أصحاب هذا التيار للتراث اليهودي الثقافي التقليدي إلا أنهم تبنواً فكرة "العودة إلى صهيون، وهي الفكرة ذات الأصل الدينية في الأساس.

وفي هذا الإطار اعتبر بن جوريون مؤسس الدولة الإسرائيلية، أن مبدأ "أرض فلسطين المقدسة" يمكن توظيفه سياسياً لتحقيق نوع من "الإجماع" بين الطوائف اليهودية المختلفة وتشجيع الهجرة إلى فلسطين لتدعيم تأسيس الدولة وتوسعها.

ولعلّ أبرز مظاهر استغلال الدين اليهودي التي استخدمها الصهيونيون ثلاثية "الشعب المختار"، و"الأرض الموعودة"، و"الميثاق الإلهي"، وهي الثلاثية التي شكلت

الأرضية الأيديولوجية للصهيونية والعنصر الذرائعي التبريري الذي اعتمدت عليه في تعبئة وحفز اليهود في إطارها بعد أن تم انتزاع هذه المفاهيم من مضمونها الديني وإعطاؤها مضموناً وتعبيرات علمانية تنسجم مع مفردات وتعابير العصر، عصر القوميات، وحق تقرير المصير، وحيث تتحول الجماعات والطوائف الدينية اليهودية إلى "شعب يهودي" أو "أمة بني إسرائيل" التي "لها الحق في وطن" هو تحديداً فلسطين باعتبارها "الوطن التاريخي".

ويرى د. سليم الجنيدي (شئون عربية – ع ٩٩ - سبتمبر ١٩٩٩) أن هناك ثلاثة اتجاهات تبلورت خلال مرحلة خلق المشروع الصهيوني انطلاقاً من نظرتها لدور الدين اليهودي بالنسبة للصهيونية:

١ - **اتجاه علماني:** مثله في الأساس حزب "الماباي" العمالي حيث كان الهدف الأساس خلق دولة يهودية ليس لها أي علاقة بيهود الماضي مجردة من العقيدة والشريعة والطقوس الدينية اليهودية.

٢ - **اتجاه ديني صهيوني:** "تزعمه حزب "المزراحي" وكانت هذه الفئة من المتدينين في بداية نشأتها أقلية محاصرة من قبل غالبية القطاع الديني الأرثوذكسي، ومن مقبل القطاع الصهيوني العلماني على حدٍ سواء.

٣ - **اتجاه ديني أرثوذكسي معادٍ للصهيونية:** مثل حزب "أغودات يسرائيل" على مبدأ "حلّ كل القضايا اليهودية وفقاً لروح التوراة"، وقد أوجد لنفسه سلطة مرجعية، لأجل تنظيم حياة الجماعات اليهودية وتوجيهها بعيداً عن المؤسسات الصهيونية.

وبصفة عامة يمكن القول: إن الهدف الأساسي المشترك لجميع الأحزاب الدينية بشقيها الصهيوني والأرثوذكسي المعارض للصهيونية، كان وما يزال: العمل على تطبيق أحكام الشريعة اليهودية على المجتمع بغضّ النظر عن علمانيته.

إذن فإن العلاقة بين الدين والسياسة قد تبلورت بالفعل مع قيام دولة إسرائيل أو بمعنى آخر بين المتدينين والصهيونيين العلمانيين على إطار من التقاسم الوظيفي والاعتراف المتبادل الذي فرضته عملية التطور الاجتماعي السياسي للتجمع اليهودي الاستيطاني في فلسطين، فمن جهة قبلت اليهودية بالقيادة السياسية الصهيونية العلمانية وسارت خلفها كأمر واقع، في المقابل فإن الصهيونية العلمانية اعترفت لمتدينين بالسيطرة الدينية على مسائل الأحوال الشخصية والتعليم الديني في المؤسسات التعليمية والثقافية التابعة فعلاً للأحزاب الدينية.

هذه التسوية التي فرضها الأمر الواقع – هي جوهر اتفاق الوضع القائم Status quo الذي أصبح حجر الأساس لتحديد وضعية الدين وقوانين الشريعة والتعليم الديني في الدولة اليهودية التي أقامها وتزعمها الصهيونيون العلمانيون، وعلى الصعيد الرسمي فإن عناصر اتفاق الوضع القائم تضمنتها رسالة كان بن جوريون قد وجهها إلى زعامة "أغودات يسرائيل" و"المزراحي" عام ١٩٤٧ بصفته رئيساً للوكالة اليهودية وعد فيها بأن تحفظ للدين اليهودي المبادئ التالية:

- تحديد يوم السبت كيوم راحة في قوانين الدولة.
- تزويد جميع مطابع الدولة بما فيها الجيش بطعام الكاشير المحلّل دينياً.
- بذل الجهد لمنع تقسيم "بيت إسرائيل" والذي سيعني ضمناً ضرورة عدم السماح بالزواج المدني لليهود.
- وضع الصلاحيات المطلقة في مجال الزواج والطلاق في يد مؤسسة القضاء الحاخامي.
- الاعتراف بمنظومة التعليم الديني المستقل ذاتياً.

"التطبيع" .. مصطلح لا يعترف به شارون !!

وَرَدَتْ كلمة التطبيع في العلاقات بين إسرائيل والعرب أول ما وردت من اللغة الإنجليزية. لتنتقل الكلمة إلى الوثائق ونصوص الاتفاقيات التي وقعت بين مصر وإسرائيل بقصد إقامة علاقات سياسية واقتصادية بين البلدين وإقامة مشروعات مشتركة، وبما أن مصر كانت في حالة حرب مع إسرائيل، ولم يكن بينهما علاقات سياسية من أي نوع؛ فإن التطبيع كان يهدف إلى إنشاء علاقات لم تكن قائمة أصلاً، وهو ما يختلف في المعنى والدلالة عن التطبيع الذي يتضمن إعادة الشيء إلى أصله أو جعله طبيعياً.

في هذا السياق يبدو مفهوم التطبيع غير دقيق، بل ومضلّل، فإذا كان القصد منه جعل الشيء طبيعياً، وإعادته إلى أصله فإن مصر والدول العربي لم يكن بينها وبين إسرائيل أي علاقة، وبالتالي يستحيل إعادة شيء لم يكن موجوداً أصلاً.

وإذا نظرنا لاستخدام مفهوم التطبيع في استعادة العلاقات بين الولايات المتحدة والحلفاء ودول المحور بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نجده صحيحاً، ودلالته محددة، فالولايات المتحدة والحلفاء كانت بينهم وبين دول المحور علاقات طبيعية سياسية واقتصادية وثقافية، ثم جاءت الحرب وأعلنت حالة الحرب، ومع انتهاء الحرب طرح مفهوم التطبيع كعملية قُصد منها استعادة العلاقات الطبيعية التي كانت قائمة أصلاً، وتطويرها في مواجهة الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية.

عدم دقة مفهوم "التطبيع" ومخالفته لواقع وتاريخ العلاقة بين العرب وإسرائيل أثارت وما تزال جدلاً ونقاشاً حاداً حول مفهوم التطبيع وحدوده وأهدافه أو بالأحرى أهداف إسرائيل والمخاطر والفرص التي يتضمنها التطبيع كمفهوم وعملية، فالدول العربية لم تعترف بإسرائيل غداة قيامها عام ١٩٤٨، وقبل هذا التاريخ لم تعرف المنطقة كياناً سياسياً بهذا الاسم.

وقد دخلت إسرائيل في علاقات عداء وصراع مع الدول العربية، وظهرت في المخيلة العربية بصورة العدو المعتدي الذي يحرس المصالح الغربية في المنطقة. من هنا يصعب القول بأن المطلوب هو تطبيع على غرار ما حدث بين دول المحور والحلفاء بقيادة الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بل المطلوب هو إنشاء علاقات لم تكن موجودة أصلاً، وهي عملية صعبة ومعقدة للغاية نظراً لارتباط الصراع العربي الصهيوني بمفاهيم وقيم دينية وثقافية من الصعب تغييرها.

والرؤية الإسرائيلية للتطبيع تقوم على أساس تزاوج الخبرة التكنولوجية اليهودية مع فائض رأس المال العربي والموارد العربية الوفيرة، بما فيها العنصر البشري؛ من أجل تحقيق تطور اقتصادي سريع ومكاسب مشتركة، وكانت النداءات الإسرائيلية من خلال قوى عالمية مؤثرة بإنشاء سوق شرق أوسطية هي أهم مشروعات التطبيع المنظمة التي سعت إسرائيل إلى إنجازها بهدف الاستفادة من العرب، وكانت إسرائيل تتبنى إقامة نظام اقتصادي شرق أوسطي جديد يتحدد عبر ثلاث مستويات، ذكرها صلاح زكي أحمد (ملف البيان السياسي)، وهي:

- **المستوى الأول:** إقامة تجمع اقتصادي ثلاثي، يجمع بين الأردن والكيان الفلسطيني الوليد، وإسرائيل، على غرار الاتحاد الاقتصادي القائم بين "دول البينيلوكس" الأوربية الثلاث ذات الأحجام الاقتصادية الصغيرة "بلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورج".
- **المستوى الثاني:** إقامة منظمة للتبادل التجاري الحر تضم كلاً من: مصر، وإسرائيل، والكيان الفلسطيني، والأردن، وسوريا، ولبنان، على أن تنتهي الترتيبات الخاصة بها في حدود عام٢٠١٠.
- المستوى الثالث: إقامة منطقة موسعة للتعاون الاقتصادي تشمل بالإضافة إلى منطقة التجارة الحرة بلدان مجلس التعاون الخليجي، تتم في إطارها ووفق التصور الإسرائيلي حرية انتقال رؤوس الأموال.

وضمن تلك التصورات تعتبر المستويات الثلاثة للتعاون الاقتصادي، مستويات متداخلة ومترابطة، يفضي الواحد منها إلى الآخر، وتعتبر المفاوضات متعددة الأطراف الجارية في سياق مشروع مدريد للتسوية – هي الآلية الفعالة لإقامة هذا النظام الشرق أوسطي الجديد من خلال سلسلة من الترتيبات الاقتصادية الإقليمية الجديدة، فكما هو معروف تغطي "المحادثات المتعددة الأطراف" عدداً من المجالات الحيوية، مثل: قضايا المياه، التنمية والتعاون الاقتصادي، البيئة، بالإضافة إلى الحد من التسلح، وقضية اللاجئين.

وتعتبر لجنة "التنمية والتعاون الاقتصادي الإقليمي" هي اللجنة المنوط بها الوصول إلى ترتيبات واتفاقات اقتصادية ومشروعات إقليمية ترسي قواعد ومقومات النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد، ولذلك يطمع الإسرائيليون في أن تتحول بلادهم إلى مركز إقليمي للتجارة العابرة والمواصلات والسياحة، ومركزاً إقليمياً للمعاملات المالية والمصرفية للمنطنة، فموقعها الجغرافي يجعل منها محطة ومعبراً، ويكسبها مركزاً متميزاً في التجارة العابرة إلى الأقطار العربية، فموانئ حيفا وأسدود منافذ للبحر المتوسط بالنسبة للأردن، والاتصال البري بين مصر والدول العربية المشرقية لا يتم عملياً إلا عبر إسرائيل، ومن ثم فإن السيطرة على طرق المواصلات والتحكم فيها سواء لتجارتها الدولية أو للتجارة العربة العابرة -وهي أهم مورد اقتصادي لبلدان المشرق العربي وخاصة لبنان - تجعل من إسرائيل مركزاً للتجارة العابرة من وإلى العراق والأردن والسعودية ودول الخليج.

وسواء كان المفهوم تطبيعاً أو شرق أوسطية فإن المطلوب هو القبول العربي بوجود إسرائيل، والتعاون معها اقتصادياً وتجارياً في إطار فتح الحدود والتوقيع على اتفاقيات تنظيم كل ذلك.

وبغضّ النظر عن المخاوف والمحاذير من التطبيع أو الشرق أوسطية فقد ظهرت بعض المتغيرات الجديدة في مسار المواقف العربية من إسرائيل يمكن رصدها على النحو التالي :

١ - اتساع قاعدة الصلح والقبول بإسرائيل، فقد وقعت منظمة التحرير اتفاقية الحكم الذاتي في أوسلو، ووقعت الأردن إعلان مبادئ بالسلام في واشنطن، كما تواصلت اجتماعات المفاوضات متعددة الأطراف والتي تناقش قضايا الأمن والحد من التسليح والمياه، والتعاون الاقتصادي واللاجئون والبيئة، وقد جرت بعض هذه الاجتماعات في عدة دول عربية مما يوسع بطريقة غير مباشرة من دائرة التطبيع. كما تسارعت وتيرة العلاقات الرسمية بين مصر وإسرائيل، وكذلك بين إسرائيل وكل من المغرب وتونس، لكن الملاحظ أن كل هذه التطورات تتم دون تنسيق عربي، ودون محاولة للاستفادة من مسار المفاوضات متعددة الأطراف لدفع وتطوير عملية السلام على المسارين السوري واللبناني.

٢ - التركيز على مشروعات التعاون الاقتصادي والتجاري وفتح الحدود، وتبادل العلاقات الدبلوماسية في المفاوضات العربية – الإسرائيلية، حيث تطرح إسرائيل بدعم أمريكي فكرة التطبيع أولاً، وهو ما يعني إقامة علاقات طبيعية قبل الاتفاق على الانسحاب من الأراضي الأردنية والجولان وجنوب لبنان، وقد برزت فكرة التطبيع أولاً في إعلان واشنطن بين الأردن وإسرائيل حيث اتفق الطرفان على عدة مشروعات دون أن يتفقا على الانسحاب من الأراضي التي تحتلها إسرائيل، وكذلك تضغط إسرائيل على سوريا للقبول بالتطبيع قبل الانسحاب من الجولان.

٣ - اختلاف وتيرة التطبيع ومستوياته ووجود فجوة كبيرة بين الموقف الرسمي والشعبي للدولة إلى القبول الرسمي بالتعامل مع إسرائيل، والرفض الشعبي بالتعامل مع إسرائيل، فمن الملاحظ أن التطبيع الرسمي إذا جاز القول يتقدم بكثير عن التطبيع

الشعبي، ففي مصر والأردن والمغرب تقدم ملحوظ على المستويات الرسمية لا يتواكب معه تطبيع شعبي.

وبخصوص الموقف الشعبي من التطبيع فإن أنور الهواري (السياسة الدولية — ع ١٤٠ — إبريل ٢٠٠٠) يرى أن مسألة رفض التطبيع مع إسرائيل مرت بثلاث مراحل كالتالي:

- **المرحلة الأولى:** امتدت من ١٩٧٩ وحتى ١٩٩٣، أي منذ توقيع معاهدة السلام المصرية / الإسرائيلية التي رأت فيها كل القوى الشعبية —آنذاك - أنها أهدرت حقوق الشعب الفلسطيني: وأنها ليست إلا حلاً منفرداً، حررت الأرض المصرية دون غيرها من الأراضي العربية المحتلة، وكان موقف المؤسسات هو: لا تطبيع حتى يتم تحرير هذه الأراضي. وقد تميزت هذه المرحلة بقدر كبير من الاتفاق ووحدة الصف، وغلبة الخطاب والشعارات المريحة.
- **والمرحلة الثانية:** تبدأ من توقيع اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد مفاوضات سرية في العاصمة النرويجية عام ١٩٩٣، وهنا بدأ يظهر الانشقاق والانقسام واضحاً، فقد تقدم فريق يرى أن الأسباب التاريخية التي تأسست عليها حركة رفض التطبيع قد بدأت في الزوال، ومن ثم لم يعد هناك معنى لرفض التطبيع مع إسرائيل، ولكن وجد من القيود ما وضع حدوداً على حركة هذا الفريق. وتتلخص هذه القيود في عدم تحقيق أي إنجاز على المسارات العربية الأخرى، وأن ما تحقق على المسار الفلسطيني لا تقبل به قطاعات واسعة من الشعب وحركات المقاومة الفلسطينية، ومن ثم فهناك مشروعية قائمة لرفض التطبيع تضامناً مع سوريا ولبنان وحركات المقاومة الفلسطينية.
- **ثم المرحلة الثالثة:** تأتي وقد بدأت ملامحها في الظهور في شهر يناير عام ٢٠٠٠ في واشنطن مع بداية المفاوضات السورية — الإسرائيلية، وأياً ما كانت التفاصيل، فإن

سوريا تخرج تدريجياً من معركة رفض التطبيع مع إسرائيل، بل سوف تذهب إلى ما هو أكثر، وتدخل في معسكر التطبيع، وبهذا سوف تخسر حركة رفض التطبيع القوة العربية الرسمية الرئيسية التي كانت تمد هذه الحركة بالكثير من مقومات الحياة.

ويرى أنور الهواري (مصدر سابق) أن الحركة الشعبية لرفض التطبيع في حاجة ماسة لاستراتيجية جديدة للرفض حتى تخرج من مأزقها الراهن الذي يتمثل في حالة اللاحرب واللاسلم القائمة بين الطرفين، ويقترح أن تجري هذه الاستراتيجية على محورين:

- المحور الأول: إعادة تعريف مضمون رفض التطبيع حتى لا يبقى أسيراً للمعايير الشكلية، التي تتمثل في عدم زيارة إسرائيل، وفي عدم التحاور مع أطراف إسرائيلية، وعدم التعامل مع شركات إسرائيلية .. الخ. وحتى يتم توظيف معركة رفض التطبيع في السياق الحضاري الصحيح للصراع، فنحن في حاجة إلى تعريف جديد لها، بحيث يكون المطلوب ليس مجرد رفض الحوار، وإنما يكون المطلوب هو تقديم نسق فكري عربي أكثر إقناعاً من نظيره الإسرائيلي. وبدلاً من أن نتنازع حول جدوى مقاطعة السلعة الإسرائيلية، نبادر إلى إنتاج سلعة عربية ذات جدوى وجودة تمكنها من منافسة السلعة الإسرائيلية في الأسواق العالمية. ويعني هذا أن تتحول حركة رفض التطبيع من استراتيجية الامتناع السلبي إلى استراتيجية المواجهة المفتوحة، وإذا كانت الأولى تحتاج إلى إبعادها بعد أن وصلت إلى طريق مسدود فإن الأخرى تحتاج إلى استعداد لها بعد أن لم يعد منها مفر إلا إليها، أو إعلان السقوط النهائي. وطبيعي أن تعتمد الاستراتيجية الجديدة على أدوات ديموقراطية، تقوم على المبادرة الحرة، وتقبل بتنوع الآراء، وبتعدد وجهات النظر، دون الارتكاز على إجماع يعكس روحاً شمولية ثبت إخفاقها.

- وينطلق المحور الثاني من تعريف اكتمال عملية التسوية السلمية على أنه منشأ لنمط جديد من العلاقات التعاونية عملية التسوية السلمية على أنه منشأ لنمط جديد من العلاقات التعاونية وربما التحالفية بين إسرائيل والأنظمة العربية.

ولم يعد يقتضي هذا النمط من العلاقات أمام حركات المقاومة المسلحة وحركات المعارضة المدنية والثقافية والفكرية من خيار إلى الكف عن المقاومة المسلحة، والكف عن المقاومة السلمية أو تلجأ إلى خيارات يائسة وبائسة لن تكون إلا خيطاً للرؤوس في أغلظ الحوائط!. وإذا لم يعد هناك أي معنى للاستمرار في رفض التطبيع حتى تتحرر الأرض ويتحقق السلام الشامل، فمن الممكن استبدال هذا الشرط والفاقد لمبرر الوجود بشرطين رئيسيين:

- الشرط الأول: هو إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وبالتحديد إزالة السلاح النووي الإسرائيلي، فعلى إسرائيل أن تلبي هذا المطلب العادل، بعد أن سقطت كل مزاعمها التي كانت تبرر بها الاحتفاظ بهذه الترسانة النووية المعلقة فوق رؤوس العرب. فإذا كانت بالأمس تدعي أنها محاطة بسواد من العداوة العربية، فإنها اليوم تحزم نفسها بسلام تعاقدي أملته وفق شروطها، التي تدور حول هواجس الأمن. وهنا، فإن حركة رفض التطبيع يمكن أن تجد الزاد والوقود الذي يحركها، دون أن تفقد مصداقيتها، على أساس أن السلاح النووي الإسرائيلي يخلق حالة من الاختلال الدائم في الميزان الاستراتيجي، لا يمكن لأمة أن تقبل به عن طواعية ورضىً.

وباختصار إذا كان التطبيع قد أصبح حقاً مشروعاً لإسرائيل، فإنه يجب أن يبقى مرهوناً بإزالة ترسانتها النووية وهو حق مشروع للعرب على إسرائيل.

- وأما الشرط الثاني: فهو "الديمقراطية"، فلا تطبيع مع إسرائيل ولا دخول في هذه العلاقة بينها وبين الأنظمة إلا إذا أقدمت هذه الأنظمة على اجتياز تحول ديمقراطي حقيقي؛ حتى يأتي قرار التطبيع في أجواء الحرية الكاملة، ولا يتم تحت معطف جهاز الدولة، خاصة وأن بعض الأصوات في إسرائيل تذهب للتقليل من شأن اتفاقيات السلام مع الأنظمة العربية بالقول: بأنها اتفاقيات مع أنظمة ديكتاتورية لا تمثل شعوبها.

السلاح النووي الإسرائيلي بين التمويه والحقيقة

في الوقت الذي أجمعت فيه الدوائر العسكرية والاستراتيجية الدولية: على أن إسرائيل تمتلك ترسانة من أسلحة الدمار الشامل "نووية وكيميائية وبيولوجية" يطلع علينا "إسحاق رابين" رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بتصريح نشر في جريدة الأخبار القاهرية في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٧/٢٨م، قال فيه: "إن إسرائيل لا تمتلك أسلحة نووية، ولن تكون البادئة بإدخال هذه الأسلحة في نطاق الصراع العربي - الإسرائيلي، ولكنها مستعدة لكل الاحتمالات"..

ترى من نصدق؟!، هل نصدق خبراء الدوائر العسكرية والاستراتيجية الدولية؟، أم نصدق رئيس الوزراء الإسرائيلي؟؟!!..

إن الإجابة على هذا السؤال ليست سهلة، فلا يملك أحد تكذيب الآخر إلا إذا كان هناك دليل على صحة ما يقول. والحقيقة التي لا مراء فيها أن إسرائيل تمتلك بالفعل أسلحة نووية، وأخرى كيميائية، وثالثة بيولوجية، على ما سيتضح في السطور القادمة.

إسرائيل والسلاح النووي:

لا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى إسرائيل كقاعدة لحماية المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة.. لذا فإن إسرائيل تعدّ واحدة من اثنتي عشرة دولة صناعية متقدمة وتشارك في مئة وأربعين نوعاً من برامج نظم الدفاعات الاستراتيجية المعروف بحرب النجوم الأمريكية، هذه واحدة. . أما الثانية: فإن إسرائيل تمتلك فعلاً مفاعلاً نووياً ضخماً، هو مفاعل "ديمونة" والذي يوجد في صحراء النقب، وهو معروف عالمياً.

ثالثاً: إن هذا المفاعل الكبير أسس منذ فترة ليست قصيرة، فهو أنشأ سنة ١٩٥٧م، والذي أسسه هو "ديفيد بن جوريون" بالاتفاق مع فرنسا، ونقل هذا المفاعل إلى إسرائيل سراً على أنه مصنع للنسيج.

رابعاً: إن هذا المفاعل يستخدم اليورانيوم الطبيعي كوقود، وطاقته الآن حوالي ٣٦ : ١٥٠ ميجاوات.

خامساً: إن هذا المفاعل ينتج كمية كبيرة من مادة البلوتونيوم قدرها بعض الباحثين بأربعين كيلو جراماً سنوياً، ومن المعروف لدى الخبراء أن هذه الكمية من البلوتونيوم تكفي لصناعة عشر قنابل نووية، وأكبر دليل على امتلاك إسرائيل للبلاتونيوم واليورانيوم هو حرصها الشديد على تقوية علاقاتها بنظام جنوب أفريقيا العنصري السابق، حيث توجد المواد الخام التي يتم منها استخراج هذين العنصرين اللذين يستخدمان في التخصيب النووي.

وشهد شاهد من أهلها:

١ - لقد أعلن "أخرايم كاتزير" رئيس إسرائيل في ديسمبر سنة ١٩٧٢ أن إسرائيل لديها علماء وخبرة علمية وتكنولوجية، وأنها قادرة على تصنيع القنبلة النووية.

٢ - في سبتمبر ١٩٧٤ صدر تقرير عن المخابرات المركزية الأمريكية يؤكد امتلاك إسرائيل لما بين ١٠ : ٢٠ قنبلة نووية.

٣ - قامت إسرائيل بأول تجربة نووية في صحراء النقب عام ١٩٦٦م.

٤ - عندما قامت حرب أكتوبر ١٩٧٣ هددت إسرائيل باستخدام السلاح النووي.

هذا، وقد جاء في تقرير لجنة الخبراء التابعة لهيئة الأمم المتحدة في ١٥ يونيو سنة ١٩٨١ أن الغموض الذي تتبعه إسرائيل في هذا المجال يجعل من الصعب القطع بامتلاكها أسلحة نووية، ولكن الأمر الذي لا شك فيه هو أن إسرائيل إن لم يكن لديها قنابل

نووية، فإن لديها القدرة على تصنيعها في فترة زمنية وجيزة. إذن أصبح من المؤكد أن إسرائيل تمتلك بالفعل سلاحاً نووياً بالأدلة السابقة الذكر.

موقف الأمم المتحدة:

أدانت هيئة الأمم المتحدة -في العديد من قراراتها - النشاط العسكري النووي، ومنها على سبيل المثال:

- قرار الجمعية العامة رقم ٧١/٣٣ الصادر في ١٩٧٨/١٢/١٤م، بشأن دعوة مجلس الأمن جميع الدول أعضاء المنظمة الدولية إلى إنهاء وقف كافة عمليات تزويد إسرائيل بالمواد والمعدات النووية والتكنولوجية، ثم القرار رقم ٧٩/٣٤ الصادر في ١١/ ١٩٧٩/١٢ والذي ورد فيه تزايد المعلومات والأدلة على اتجاه إسرائيل نحو امتلاك وتطوير الأسلحة النووية.

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من السلاح النووي الإسرائيلي:

تحاول إسرائيل بسط نوع جديد من الهيمنة والسيطرة والإرهاب الذي لم يقتصر على الأراضي المحتلة فقط، بل تعداها إلى الوطن العربي كله، ألا وهو "الإرهاب النووي "وهو ما أعلنته إسرائيل عن قيامها بتطوير نوع من الصواريخ التي تستطيع حمل رؤوس نووية ويصل إلى مدى ٩٠٠٠ كم وهو الصاروخ" أريحا -٢- "الذي يماثل في تكنولوجيته الصاورخ الأمريكي "بيرشنج". ويكمل هذا الإعلان الأنباء المتواترة عن امتلاك إسرائيل الفعلي لعدد كبير من" الرؤوس النووية، وتقدمها في هذا المجال جعلها القوة السادسة في العالم بين الدول التي تمتلك أسلحة نووية.

وليس هذا غريباً، فكل العالم -وبينهم الدول العربية - يعلمون أن إسرائيل دخلت وبقوة بين أكبر دول العالم من حيث التصنيع النووي وهي لا تخفي ذلك. وبالأمس البعيد عقد بها "مؤتمر دولي لهندسة المفاعلات النووية" بتل أبيب، ولكن الغريب

والعجيب أن تموّل الولايات المتحدة الأمريكية ذلك، ويتم بدعم مادي ومعنوي منها، وهي الداعية إلى السلام، وهي التي تقف دائماً في وجه أية دولة تريد أن تدخل المجال النووي "ما عدا إسرائيل"، ومشكلة كوريا الشمالية النووية ما زالت تنتظر الحل. ولقد شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في المؤتمر الدولي لهندسة المفاعلات النووية الذي عقد في إسرائيل بالتواجد وبالتأييد وبالدعم المادي الظاهر.

وقد نشرت جريدة الأهرام القاهرية تحقيقاً عن هذا المؤتمر في عددها الصادر في ٢٩ مارس ١٩٩٤م وتوجهت محررة الأهرام "أميرة حسن" بسؤال إلى الدكتور "لويس تيبر" وهو من مؤسسي اللجنة الإسلائيلي لعلم الذرة، هو: هل توجهت إسرائيل مرة أخرى إلى أمريكا في عهد الرئيس كلينتون من أجل مفاعل نووي؟!.

وكانت الإجابة من الدكتور "لويس تيبر": لا أستطيع التحدث باسم الحكومة الإسرائيل، ولا أعلم إذا كانت الحكومة الإسرائيلية قد توجهت للإدارة الأمريكية في هذا الشأن أم لا؟!.

أما البروفسور والعالم "عزرا الياس" وهو إسرائيلي أيضاً فلم ينف وجود مفاعل نووي، ولكن قال: "إن هذا المفاعل الإسرائيلي يلبي احتياجات السلام في الشرق الأوسط".

كل هذا يحدث على مرأى ومسمع من الولايات المتحدة الأمريكية وبدعم منها ورعاية.

الخلفية الاستراتيجية للتحالف الأمريكي الإسرائيلي:

على الرغم من التحولات الأساية التي شهدتها العلاقات الأمريكية بدول منطقة الشرق الأوسط في حقبة السبعينيات بعد تعاظم الدور الذي لعبه "هنري كيسنجر" مهندس الاستراتيجية الأمريكية في فض الاشتباك بين القوات العربية واليهودية، وتقلص، ثم انهيار النفوذ السوفيتي في مصر، وبدا اتجاه "السادات" إلى الغرب، وبدء التوترات

الداخلية في إيران، على الرغم من ذلك كله، فإن تحالف الولايات المتحدة الأمريكية مع إيران، وتعاظم علاقاتها مع كل من مصر، والصومال، والسودان، لم يكن كافياً - في نظر دوائر صنع القرار في واشطن - للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج.

فبدأ الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل عام ١٩٧٥ يسعى نحو المزيد من تقوية العلاقات بين الطرفين، وكان هذا الحوار، وكانت الفكرة الأساسية المطروحة كما رددتها الأوساط الإسرائيلية هي خلق حلف دفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية يتجاوز منطقة النزاع العربي - الإسرائيلي إلى مناطق أخرى في العالم يأتي في مقدمتها الخليج.

إذن الحقيقة: إن أمريكا تريد الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي على العرب جميعاً، والهدف دائماً حماية المصالح الأمريكية، والحفاظ على الحليف الأصغر "إسرائيل" قوياً؛ حتى لا تقوم للعرب قائمة.

لذا نجد الولايات المتحدة الأمريكية تتخلى عن الحياد، إذا ما تعلق الأمر بإسرائيل.

إسرائيل وصناعة الأسلحة الكيميائية:

من المعروف أن إسرائيل تتوافر لديها صناعات كيميائية متطورة، وبالرغم من عدم توافر المعلومات عن مدى نشاط إسرائيل في إنتاج الأسلحة الكيميائية، إلا أن المؤكد قدرتها على توفير قدرات كافية ومتطورة في هذا المجال. وتفيد التقارير أن إسرائيل تتعاون مع عدة دول وعلى رأسها جنوب أفريقيا وألمانيا وتايوان.

إسرائيل وصناعة الأسلحة البيولوجية:

تمارس إسرائيل نشاطاً كبيراً في هذا المجال المحظور دولياً، وبالرغم من أنها وقعت على معاهدة دولية لحظر وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية سنة ١٩٧٢ وكان قد سبق لها أن استخدمتها في حرب ١٩٤٨ حيث ألقت أرزاً موبوءاً على الجبهة المصرية.

إذن تمتلك إسرائيل أسلحة نووية، وكيميائية، وبيولوجية، لا شك في ذلك ولا مجال للقول بغير ذلك.

وعلى العرب أن يعملوا على مواجهة هذا التحدي والاتجاه إلى إيقاظ العقل العربي والاتجاه إلى التفكير الجدّي في تقدم تكنولوجي يرتفع بالمستوى العربي إلى مصافّ القوى الكبرى.

فماذا فعل العرب حتى الآن؟، وهل يمكن لهم أن يدركوا مدى عمق التحديات العصرية؟، وهل إلى تقدم عربي في المجال النووي من سبيل؟.

العرب والتحدي النووي الإسرائيلي:

لم يزل امتلاك الدول العربية للتكنولوجيا النووية محدوداً ومعبراً بوضوح عن العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية بين أقطار وطننا العربي، حيث كل قطر يدخل المجال النووي بمفرده، ولبناء تقييم سليم للطاقة النووية العربية؛ علينا أولاً: أن نعلم أن هذه النشاطات الثلاثة السياسية والاقتصادية والأمنية هي التي تتحكم في الانطلاقة النووية العربية.

ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد الآن بلد عربي يمكنه تصنيع سلاح نووي، ولكن جميع المفاعلات الموجودة في البلاد العربية لا تعدو أن تكون مفاعلات كهرونووية مصرحاً بها من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف استغلالها في الأغراض السلمية كتوليد الطاقة الكهربائية.

عودة الجولان: السلام مقابل السلام

تحتل سوريا بثقلها البشري والعسكري، وعلاقاتها الإقليمية والدولية واستراتيجيتها التفاوضية عنصراً إقليمياً لا غنى عنه.. إذا كان يُراد لهذه التسوية الاستقرار والشمول، وعلى الصعيد العربي فإن سوريا تعتبر كبرى الدول المواجهة العربية بعد مصر، وذلك فضلاً عن ترابط المسار اللبناني بالمسار السوري وعلاقة سوريا التقليدية بالمسألة الفلسطينية ونفوذها لدى الفصائل الفلسطينية الرافضة لاتفاق إسرائيلي فلسطيني.

وفيما يتعلق بقضية الجولان فإن التعارض قائم بين وجهتي النظر السورية والإسرائيلية، فسوريا تريد استعادة الجولان وممارسة السيادة عليها بالوسائل السلمية التفاوضية.

أما إسرائيل فتريد الأمن والتطبيع مع سوريا وتتذبذب وجهة النظر الإسرائيلية بين السلام ورفض السلام، أو بين الانسحاب من الجولان مقابل السلام والأمن، "وفقاً لسياسة الأرض مقابل السلام التي استخدمت مع مصر، وأدت هذه السياسة إلى حصول مصر على أرضها كاملة مقابل السلام" وبين عدم الانسحاب واستخدام سياسة أخرى هي السلام مقابل السلام، وقد تبنى هذه النظرية إسحق شامير رئيس الوزراء السابق، إذ لم يكن ثمة مكان في تقديره للانسحاب ولا للتنازلات في الجولان، في حين أن موضوع التنازلات الإقليمية يدافع عنها حزب العمل الذي يتزعمه رابين. ولكن هناك جزءاً من حزب العمل يعارض أي تنازلات إقليمية، وهناك جزء آخر يقترح حلاً وسطاً في مرتفعات الجولان، الأول: يستند موقفه إلى أهمية مستوطنات الجولان من الناحية الأمنية لإسرائيل إذ تمثل عمقاً استراتيجياً لتوخي أي هجوم سوري محتمل (يبلغ عدد هذه المستوطنات ٣٢ مستوطنة وفقاً لإحصاء ١٩٩٤ تضم ١٣ ألفاً من المستوطنين، وهذا الرقم يمثل عشر عدد المستوطنين في الضفة الغربية الذي يبلغ ١٣٠ ألفاً).

أما أصحاب الرأي الآخر: فيستندون إلى أن هذه المستوطنات قليلة الأهمية من الناحية الأمنية نظراً لتعقد التسليح وقيام الجيش الإسرائيلي بصدّ الهجوم السوري في حالة وقوعه.

والحقيقة أننا لا نخالف الصواب إذا قلنا: إن السلام بين سوريا وإسرائيل يعتبر مستحيلاً إلا إذا انسحبت إسرائيل من كل الأراضي السورية إذا أرادت سلاماً حقيقياً، فالجولان أرض سورية خالصة فضلا عن أن اليهود ليس لهم الحق في أي جزء من الأراضي العربية سواء أكانت سورية أم لبنانية أم فلسطينية، ولا تعتبر إسرائيل أنها تقدم تنازلات في حالة انسحابها، إذ ليس لها الخيار، فإما الأرض وإما الصراع العسكري الذي حتماً سيترتب عليه عدم استقرار الشرق الأوسط كله.

ولا شك أن المشكلة في المسار التفاوضي السوري الإسرائيلي تكمن في التعارض بين تركيز إسرائيل على محتوى السلام سواء تعلق الأمر بالحكومة أو المعارضة أو الرأي العام، حيث تتمحور المواقف الإسرائيلية حول الأمن والتطبيع والسلام الكامل مع سوريا، في حين أن سوريا تركز على محتوى الانسحاب من الجولان وطبعته وكيفيته، إذ تريد انسحاباً كاملاً يمكنها من ممارسة حقوق السيادة في الجولان.

وإزاء هذا التعارض ترى إسرائيل أنه لم يكن أمام العرب خياراً آخراً بعد أن عجزوا عن تحرير أراضيهم بقوة السلاح، واختلال التوازن بين القوى في المنطقة لصالح إسرائيل، غير أن هذه النظرة قاصرة على فهم الواقع، فمن ناحية لا يمكن إنكار واقع هذا الاختلال التاريخي في ميزان القوى من الناحية العسكرية، ولكن لا يمتد هذا الخلل لميزان القوى الثابتة، أي الموارد البشرية والطبيعية والقاعدة الإنتاجية والاقتصادية.

هذا.. ومن ناحية أخرى فإن موازين القوى عبر التاريخ كانت دائماً متغيرة وليست ساكنة، ويتحدد هذا التغير وهذا السكون على ضوء العمليات السياسية

والاجتماعية القومية، وقدرتها على إحداث تغيير عميق في بناء المجتمع وهياكله العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والعسكرية بالإضافة إلى ذلك فإن إسرائيل برغم تفوقها العسكري، رغم صياغتها لمعالم وطبيعة السلام الراهن مع العرب، فإنها لم ولن تتمكن من فرض استسلام استراتيجي على العرب يحُول بينهم وبين القدرة على المناورة وإعادة النظر مستقبلاً في شروط ومحتوى السلام.

الدور الإسرائيلي في المسرح العراقي

في أواخر شهر نوفمبر ٢٠٠٣ حضر الشريف علي بن الحسين إلى القاهرة على رأس وفد عراقي أطلق عليه اسم "المؤتمر العراقي" بهدف لقاء بعض الشخصيات للحصول على دعم القاهرة لمجلس الحكم الانتقالي وصرح الشريف علي بأن وجود أي مؤسسات أو شركات إسرائيلية بالعراق مجرد تخمينات لا تقوم على أي أدلة ، وقال إن العراقيين لم يصادفوا أي وجود لليهود على أرض العراق خلال الفترة الماضية. على الرغم من هذه التصريحات المغرقة في التفاؤل فإن الحكم على وجود إسرائيلي في العراق لا يكون بهذا الأسلوب المباشر في النفي فامتلاك إسرائيليين أو يهود لاستثمارات أو مشروعات في العراق بعد احتلاله لا يتطلب بالضرورة إعلان الأمر أمام العراقيين بل الأرجح أن هذا يتم من خلال شخصيات أو شركات تحمل الجنسية الأمريكية أو حتى جنسيات أوربية.

والمتتبع لوسائل الإعلام الإسرائيلية خلال فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق يجد فيها أمثلة متعددة لصورة ونماذج من التدخل الإسرائيلي في الشؤون الاقتصادية العراقية نذكر على سبيل المثال ما نشرته صحيفة "معاريف" من أن رجل أعمال عراقي (لم تذكر الصحيفة اسمه) قام بزيارة لإسرائيل في شهر سبتمبر ٢٠٠٣ وحل ضيفاً على رجل الصناعة الإسرائيلي "تسفي يمين " وتجولا سوياً في معرض المنتجات البلاستيكية الذي يقيمه اتحاد الصناعات الإسرائيلي في مدينة تل أبيب ومنذ احتلال العراق يعيش رجل الأعمال هذا متنقلاً بين بغداد وعدة مدن مختلفة بالولايات المتحدة وخلال زيارته لتل أبيب التقى بعدد من السياسيين الإسرائيليين.

وفي متابعته للصحف الإسرائيلية يذكر عادل شهبون (الأهرام القاهرية — ٣٠/ ٢٠٠٣/١١) أن مستعمراً إسرائيلياً هو المحامي "مارك زال" المقرب من حزب الليكود يسيطر على استثمارات ضخمة في العراق وعين مستشاراً لشركة عراقية مقربة من أعضاء مجلس الحكم الانتقالي "ومارك" هذا يعتبر مقرباً من وزير المالية بنيامين نتنياهو ويحمل

الجنسيتين الأمريكية والإسرائيلية ويدير عدة شركات للصناعات المختلفة، ويقوم أصحاب الشركات الإسرائيلية بتصدير منتجاتهم إلى العراق وعن طريق "مارك" الذي زار العراق بعد انتهاء الحرب عدة مرات. وفي ٢٠٠٣/١٠/٢١ كشفت "يديعوت أحرنوت" أن تركيا حذرت إسرائيل من العمل في شمالي العراق وذلك على ضوء الأنباء التي أفادت بأن إسرائيل تعمل على شراء قطع أراض غنية بالبترول في منطقة الموصل كانت وسائل الإعلام التركية كما تقول الصحيفة قد نشرت خلال الأسابيع الأخيرة أنباء عن أنشطة إسرائيلية في شمال العراق وقد فجرت صحيفة "جمهوريت" التركية واسعة الانتشار هذه المفاجأة على صدر صفحتها الأولى تحت عنوان "إسرائيل تمتلك مناطق البترول – احتلال ثان للعراق".

قالت الصحيفة أن الإدارة الأمريكية في العراق منحت الشركات الإسرائيلية تراخيص تتيح لها امتلاك الأراضي.

في شهر يونيو الماضي توقع بنيامين نتنياهو إعادة تشغيل خط أنابيب البترول بين العراق وإسرائيل في المستقبل القريب بعد إغلاقه وتوقفه عن العمل لمدة تزيد عن خمسين عاماً منذ إعلان قيام الدولة العبرية عام ١٩٤٨م وقال نتنياهو في لقاء مع مجموعة من المستثمرين البريطانيين في لندن أنه لن يمر وقت طويل حتى يبدأ البترول العراقي في التدفق على ميناء حيفا في شمال إسرائيل، ومثل اندلاع الحرب في العراق أوعز "يوسف باريتسكي" وزير البنية التحتية إلى شركة الخدمات البترولية بجمع معلومات عن خط أنابيب البترول بين كركوك وحيفا وبحث إمكانية تجديد عمله فور الانتهاء من الحرب وتغيير النظام في العراق ونقلت صحيفة "هآرتس" في ذلك الوقت عن الوزير قوله "إن من شأن إعادة تشغيل هذا الخط تقليل التكلفة الباهظة لنقل البترول من روسيا بالصهاريج لأن خط الأنابيب هذا سيشكل المنفذ الوحيد للبترول العراقي إلى البحر المتوسط" جدير بالذكر أن مسألة دخول الإسرائيليين إلى الأراضي العراقية أصبح أمراً ميسوراً وسهل المنال ذلك أن صحيفة "يديعوت أحرنوت" نشرت بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١ قصة الشاب الإسرائيلي "راني دعاس" (٢٥ سنة) الذي استطاع دخول بغداد والتجول في أرجائها على مدى ٣ أيام حيث

اصطحب صديقه "داني كوف" الذي يحمل الجنسية الأمريكية وتوجها إلى منطقة رابات عامون ومن هناك استقلا سيارة أجرة إلى العراق واجتازا الحدود الأردنية/ العراقية مستخدماً جواز سفره الإسرائيلي حيث قام رجال الأمن الأردني بختم جواز سفره وفي الجانب العراقي من الحدود سلم جواز سفره لجندي أمريكي الذي أعطاه بدوره إلى شرطي "عراقي" وبعد معرفة جنسية راني وجه له عدة أسئلة سمح له بعدها بالمرور !!

إذن الدور الإسرائيلي أو اليهودي بمعنى أكثر دقة في اتخاذ قرارات الحرب في العراق بدا أكثر وضوحاً ولا أدل على ذلك من كلمة "توماس فريدمان" وهو يهودي لكنه ينتقد الحرب على العراق ويؤكد أنها قامت بجهود اللوبي اليهودي حيث يقول في عموده بصحيفة نيوزديك بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٤ "يمكنني أن أذكر لك أسماء ٢٥ فرداً وجميعهم موجدون في هذه اللحظة على بعد خمسة مربعات من هذا المكتب – إذا تم نفيهم إلى جزيرة نائية معزولة قبل عام ونصف لما قامت حرب في العراق، أولئك هم المحافظون الجدد الذين قادونا إلى بغداد" ونرى الكلام أكثر وضوحاً في مقال للحصفي الإسرائيلي "آري شافيت" في صحيفة "هآرتس" بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٥ الذي يقول فيه "قرار الحرب في العراق صادر عن ٢٥ من مفكري المحافظين الجدد الذين معظمهم من اليهود، وهم يمارسون ضغوطاً على الرئيس بوش ليقوم بتغيير مجرى التاريخ، أولئك المفكرون المحافظون معظمهم من اليهود أمثال رتشارد بيرك وبول وولفوتيز ودوغلاس فيث ووليام كريستول وغيرهم...." .

إسرائيل والرقم (٧) ؟!!

"لا يستطيع قائد السيارة أن ينطلق إلى الأمام إلا إذا نظر إلى الوراء من حين لآخر" هذه الحكمة لابد للعقل العربي أن يستدعيها كلما فكر في العلاقة بين العرب وإسرائيل لاسيما و حكماء العرب ما زالوا يلهثون وراء سراب خادع اسمه السلام، في الوقت الذي تسير فيه إسرائيل بخطى متئدة واثقة هادئة نحو إقامة دولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، ولا تتوقف إسرائيل كثيراً أمام التصريحات العربية العنترية التي تنادي بتصفيتها، ولا أمام تلك التصريحات الناعمة التي تعتب عليها في حنو بالغ لعصفها بعملية السلام.

والمتتبع لمسار الوجود الصهيوني في الأراضي العربية يرى بوضوح أن إسرائيل لم تسع يوما إلى سلام. ولنعد إلى الوراء لنرى تطور المسلسل:

١. ١٨٨٧م في هذا العام بدأت الدعوة الصهيونية إلى تشجيع هجرة اليهود من كل مكان في العالم إلى ما سمي في ذلك الوقت بـ "أرض إسرائيل" وفقاً للمفهوم التوراتي. ولم يكن عدد اليهود عموماً في أرض فلسطين في تلك الحقبة يزيد على أربعة وعشرين ألفاً- طبقاً للتقديرات الصهيونية المنحازة - أو عشرين ألفاً طبقاً للتقديرات المحايدة. وقد كان المهاجرون الأوائل يحتفظون بجنسياتهم الأصلية، ولم يكن يهود فلسطين الأصليون يزيدون عن ١٠٪ من هذا العدد، وهم الذين يحملون جنسية الدولة العثمانية التي تخضع لها فلسطين.

٢. ١٨٩٧م شهد هذا العام أخطر عمل تنظيمي في تاريخ اليهود، فقد كان لكتاب تيودور هرتزل وعنوانه (دولة اليهود) الذي نشر بألمانيا عام ١٨٩٦م أثر بالغ في تجميع فكر اليهود حول إقامة دولة خاصة بهم. ونجح هرتزل في عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة (بال) السويسرية عام ١٨٩٧م وتبني المؤتمر الأهداف التالية:

١) تشجيع الهجرة المنظمة إلى فلسطين.

٢) الحصول على اعتراف دولي بشرعية إقامة وطن لليهود في فلسطين .

٣) إنشاء منظمة عالمية موحدة لخدمة قضايا الصهيونة.

٤) أن يكون عام ١٩٩٧م أي بعد قرن من الزمان هو عام إعلان دولة إسرائيل الكبرى وعاصمتها القدس.

٥) تعيين علم ونشيد قومي للصهيونية.

٦) إنشاء مكاتب عالمية للحركة الصهيونية لدعم المستوطنات التي شجع المؤتمر إنشاءها في فلسطين.

وقد قام هرتزل بعد صدور قرارات المؤتمر ببذل مساعٍ ودية مع السلطان عبد الحميد الخليفة العثماني للحصول على موافقة على بدء توطين اليهود في فلسطين وعرض على السلطان أموالاً طائلة ولكنه أخفق، وحاول كذلك مع الحكومة المصرية للحصول على امتياز في العريش يهدف إلى تأمين استيطان عدد من اليهود بها وأخفق كذلك. ولم تستجب له إلا حكومة بريطانيا التي وعدت هرتزل بإعطاء اليهود وطناً قومياً في أوغندا. وقبل هرتزل العرض البريطاني ولكن المؤتمر الصهيوني السابع الذي عقد عام ١٩٠٥م بعد وفاة هرتزل بعام واحد رفض الفكرة البريطانية وتمسك بفلسطين التي يسمونها (أرض الميعاد) وهكذا بدأت الحركة الصهيونية بعد موت هرتزل في تنظيم عمليات الهجرة.

٣. ١٩٠٧م: وفي عام ١٩٠٧م بدأت موجات الهجرة تتزايد وبدأ في الوقت نفسه إعداد نواة لقوة عسكرية لليهود في فلسطين.

٤. ١٩١٧م: بدأت مرحلة إغتصاب الأرض بالقوة بعد صدور وعد بلفور في ٢ نوفمبر ١٩١٧م ونصه :

("عزيزي اللورد روتشيلد ..

يسرنس أن أبعث إليكم باسم حكومة جلالة الملكة بالتصريح التالي :

"إن حكومة جلالة الملكة تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي، وسوف تبذل افضل جهودها لتسهيل بلوغ هذه الغاية، على أنه لا يجوز عمل شيء قد يضر الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في فلسطين ....")

ويلاحظ على تصريح بلفور ما يلي :

أولاً : أن ما أشار إليه بتعبير (الطوائف غير اليهودية) يمثل سكان فلسطين (٩٠٪ من سكانها من المسلمين والمسيحيين، وكأن بلفور اعتبر أن اليهود هم أصحاب الأرض الحقيقيون والباقي مجرد "طوائف").

ثانياً : أن فلسطين في ذلك الوقت لم تكن خاضعة للانتداب البريطاني ولا الاحتلال البريطاني مثل بقية مستعمرات بريطانيا ولكنها كانت خاضعة للسيادة العثمانية.

٥. ١٩٢٧م: تزايدت الهجرة اليهودية التي اكتسبت بصدور وعد بلفور نوعاً من التأييد السياسي حتى بلغت ٨٢ ألف مهاجر، وفي العام نفسه بدأت الثورة العربية بالاجتماع أمام المنظمات الدولية. كما بدأت أعمال المقاومة العسكرية تندلع في الداخل.

٦. ١٩٣٧م: بدأت إسرائيل في إنشاء قوات نظامية تمارس عمليات إرهابية مسلحة، كما بدأت تمارس اغتصاب الأراضي بقوة السلاح وتشرد السكان وتتصدى للمظاهرات والاحتجاجات بالقوة العسكرية والذخيرة الحية.

٧. ١٩٤٧م: صدر قرار التقسيم من الأمم المتحدة وبذلك أصبح لليهود حق شرعي معترف به دولياً. وقد اشترك في إصدار قرار التقسيم عملاء للصهيونية من معظم دول العالم ففي خلال المدة من ٢٨ ابريل ١٩٤٧م وحتى ٢٥ فبراير ١٩٤٧م نوقشت قضية فلسطين في أروقة المنظمة الدولية وعينت الجمعية العامة للأمم

المتحدة في ٣ سبتمبر ١٩٤٧م لجنة خاصة لبحث اقتراحين مطروحين بشأن المسألة الفلسطينية وعقدت اللجنة على مدى شهر ونصف أربعاً وثلاثين جلسة وضح خلالها التأييد البارز من أمريكا للصهيونية وخلال الأيام من ٢٥ نوفمبر وحتى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م لعبت الصهيونية دوراً خفياً في تغيير وتبديل مندوبي الدول المتشددين ومورست الضغوط المختلفة التي انتهت بصدور قرار التقسيم الشهير وكانت الأصوات التي رجحت كفة الجبهة المؤيدة للتقسيم ثلاثة أصوات فقط لثلاث دول ضعيفة هي هاييتي وليبريا والفلبين.

٨. ١٩٥٧ : بدأت إسرائيل في امتلاك حرية التنقل البحري لتجارتها عبر خليج العقبة ومن ميناء إيلات انطلقت السفن اليهودية إلى معظم دول العالم وبدأت إسرائيل تندفع بعدوانها نحو الحدود الآمنة للدول المجاورة .

٩. ١٩٦٧م: وفي عام ١٩٦٧م حققت إسرائيل أكبر أهدافها التوسيعية باستيلائها بالقوة على هضبة الجولان السورية وقطاع غزة - الذي كان خاضعاً للنفوذ المصري - وسبه جزيرة سيناء حتى قناة السويس، والضفة الغربية لنهر الأردن.

١٠. ١٩٧٧م: وفي عام ١٩٧٧م بدأت الإستراتيجية اليهودية لتحقيق مطامعها بيخذ المسارات الدبلوماسية جنباً إلى جنب مع سياستها الاستيطانية المستمرة داخل الأرض المحتلة.

ونجحت الدبلوماسية اليهودية في عقد لقاءات سرية بين حسن التهامي أحد رجال السادات وموشي ديان وزير الدفاع الصهيوني في المملكة المغربية وانتهت هذه اللقاءات بتمثيلية ما يسمى بـ (مبادرة السلام) حين قام أنور السادات بزيارة إسرائيل في ١٧ نوفمبر ١٩٧٧م داعياً إلى أن تكون حرب أكتوبر ١٩٧٣م آخر الحروب في المنطقة. مما أسفر عن قطيعة بين مصر والدول العربية التي تمسكت بقرار مجلس الجامعة العربية الصادر عام ١٩٥١م والقاضي بأن تقطع دول الجامعة علاقاتها مع أي دولة تقيم علاقات مع إسرائيل. وبذلك بدأت مصر حالة من

العزلة في الوطن العربي. وفي الوقت نفسه أحست إسرائيل بأن علاقاتها بمصر الرسمية (الدولة) وليس بمصر الشعب الذي رفض التطبيع وما يزال.

أحست إسرائيل أن هذه العلاقة الباردة لن تنفعها كثيراً في تحقيق أهدافها التوسعية فبدأت مرة أخرى سياسة المراوغة لكسب مزيد من التأييد العربي لما سمي بـ "السلام".

١١. ١٩٨٧م: وفي عام ١٩٨٧م وما بعده بدأت الصهيونية العالمية بعلاقتها بالقوى المؤثرة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تضغط من أجل إعادة العلاقات بين مصر والدول العربية حتى يمكن استخدام مصر كمخلب للقط الصهيوني في الضغط على الدول العربية لإقناعها بالدخول في علاقات طبيعية مع اليهود. وهو ما تحقق بالفعل فما جاء عام ١٩٨٩م حتى كانت كل العلاقات المصرية العربية قد عادت كما كانت ومن ثم بدأت مصر-دون أن تدري- تؤدي الدور المرسوم لها في تبني ما يسمى بـ "عجلة السلام". وهو الثمن الوحيد الذي كانت مصر تملك دفعه مقابل ما كان يصلها من الولايات المتحدة الأمريكية من معونات اقتصادية في ظل غياب الدعم العربي لاقتصاد مصر المنهار آنذاك.

وهكذا يتضح من التحليل السابق أن إسرائيل اختارت الرقم (٧) لتحقق كل عشر سنوات كسباً إستراتيجياً يحقق هدفها النهائي في إقامة دولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات عام ١٩٩٧م وهو المدى الزمني الذي حدده المؤتمر الصهيوني الأول في (بال) بسويسرا عام ١٨٩٧م وبالفعل بدأت إسرائيل عام ١٩٩٧ أقصى درجات الاستفزاز.

ولذلك:

فإن أي حديث عن وقف الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية الذي يحدث الآن، هو حديث خرافة، وسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً. فقد أعلن نتنياهو أثناء محادثاته مع كلينتون خلال الأسبوع الأول من أبريل ١٩٩٧م أنه

غير مستعد على الإطلاق لبحث موضوع وقف الاستيطان في القدس الشرقية لأنها أرض إسرائيلية وفقاً لقرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة عام ١٩٤٧م.

وظل العرب يحلمون أن تتمكن الولايات المتحدة من الضغط على إسرائيل لكي توقف هذه الخطة الاستيطانية، و يجأرون بالدعاء والابتهال إلى واشنطن ألا تنقل سفارتها إلى القدس برغم قرار الكونجرس الأمريكي بالموافقة على نقلها إلى القدس حتى عام ١٩٩٨م وبحد أقصى عام٢٠٠٠.

والتصريحات العربية موجهة بالأساس للشعوب العربية لامتصاص غضبها بشأن القدس التي يهز ما يحدث فيها مشاعر كل مسلم ومسيحي في أي مكان في العالم. ولكن هذه التصريحات تتجاهل أن لدى إسرائيل أربعة أسباب قوية تبرر بها سياستها الاستيطانية:

الأول: أن الاستيطان تنفذ به إسرائيل مشيئة إلهية لأن الكتاب المقدس لليهود يتضمن وعداً وعد الرب به ابراهيم عليه السلام يقول (لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير - أي نهر الفرات-).

الثاني: أن لليهود حقوقاً تاريخية في فلسطين من آلاف السنين حيث كانوا يسكنونها مع النبي داود ومن قبله موسى عليهما السلام .

الثالث: أن المستوطنات التي تقيمها إسرائيلية ذات طبيعة دفاعية بمعنى أنها تقيمها على الحدود بينها وبين العرب- في كل اتجاه- لتمثل موانع إنسانية كحدود آمنة تجعل من الصعب اكتساح أرض إسرائيل .

الرابع: تدعي إسرائيل أن إقامة مستوطنات لا تتعارض مع مباديء القانون الدولي، وقد وجدت من فقهاء القانون من برر لها هذه الفلسفة بحجة أن الأراضي الفلسطينية المحتلة لم تكن - وقت صدور قرار التقسيم - ذات سيادة فلم تكن خاضعة للدولة العثمانية ولا البريطانية. وفي الوقت نفسه لم تكن هناك دولةمعترف بها اسمها فلسطين وإنما هناك "أراض فلسطينية"، "وفلسطينيون".

ومن ثم فإن إقامة المستوطنات لا تتعارض مع إتفاقيات جينيف ١٩٤٩م بشأن تنظيم حالة الاحتلال الحربي لأراضي الغير بالقوة.

وبالطبع فجميع هذه الحجج مردود عليها في المئات من الكتابات العربية والوثائق، ولكنها إسرائيل ... التي لا تتغير، وسياستها التي لا تتبدل إلا كل عشر سنوات نحو مزيد من بناء القوة!!!

السلاح النووي الإسرائيلي : غير قابل للاستخدام!!

تشير الدلائل إلى أن إسرائيل تمتلك من ٤ -٥٠ قنبلة نووية تبلغ قوة الواحدة منها قوة إحدى القنبلتين اللتين القيتا على هيروشيما ونجازاكي، وقد أظهرت دراسة قام بها مؤخرا عضو الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور/ عزت عبد العزيز أن إسرائيل تخزن ٣٥٠ كيلوا جرام من البلوتونيوم المشع بصحراء النقب كما أن لديها القدرة على إنتاج ٧٠ قنبلة نووية وأكدت الدراسة أن إسرائيل تمتلك بالفعل- ثلاثة مفاعلات نووية الأولى تاحال سوريك الذي أنشى عام ١٩٦٠ بقدرة ميجاوات واحد زادت مؤخرا إلى ٥ ميجاوات ويعمل في إنتاج النظائر المشعة وتدريب العلماء والمفاعل الثاني في ديمونه والواقع بغابة بن جوريون ويعمل بقدرة ٢٦ ميجاوات وهدفه إنتاج البلوتونيوم لتصنيع الأسلحة النووية وإجراء البحوث النووية في مجالات فيزياء النيوترونات وإنتاج النظائر المشعة والمفاعل الثالث في حيفا ويوجد في مبنى قسم الهندسة النووية بحيفا وتبلغ طاقة تشغيله ٢٥٠ كيلووات أما أهدافه فتدريب الخبراء والمهندسين في موضوعات الفيزياء النووية والكيمياء النووية.

فيما أكدت دراسة أشرفت عليها وزارة الخارجية الأمريكية أن بوسع إسرائيل صنع ٧٠ قنبلة نووية بفضل مادة البلوتونيوم المنتجة في مفاعلها النووي بديمونه وجاء في هذه الدراسة أن إسرائيل خزنت ٣٥٠ كيلو جرام من البلوتونيوم بفضل هذه المحطة الواقعة في صحراء النقب جنوبي إسرائيل التي تنتج ١٦ كيلو جرام من البلوتونيوم سنويا منذ عام ١٩٦٤، ويسمح هذا الإنتاج السنوي بصنع مالا يقل عن ثلاث قنابل نووية.

من ناحية أخرى أكدت بعض الدراسات امتلاك إسرائيل أكثر من مائتي قنبلة نووية مما يجعل العالم العربي كله تحت تهديدها مباشرة هذا في الوقت الذي تصر فيه إسرائيل على رفض أي إشراف مباشر أو غير مباشر للجنة الدولية للطاقة العالمية وهي

الهيئة التي تباشر مراقبة برامج التسليح النووي وتقوم بالتفتيش الدوري على المنشآت النووية في العالم، كما أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي رفضت التوقيع على اتفاقية مراقبة والحد من إنتاج الأسلحة النووية وقد ساندتها في ذلك الولايات المتحدة.

على الجانب الآخر تخضع جميع دول المواجهة العربية (مصر الأردن لبنان سوريا والأراضي الفلسطينية) للتفتيش والمراقبة من قبل هيئة الطاقة الذرية الدولية مما أدى إلى خلق اختلال في التوازن في مجال السلاح النووي في المنطقة وهذا ما دفع مصر والدول العربية إلى المطالبة بنزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط حتى يمكن الدخول في عمليات إحلال السلام الشامل في المنطقة بينما ترفض إسرائيل ذلك وتقول انه بعد إحلال السلام الشامل يمكن التفكير في نزع أسلحة الدمار الشامل وقد دخلت مصر في صدام سياسي أكثر من مرة مع إسرائيل بسبب إصرارها على توقيع إسرائيل على اتفاقية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل عند مراجعة اتفاقية المد اللانهائي لمنع انتشار الأسلحة النووية في أبريل ١٩٩٦ فيما رفضت إسرائيل التوقيع على الاتفاقية مما أدى إلى اهتزاز وارتباك عملية السلام في المنطقة •

وفي هذا السياق قال عمرو موسى وزير خارجية مصر: " إن مصر تضع علامة استفهام على البرنامج النووي الإسرائيلي وقال كيف نتحدث عن عملية السلام بينما يكون هناك خطر على بعد عدة كيلو مترات من حدود كل من مصر والأردن والسعودية ولبنان وسوريا وأكد أن موقف مصر من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية يعود إلى عام ١٩٨١م عندما كانت هناك مبادرة مصرية دائمة في جدول أعمال الأمم المتحدة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط•

وفي عام ١٩٩٠ جاءت دعوة الرئيس مبارك لإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وأوضح عمرو موسى أن هذه المبادرات لم يكن يقصد منها إلا البرامج الإسرائيلية التي تتعامل مع أسلحة الدمار الشامل وقال إن رفض

إسرائيل للتوقيع على الاتفاقية أمر يثير القلق وعلامات الاستفهام لدى أي شخص في الشرق الأوسط٠

وكانت مصر قد أعلنت في يناير ١٩٩٣ عن مقاطعتها لمعاهدة حظر الأسلحة الكيماوية طالما لم توقع إسرائيل على معاهدة حظر الأسلحة النووية لشعورها بخطورة هذه البرامج غير المعلن عنها والتي لا تخضع لأي إشراف دولي.

وعلى الجانب الفلسطيني بدأ المسؤولون يستشعرون الخطر وراء المفاعلات النووية الإسرائيلية ليس على مستوى الأسلحة والمستوى السياسي فحسب بل أيضا على المستوى البيئي٠ فقد حذر محمد سعيد الحميدى - مدير دائرة التخطيط البيئي في السلطة الفلسطينية من مخاطر وجود المفاعل النووي الإسرائيلي في ديمونه القريب من قطاع غزة في صحراء النقب ومن النفايات النووية والمشعة على المنطقة. ومن طرق التخلص منها والتي يعتقد أنه دفن جزء كبير منها تحت الأرض في الضفة وقطاع غزة أو في البحر بالقرب من شواطئ قطاع غزة وقال هناك معلومات تؤكد وجود مخلفات نووية تخلصت منها إسرائيل عن طريق ثلاثة أماكن جزء منها في الأراضي الفلسطينية والثاني في البحر والثالث في عدد من الدول الافريقية مما يجعل هذه المسألة قنبلة موقوتة ستنفجر آجلاً أو عاجلا وسيكون لها عواقب وخيمة على مناطق الحكم الذاتي والدول العربية المجاورة٠

ومما لاشك فيه أن إسرائيل قد قطعت خطوات واسعة في مجال الأسلحة النووية ولا يمكنها التراجع عن هذا البرنامج الذي بدأ بتأسيس لجنة الطاقة النووية في ١٣ حزيران ١٩٥٣ وقد استفادت إسرائيل من خبرات الدولة الغربية في ذلك حيث عقدت اتفاقية للتعاون في هذا المجال مع فرنسا عام ١٩٥٣ وكذلك وقعت مع الولايات المتحدة اتفاقية في هذا المجال عام ١٩٥٥ كما قامت بالتعاون مع البرازيل وجنوب افريقيا للاستفادة من مخزون جنوب افريقيا من اليورانيوم بحدود ٣٠٠ ألف طن وهو أكبر مخزون عالمي كما يوجد تعاون كبير بين إسرائيل وبعض علماء العالم في هذا المجال.

لكن على الرغم من الخطورة التي تمثلها الأسلحة النووية الإسرائيلية إلا أنها في المقام الأول أسلحة استراتيجية تكتيكية رادعة فلو أن إسرائيل حاولت استخدام هذه الأسلحة ستكون أول المتأثرين بها.

ولقد بينت دراسة أمريكية عن مدى التدمير الذي تحدثه القنابل النووية الإسرائيلية في حالة قيام إسرائيل باستعمال السلاح النووي ضد العرب والمدن العربية الكبرى والأهداف الاقتصادية وأن القوة النووية الإسرائيلية لو استعملت كلها ضد مصر فإنها ستؤدى في أكثر الأحوال إلى تسبب خطورة لعشرة بالمائة من سكان مصر أما إذا ما قررت إسرائيل استعمال سلاحها النووي ضد أكثر من دولة عربية. وهذا الوضع هو الأكثر احتمالا فإنها ستسبب الضرر لثلاثة بالمائة من سكان الدول العربية وهذه ليست بالنسبة الكبيرة في حرب شاملة إذا ما أخذنا بأن خسائر بريطانيا في الحرب العالمية الثانية كان بحدود ٦ بالمائة من نفوسها.

وأياً كانت دقة هذه البيانات إلا أن شبح التدمير يبقى مختبئا على الأطراف العربية المهرولة نحو السلام مع إسرائيل دون النظر في إعادة التوازن في مجال التسليح النووي بين العرب وإسرائيل خاصة وأن التوازن ما بين العرب وإسرائيل سيكون مستقرا إذا لعبنا اللعبة بشروطنا وإذا ما طورنا قوة الضربة الثانية كما أن التوازن العالمي لن يسمح لأي من الطرفين باستعمال سلاحه النووي خاصة إذا ما امتلك الطرفان قوة الضربة الثانية لأن ذلك سيجر حتما الدول الكبرى إلى دخول الصراع وهذا مالا نرغبه.

مجمل القول أن إسرائيل وصلت إلى مرحلة من التقدم في مجال الأسلحة النووية تجعل من المستحيل التقدم في مجال الأسلحة النووية تجعل من المستحيل تراجعها عن هذا الطريق وهذا ما يزيد من قوتها على طاولة المفاوضات وأيضاً في السلم والحرب وفى هذه الحالة يبقى على العرب دخول غمار التسلح النووي لإعادة التوازن حتى يمكن الجلوس على مائدة المفاوضات بنفس القوة على الطرفين العربي والإسرائيلي.

المياه العربية وإسرائيل !!!

تحتاج إسرائيل نهاية هذا القرن إلى حوالي ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه لسد حاجة الاستهلاك لسكانها الحاليين واليهود المهاجرين إليها من مختلف دول العالم في الفترة القادمة وهذا الرقم المطلوب من المياه يفوق حجم الموارد المائية المتاحة حاليا سواء عن طريق الأنهار أو الأمطار و المياه الجوفية وهو يتراوح ما بين ١٨٠٠ إلى ١٩٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا. بالإضافة إلى متطلبات خطط التنمية الإسرائيلية من المياه كل هذا جعل الأمن المائي الإسرائيلي على قائمة أية أوراق للتفاوض في الشرق الأوسط والحركة الصهيونية منذ بدء نشاطها لإقامة الدولة اليهودية في ارض فلسطين نهاية القرن التاسع عشر تضع في حسبانها مشكلة المياه والأزمة المتوقعة وجميع الحكومات الإسرائيلية تضع نصب عينيها كيفية السيطرة على مياه الأنهار العربية كنهر الأردن وحصباني والليطاني واليرموك بالإضافة إلى المخزون الجوفي من المياه داخل الأراضي العربية بل ولها مطامع قوية في مياه نهر النيل وقد طرحت إسرائيل بقوة ورقة ثقل مياه النيل إلى إسرائيل عبر سيناء وكانت تأمل في الحصول على ٠،٥٪ من مياه النيل التي تذهب إلى البحر المتوسط وذلك في مفاوضات السلام بين مصر وإسرائيل والتي أجريت عقب حرب تشرين ١٩٧٣ وانتهت بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد بين البلدين وقد أعطى الرئيس السادات أملا للقيادة الإسرائيلية بنقل المياه من النيل إلى إسرائيل لكن تراجع هذا الأمل بعد تولى الرئيس حسنى مبارك مقاليد الأمور في مصر وذلك بسبب السخط الوطني على اتجاه توصيل مياه النيل إلى إسرائيل ونستطيع القول انه رغم كل التطبيع المصري الإسرائيلي إلا أنه لا توجد حكومة مصرية تستطيع أن تغامر وتدخل في عملية انتحارية من أجل توصيل مياه النيل إلى إسرائيل.

وعندما حاولت إسرائيل الدفع بموضوع مياه النيل إلى المفاوضات متعددة الأطراف عام ١٩٩٤ تم إغلاق الباب عليها ووقتها أعلن وزير الري المصري الدكتور عبد الهادي راضى أن مياه النيل غير قابلة للتفاوض عليها في المباحثات متعددة الأطراف وأشار إلى أن المشاركة المصرية في لجنة المياه تتم بهدف المساعدة في حل المشاكل بين دول المنطقة وبحث مستقبل التعاون في مجالات مختلفة لتنمية موارد جديدة للمياه بالمنطقة.

وقطع الطريق على إسرائيل حول مياه النيل عندما قال أن مصر لا تستطيع المشاركة في مشروع أمن المياه العربي المطروح لارتباط نهر النيل بدولة افريقية تربطها اتفاقيات محددة ولها مصالح مشتركة تمنع أي دولة من التصرف في مياهها دون الاتفاق مع بقية الدول في حوض النيل، كما أن الأعراف الدولية تحظر نقل المياه من حوض نهري إلى آخر.

وقال إن موقف مصر الرافض لنقل المياه إلى إسرائيل يرتبط بالمبادئ وليس بالمناورات السياسية وأشار إلى سعى إسرائيل منذ بدايات القرن الحالي لاستخدام مياه النيل والتي رفضها وكيل وزارة الري في مصر آنذاك وكان انجليزيا.

وبالعودة إلى المياه في الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل فهي في غاية التعقيد عند طرحها على طاولة المفاوضات الساعية لإحلال السلام في المنطقة فإسرائيل تستولي على ٦٠٠ مليون متر مكعب سنويا من مياه نهر النيل والضفة الغربية وهذا الرقم يفوق الحصة التي تم تحديدها لإسرائيل في الخمسينات في مشروع جوتستون وتقدر بـ ٣٧٥ مليون متر مكعب سنويا في الوقت الذي يعلم الفلسطينيون أنهم في أمس الحاجة إلى مياههم المنهوبة لإعادة بناء بلادهم بعد الحكم الذاتي. وفى الضفة الغربية وغزة فيبلغ إجمالي الموارد المتاحة نحو ٧٠٠ مليون متر مكعب سنويا ويقدر الاستهلاك الحالي بنحو ١١٣ مليون متر مكعب.

ومع أن الضفة على سبيل التحديد تبدو منطقة وفرة مائية إلا أن هذا في الواقع يعتبر المشكلة الأولى الأساسية التي تواجه المفاوضات المتعددة والثنائية إجمالاً إذ أن نحو

٨٧٪ من مياه الضفة تستولي عليها إسرائيل أما لإعداد مستوطناتها القائمة في الضفة بحاجتها من المياه وأما لاستخدامها في أراضي ولذلك فان قضية التخلي عن موارد الضفة تعتبر في نظر الإسرائيليين بمثابة انتحار للدولة ويتبدى ذلك إما عن تجاهل أن هناك مياها تستولي عليها إسرائيل بالفعل وإما على أفضل تقدير الاعتراف بذلك مع الإصرار على أنه أيا كانت طبيعة التسوية وأياً كانت مراحل هذه التسوية فإن إسرائيل تصر على سيطرتها وتحكمها في إدارة الموارد المائية للضفة الغربية(١).

وبالنسبة للأردن وسوريا فهما أيضا في أمس الحاجة إلى المياه حيث يعانى الأردن من الجفاف في معظم أراضيه وتعانى سوريا من المشروعات التركية الرامية إلى التحكم في مياه دجلة والفرات وما تقوم به من حجز لمياه الفرات لإقامة السدود لتخزين المياه وفى نفس الوقت تستولي إسرائيل على موارد المياه بهضبة الجولان السورية وتتحكم فيها وبالتالي سوريا ستدخل في صدام حاد مع إسرائيل حول المياه خاصة وأن إسرائيل قد عرقلت مشروعات الأردن وسوريا لتنمية مياه نهر اليرموك وأدى احتلال مرتفعات الجولان سنة ١٩٦٧ التي تطل على موقع سد المخيبة عند التقاء اليرموك وادي الرقاد وقصف مواقع العمل في السد مما أدى إلى فشل مشروع إنشاءه وطور مشروع سد المقارن على النهر بطاقة تخزينية ٤٠٠ مليون متر مكعب في السنة غير انه لم يتم بناؤه للخلافات بين سوريا والأردن ولطلب إسرائيل رفع نصيبها من مياه النهر في حالة إنجازه من ١٧ مليون متر مكعب إلى ٤٠ مليونا فضلا عن ١٤٠ مليون متر مكعب أخرى للضفة الغربية، وأنجز الأردن فقط أهم مشروعاته المائية الحالية وهو مشروع قناة الغور الشرقية التي ستمد مياهها من نهر اليرموك والتي بدأ إنشاءها سنة ١٩٥٣ بقرض أمريكي بتصريف ١٠ أمتار مكعبة في الثانية وتم إنجازها سنة ١٩٦٤م(٢).

أما بالنسبة للبنان فالموارد المائية بها تكاد تكفى حاجة السكان لكن حاجتها للمياه تمثل في الزيادة السكانية وعمليات التنمية ويوجد بها ١٥ نهرا دائما منها ١٢ نهرا ساحليا قصيرا يبلغ متوسط طول النهر نحو ثلاثين كيلو متر وأهم أنهار لبنان نهر الليطاني الذي

يصل طوله إلى ١٧٠ كيلوا متر وينبع من هضبة بعلبك على ارتفاع أكثر من ١٠٠٠ متر ويجرى في سهل البقاع ثم يشق طريقه عبر فتحة خانقية(٣).

على الجانب الآخر نجد أن مشروعات الري المنفذة في لبنان كلها مشروعات صغيرة وبناء السدود الكبيرة في لبنان أمر صعب نتيجة الظروف الجيولوجية السائدة وقلة المواقع الملائمة لبناءها فالأودية عميقة ذات انحدارات كبيرة وحجم المواد الصلبة التي تحملها المياه كبير أيضا وتكاليف إنشاء السدود باهظة(٤).

وقد يؤدى تأخر لبنان في إنجاز مشروعات التنمية المائية والتي توقفت خلال الثمانينيات والاستمرار في إهدار الثروة المائية دون استغلال كامل مع تزايد حاجة السكان التي تعرض لبنان إلى أزمة مائية مستقبلا خاصة في ضوء نقص وقدم المعلومات المتوفرة عن حجم الاستهلاك الخاص للمياه وحاجة المشروعات إلى وقت طويل لدراستها(٥).

واحتلال إسرائيل للجنوب اللبناني يجعل من المستحيل الاستفادة من الموارد المائية في الجنوب وبالتالي فان المفاوض اللبناني سوف يكون عليه وضع قضية المياه على قائمة أولوياته في المباحثات الثنائية والمتعددة الأطراف.

مجمل القول انه قد يغيب عن المفاوض العربي في مباحثات السلام ورقة المياه وذلك لانشغاله بقضية عودة الأراضي المحتلة لكن إسرائيل لا تغفل قضية المياه وتعتبر أمنها المائي أخطر من أمنها العسكري وبالنسبة للفلسطينيين فانهم الآن مندفعون وراء استعادة الأراضي والحكم الذاتي والصراعات الفلسطينية لكن ما يجب وضعه في الحسبان أزمة المياه بالأراضي الفلسطينية حيث يصل نصيب الفرد من المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى نحو ١٧٠ مترا مكعبا فقط في السنة وينتظران يتناقص هذا القدر مع التزايد السكاني السريع للفلسطينيين والذي يقدر بنحو ٥٪ سنوياً وينتظر أن يرتفع عدد السكان العرب في الضفة الغربية من ٩٢٠ ألف نسمة عام ١٩٨٩ إلى ١,٢ -١,٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٠م وفى قطاع غزة من ٧٠٠ ألف نسمة إلى نحو مليون نسمة في خلال الفترة ذاتها(٦).

ورغم كل ذلك فان إسرائيل لن تسمح بإقامة أي نوع من السلام في المنطقة دون ضمانات لأمنها المائي والذي لا يتأتى إلا بالسيطرة على الموارد المائية العربية ويتبقى أزمة المياه أشد خطرا على مفاوضات السلام من الأسلحة النووية الإسرائيلية التي تهدد الأمن العربي.

بعد أزمة مستوطنة "أبو غنيم":
المستوطنات ومستقبل السلام في الشرق الأوسط

تعد المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة هي أكبر مسمار دق في نفس أي محاولة لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي سلمياً، فإذا نظرنا بحسبة بسيطة نجد المفاوضات العربية الإسرائيلية بدأت استناداً إلى قراري مجلس الأمن الدولي (٢٤٢)، (٣٣٨) وهما يضعان على مبادلة الأرض بالسلام لكن بعد المستوطنات التي زرعتها إسرائيل بإحكام في الأراضي العربية المحتلة وهى قد التهمت أكثر من ٨٠٪ في بعض المناطق ماذا بقى للعرب وخاصة الفلسطينيين حتى يتفاوضوا عليه ويتبادلونه بالسلام، فأي أرض وأي سلام، الأرض قد التهمتها المستوطنات وأصبحت بمثابة مسمار جحا في الأراضي المحتلة وقد ظهر بوضوح في قطاع غزة وأريحا بعد تطبيق الحكم الذاتي فوجدنا المستوطنات تعطى المبرر لإسرائيل وجيشها بالتدخل في أراضي الحكم الذاتي الخاضعة لسلطة الحكم الذاتي الفلسطينية ٠ كما أنه تم السماح للمستوطنين بحمل السلاح بحجة الدفاع عن أنفسهم وهذا فيه إلغاء لفاعلية وشرعية السلطة الوطنية كذلك فإن الشرطة المشرفة على تأمين المستوطنات هي خليط من الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي وهذا أعطى الحق لإسرائيل في التدخل في الشئون الداخلية والأمنية لسلطة الحكم الذاتي.

وقصة المستوطنات الإسرائيلية ليست وليدة اليوم ولكنها بدأ التخطيط لها من قبل الحركة الصهيونية العالمية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقد تم إنشاء أول مستوطنة عام ١٨٦٩ أقامتها حركة أبناء الهيكل على حدود حيفا وقد بدأت عمليات الهجرة اليهودية المنظمة إلى فلسطين منذ عام ١٨٨٢ تحت إشراف حركة (حبيات تسيون) والتي كان من أهدافها إنشاء استيطان زراعي يهودي في ارض فلسطين ووصل إلى فلسطين في هذه الموجة من الهجرة حوالي ٢٥ ألف يهودي نجحوا في إنشاء العديد من المستوطنات

وكما يذكر الدكتور عبد الخالق جبه في دراسته التي أجراها بعنوان إسرائيل والاستيطان والكيان حول المستوطنات التي أنشأت في هذه الفترة أنها طوقت فلسطين بحزام استيطاني يسهل بعده ملؤها كلها بالمستوطنات وبالمستوطنين ومن بين هذه المستوطنات اريشون لتسيون في سهل يهودا وقد تأسست عام ١٨٨٢م، وعيقيرون وتأسست عام ١٨٨٣ على طريق حفوت حولداه ومستوطنة جد براه عام ١٨٨٣ تم إنشاءها على طريق رحفوت ومستوطنة رحفوت وتأسست عام ١٨٩٠ ومستوطنة روش يبناه عام ١٩٨٢ في منطقة الجليل الأعلى وكفار تافور وتأسست عام ١٩٠١ في الجليل الأسفل وكان هذا تمهيدا ليس له نظير للهجرات التالية ولموجات استيطان اشمل بعد أن أنشأت شريطي استيطان يهودي أحدهما في الجليل والآخر في شرون وفى يهودا من زيخارون يعقوب ويتاح تكفاه وحتى ريشون لتسيون وجد يراه[1].

وفى موجة الهجرة الثانية والتي بدأت منذ عام ١٩٠٤ وحتى ١٩١٤ تم إنشاء العديد من المستوطنات منها داجانيا في عام ١٩١٠ على شاطئ بحيرة طبرية ومستوطنة مرحافيا وهى مستوطنة زراعية تأسست عام ١٩٢٢ في غورير مثيل ومستوطنة حولداه بدأ إنشاءها عام ١٩٠٧ ومستوطنة بين شمين وتأسست عام ١٩٠٦ .

وفى موجة الهجرة الثالثة التي بدأت من ١٩١٩ وفى عام ١٩٣٣ تم إنشاء حوالي ٣٠ مستوطنة اليهودية داخل الأراضي العربية المحتلة وقد تميزت هذه الفترة بتكريس جهد المهاجرين في شق الطريق وتنفيذ عمليات البناء في المدن وتجفيف البرك والمستنقعات وإصلاح الأراضي الصحراوية وخلال موجة الهجرة الثالثة تأسست حوالي ٣٠ مستوطنة معظمها قيبوتس ومستوطنات موشاقا عمالية[2].

بعد ذلك تم إنشاء العديد من المستوطنات منها شاعر هجولان وتأسست عام ١٩٣٧ وعين جيف والتي تأسست عام ١٩٣٧ وهى أول مستوطنة على الشاطئ الشرقي لبحيرة الكنيرت ومستوطنة وان) تم إنشاءها عام ١٩٣٩ بالجليل الأعلى ودفناه تأسست عام ١٩٣٩ وحنيتاه في عام ١٩٣٨ قرب الحدود اللبنانية.

وتذكر دراسة بعنوان المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ أن المستوطنات والاستيطان الإسرائيلي أمر واضح فالمستوطنات تخطط وتقام لمنع إعادة المناطق إلى السيادة العربية وتورد لعدد من المستوطنات أيضاً مدى تغلغلها في الأراضي العربية المحتلة.

مستوطنة محولاه وتم إنشاءها في فبراير عام ١٩٧١ في غور الأردن، مستوطنة ارحمون وأقيمت في نوفمبر ١٩٦٨ في القسم الشمالي في وادي الأردن وموقع مدني في وادي الأردن جنوب طريق نابلس دافيد ومستوطنة شواه وأنشئت عام ١٩٧٠ في غور الأردن ومستوطنة موقع ريفي في وادي الأردن وفصايل تم إنشاءها في ديسمبر ١٩٧٠ في وادي الأردن وتومر وهي تقع جنوب فصايل ومستوطنة جل جل في عام ١٩٧٠ في وادي الأردن ونيف هجرود وادي الأردن وتعران في وادي الأردن وبطيف في وادي الأردن والموج شمال غرب البحر الميت وادي الأردن وكاليه شمال غرب البحر الميت ومسبى ناليم على بعد كيلو مترات من البحر الميت وملكى يشوع في الطرف الشمالي للضفة الغربية وروعية عند الطرف الشمالي لطريق حدود الاستيطان ويكفوت في الطرف الشمالي لغور الأردن وحمره على بعد ٢ كيلو متر شرق نابلس وهذا وقد تجاوز عدد المستوطنات في الضفة الغربية حتى الآن ٥٠ مستوطنة منتشرة كالسرطان في الأراضي العربية المحتلة بالضفة الغربية.

أما بالنسبة لقطاع غزة فقد تجاوز عدد المستوطنات العشرين مستوطنة وهى الآن في نطاق الحكم الذاتي الفلسطيني لتدمره.

ومن أهم هذه المستوطنات نتصريم بين غزة ودير البلح وكفا ردروم بالقرب من وادي سلفا وقطيف بين دير البلح وخان يونس، أما في هضبة الجولان فقد زاد عدد المستوطنات الإسرائيلية على ثلاثين مستوطنة من أهمها نيفى أنيف أقيمت على أرض قرية جبات الزيت وشنير بالقرب من تل الحمرة وهارادوم والروم بين القنيطرة وسعده ومروم جولان وعين زيوان وقصرين وكيشيت وانيعام ويوناتان وشعل.

مجمل القول أن المستوطنات قد انتشرت في الأراضي العربية والتهمتها وان إسرائيل تعتبر إقامة المستوطنات هو من صلب الضرورات الأمنية لدولة إسرائيل لكن هذه المستوطنات قد أدت إلى تغيير حاد في التركيب الديموجرافي لسكان الأراضي المحتلة ورغم المساعي العربية على المستوى الدولي لحمل إسرائيل على التخلي عن إقامة مستوطنات وعلى الرغم من تعاطف أمريكا الظاهر إلا أن إسرائيل لم تتوقف عن بناء المستوطنات والموقف الأمريكي يعتبر إقامة المستوطنات بهدف تكريس أمر واقع جديد في الأراضي العربية عملا غير شرعي ومناف للقانون الدولي وعقبة في طريق السلام وأن آفاق التوصل إلى سلام عادل ودائم يتم إذا توقفت عملية بناء المستوطنات لأن إنشاء المزيد منها لا يتفق مع الجهود المبذولة من أجل التسوية مع التأكيد من جهة أخرى أن (أمن إسرائيل) التزام عميق للولايات المتحدة وهذا أفضل بين المفهوم الأمريكي لأمن إسرائيل والمفهوم الإسرائيلي الذي يربط بين الأمن والاستيطان.

ولكن الاعتراض الأمريكي لم يتحول إلى ممارسة ضغط لوقف التحرك الإسرائيلي الاستيطاني أو أثناء الحكومة الإسرائيلية عنه بل لقد اتجه الحوار بين الحكومة الأمريكية وإسرائيل من مبدأ ضرورة الموافقة على التزامات التسوية السليمة (أي الانسحاب من كل الجبهات) وحل المسألة الفلسطينية إلى محور آخر هو محور شرعية الاستيطان اليهودي في الأراضي العربية والذي تعتبره إسرائيل من شئونها الداخلية لها (حق التصرف فيه) ولا يتنافى مع القانون الدولي[٣].

وتتمثل خطورة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة في أنها تقف عقبة أمام أية عمليات تنموية في هذه الأراضي وتهديدها للأمن الداخلي لأي جزء من الأراضي العربية تقع فيه وإعطاءها مبررا لإسرائيل للتدخل في الشئون الداخلية للدولة التابعة لها هذه الأراضي والواقعة فيها المستوطنات وهو ما يحدث الآن في قطاع غزة بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية وهذا من شأنه عرقلة قيام الدولة الفلسطينية كما كان يحلم الفلسطينيون. وإذا نظرنا إلى المسار السوري نجد أن المستوطنات في الجولان هي العائق

الأكبر أمام أية خطوة نحو تحقيق السلام بين سوريا وإسرائيل فان كان ياسر عرفات قد قبل العودة إلى غزة في ظل وجود المستوطنات والشرطة الإسرائيلية فان حافظ الأسد لن يقبل الجولان بيهود المستوطنات. ولا يوجد أي معنى للاستمرار في عملية السلام في نفس الوقت الذي تستمد فيه إسرائيل في مخططاتها الاستيطانية.

لذا فعلى الأطراف العربية بذل مساعيها واتخاذ موقف حازم من أجل وقف بناء مزيد من المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، فالاستمرار في بناء المستوطنات لا يبقي معنى لمبدأ مبادلة الأرض بالسلام لأنه ببساطة أي أرض التي سيتم مبادلتها هل هي أرض المستوطنات أم الأراضي الغير صالحة للحياة. وتبقى المستوطنات من أكبر التحديات لعملية السلام.

الصراع حول القدس في الصحافة العربية

١ - الجذور التاريخية للصهيونية:

ارتبطت الصهيونية بالاستعمار الأوروبي، منذ اتجه الصهيوني "هرتزل"[1] إلى التفكير في عمل "إمبريالية أوروبية"، واعتبر اليهود احتلال فلسطين امتداداً للإمبريالية الأوروبية في الشرق الأوسط لتكون متراساً لها في آسيا، ومركز مدنية أوروبية في وجه البربرية.. فاصطدم هرتزل بالوجود العربي، وفكر في التخلص من العرب.

ويقول الدكتور إسماعيل أحمد ياغي في كتابه الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية:

"وكانت خطة هرتزل في جلب اليهود هي تسريبهم وخلق فرص العمل أمامهم في البلاد العربية ونتيجة لأطماع الدول الكبرى استطاع اليهود الحصول على تأييدهم مقابل مساعدتهم في أعمال التجارة التي برع اليهود فيها، كما لجأ نابليون لليهود لمعاونته على فتح "عكا" ووعدهم بإعادة القدس إليهم، وبناء الهيكل اليهودي، وانتبهت الدول الاستعمارية الكبرى لأهمية اليهود تجارياً، كما تنبه اليهود لاستغلال الدول الاستعمارية وتأييدها لعمل اليهود دولة مستقلة في فلسطين.

وباقتناع الدول الكبرى بمخطط هرتزل لصالحها طلب هرتزل عام١٨٩٨م من الإمبراطور الألماني السماح له بإقامة شركة شراء أراضي "بفلسطين" تحت إشراف ألمانيا". فارتبطت مصالح الألمان باليهود. وفشلت مساعي "هرتزل" بسبب المقاومة العربية.

وعن فرنسا فهي لم تؤيد ذلك الاستعمار اليهودي أو "الصهيونية" باعتبارها أداة ألمانية ضدهم، مما دعا هرتزل " للاتجاه لروسيا ثم بريطانيا.

ولكن إنجلترا وجدتها حلاً لإنهاء نزوح اليهود إليها وازدحامها بهم، كما اتجه اليهود لنشر قضيتهم في الصحافة العالمية، وكان ذلك سبباً في تعاطف الكثير من الدول مع

اليهود خاصة بعد مذابح "هتلر" ضدهم، فاقترحت "بريطانيا" أن يستوطن اليهود "أوغندا"، ورفض اليهود ذلك.

وأصبحت فلسطين بموقعها الاستراتيجي مطمعاً لجميع الدول الاستعمارية، وحرصت بريطانيا أن تظل الدولة العثمانية ضعيفة لتتمكن في المستقبل من أن تحصل على ما تريد في أعقابها، وقاومت أي اتحاد بين المشرق والمغرب العربي.

وكان الحاجز البشري هو يهود فلسطين للحيلولة دون قيام وحدة عربية إسلامية، وأول أسقفية في القدس عام ١٨٤١م، وهي شركة بين بريطانيا وروسيا، كما لعبت بريطانيا دوراً في تقوية الفكرة الصهيونية خاصة اللورد شامنسبرى الذي قدم مذكرة لمؤتمر لندن عام ١٨٤٠م، وطالب فيها برجوع اليهود لفلسطين، وأنشأ "منتفيورى" أول مدرسة يهودية في فلسطين سنة ١٨٣٥م، وهو أول يهودي أجنبي يمتلك أرضاً بموجب فرمان من السلطان "عبد الحميد"، وبتأييد بريطانيا اندفع قادة صهيون إليها لتحقيق أهدافهم بفلسطين، كما سعى وايزمان لكسب تأييد بريطانيا للمخطط الصهيوني.

كما لعب صهاينة " الولايات المتحدة" بزعامة لويس برانديس دوراً هاماً، فنجحوا في استصدار وعد بلفور من بريطانيا بتأييد "الولايات المتحدة" وكان أول وأهم تطور حقق للصهيونية هدفها.

وبذلك أصبحت الصهيونية حركة إنجليزية ويهودية معاً، ذلك أن وضع اليهود في المنطقة يخدم الأهداف البريطانية لمواجهة تناقض مصالحها مع مصالح العرب.

حيث أن اليهود يحولون دون توحد العرب شرق وغرب سيناء، كما أنهم سيظلون قاعدة للعمل ضد أي تهديد لمصالح الإمبراطورية البريطانية في مصر والعراق، كما أنه سيشغل العرب ويمتص طاقاتهم أول بأول.

وكان أول تأييد دولي من رئيس " الولايات المتحدة " ولسون " ثم[٢] فرنسا ثم إيطاليا.

الهجرة اليهودية بفلسطين[٣] :

تمت الهجرة السرية لفلسطين على مراحل تسلل خلالها اليهود خلسة إلى فلسطين، واعتبر الانتداب البريطاني هذه الهجرة غير شرعية وحاول الحد منها بتراخي.

(أ) الموجه الأولى للهجرة " ١٨٨٢م إلى ١٩٠٣م ":

نزح فيها اليهود من روسيا القيصرية حباً في صهيون، ورغبة في تكوين دولة صهيونية "عنصرية"، وكان اليهود أقليات تميزت بالطابع الديني حيث يذهب اليهودي عند الشيخوخة إلى القدس، ليؤدي الطقوس الدينية ويظل حتى الموت هناك، ثم أصبحت ذات طابع قومي، فأنشئوا عدة مستعمرات زراعية استأجروا العرب فيها لزراعتها، اعتمدت هذه المستعمرات على المعونة المالية من اليهودي الثرى "ومتشلر" ثم مساعدات "البيكا" وهي الجمعية اليهودية للاستعمار بفلسطين.

(ب) الموجة الثانية للهجرة (١٩٠٤م إلى ١٩١٤م):

ونزحوا من روسيا وهم عمال الأعضاء في الحركة الصهيونية، لكن في الفترة من ١٩١٤م حتى ١٩١٨م، توقفت حركة الهجرة أثناء الحرب العالمية الأولى.

(جـ) الموجة الثالثة للهجرة ١٩١٩م إلى ١٩٢٣م :

وبرغم رفض العرب للهجرة اليهودية إلا أن الهجرة ظلت مستمرة، ومكنت بريطانيا اليهود من ذلك بعد الحرب العالمية الأولى، قرر المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح بباريس ١٩١٩م بعدم عودة المقاطعات العربية المحتلة للحكم العثماني، فوضع مجلس الحلفاء فلسطين تحت الانتداب البريطاني، الذي سعى لجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود، وجعل الأراضي والمال لليهود، وتم إدخال ١٦٥٠٠ يهودياً كل عام، وإضعاف العرب

بالضرائب ومنع تصدير تجارتهم ليدانوا فيبيعوا الأرض، ساعد على تزايد اليهود النازحين الاضطهاد الروسي، فوصل العدد ٨٥٠٠٠ يهودياً عام ١٩١٤م من ١٢ ألف عام١٨٤٥م.

كما قاموا سنة ١٩٢١م بتقديم طلب لمحكمة تقصى الحقائق بأنه لا يجوز إقامة أكثر من وطن قومي في فلسطين، ذلك الوطن لليهود، ولا يجوز المساواة في المشاركة بين اليهود والعرب لكن رجحان كفة اليهود يجب أن تتم مما يدل على نية الصهاينة لتجريد السكان الحاليين غير اليهود من الفلسطينيين.

(د) الموجة الرابعة للهجرة ١٩٢٤م إلى ١٩٣١م :

ساعد الانتداب البريطاني الهجرة اليهودية واستمر في تشجيعها رغم ثورة العرب.

(هـ) الموجة الخامسة للهجرة ١٩٣٢م إلى ١٩٣٨م :

حاولت بريطانيا التقرب من العرب، والظهور بمظهر الضحية في القضية الفلسطينية بسبب وجود مصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية بينها وبين العرب، وازدادت الرأسمالية اليهودية لتمويل الاستيطان. وشراء الأراضي، فازداد التوسع في تهويد فلسطين حتى قامت الثورة الكبرى، كما ازداد العدد إلى ٣٧٠ ألف يهودي[٤].

وأصبحت نسبة اليهود في فلسطين ٢٨٪ بسبب النازية، وتظاهرت بريطانيا بالتراجع، وعادت مرة أخرى لنفس السياسة الاستيطانية، وتوالت الهجرات- بسبب حروب النازية- ضد اليهود، وكشفت الوثائق عن تواطؤ بعض الزعماء اليهود مع النازيين الألمان لذبح من يرفض الهجرة إلى فلسطين من اليهود، وعام ١٩٤٤م وصلت نسبة اليهود في فلسطين إلى ٣١٪.

وعندما التفتت الولايات المتحدة لأهمية الشرق الأوسط وكان العرب يضغطون على بريطانيا لإيقاف عملية الهجرة وبدأت بريطانيا في سن بعض القوانين لتحديد الهجرة مما دفع اليهود للتقرب من أمريكا.

وفي مؤتمر "بلتمور" سنة ١٩٤٢م، أفصح اليهود عن أطماعهم لفتح الهجرة بلا قيود، وتطوع اليهود خاصة "الهاجاناه" لتقاتل بجانب الحلفاء وفيها تدربوا على استخدام الآلات الحربية، وكانت خطوة هامة لهم، فاتضح بعد انتهاء الحرب أن ٢٦٦٢٠ يهودي تدربوا على هذه الآلات الحربية، بفضل التعاون البريطاني، وبعد تسريح الدفعات الأخيرة، من هؤلاء المجندين أصبحت خير نواة للجيش الإسرائيلي، وتعاونت السلطة العسكرية البريطانية معهم، فأصبح لدى الهاجاناه "١٠٠٧٣" بندقية عادية، ١٩٠٠بندقية أوتوماتيكية، ١٨٦٠ مدفع رشاش، ٩٢٩مدفع رشاش خفيف، ٦٧٢ مدفع مورنز عيار بوحتين، ٩٦ مدفع عيار ٣٠ بوصة، وبذلك تكونت فرقة يهودية، مما يؤكد قيام دولة عضواً في الأمم المتحدة فيما بعد، وتحول فلسطين بأسرها إلى "كومنولث" يهودي ويتجاوز مجرد تقسيم الدولة بين العرب واليهود.

وانطلقت الهجرة السرية وتضخمت،وبقيام الحروب الفلسطينية الإسرائيلية وهجوم الشباب الإسرائيلي المدرب على السلاح الفلسطينيين، كانت المحصلة للاستيطان اليهودي هي فقدان الفلسطينيين لموطنهم وتشريدهم لمليون نسمة عربية فلسطينية وطردهم من ديارهم بالعنف، وقتل مئات الألوف من أبنائهم.

وبذلك جرى استبدال كامل بالفعل للسكان الأصليين في فلسطين منذ بداية القرن العشرين في جيلين من الناس.

الصهيونية والحرب العالمية الثانية[٥] :

أدى اضطهاد النازية لليهود إلى زيادة نزوحهم إلى فلسطين، واستغل اليهود هذا الاضطهاد للرعاية لقضيتهم، فتعاطفت معهم الدول كشعب عانى من النازية، وبانتصار الحلفاء في العلمين تبدل الميزان بعد هدنة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وتحول مركز ثقل الصهيونية من بريطانيا إلى أمريكا، وبعد أن ضمنوا تأييد حكومة واشنطن وقرروا أن يخوضوا مع الانتداب البريطاني في فلسطين معركة لمواجهتهم ضد قوانين تحديد الهجرة اليهودية، فقام الإرهاب اليهودي " الهاجاناه " ويشيثرن وأرجون وزقاى وغيرها، ونسفوا الجسور، وخطفوا الجنود البريطانيين وأعدموهم، وعام ١٩٤٤م ولم ينجوا المندوب السامي البريطاني وزوجته إلا بأعجوبة، وحتى كبار رجال حكومة بريطانيا خارج فلسطين، واغتالوا اللورد " موين " بالقاهرة.

كما نسفوا فندق "داوود" بالقدس يوم ٢٢ يوليو ١٩٤٦م، بالاتفاق بين "الهاجاناه و "الآرجون" واختلفا على توقيت النسف، فالهاجاناه فضلوا خلو الفندق من الموظفين أثناء العملية، لكن "الآرجون" لم يعبئوا بذلك، ثقة بتستر الهاجاناه عليهم، مما أدي لقتل ٩٣، وجرح ٥٣.

وكان الهدف من ذلك هو إلغاء تحديد الهجرة اليهودية، فكان لها ذلك وسمحت لمائة لاجئ يهودي الدخول كضحايا للنازية، كما فتحت أمامهم حرية امتلاك الأراضي، وقررت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين لدولتين مع وحدة اقتصادية ومشروع أقلية يوحي بقيام دولة اتحادية مستقلة عاصمتها القدس"، عام ١٩٤٧م.

تأخذ اليهودية ٥٦٪ من الخليل، والنقب، والسهل الساحلي، أما القدس ١٪ منطقة دولة تتولى إدارتها الأمم المتحدة. ولكن العرب استنكروا قرار التقسيم ورفضوه، لولا الضغط الأمريكي.

عدم مشروعية قيام دولة إسرائيل[٦] :

مما يدل على عدم مشروعية قيام دولة إسرائيل أن قرار التقسيم هذا لم يكن من نطاق صلاحيات الأمم المتحدة، ولا من سلطاتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وقامت المصادمات العنيفة بين اليهود وعرب فلسطين .

وقد ساندت بريطانيا إسرائيل في عملية الاستعمار اليهودي لفلسطين بذكاء ومهارة، فكان الانتداب البريطاني يساعد اليهود على احتلال فلسطين، ويدل على ذلك "يوميات هرتزل فقد قال" إنه يتوجب نزع الملكية الخاصة بلطف، سوف نحاول تسريب السكان المعدمين عبر الحدود بتأمين مجالات الاستخدام لهم في بلدان العبور، على أن نسد أمامهم كل مجال للعمل في بلادنا، العمليتان: عملية نزع ملكية وعملية إبعاد الفقراء، يجب تنفيذها بجذور وحرص وتكتم، لا بأس إن اعتقد أصحاب العقارات والأراضي أنهم يغشوننا، ويبيعوننا الأشياء بأسعار تفوق قيمتها المستحقة ، نحن لن نبيعهم شيئاً على الإطلاق متى جاءوا لاسترداده بالشراء[٧].

وعندما فشلت الصهيونية في تحقيق شراء الأراضي، استعملت القوة باحتلال الأماكن التي تركها الانتداب تدريجاً، والخطر هي أن ينسحب الانتداب البريطاني من المناطق الصهيونية لتعطي لهم الفرصة للاستعداد بالسلاح والرجال والحركة، ويبقي الانتداب في المناطق الفلسطينية لشل حركتها فيستولي عليها اليهود عن طريق المذابح مثل "دير ياسين " لنزوح العرب عن البلاد، وأصبح الفلسطينيين لاجئين.

وعندما قررت العرب الدخول مرة أخرى "فلسطين" عام ١٩٤٨م. ورغم قلة الأسلحة استطاع العرب إحراز بعض التقدم لولا تدخل الدول الاستعمارية وإرغامها العرب على التوقف لمدة أربعة أسابيع.. هدنة !! وخلالها تمكن اليهود من تنظيم صفوفهم وتقوية جيوشهم فهزموهم وانتصرت إسرائيل وتوقف القتال ١٨ يوليو سنة ١٩٤٨م.

وبعد إعلان دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨م. خاصة بعد إعلان انتهاء الانتداب البريطاني وجلاء قواته في ١٤ مايو ١٩٤٨م. تضخمت الهجرة اليهودية، وأقرت الأمم المتحدة يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧م مشروع يدعوا إلى إقامة دولة يهودية "بفلسطين".

وأصبح لإسرائيل مجلس شعب في نهاية الانتداب يوم ٦ مايو سنة ١٩٤٨م، ويمارس المجلس صلاحيات مجلس دولة مؤقت ويظل حكومة دولة يهودية.

وأعلن أن إسرائيل سوف تفتح أبوابها أمام الهجرة اليهودية لتجميع شمل اليهود المنفيين، وأن دولة إسرائيل مستعدة للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م، طالب المجلس بنداءات ليهود العالم وللعرب وللأمم المتحدة يطلبون المساعدة، وحجة قيام دولة إسرائيلية هي الخوف من النازية، والخوف من عودتها مرة أخري. كما يدعون. وأنها كانت نكبة أبادت ملايين اليهود في أوروبا على يد هتلر، وتولت الاعترافات بدولة إسرائيل بعد الولايات المتحدة ثم الاتحاد السوفيتي، وتوقفت فجأة [٨] نتيجة اعتراض العرب، فاتجهت الولايات المتحدة الأمريكية للتراجع عن التقييم ووضعت فلسطين تحت القضية الدولية لمدة مؤقتة "سنتين" حتى يصلوا لقرار يرضي جميع الأطراف لولا إعلان إسرائيل دولة مما عطل هذه المباحثات وساعد على ذلك الاستقطاب الدولي، وفرضت إسرائيل فرضت على الأمم المتحدة في يوم ١١ مايو سنة ١٩٤٩م بإرادة الولايات المتحدة بعد ثلاث شروط:

- عدم المساس بوضع مدينة القدس.
- السماح للعرب الفلسطينيين بالعودة لديارهم.
- احترام الحدود التي وضعها قرار التقسيم.

وبذلك أصبح لدي اليهود ٧٧,٤٪ من مساحة الدولة الكلية، ورفض عرب فلسطين هذا الاحتلال اليهودي فلسطين، وهبوا لمقاومة المخطط الصهيوني إبان الحكم العثماني.

الحركة الوطنية الفلسطينية[٩] :

منذ الحكم العثماني قدمت الحركة الوطنية طلباً متكرراً لوقف انتقال ملكية الأراضي، واستملاكها للصهاينة، وبدأ الاضطراب المسلح بين الغزاة والفلاحين العرب عام ١٨٨٦م، أعقاب الهجرة الأولى ولم يدركوا خطورة الموقف إلا بعد عشر سنوات بعد ما عرفوا مأربهم، فاشتدت المقاومة والرفض للهجرة حتى عام ١٨٩٧م الذي قام فيه "محمد طاهر السينى" بالتدقيق في طلبات نقل الملكية ومحاربة الهجرة.

فحال دون حصول اليهود على أراضي زراعية لسنوات عديدة، وعام ١٩٠٠م قامت حملة اجتماعية واسعة ضد استملاك اليهود للأراضي.

وعام ١٩٠١م صدر قانون بمنع اليهود دخول فلسطين إلا إذا كان سيتركها خلال ثلاث شهور، ولم ينفذ هذا القرار بسبب الضغط البريطاني، وتطور الموقف حتى ثورة فلسطين الكبرى، وعندما اقترحت بريطانيا تقسيم فلسطين لدولتين رفض العرب جميعاً وزادت الثورة العربية ضد اليهود، وكانت مقاومة بريطانيا بالعنف والقوة كبرى، وأُعلنت إسرائيل دولة معترف بها بمساعدة، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا نهاية جانب مأساوي لعهد ظلم وسفك دماء. فعام ١٩١٧م باعت الحكومة البريطانية فلسطين لليهود مقابل استخدامهم في المساعدة على حمل الولايات المتحدة الأمريكية لدخول حرب ضد ألمانيا، كما ساعدتهم على تكوين قوة مقاتلة يهودية، وأنشأت بموافقة "تشرشل" عام ١٩٤٠م بعد أن تم تدريبهم في هذه الحرب ستين ألف يهودي، تدربوا علي أحدث أساليب القتال، وبعد انتهاء الحرب اتضح كمية الأسلحة المختلفة التي حصل عليها اليهود كما سبق وذكرنا فأصبحوا أصحاب قوة. وقد ساعدتهم بعد ذلك، وتم إعداد قوة عسكرية صهيونية في فلسطين بإنشاء قوتين مقاتلتين يهود، وعام ١٩٤٨م باعت الحكومة البريطانية عرب فلسطين بالطرد والتشريد للتمكن من الحصول على قرض من الولايات المتحدة الأمريكية.

كما قايض السياسيون الأمريكيون على سكان فلسطين مقابل أصوات اليهود في الانتخابات الأمريكية.

ظل الفلسطينيين العرب مشردين وأقليات في بلادهم، وظل محاصرون ممنوعون من ممارسة حقوقهم، والحركة في بلادهم، يعاملون معاملة أقليات وسادت العنصرية هذه البلد، نتيجة مخطط صهيوني مشترك مع بريطانيا، كما تمزق فيه العرب حتى ضاع البلد العزيز، فتحول بعد حرب ١٩٤٨م إلى صراع عربي صهيوني واسع ثم كانت حرب ٦٧م والهزيمة، واحتلال إسرائيل أجزاء أخرى من الأرض العربية[١٠] .

ما مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية؟

عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وهزيمة إسرائيل اكتشفت تركيا أن مصلحتها تقتضي تدعيم علاقتها بالدول العربية ، فقامت عام ١٩٧٥ بالتصويت مع العرب في الأمم المتحدة مع قرار يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية ، كما احتجت الحكومة التركية بقوة في عام ١٩٨٠ ضد قرار إسرائيل بضمّ القدس ، وصعّدت الأمر بسحبها للقائم بالأعمال في إسرائيل ، كما اعترفت بالدولة الفلسطينية بعد إعلانها بالجزائر في عام ١٩٨٨.

وترجع العلاقات بين تركيا وإسرائيل إلى عام ١٩٤٨ حيث كانت تركيا هي أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل كدولة مستقلة وتتبادل معها التمثيل الدبلوماسي ، وحتى عام ١٩٦٣ كانت تركيا تنظر لإسرائيل باعتبارها إحدى الدول النامية التي استطاعت أن تحقق نمواً اقتصادياً سريعاً. وقد حاولت تركيا إقامة علاقات متوازنة -من منطلق براجماتي - مع كل من العرب وإسرائيل ولهذا اتسمت سياستها بالتذبذب ؛ ففي ١٩٦٧ أعلنت رفضها لضم إسرائيل للأراضي العربية ، وقامت بالتصويت في الأمم المتحدة لصالح انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة ، غير أنها رفضت التصويت في نفس الفترة على القرار الذي أدان إسرائيل.

ويرى عبدالله صالح (السياسة الدولية- ع ١٢٥) أن العلاقات التركية الإسرائيلية شهدت منذ بداية التسعينيات انتعاشاً كبيراً ، ساعد على ذلك عدة عوامل إقليمية وداخلية في تركيا ، تمثلت في تدهور العلاقات التركية مع دول الجوار العربي (سوريا والعراق) بسبب الخلافات حول قضيتي المياه والأكراد ، وتعثر محاولات تركيا للانضمام إلى السوق الأوربية ، وتوتر علاقاتها مع اليونان بسب الاشتباكات البحرية في بحر إيجه ، هذا فضلاً عن العوامل الداخلية المتمثلة في نتائج الانتخابات التركية التي أسفرت عن فوز حزب الرفاه الإسلامي وتزايد نشاط الثوار الأكراد في جنوب شرق تركيا. ففي عام ١٩٩١ قامت تركيا برفع تمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل إلى درجة سفير ، كما أعلنت عن استعدادها

لبيع كميات هائلة من المياه لإسرائيل وتحديداً من مياه نهر الفرات الذي يجري معظمه في أراضٍ سورية وعراقية، وارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من ١٢٤ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٣٦٣ مليون دولار عام ١٩٩٥.

ويأتي العام ١٩٩٦ ليحمل في شهر فبراير منه أنباء تعاون عسكري استراتيجي بين الدولتين بما يعبر عن اتفاق وجهتي نظر البلدين على وجود فراغ أمني في القوقاز والعالم العربي على حد سواء، ويذكر د. أحمد فؤاد رسلان (السياسة الدولية - ع ١٣٠) أن بنود هذا الاتفاق تضمنت الآتي:

١ - السماح للطائرات الإسرائيلية القيام برحلات تدريبية في الأجواء التركية ومنحها الحق في استخدام المطارات التركية.

٢ - القيام بمناورات عسكرية مشتركة.

٣ - التعاون في مجال التصنيع الحربي.

٤ - قيام إسرائيل بصيانة وتحديث الطائرات التركية من طراز (F ٤) وقيام تركيا بصيانة وتحديث الطائرات الإسرائيلية من طراز (F ١٦ C).

وقد أدى توقيع الاتفاق التركي الإسرائيلي إلى ردود فعل عربية متفاوتة ما بين غاضبة، وقلقة وترقب للنتائج، واعتبرت إيران أن الاتفاق يتعارض مع المصالح الأساسية للعالم الإسلامي. كما ترتب على الإعلان رسمياً عن إجراء مناورات بحرية مشتركة في البحر المتوسط "للبحث والإنقاذ" خلال الفترة من ١٥ - ٢٥ نوفمبر ١٩٩٧م ردود فعل عربية حيث اعتبرت سوريا أن المناورات هي محاولة يائسة للضغط على سوريا لإثنائها عن موقفها الحاسم في عملية السلام الذي لن يتغير أبداً، كما أعلنت مصر أن هذه المناورات تمثل رسالة سلبية وستكون على رأس الموضوعات التي سيبحثها الرئيس/ حسني مبارك مع الرئيس/ سليمان ديميريل خلال زيارته المنتظرة لمصر في منصف شهر سبتمبر الجاري.

وقد تزامن الإعلان عن إجراء المناورات العسكرية المشتركة الإعلان عن زيارة لرئيس الوزراء الإسرائيلي إلى جمهورية أذربيجان وهي الجمهورية السوفيتية السابقة والمستقلة، عضو رابطة الكومنولث الحالي ذات الأصول التركية والغنية بمواردها النفطية وموضع اهتمام روسيا والغرب على حد سواء، حيث تشكل كونورتيوم النفط الأذاري الذي شاركت فيه الشركات الغربية وتركيا. وتعتبر هذه الخطوة ذات مغزى استراتيجي هام إذا نظر إليها في سياق معادلة الأمن في القوقاز أو الشرق الأوسط على حد سواء وذلك على ضوء ما يلي:

١ - إن تركيا تنظر إلى أذربيجان باعتبارها دولة تنتمي إلى الأصول التركية وأن التكامل الاقتصادي والسياسي بينهما لابد وأن يتكامل مع السياسة الأمنية التركية.

٢ - إن أذربيجان دولة غنية بالنفط سواء المستخرج من إقليمها أو من الجرف القاري لبحر قزوين التي تقع على شواطئه. وتحاول الدولتان الحصول على دعم الغرب لنقل النفط الأذاري ليس فقط إلى تركيا، وإنما إلى دول الغرب عبر أنابيب تمر في الأراضي التركية إلى البحر المتوسط.

وهكذا يصبح النفط الأذاري منافساً للنفط الخليجي العربي وبديلاً له عند الاقتضاء، كما يمكن أن يكون مصدراً محتملاً للطاقة التي تفتقر إليها إسرائيل وتصبح تركيا مصدراً محتملاً للمياه في الشرق العربي لتحقيق المقولة التركية بمقايضة الماء بالنفط.

٣ - إن أذربيجان ذات الأصول التركية تشتبك في صراع دموي منذ ١٩٨٨ مع جارتها أرمينيا وداخل إقليم ناجورنو كاراباخ الأزاري والذي تسكنه أغلبية أرمنية.

وقد تعثرت مساعي الوساطة التي يقوم بها فريق "منسك" التابع لمنظمة الأمن والتعاون الأوربي بهدف حل الصراع سلمياً. وتتهم أذربيجان روسيا بدعم أرمينيا سياسياً وعسكرياً، كما أن أرمينيا امتنعت -حتى الآن- عن إقامة علاقات دبلوماسية مقيمة مع

إسرائيل واكتفت بعلاقات شكلية مع تل أبيب، ومرجع ذلك حرص القيادة الأرمينية على العلاقات الودية مع العالم العربي الذي يعيش بين ظهرانيه مئات الآلاف ممن ينحدرون من أصل أرمني خاصة في سوريا ولبنان.

ويرى خالد فياض أن هناك عددا من العوامل دفع تركيا إلى انتهاج هذا المنهج من الاتفاق مع الدولة الإسرائيلية وأهم هذه العوامل ما يلي:

١ - المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها تركيا، يعاني الاقتصاد التركي من اختلالات عديدة إذ ارتفع إجمالي العجز في الموازنة التركية إلى ١٢٩ تريليون ليرة تركية (الدولار = ٣٣ ألف ليرة) في الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٥ مقارنة بالمدة نفسها من عام ١٩٩٤ وبلغ معدل التضخم ١٥٠٪، وانخفض دخل الفرد من ٣٠٠٤ دولارات إلى ٢١٩٢ دولارات سنوياً، وللخروج من هذه الأزمة الاقتصادية المعرقة لجهود تركيا على صعيد توفير الشروط اللازمة لتطوير علاقاتها مع الاتحاد الأوربي وجدت تركيا في علاقاتها مع إسرائيل مدخلاً لتحسين أدائها الاقتصادي إلى حد بحث إمكانية إقامة منطقة للتجارة الحرة بين البلدين وتنفيذ مشروع بيع المياه التركية لإسرائيل، يضاف إلى ذلك أن تعزيز علاقات تركيا الاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل والتي هي الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة في المنطقة يعزز بدرجة كبيرة وضع تركيا في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل الدولية للحصول على قروض جديدة لدعم إصلاحاتها الاقتصادية، كما أن إسرائيل بإمكانها على النقيض من الولايات المتحدة وأوربا أن تلبي مطالب تركيا في الحصول على أسلحة متطورة دون أن تخشى جماعات الضغط القوية التي تثير موضوعات انتهاك قوات الأمن التركية لحقوق الإنسان.

٢ - المشكلة الكردية والعلاقات التركية مع سوريا والعراق، تعاني تركيا منذ أغسطس ١٩٨٤ من حركة تمرد كردي تستهدف إقامة دولة كردية في مناطقها الجنوبية الشرقية

ذات الأكثرية الكردية رغم أن هذه المشكلة تشكل بالأساس مشكلة داخلية لتركيا من حيث عواملها وأسبابها إلا أنها في ارتباطها من وجهة النظر التركية بسوريا - وكذا العراق - بكل ما يمثله هذان البلدان من تهديد من وجهة نظر إسرائيل بالإضافة لذلك فإن كلاً من تركيا وإسرائيل تواجهان نزاعاً مع سوريا، فإسرائيل لا تزال في حالة حرب رسمية مع سوريا التي لم تتخلّ أبداً عن مطالبها بإقليم الإسكندرونة والذي ضمته تركيا إليها عقب الحرب العالمية الثانية؛ الأمر الذي يشكل أيضاً قوة دافعة للتعاون التركي الإسرائيلي لا سيما في إطار ما يسمى بمجال مكافحة الإرهاب.

٣ - العنف الأصولي: تعاني تركيا منذ بداية هذا العقد من تصاعد عمليات منظمات إسلامية متطرفة خصوصاً في مجال اغتيال عناصر بارزة من المثقفين العلمانيين ومن أبرزها وأنشطها: منظمات الحركة الإسلامية، والثأر الإسلامي، والحركة الإسلامية الثورية وغيرها.

ويلاحظ أن تركيز تركيا بدرجة أكبر على العوامل الخارجية - الإقليمية لهذا العنف مقارنة بعوامله الداخلية يفسر -ضمن عوامل أخرى - اتجاهها إلى عقد اتفاق تعاون أمني مع إسرائيل في مجال مكافحة الإرهاب حيث أن البلدين يرغبان في تبادل المعلومات بشأن المخاطر التي يشكلها العنف السياسي لا سيما وأن إسرائيل بدورها تعاني من العنف الأصولي المرتبط بالمنظمات الفلسطينية (حماس والجهاد).

ومع صعود حزب الرفاه الإسلامي للسلطة ومشاركته حزب الطريق القويم في حكومة ائتلافية منذ انتهاء الخلافة الإسلامية في تركيا عام ١٩٢٣، أثار ذلك قلقاً كبيراً ليس في الأوساط العلمانية في تركيا فقط بل في بعض دول الجوار الإقليمي ودول غربية أخرى أعربوا فيها عن قلقهم في البداية من إمكانية أن تنحو هذه الحكومة منحى يعارض

مع مصالح هذه الدول؛ الأمر الذي قد يفسر قلق عيزرا فايستمان رئيس الدولة الإسرائيلية عندما صرح أثناء زيارته لأنقرة بأنه على ثقة من تدخل الجيش لضمان علمانية الدولة في حالة وصول الإسلاميين للحكم.

وقد صدقت بعض هذه التوقعات في بداية حكم نجم الدين أربكان الذي كان قد أكد أثناء حملته الانتخابية رفضه للتعاون العسكري مع إسرائيل وعلى تصميمه على تعزيز علاقاته مع العالم الإسلامي، بل إنه قام بعد ذلك بإصدار قرار لوزرائه بعدم التوقيع على قرض تبلغ قيمته ٦٥٠ مليون دولار من إسرائيل لتحديث ٤٥ طائرة تركية حربية من طراز F٤ حتى تعدل إسرائيل من شروط القرض والتي ذكر أن أربكان رأى في شروط هذا القرض أنها مناسبة لإسرائيل أكثر من تركيا.

إلا أن هذا الموقف لم يستمر طويلاً فقد تعددت الزيارات المتبادلة بين مسئولي الدولتين بداية من وزير الدفاع التركي توهان تايان مروراً بالرجل القوي في المؤسسة العسكرية التركية نائب رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الجنرال شفيق بير، والذي كان على رأس وفد يضم ٢٦ ضابطاً كبيراً ومسئولاً في مؤسسات الصناعة العسكرية التركية، وذلك تحت واجهة تعزيز التعاون العسكري بين البلدين، وقد سبق هذه الزيارات زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي لأنقرة، وقد كان هدف الزيارات جميعها تعزيز التعاون العسكري والاقتصادي والتجاري بين البلدين.

ولعلّ هذه الاستراتيجية في السياسة التركية تجاه إسرائيل ترجع إلى مجموعة من القيود أحاطت بأربكان وحزبه، وقد تنوعت هذه القيود بين قيود تتعلق بالمؤسسة العسكرية، وأخرى تتعلق ببنية الحكومة التركية ذاتها، وثالثة تتعلق بحزب الرفاه الإسلامي.

١ - **المؤسسة العسكرية:**

حيث تعتبر من المؤسسات التي يُنظر إليها بعين الاعتبار في تركيا، وذلك لقدرتها على إجراء التغييرات الفورية في الحياة السياسية إذا ما رأت ذلك، فرضى المؤسسة العسكرية عن سياسة الحزب الحاكم هي ضمان أكيد لاستمراريته في السلطة، وتستمد المؤسسة العسكرية قوتها في الحياة السياسية التركية عبر حقيقتين:

الأولى: أن الجيش يعتبر نفسه الوصي على المبادئ الأتاتوركية وهو ينظر بعين الشك والريبة إلى من يخالف هذه المبادئ، وكان هذا هو ما دعاه إلى التدخل العسكري ثلاث مرات في أعوام ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠.

والثانية: من خلال مجلس الأمن القومي الذي يختص بالبحث في شئون الأمن القومي والسيطرة على آلية العمل السياسي وأمور البلاد، وهو يتكون من رئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة والقائد العام الجندرمة (الداخلية) وهو ينعقد برئاسة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء في حالة غياب الأول، وقد بدأ يظهر دول هذه المؤسسة كقيد على حركة حزب الرفاه من خلال عدة مؤشرات، كان من بينها امتناع العضو العسكري الوحيد في البرلمان التركي عن التصويت لصالح الحكومة الائتلافية بين تشيللر وأربكان، كما بدأت القوات التركية في إحدى صور استعراض القوة في اجتياز نحو عشرين دبابة وعربة مدرعة تابعة للجيش التركي منطقة سنيكان إحدى ضواحي العاصمة أنقرة والتي يقطنها عدد كبير من مؤيدي حزب الرفاه الإسلامي، وقد أتى ذلك عقب عقد بعض الأصوليين لمناقشة سموها "أمسية حول القدس"، عقب ذلك كشفت بعض الصحف التركية النقاب عن أن الجيش قد مارس ضغطاً على أربكان لحمله على عدم معارضة توقيع الاتفاق العسكري مع إسرائيل وذلك بعد اجتماع عقده رئيس الوزراء التركي مع وزير الدفاع وكبار ضباط الجيش، تراجع بعدها أربكان وأكد على أنه ملتزم بالاتفاقيات والمعاهدات التي وقعتها الحكومة السابقة.

٢ - التوازنات الخاصة بالحكومة الائتلافية:

وهذا القيد متعلق بتوازنات الحكومة الائتلافية الحالية والمساحة الزمنية المتاحة أمامه كرئيس للوزراء حيث يقضي الاتفاق بين حزبي الرفاه والطريق القومي بتولي أربكان لرئاسة الحكومة للسنتين الأولى والثانية، وتتولى تشيللر الثالثة والرابعة على أن تكون السنة الخامسة بالاتفاق بين الحزبين. كما يتم تقسيم الوزارات داخل الائتلاف الحاكم بالتساوي ولا يتم إصدار أي قرار من الائتلاف إلا باتفاق رئيس الوزراء (حزب الرفاه) ونائب رئيس الوزراء (حزب الطريق القويم) وتوقيعهما المشترك ثم مصادقة البرلمان التركي عليه، ولعلّ اللافت للنظر في هذا الاتفاق أنه تم تقسيم الوزارات بالتساوي بين الحزبين وذلك بالرغم من أن حزب الرفاه قد حصل على أكبر عدد من مقاعد البرلمان. كما أن الوزارات السيادية الثلاث كانت من نصيب حزب الطريق القويم (الدفاع - الخارجية - الداخلية) وهكذا فإنه لا المساحة الزمنية المسموحة لأربكان، ولا طريقة تشكيل الحكومة تسمحان لأربكان بحرية الحركة في علاقته بإسرائيل، وخاصة وأن حزب الطريق القويم معروف بتوجهاته تجاه الغرب وإسرائيل كما أنه الحزب الذي بدأ في تسريع وتيرة وتطور العلاقات التركية / الإسرائيلية، وبالتالي فإن وجوده سيكون عاملاً مقيداً لسياسات أربكان تجاه إسرائيل.

٣ - قيد داخلي ينبع من حزب الرفاه ذاته:

مثلما لم تكن الأحزاب اليمينية التركية علمانية كلية إذ تضم بين صفوفها أعضاء ذوي اتجاهات إسلامية، فإن الرفاة ليس حزباً إسلامياً بالمعنى الدقيق للكلمة، إذ أن نشأته وتطوره جاءا في إطار التجربة العلمانية التركية، كما أن أسلوب تعامله مع الأحداث المختلفة ينفي عنه أن يكون حزباً إسلامياً بمعنى الكلمة، إذ ينبغي وضع تصريحاته المتشددة في سياق البيئة المحيطة به، أضف إلى ذلك حجم البراجماتية الشديدة التي يتمتع بها أربكان وحزبه وفي ذلك يذكر اللقاء الذي تم بين الرجل الثاني في حزب الرفاه (قبل الانتخابات

البرلمانية) ورجال السفارة الأمريكية في أنقرة، وتأكيد الأول على أن أربكان في حالة وصوله للسلطة سيحافظ على علاقات التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلنطي، كما منع الحزب -قبل توليه السلطة - مسيرة احتجاج كان مزمعاً تنظيمها ضد زيارة الرئيس الإسرائيلي لتركيا، بل ولم تقتصر هذه البراجماتية على فترة ما قبل توليه السلطة بل امتدت إلى بعد ذلك أيضاً وذلك بسماحه لوفد برئاسة رئيس البرلمان التركي بزيارة إسرائيل، وقد ضم الوفد لأول مرة نواباً من حزب الرفاه الإسلامي.

على أية حال فإن تركيا تواجه أوضاعاً داخلية وخارجية تتسم بخصوصيتها واحتمالاتها المتعددة "سلباً وإيجاباً"، ولكنه لم يعد أمامها إلا تدعيم دورها الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط، وإلا فإن احتمال تهميشها سيكون كبيراً، ولذلك تبدو أهمية سرعة التحرك العربي لتدعيم أواصر التعاون مع تركيا لمواجهة مخاطر الهيمنة الإسرائيلية وتحقيق سلام متوازن في المنطقة، وإذا كنا لا نستطيع اختيار جيراننا، فإننا ولا شك قادرون على تحديد العلاقة التي تربطنا بهم.

من حائط المبكى إلى المسجد الأقصى
أكاذيب يدحضها التاريخ

منذ احتلال إسرائيل مدينة القدس عام ١٩٦٧م لم تأل إسرائيل جهداً في سبيل دعم وجودها غير المشروع في هذه المدينة المقدسة، واتخذت إسرائيل عدة اجراءات استهدفت من ورائها - وما زالت - تهويد المدينة وظهر ذلك من خلال:

١) استبدال القوانين الصهيونية بالقوانين المحلية وتغيير العملة.

٢) هدم الأحياء العربية والإسلامية وبناء المستعمرات "المستوطنات" لإحلال اليهود محل العرب.

٣) انتهاك حرمة المسجد الأقصى عن طريق ارتياده في ملابس منافية للحشمة واستباحة دخوله في جميع ساعات النهار والتعدي على المصلين.

٤) الاستيلاء على الأوقاف الإسلامية في القدس.

٥) هدم الأماكن الأثرية المجاورة للمسجد الأقصى.

٦) وكان آخر حلقات هذا المسلسل حفر سلسلة من الأنفاق تحت المسجد.

بداية المؤامرة:

- بدأت مؤامرات الصهيونية ضد المسجد الأقصى من قبل احتلال إسرائيل إياه، فقد ورد في دائرة المعارف اليهودية أن اليهود يبغون أن يجمعوا أمرهم وأن يقدموا إلى المسجد الأقصى ويتغلبوا على قوة الأعداء وأن يعيدوا العبادة إلى الهيكل ويقيموا ملكهم هناك.
- وجاء في دائرة المعارف البريطانية أن اليهود يتطلعون إلى امتداد إسرائيل واستعادة الدولة اليهودية وإعادة بناء الهيكل.

- وفي أثناء الانتداب البريطاني على فلسطين طلب اليهود من الحكومة البريطانية أن تسلمهم الحرم الشريف بحجة انه ملك لهم وأن الجدار الغربي من المسجد هو حائط المبكى المزعوم.
- وفي عام ١٩٢٩م أعلن جلوزنر أحد زعماء الصهيونية أن المسجد الأقصى القائم على قدس الأقداس إنما هو ملك لهم، وقد ردد هذا الادعاء وزير بريطاني يهودي يدعى اللورد ملتشت الذي قال: "إن اليوم الذي سيعاد فيه بناء الهيكل أصبح قريباً جداً وإنني أكرس ما بقي من حياتي لبناء هيكل سليمان مكان المسجد الأقصي".
- وقال بن جوريون رئيس إسرائيل عقب إقامة الدولة اليهودية عام ١٩٤٨م عبارته الشهيرة: "لا معنى لقيام إسرائيل بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون هيكل".
- وفور ضم القدس في ٥ يونيو ١٩٦٧م بدأت إسرائيل تنفيذ مخططاتها الجهنمية، ففي ١١يونيو ١٩٦٧م دمرت إسرائيل المنطقة الواقعة أمام حائط المبكى وأجلت سكانها، وفي ١٣يونيو ١٩٦٧م بدأت عمليات التنقيب عن الآثار بالمنطقة ودمرت بعثات التنقيب خلال عاميها مسجد الزاوية ومسجداً آخر كان يقع جنوب حائط المبكى.
- وفي يناير ١٩٦٨م أصدرت الحكومة الإسرائيلية قراراً بتأليف بعثة تنقب عن الآثار برأسها بنيامين مازار من الجامعة العبرية وقامت البعثة خلال عملها بتحطيم الباب الأوسط للمسجد الأقصى.
- وفي ٨ يونيو ١٩٦٨م زار بن جوريون حائط المبكى [وحائط المبكى يقع في الجانب الغربي من المسجد وهو الجانب الذي يعتقد المسلمون أن جبريل عليه السلام ربط عنده البراق الذي صعد به النبي إلى السماء] ونظر بن جوريون إلى إشارة البراق المحفورة بالسيراميك وقال: "يجب إنزال هذا الشعار.
- وفي ٢١ أبريل ١٩٦٩م بعثت الحكومة الأردنية إلى يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة تطلب تدخل المنظمة الدولية لوقف عدوان إسرائيل على الحرم الشريف.

- دعت إسرائيل أنصارها في الخارج لإنشاء صندوق لجمع الأموال من أجل إعادة بناء هيكل سليمان.
- وفي ٤ يوليو ١٩٦٩م اتخذ مجلس الأمن قراراً أعلن فيه تمسكه بقراره السابق للمجلس بعدم جواز ضم القدس إلى إسرائيل واستنكر كل الإجراءات التي أخذتها إسرائيل لتغيير الوضع في الأراضي المحتلة.

وبعد هذا القرار بنحو شهر ونصف ارتكبت إسرائيل في ٢١ أغسطس ١٩٦٩م أكبر جريمة بإشعال حريق استمر من السابعة صباحاً حتى قبيل الظهر وقد أتت النيران على الجناح الشرقي للمسجد فأزالت منه مقدسات ظلت مصونة لأكثر من ١٣٠٠عام وهددت قبته الأثرية المصنوعة من الفضة الخالصة بالسقوط بعد أن انهار جانب من سطح المسجد الكبير.

وقد أكد الحريق، والأحداث التي تلته في القدس، أن النار أشعلت في المسجد الأقصى بتدبير محكم، فقد بدأ الحريق المفاجئ في الساعة السابعة والنصف صباحاً من داخل المسجد، دون أن تتحرك سلطات الاحتلال لإنقاذ واحد من أعز وأغلى مقدسات الإسلام، وأخذت النيران تسري في الجناح الشرقي للمسجد، وأعمدة الدخان ترتفع منع إلى عنان السماء، موحية بالجريمة التي ارتكبت ضد تاريخ الإنسان وحضارته.

وكان ارتفاع اللهب والدخان منه لمئات الأقدام في الجو، ثم سريان النبأ بين جماهير القدس، هو بداية يوم رهيب في المدينة . فقد سارع عشرات الآلاف من كل صوب إلى منطقة المسجد داخل أسوار الجزء القديم من المدينة المقدسة، يحاولون بأيديهم العارية إطفاء النار بكل وسيلة.

وسارعت مجموعة من الشباب باقتحام المسجد لجمع كل ما يمكن حفظه من المقدسات الأثرية، بينما كانت مجموعات منهم تقف صفوفاً متراصة، مشكلة جداراً بشرياً يجتهد من داخل القدس إلى أبواب المسجد الأقصى ليسلم كل منهم "جرادل" المياه إلى

زميله في محاولة لإطفاء النيران. وكان البعض الآخر قد سارع إلى جمع اكبر مجموعة من خراطيم المياه لتسليطها على الأعمدة الأثرية والسقف التاريخي لحمايتها من النيران. بينما كانت كتل أخرى تقف في ساحة المسجد التي تشغل ١٤٤ ألف متر مربع لحماية قبة الصخرة المشرفة من امتداد النيران إليها.

وكانت الجماهير لا تزال تتدفق على منطقة الجريمة التي دبرتها إسرائيل، وسلطات الاحتلال ساكنة لا تتحرك، وكانت عربات الإطفاء التي بدأت تشارك في إخماد النيران قد تحركت تلقائياً، وهي تضم فرقة الإطفاء العربية في القدس التي عززتها بعد ذلك فرق أخرى للإطفاء من مدينتي رام الله والخليل في الضفة الغربية المحتلة.

المسجد الأقصى من الناحية التاريخية:

المسجد الأقصى المبارك هو قبلة المسلمين الأولى وثالث الحرمين الشريفين وكان قبلة الصلاة زمناً ثم عادت القبلة إلى الكعبة وظل من المساجد الثلاثة التي تشد إليها الرحال، وقد أسرى الله بنبيه محمد ﷺ من المسجد الحرام بمكة إلى مكان المسجد الأقصى حيث عرج منه إلى السماء ويطلق على مجموعة الأبنية المحيطة به الحرم القدسي ومسافة الحرم حالياً تبلغ نحو ١٤٤ألف متر مربع أي ما يعادل سدس مساحة القدس القديمة، واعتاد المسلمون أن يحتفلوا بذكرى ليلة الإسراء والمعراج في السابع والعشرين من شهر رجب وأن يتجهوا بالقلوب والأذهان إليه.

والمقصود بالمسجد الأقصى هو جميع ما أحاطه السور وفيه الأبواب ويشمل المسجد المعروف حالياً بالمسجد الأقصى ومكان الصخرة المشرفة والساحات المحيطة بهما. وحائط البراق هو الجزء الغربي للحرم القدسي الشريف الذي يعتقد المسلمون أن جبريل عليه السلام قد ربط عنده براق النبي ليلة الإسراء ويسمي اليهود هذا الحائط بحائط المبكى إشارة للهيكل وجاءت الصهيونية بتعصبها الأعمى تعمل من أجل هدم المسجد الأقصى وإقامة الهيكل مكانه.

ويقع المسجد الأقصى في الجهة الجنوبية من منطقة الحرم الشريف وقد بدأ ببنائه عبد الملك بن مروان عام ٧٠٥م ويبلغ طول المسجد ١١٠م وعرضه ٥٥م ويقوم على ٥٣ عموداً من الرخام و٤٩ سارية مربعة.

والمسجد الأقصى أحد مساجد الحرم المقدس الذي يعتبر أكبر مساجد الدنيا مساحةً وأروعها بناء. ويحتوي المسجد الأقصى على مسجد الصخرة المشرفة، وعلى آثار إسلامية ومقدسات هامة.

ولما احتل الصليبيون بيت المقدس عام ١٠٩٩م جعلوا قسماً منه كنيسة واتخذوا القسم الآخر مسكناً لفرسان الهيكل ومستودعاً لذخائرهم، وعندما استرد العرب مدينة القدس أمر القائد صلاح الدين بتجديد المسجد وإصلاحه، وجدد محرابه وكسا قبته بالفسيفساء وصنع منبره الخشب .

وفي داخل المسجد الأقصى جامع مستطيل يسمونه بجامع (عمر) بذلت إسرائيل محاولات كثيرة لهدمه بعد احتلال القدس ولكنها فشلت في ذلك.

خطأ اليهود في زعمهم أن حائط المبكى يقع مكان المسجد الأقصى :

من المعروف أن الأرض التي شيد عليها المسجد الأقصى عند الفتح الإسلامي وبالتحديد في عهد عمر بن الخطاب كانت أرضاً خالية من أية مبانٍ، ولم يكن هناك أي أثر لمعبد يهودي، والحق أن المعبد اليهودي كان قد تهدم واندثر أثناء حصار تيتوس لمدينة بيت المقدس عام ٧٠م. ومن المعروف أن الإمبراطور الروماني هادريان (٧٦ -١٣٨م) حرم المدينة على اليهود، وإن كان قد سمح للحجاج لزيارتها، فما يدعيه الإسرائيليون إذن أمر لا أساس له من الصحة، فلم يخرب العرب شيئاً، لأنهم لم يجدوا مباني على الإطلاق ولم يستولوا على ما يزعمون أنه يخصهم.

والواقع أن المسجد الحالي ليس بالمسجد الأصلي الذي شيد في عهد عمر، ولا في عهد الأمويين إذ تعرض المسجد لعاديات الزمن وأحداث الدهور ولحقه الخراب والدمار أكثر من مرة.

فقد تعرض المسجد لهزة أرضية عام١٢٠هـ وأعيد تعميره تماماً حتى عام١٥٤هـ، ثم تعرض لزلزال آخر في ١٥ محرم عام ٤٢٥ هـ مما دعا الخليفة الفاطمي الظاهر إلى إعادة بنائه عام ٤٢٦ هـ (١٠٣٥م) وإلى إصلاحات الظاهر بيبرس يرجع الجزء الأكبر من المسجد بوضعه الحالي.

ما هو حائط المبكى:

أما حائط المبكى فهو الجدار الغربي من الحرم الشريف وسمي كذلك لأن اليهود اعتادوا زيارته وتأدية الطقوس الدينية حوله ومن بينها البكاء على مجدهم الذي ضاع وهيكلهم الذي هدم . وكان الملك سليمان قد بناه خلال فترة حكمه (٩٧٢ - ٩٣٣ ق.م)، ثم هدم على يدي بوختنصر عام ٥٩٧ ق.م. وفي أثناء حكم الرومان طرد الإمبراطور هادريان اليهود من القدس وحرم عليهم دخولها ثم سمح لهم بزيارتها بعد ذلك مرة واحدة في السنة حتى جاء المسلمون وحكموها فسمحوا لهم بزيارتها وتأدية الطقوس الدينية حول الحائط بالصورة المتعارف عليها، وكانت الأحوال في المناطق المقدسة قبل ١٩٤٨م تخضع لما يسمى بنظام "الوضع القائم" وهو النظام الذي وضعته اللجنة الدولية التي أرسلتها عصبة الأمم للمنطقة عام ١٩٣٠م عقب الاضطرابات التي نشبت عندما حاول اليهود وضع كراسي ومصابيح وستائر في ساحة الحرم الشريف متجاهلين بذلك العرف المتفق عليه.

وماذا عن المستقبل ؟؟:

إن ما تقوم به إسرائيل حالياً من محاولة بناء مستوطنة في جبل (أبو غنيم) في القدس الشرقية إن هو إلا محاولة سافرة سافلة من حلقات مسلسل التهويد الذي وضع

بذرته الأولى الزعماء المؤسسون للحركة الصهيونية ابتداءً من هرتزل ومروراً ببن جوريون وانتهاءً بالفتى المدلل لحزب الليكود: بنيامين نتنياهو، الذي يذهب في كتابه "مكان تحت الشمس" إلى أن سياسة حزبه في عملية السلام الحالية تعتمد على إنشاء عدد من المستعمرات "المستوطنات" في مجموعة الجبال المحيطة بالقدس يطلق عليها فيما بعد اسم القدس ويمكن التفاوض مع العرب حولها وإعطاؤها نوعاً من الحكم الذاتي "المحلي" المحدود، أما القدس بوضعها التاريخي الذي استعرضناه آنفاً فهي- في المفهوم الصهيوني- غير قابلة للتفاوض، والأمل معقود على أن تسعى الشعوب الإسلامية والعربية لحفز قادتها على اتخاذ مواقف أكثر تشدداً مع العدو الصهيوني للحفاظ على ثالث الحرمين وأولى القبلتين.

قرارات الأمم المتحدة بشأن القدس

منذ صدر قرار الحكومة الإسرائيلية بناء مستوطنة جديدة في جبل أبي غنيم بالقدس الشرقية أثيرت من جديد مسألة مدى مصداقية المؤسسة الدولية التي يناط بها حفظ الأمن والسلم الدوليين، والواقع أن الفلسطينيين والعرب لن يستطيعوا الانتظار كثيراً بعد أن استخدمت أمريكا حق النقض "الفيتو" مرتين خلال أسبوع واحد لمنع صدور مجرد قرار إدانة من مجلس الأمن، فبالنسبة لهم فإن القدس زهرة المدائن وهي تلك المدينة المقدسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهي في الوقت نفسه **المدينة التي استحوذت على أكبر عدد من قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة من بين مدن العالم فهي** تحتضن أقدس المقدسات الإسلامية والمسيحية والعربية وهي الملهمة للعقيدة وانتراث الفلسطيني. ويدّعي اليهود أنها مدينتهم وملهمتهم أيضا ويطلقون عليها أورشليم مدينتهم المقدسة أيضاً وقد استحوذت على لب الصراع العربي الصهيوني سواء الصراع السياسي العسكري أو الصراع العقائدي وقد عمل اليهود ومن ورائهم الحركات الصهيونية على خلق تواجد يهودي في المدينة المقدسة وطمس الوجود العربي وذلك منذ منتصف القرن التاسع عشر وعملت على تركيز التواجد اليهودي بالمدينة.

ولما تتمتع به تلك المدينة المقدسة القدس كان الاهتمام الدولي بها مبكراً ففي التاسع والعشرين من نوفمبر "تشرين ثان" عام ١٩٤٧ صدر قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ بعد عامين فقط من إنشاء منظمة الأمم المتحدة وقد نص هذا القرار على تقسيم فلسطين وأوصت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن يكون لمدينة القدس كيان مستقل أي تدويل المدينة ويكون هذا الكيان خاضعاً لنظام دولي خاص تحت إدارة الأمم المتحدة وأن يتم تأليف مجلس وصاية يؤدي مهام السلطة الإدارية بالنيابة عن الأمم المتحدة على أن يشمل هذا الكيان الدولي المستقل القدس والقرى والبلدان المجاورة. وعندما فشل تطبيق هذا

القرار الصادر عن الأمم المتحدة لرفض العرب لعملية التقسيم في مجملها وعدم توافر شروط التقسيم أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٩٤ في الحادي عشر من ديسمبر "كانون أول" عام ١٩٤٨ وينص على أن القدس يجب أن تخضع لمعاملة خاصة بعيداً عن بقية الأراضي الفلسطينية ويجب أن توضع تحت السلطة الفعلية للأمم المتحدة .

وقد أصدر مجلس الأمن عدة قرارات خاصة بالقدس منها قرار المجلس رقم ١٦٢ الصادر في ١١ أبريل "نيسان" عام ١٩٦١ والقرار رقم ٢٥٢ في ٢٧ أبريل "نيسان" ١٩٦٨ ، والقرار رقم ٢٦٧ في ٤ يوليو "تموز" ١٩٦٩ ، والقرار رقم ٢٧١ في ١٥ سبتمبر "أيلول" عام ١٩٦٩ وجميع هذه القرارات تدعو إسرائيل إلى التخلص من عمليات تغيير معالم القدس ووقف إجراءات تهويدها وعندما قررت إسرائيل اعتبار القدس أراضي إسرائيلية وعاصمة أبدية لإسرائيل أصدر مجلس الأمن في الحادي والعشرين من أغسطس آب عام ١٩٨٠ قراراً يرفض جميع إجراءات إسرائيل بضم القدس واعتبارها عاصمة لإسرائيل واعتبر القرار جميع الإجراءات الإسرائيلية التشريعية والإدارية التي غيرت أو ترمي إلى تعديل وضع المدينة المقدسة إجراءات باطلة وغير معترف بها ويجب إلغاؤها فوراً ، كما دعا القرار إلى سحب جميع السفارات من القدس. وقد تم بناءً على ذلك سحب جميع السفارات من القدس وكان عددها في ذلك ثلاث عشر سفارة إلا أن كوستاريكا خالفت ذلك ونقلت سفارتها إلى القدس ثم السلفادور.

وفي عام ١٩٦٧ استطاعت إسرائيل احتلال القدس الشرقية في ٧ يونيه حزيران ١٩٦٧ وقامت بعدة إجراءات من شأنها تغيير الطابع العمراني لمدينة القدس وتكوينها الديموجرافي وهيكلها العام وذلك عن طريق إقامة طوق من المستعمرات حول المدينة وإحاطتها بالأحياء اليهودية ومصادرة الأراضي العربية لصالح بناء المستعمرات اليهودية والأحياء والمستوطنات وانتهاك المقدسات الإسلامية والمسيحية والاعتداء عليها وقد شمل قرار مجلس الأمن في عام ١٩٦٧ رقم ٢٤٢ الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عقب حرب يونيه "حزيران" ١٩٦٧ والعودة إلى حدود الرابع من يونيو "حزيران"

ويشمل ذلك الانسحاب من القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل عقب حرب يونيه "حزيران" لكن إسرائيل ما زالت تصر على احتلال القدس وبقرارها الصادر في ديسمبر "كانون أول عام ١٩٤٩ والذي أقره الكنيست في كانون ثان "يناير" عام ١٩٥٠ باعتبار القدس عاصمة موحدة وإلى الأبد لإسرائيل وفي ديسمبر كانون أول عام ١٩٧٤ أعلنت إسرائيل عن مشروع القدس الكبرى الذي يتضمن توسيع القدس عن طريق ضم ثلاث مدن كبرى لها و ٢٧ قرية من القرى العربية المجاورة وقد أصدر الكنيست قانوناً في ٣٠ يوليو "تموز" عام ١٩٨٠ باعتبار القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل وفي إطار ذلك قامت بتكثيف التواجد اليهودي في مدينة القدس من أجل تغيير تركيبها الديموجرافي لإحداث اختلال في التوازن بين السكان العرب لصالح السكان اليهود في المدينة. وفي عام ١٩٩٣ بلغ عدد السكان اليهود ١٥٨ ألف يهودي بينما كان عدد السكان العرب ١٥٥ ألف نسمة فقط.

وعندما بدأت مفاوضات السلام بين العرب والإسرائيليين بمؤتمر مدريد لوحظ أمران في غاية الأهمية وهما الأمم المتحدة والقدس فقد تم تهميش دور الأمم المتحدة وإبعادها عن إطار المفاوضات وكان ذلك من أجل أبعاد قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن التي تطالب إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عقب حرب ٥ يونية "حزيران" عام ١٩٦٧.

أما بالنسبة للقدس فبرغم الأهمية القصوى التي تمثلها في أية تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل فقد تم إبعادها وعدم طرحها على مائدة المفاوضات وقد قبل الفلسطينيون بذلك بعد تلقيهم رسالة تطمين من الولايات المتحدة تضمنت تأكيد الولايات المتحدة على عدم ضم إسرائيل للقدس الشرقية . أو التوسع في حدودها وأن الولايات المتحدة تساند حق الفلسطينيين في طرح أية مسألة بما في ذلك القدس الشرقية.

وقد اكتسبت القدس وهي دائما مركز التنافس مزيداً من الأهمية بعد توقيع اتفاق السلام الفلسطيني- الإسرائيلي في سبتمبر أيلوك ١٩٩٣ ومقابل حكم ذاتي محدود وافقت منظمة التحرير على عدم إثارة موضوع مستقبل القدس لمدة ثلاث سنوات أخرى.

وقد أكدت ندوة القدس الدولية التي عقدت بمقر الجامعة العربية بالقاهرة في مارس "آزار" عام ١٩٩٥ أن قضية القدس تمثل القضية المركزية للأمة الإسلامية وهي مفتاح السلام الشامل والدائم في المنطقة وهذا ما يجب على إسرائيل أن تعيه جيداً كما أكدت الندوة على أن مدينة القدس تتعرض لحملات شديدة من الإسرائيليين لطمس هويتها العربية وتغيير معالمها الإسلامية لفرض الأمر الواقع بجعل القدس عاصمة لإسرائيل وطالبت الندوة باتخاذ موقف عربي موحد لمواجهة هذه المخططات الإسرائيلية والحيلولة دون تنفيذها، ورغم جميع ما تتعرض له القدس من تهويد ومحاولات إسرائيل لفرض الأمر الواقع إلا أن الأمم المتحدة لم يعد لها دور يذكر فيما يحدث داخل القدس بعد تهميش دورها وإبعادها عن مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية وأمام كل ذلك وأمام الادعاءات الإسرائيلية المتطرفة بيهودية القدس وجماعة أبناء الهيكل المتطرفة التي تدعي أن المسجد الأقصى وهو أبرز معلم إسلامي بالقدس وهو ثالث الحرمين وأولى القبلتين تدّعي أنه تم بناؤه على أنقاض هيكل سليمان وهي تخطط لإعادة بناء الهيكل الثالث على أنقاض المسجد الأقصى.

من أجل كل ذلك على لجنة القدس المنبثقة عن مؤتمر القمة الإسلامي والتي يرأسها العاهل المغربي الملك الحسن الثاني أن تنهض من جديد وتعاود عملها على كافة الأصعدة العربية والإقليمية والدولية للدفاع عن القدس والعمل على إعادة الدور الفاعل للأمم المتحدة في قضية القدس وعلى الجامعة العربية تشكيل لجنة قانونية تتألف للدفاع القانوني عن القدس وما بها من مقدسات إسلامية ومسيحية غربية لمواجهة الحملات

الدعائية الإسرائيلية المضللة حول القدس وما نفق حائط البراق إلا خطة في إطار الادعاءات الباطلة الإسرائيلية التي تدعي أن هذا الحائط هو حائط المبكى وأن ذلك من صميم المقدسات اليهودية.

وعلى الكل التكاتف من أجل وقف الاعتداءات الإسرائيلية واتخاذ موقف حاسم من أجل استعادة السيطرة العربية على القدس قبل أن ينفجر الموقف بشكل لن يستطيع أحد السيطرة عليه.

القنبلة الديموغرافية الفلسطينية... تهدّد اليهُود

في مؤتمر "هرتسليا" الذي عُقِد في تل أبيب بنهاية العام ٢٠٠٣ طرحَ رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون فكرة فكّ الارتباط أو ما يُعرف باسم الانفصال أحاديّ الجانب بين إسرائيل والفلسطينيين إذا لم تُدخل السلطة الفلسطينية "إصلاحات ديموقراطية" على أجهزتها وتفكّك البنى التحتيّة لفصائل المقاومة الفلسطينية، وأعاد شارون تأكيد طرحه هذا في مؤتمر مركز الليكود الذي عُقد في ٥ يناير٢٠٠٤، وشهد مؤتمر مركز الليكود أيضاً طرحاً لرئيس بلدية رعنانا عوزي كوهين وهو من الأعضاء البارزين في مركز الليكود يعرض هذا الطرح خطة سياسية بلورها عوزي كوهين مع عدد من أعضاء اللّيكود تقضي بالترحيل الطّوْعِي للفلسطينيين "الترانسفير"، ولخّص كوهين خطته في عبارة "نحنُ نُريد إقامة دولة فلسطينية بين نهر الأردن وسوريا بدعم دولي وأمريكي ويستوطن الفلسطينيون هناك. وأن تبقى المناطق (الضفة الغربية وقطاع غزة) تحت سيطرة إسرائيل.

وعن عملية الترانسفير يوضّح المفكّر الفلسطيني وعضو المجلس الوطني الفلسطيني عبدالله الحوراني (تحقيق نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ١٢/١/٢٠٠٤) يوضّح أن المقصود بعملية الترانسفير أمران:

- الترانسفير للفلسطينيين الموجودين داخل إسرائيل، هُناك تزايد للسكّان العرب في مناطق الجليل والمثلث، والمطرُوح هو أن يتم ترحيل العرب إلى مناطق أخرى داخل إسرائيل أو إلى داخل الدولة الفلسطينية؛ أي ترانسفير داخل إسرائيل وترانسفير خارجها.
- الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزّة، فإن العُدوان المستمرّ على الشّعب الفلسطيني من بين أهدافه قتل أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين في إطار مواجهة النموّ الديموجرافي الفلسطيني، ودفع أكبر عدد من الفلسطينيين للهجرة إلى خارج

وطنهم، واستهداف مخيّمات اللاجئين باعتبار المخيّمات الشاهد الحي على قضية اللاجئين، ومن هنا يريدُون إلغاء هذا الشاهد الحي إما بالرحيل أو بالقتل والتدمير.

القُنبلة الديمجرافية الفلسطينية أو العربية أو غير اليهُودية بصفة عامة تُشير إلى تزايد عدد السكان غير اليهُود في إسرائيل وهو الأمر الذي يحمل معه احتمال تحوّل اليهود إلى أقلية مقارنة بغير اليهود العرب من مسلمين ومسيحيين – والحديث عن القُنبلة الديموجرافية وصل ذروته في مُنتصف الثمانينات، ثم تراجع بفعل تدفق موجات الهجرة من الاتحاد السوفيتي السابق والتي بلغت على مدار العقد الأخير من القرن الماضي حوالي مليون مهاجر.

ويرى د. عماد جاد (الأهرام ٢٠٠٣/٧/٧) أن المشكلة بالنسبة لإسرائيل هو إدراكها أن معدلات الزيادة الطبيعية لدى العرب سواء داخل الخطّ الأخضر أو في الضفة الغربية وقطاع غزة تقترب إجمالاً من ضعف معدّلاتها لدى اليهود، وأن الزيادة الطبيعية للعرب داخل الخطّ الأخضر وإن كانت أقل من معدلاتها لدى عرب الضفة والقطاع فإنها تظلّ أعلى بأكثر من النصف عن مثيلتها لدى اليهُود وهذه الظاهرة أخذت تدفع بعدد ونسبة العرب في إسرائيل حتى تجاوز العدد المليون واقتربت النسبة كثيراً من ٢٠٪.

وكشفت الاحتمالات المستقبلية للتوزيع للسكان في إسرائيل عن أن نسبة اليهُود في إسرائيل سوف تتعرض للتناقض التدريجي وسوف يأتي اليوم الذي يحدُث فيه التعادل السكاني داخل الخطّ الأخضر وتنقلب الصورة بالكامل بالنسبة لليهُود عند استعراض الوضع في مُجمل الأراضي الفلسطينية إلى أن يتحول اليهود إلى أقلية بحلول العام ٢٠٥٠، ويمكننا في هذا الصدد الاستناد إلى معطيات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني عن عدد الفلسطينيين حيث تتوقع أنه بنهاية عام ٢٠٠٦ سيتساوى عدد الفلسطينيين مع عدد اليهود في فلسطين التاريخية، وفي عام ٢٠١٠ سوف يصبح عدد من اليهود في فلسطين ٤٨ والضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة نحو ٦ ملايين و ٢٠٠ ألف نسمة مقابل

٥ ملايين و ٧٠٠ ألف نسمة من اليهود، وفي عام ٢٠٢٠ سيصبح عدد اليهود ٦ ملايين و ٧٠٠ ألف نسمة مقابل ٨ ملايين و٢٠٠ ألف فلسطيني، أي أن نسبة اليهود ستكون ٤٤٪ فقط في فلسطين التاريخية.

وتوضح الإحصائية أنه في نهاية ٢٠٠٣ بلغ عدد الفلسطينيين في العالم ٩ ملايين و٧٠٠ ألف نسمة موزعين على النحو التالي: مليونان و٣٠٠ ألف نسمة في الضفة الغربية، ومليُون و٤٠٠ ألف في قطاع غزة، ومليون نسمة في فلسطين ٤٨، ومليونان و ٨٠٠ ألف في الأردن، و٤٣٦ ألفاً في سوريا، و٤١٥ ألف في لُبنان، و٦٢ ألفاً في مصر، و ٥٩٥ ألفاً في الدول العربية الأخرى، و٢٣٦ ألف في الولايات المتحدة، و٣٠١ ألفاً في الدول الأجنبية الأخرى.

الغريب واللافت للنظر في الإحصائيات التي تناولت هذا الموضوع ما ذكره عبدالله الحوراني (مصدر سابق) من أن اليهُود في تناقص فعلي؛ فتعريف اليهُودي هو من يولد لأبوين يهوديين، وبالتالي عندما يتزوج اليهودي من غير يهودية كما يحدث في الغرب فإن المولود لا يكون يهودياً، عدد اليهود اليوم نحو ١٣ مليون نسمة في العالم، بينما كان عددهم في عام ١٩٦٧ نحو ١٦ مليون، وفي عام ١٩٤٥ كان عددهم نحو ٢٠ مليون نسمة.

تعريف إسرائيل نفسها على أنها دولة يهودي تمثل "الوطن المنشود" لكافة يهود الأرض هو الأمر الذي تجسّد في ظاهرتين، الأولى: ما يسمّى بقانون العودة اليهودي والذي يُعطي لكل يهودي الجنسية الإسرائيلية بمجرد أن تطأ قدماه "أرض إسرائيل "، والثانية : تمثّلت في تهجير أكبر عدد ممكن من سكان البلاد الأصليين - أي الفلسطينيين- إلى الخارج ورفض أي حديث عن حقهم في العودة إلى ديارهم، ففي عودتهم مخاطر على فكرة "يهودية الدولة" ومن ثم يمكن الاعتماد على الأمر الواقع وسياسات الهيمنة الأمريكية في شطب حقّ العودة الذي يمثل بجانب عودة القدس المأزق الحقيقي لأي مفاوضات بين العرب وإسرائيل، لهذا السبب جاء إصرار شارون ومن سبقوه من اليمين واليسار الإسرائيلي على ضرورة اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة يهودية، ففي

الاعتراف إقرار بشطب أو إسقاط حق العودة، أعلن ذلك بوضوح رئيس الوزراء السابق "إيهود باراك" الذي أرجع في تصريحات أخيرة له الأسباب الحقيقية لفشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية في يوليو ٢٠٠٠ إلى رفض عرفات الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية ولنفس السبب أيضاً تضاعفت الضغود الإسرائيلية – الأمريكية على رئيس الوزراء الفلسطيني السابق أبومازن كي يقرّ في قمة العقبة التي جمعته مع بوش وشارون بإسرائيل كدولة يهودية وتحمّل الرجُل ضغوطاً هائلة، ورفض أن يتفوّه بالإقرار فنطق به بوش في هذه القمة.

يرى د. عماد جاد (مصدر سابق) أن ما زاد المشكلة تضخماً بالنسبة لإسرائيل هو ما كشفته بعض التقارير الصحفية مؤخراً عن ظاهرة تدفق عشرات الآلاف من الإسرائيليين على سفارات دول من شرق ووسط أوربا للحصول على جوازات سفر تحمل جنسية هذه البلدان، وأشارت هذه التقارير إلى أن التركيز ينصب على سفارات البُلدان التي يُتوقع أن تنضم إلى الاتحاد الأوربي وهي: المجر وبولنا والتشيك وسلوفاكيا وقبرص ومالطا ولاتفيا واستونيا وسلوفينيا، بينما ستنضم رومانيا وبلغاريا إلى الاتحاد عام ٢٠٠٧.

والحقيقة أن عملية التدفق على سفارات الدول الأوربية الشرقية تكشف الكثير من زيف الخطابات الصهيونية التي ركزت على أن إسرائيل تمثل أرض الميعاد بالنسبة لليهود، وأنها تمثل المكان المفضل لهم.

المياه والاستيطان في الاستراتيجية الصهيونية

ظلت سياسية إسرائيل تجاه قضية المستوطنات تشكل خطاً إستراتيجياً ثابتاً للحكومات المتعاقبة خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث لم يكن الخلاف فيما بينها يتعدى خلافا في الأسلوب بين نهج براجماتي وآخر أيديولوجي في ظل توافق ضمني قائم على تقسيم الأدوار لتحقيق الهدف المشترك وهو الاستيلاء على الأراضي المحتلة وتغير التوازن وبعد هذا القرار بنحو شهر فيها لصالح اليهود بهدف خلق أمر واقع يصعب تغييره في المستقبل وإضفاء الشرعية على المستوطنات الإسرائيلية ومحاولة استخدامها كورقة ضغط في أي مفاوضات مستقبلية مع العرب ولهذا تعتبر قضية المستوطنات من أخطر القضايا التي تهدد مستقبل التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي [١].

منذ بدء الاستيطان في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م وهناك وحدة هدف أساسية تجمع بين الحزبين الرئيسين (العمل والليكود) اللذين احتكرا صُنع القرار السياسي في إسرائيل فما لم ينفذه حزب العمل في المناطق المحتلة وتحديداً في الضفة الغربية لاعتبارات سياسية نفذه الليكود، فكانت سياسته الاستيطانية استكمالاً لهؤلاء المناديين بحل وسط إقليمي وكأن الأمر لا يعدو مجرد تقسيم للأدوار متفق عليه [٢].

وقد استندت هذه الحكومات في سياستها الاستيطانية على عدة مبادئ أهمها:

١ - إقامة المستوطنات في المراكز الحيوية ذات الموقع الاستراتيجي (المرتفعات وسفوح الجبال) أو الأراضي ذات الأهمية الزراعية (عالية الخصوبة وفيرة المياه) وكذلك مناطق الكثافة السكانية العربية.

٢ - إيجاد شبكة من الطرق الرئيسية في الأراضي المحتلة لتسهيل التحكم فيها والسيطرة عليها.

٣ - تطويق المدن والقرى الفلسطينية وتفتيت الوحدة الديموجرافية لها وخلق تجمعات غربية ومتناقضة من المستوطنات وسط المناطق السكانية الفلسطينية.

٤ - تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق جغرافية صغيرة وعزلها عن بعضها وبناء أكبر عدد ممكن من المستوطنات لتصبح قرى الضفة ومدنها أشبه بجزر معزولة وسط بحيرة من المستوطنات.

٥ - إقامة مراكز صناعية ومشاريع زراعية لتوفير فرص عمل للمستوطنين اليهود داخل المستوطنات أو في أماكن قريبة منها.

٦ - تنمية الروح العدائية لدى المستوطنين ضد السكان العرب واستفزازهم وتشجيع نزعة الاستعلاء والغطرسة بما يؤدى إلى وضع دائم التوتر والقلق.

٧ - إقامة مدينة القدس الكبرى كعاصمة أبدية لإسرائيل بتوسيع نطاق الاستيطان اليهودي حولها في كل الاتجاهات والإسراع بخطة تهويد القدس على نطاق إقليمي واسع يضم ما أسمته إسرائيل بالقدس الكبرى [٣].

ومنذ هذه اللحظة بدأت إسرائيل في تطبيق سياسة المستوطنات وذلك لتحقيق الأسباب سالفة الذكر والتي يمكن بلورتها في ثلاثة أمور رئيسية هي :

١ - اعتبار القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل .

٢ - رفض العودة إلى حدود الخامس من يونيو ١٩٦٧م .

٣ - رسم حدود آمنة قابلة للدفاع عنها ورفض قيام دولة ثالثة بين إسرائيل والأردن.

المستوطنات ومستقبل عملية السلام :

على الرغم من أن اتفاقيات التسوية السلمية تنص على إرجاء قضية المستوطنات ـ و القدس ـ إلى مفاوضات الوضع النهائي، فقد احتل بند الاستيطان أهمية كبرى في سياسة الحكومة الإسرائيلية الجديدة بقيادة "بنيامين نتنياهو" التى أصبحت في سباق مع الزمن لإنشاء مزيد من المستوطنات وزيادة عدد سكان المستوطنات القائمة حيث أنشأت

وزارة جديدة باسم "البنية التحتية" لتكون وظيفتها إنشاء المستوطنات والطرق وعهدت بها إلى "أرييل شارون"صاحب مشروع النجوم السبع لمصادرة الأراضي العربية و الذي بدأ بدوره في وضع إستراتيجية الاستيطان حتى عام ٢٠٠٠ و التي تتضمن زيادة عدد المستوطنات الإسرائيلية بمختلف الطرق.

وعلى هذا فإن سياسة إسرائيل تجاه المستوطنات خلال السنوات القليلة القادمة ستقوم على الإسراع ببناء المستوطنات الجديدة وتكثيف المستوطنات القائمة واستكمال خطة تهويد القدس مع استمرارها في عملية السلام ولكن وفقاً لرؤية الليكود لمفهوم الأمن ولمصالح إسرائيل.

و من هذا المنطلق يمكن الحديث عن عودة الليكود مرة أخرى إلى السياسة التى صاغها " شامير" عند بدء المفاوضات والتي لخصها بعد خروجه من الحكومة بأنه "كان يعمل على أن تستمر المفاوضات عشر سنوات دون تحقيق نتائج"، وفى هذا الإطار سوف تسعى الحكومة الجديدة لمواصلة الاستيطان في كل الأراضي المحتلة مع تكثيف الاستيطان في القدس وهذا ما أكده "نتنياهو" في تصريحاته الأخيرة عندما تحدث عن حث الإسرائيليين في السكن في كل أراضي إسرائيل قائلاً أنه "في ظل حكومة حزب العمل ازداد المستوطنون بنسبة ٥٠ ٪ ولا يتوقع من حكومتنا أن تقوم بعمل أقل مما قامت به حكومة العمل" [٤].

❖❖ ويتضح من خلال عرضنا السابق المبسط للمستوطنات الإسرائيلية في فلسطين أهداف إسرائيل في السيطرة على القدس من ناحية والسيطرة على موارد المياه للتحكم في الاقتصاد في الشرق من ناحية أخرى.

❖ الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة:

وعن الضفة الغربية يكشف تقرير الدراسات الإستراتيجية (احدث تقرير أعده مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن والذي شاركت فيه أيضاً دوائر حكومية أمريكية وأخرى من المنطقة، وهو يرصد الصورة العامة للمنطقة في احتياجاتها المائية مع

حلول عام ٢٠٠٠ ، كما يؤكد على أن حرب المياه ودول الجوار لإسرائيل وتركيا وأثيوبيا قادمة لا محالة في غضون سنوات قليلة) إن الإمكانات المائية فيها يتم استغلالها بأقصى حدود، ويشير إلى أن حكومة إسرائيل تخطط مع نهاية القرن الحالي إلى تخصيص ١٣٧ مليون م٣ سنوياً للسكان العرب في الضفة، والمتوقع أن يصل عددهم إلى مليون نسمة، وذلك في مقابل " مليون م٣ من المياه لليهود الذين يصل عددهم نحو ١٠٠ ألف نسمة فقط(٥).

أما الوضع في غزة فيوصف بأنه قنبلة موقوتة في طريقها إلى الانفجار!؟ والسبب هو الإفراط في ضخ مياه الخزان الجوفي الكبير الذي يوفر كل الاحتياجات المائية للمنطقة والذي أدى إلى تلوث جزئي نتيجة تسرب مياه البحر إليه.

وعلى صعيد آخر يكشف التقرير عن المشاريع الإنمائية التركية الطموح خصوصاً مشروع جنوب شرق الأناضول الذي يشمل ١٣ مشروعاً للري والكهرباء وسوف تؤدى إلى نقص وتقليص إيرادات سوريا والعراق من مياه الفرات، وهذا المشروع من المتوقع- عند اكتماله- أن يؤدى إلى نقص إيراد العراق السنوى من ٣٠ مليار م٣ إلى ١١ مليار م٣، هذا في الوقت الذي يبلغ فيه الحد الأدنى من الاحتياجات العراقية من مياه الفرات ١٣ مليار م٣ من المياه، مما قد يؤدى أيضاً إلى زيادة حدة الصراع والتوتر السياسي بين دول المنطقة(٦).

ويكمل التقرير جوانب الصورة بالتأكيد على الدور الأثيوبي في منطقة حوض النيل ، وذكر أن أثيوبيا ستظل المجهول الأكيد بين دول حوض النيل ويتوقع أنها ستقوم بدور أكثر هيمنة في المستقبل نظراً لأنها المنبع الذي يتحكم في ٨٢٪ من مياه النيل، كما أن مركزها المتميز ومشروعات التطوير التي تنوى تنفيذها مثل برامج الري في حوض النيل الأزرق وحوض نهر البارو "التي سوف تؤدى إلى عواقب وخيمة بالنسبة لمصر والسودان ويشير التقرير إلى أن أي اقتطاع من المياه في أعالي النيل سيؤدى بالتأكيد إلى تقليص المتاح

من المياه لمواجهة الطلب الداخلي المتزايد في مصر، بالإضافة إلى الإضرار بعملية توليد الكهرباء من السد العالي(٧).

وفى الجانب الآخر نلاحظ أن إسرائيل تحاول الضغط على مصر من خلال التعاون الإسرائيلي- الأثيوبي لإنشاء ٢٦ سداً على نهر النيل الأزرق لري ٤٠٠ ألف هتكار ، وإنتاج ٣٨ مليار كيلو واط من الطاقة الكهرومائيه ، الأمر الذي سيحرم مصر من خمسة مليارات م٣ من المياه ، متجاوزة الاتفاقيات التي حددت اقتسام مياه النيل بين دول حوض النيل(٨).

وأيضاً تحاول سوريا والعراق التوصل إلى اتفاق مع تركيا حول تقسيم مياه الأنهار المشتركة عملاً بالمعاهدات والمواثيق الدولية ، إلاّ أن تركيا ومن خلال مشروع تطوير هضبة الأناضول وبناء سد أتاتورك وغيرهما من مشاريع الري، التي تمكّن تركيا من استغلال نحو ١٤مليار م٣ من المياه من الفرات، ستحصل على ٤٠٠٪ من حصتها من مياه هذا النهر .ولم تكتف تركيا بذلك بل دعت دول المنطقة إلى مناقشة مشروع "أنابيب السلام لتزويد سوريا والأردن وإسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي بنحو ملياري م٣ سنوياً ، وذلك لتقايض النفط بالمياه، ولتزيد من وزنها السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط(٩).

يخضع نظام استغلال الموارد المائية وإدارتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة لسلطات الاحتلال ، ومن مجموع موارد المياه السنوية المتاحة في الضفة الغربية وقطاع غزه والبالغة ٧٦٠ مليون م٣ ، ينقل الكيان الصهيوني ٧٠٪ منها لاستخداماته واستخدام المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة(١٠).

شنت إسرائيل حرباً محدودة على لبنان عام ١٩٨٢م أسمتها "عملية الليطاني" واحتلت جزءاً من جنوب لبنان والبقاع الغربي حتى نهر الليطاني ، وأطلقت على تلك المنطقة تسمية "الشريط الأمني" الأمر الذي وفر لها نحو ٨٠٠ مليون م٣ من مياه نهر الليطاني(١١) .

كانت هذه جولة قصيرة بين الدراسات والتقارير وآراء المهتمين وبالربط بينها واجترار الماضي القريب والبعيد لمحاولات الحصول على المياه العربية والإسلامية من جانب الكيان الغريب "إسرائيل" الذي قال ممثله السابق "شيمون بيريز" حينما كان وزيراً للخارجية وبالنص:

" إذا اتفقنا مع العرب على الأرض
ولم نتفق على المياه فسنجد أنفسنا
في النهاية لم نصل إلى أي اتفاق معهم(١٢) "

وهو ما يمثل حجم الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، إلى جانب قيام تركيا بحجز المياه لمدة طويلة عن دولتين عربيتين هما "سورية والعراق" إلى جانب مشروعاتها الضخمة في جنوب شرق الأناضول والتي ستتسبب في تقليص حجم المياه الواردة للدول التي تليها.

وبالإضافة إلى قيام أثيوبيا بنقض العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بمياه النيل مع دول الحوض، وبالربط بين هذه الاتجاهات كلها نجد أن المنطقة قد دخلت بالفعل في مرحلة الصراع المصيري والاستراتيجي على المياه، مما يهدد الأمن القومي العربي ومنطقة الشرق الأوسط بعدم الاستقرار والعودة إلى شفا جُرف هار(١٣).

ثمة يهود خارج إسرائيل يقولون لا !!

مسلسل رفض الإسرائيليين في الداخل للسياسة العسكرية الإسرائيلية الذين كانت آخر حلقاته في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٣ عندما أعلن ١٣ جندياً من وحدة هيئة الأركان رفضهم تأدية الخدمة العسكرية في الضفة والقطاع، أثار هذا الرفض الواضح من هيئات عسكرية إسرائيلية حفيظة المحللين السياسيين للتنقيب عن حركات الرفض هذه ورصدها لمحاولة توظيفها واستثمارها للتأثير في الرأي العام العالمي، وكانت المفاجأة أن هذا الموضوع قابل للتأريخ وليس للرصد فقط؛ فهذه الظاهرة ترجع جذورها إلى عام ١٩٥٨ وذلك عندما امتنع اثنان من أعضاء "الفرع الإسرائيلي لأهمية مقاومة الحرب" عن أداء الخدمة العسكرية، فصدر قرار عن السلطات العسكرية المختصة بتحويلهما إلى خدمة مدنية بعد مضاعفة مدة خدمتهم من سنتين إلى أربع سنوات، ثم في ١٩٧٠ وجهت مجموعة من طلبة المرحلة الثانوية رسالة إلى رئيسة الوزراء "جولدا مائير" يعلمونها فيها برفضهم أداء الخدمة العسكرية في الأراضي المحتلة عندما يُستدعون إليها.

أما أبرز حالات الرفض فكانت مبادرتان مهماً وقعهما في الإعلام الإسرائيلي والدولي، واحدة تمثلت في "رسالة تلاميذ البكالوريا"، والثانية كانت رسالة "شجاعة الرفض" أما رسالة تلاميذ البكالوريا فقد كانت رسالة علنية وقعها ٦٢ طالباً في السنة النهائية من المرحلة الثانوية وجهوها إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية "آريل شارون" في ١٩ أغسطس ٢٠٠١ وقد كانت هذه الرسالة في مجملها تصف السياسة التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة بأنها عنصرية وتصف أعمال الجيش الإسرائيلي هناك بأنها جرائم وانتهاكات مباشرة للمواثيق الدولية وحقوق الإنسان وفضلاً عن لاشرعية هذه الأعمال فإنها فشلت في تحقيق هدفها المعلن: الأمن الشخصي للإسرائيليين، ثم تلا هذه

الرسالة نشر عريضة وقعها ٥٢ ضابطاً وجندياً من الاحتياطيين في ٢٥ يناير ٢٠٠٢ نشرتها صحيفة "هآرتس" تحت عنوان "شجاعة الرفض" والتي أعربوا فيها عن رفضهم القيام بعمليات عسكرية ضد المدنيين في الضفة والقطاع، وأنهم لن يواصلوا قتالاً يهدف إلى تشريد وتجويع وإذلال شعب بأكمله، وفي أعقاب نشر هذه العريضة انضمّ إليها أكثر من ٥٠٠ ضابطاً وجندياً آخرون، وقد حظيت هذه العريضة بتأييد شخصيات إسرائيلية مرموقة منها "ميكائيل بن يائير" الذي شغل منصب المدعي العام في إسرائيل في عهد "رابين" ومطربة إسرائيل الأولى "يافا ياركوني"، أما الحادثة الأشهر في هذا الشأن فتلك التي حدثت في ٢٥ أغسطس ٢٠٠٣ عندما أعلن ٢٧ طياراً إسرائيلياً رفضهم تنفيذ غارات جوية على المدنيين والعزّل بحجة أنها "غير أخلاقية وتخالف القوانين العسكرية" ثم في إثر إعلانهم هذا خرج أكثر من ٢٠٠ من أساتذة الجامعات العبرية في مظاهرة سلمية لتأييدهم.

هذا عن التيارات الداخلية للرفض داخل المجتمع الإسرائيلي على المستويين المدني والعسكري، ومن خلال طبقات راقية كأساتذة الجامعات أو طلاب الجامعة، أو المدعي العام السابق الإسرائيلي.

أما حركات رفض بل فضح السياسة الإسرائيلية في الخارج ومن كتاب وأكاديميين يهود فحدث ولا حرج، ويكفي هنا الإشارة إلى البيان الذي نشرته صحيفة الجارديان البريطانية، وكذلك في وسائل إعلام أوربية أخرى، وهو بيان باسم نحو مائة وخمسين من الأكاديميين الإسرائيليين يقول: إنه في ظل تغطية من الحرب ربما تقوم إسرائيل بتنفيذ تطهير عرقي كامل ضد الفلسطينيين.

إلا أن هذه الأصوات الصادقة من خارج إسرائيل تجد من يقف لها بالمرصاد في الداخل لتفنيها ومحاولة عرضها على الرأي العام على أنها مجرد أكاذيب ليس لها أساس من الصحة، والمثال على ذلك ما نشرته جريدة "بديعوت أحرونوت" عن وصف أحد الأكاديميين الإسرائيليين في صحيفة ألمانية لبوش وتشيني على أنهما خدّام آريل شارون وأن رغبة بوش في محاربة العراق ترمي إلى تمكين شارون من إحكام قبضته على الفلسطينيين،

الكاتب الإسرائيلي في "بديعون أحرونوت" يصف هذا الكلام بالافتراءات قائلاً: "ها هي هذه الفرية الشريرة ذات الرائحة النازية الجديدة تجد طريقها إلى وسائل الإعلام المحترمة .. كيف؟ ... ويستنكر الكاتب وصف ما تقوم به الآلة العسكرية الإسرائيلية بـ "تطهير عرقي" لأن هذا التعبير -حسب رأيه وطبقاً لما يدور من جدل حول التطهير العرقي النازي لليهود- مرادف لمصطلح "قتل الشعب" ويستنكر أن يشبه اليهود بالنازيين.

حزبا العمل والليكود ⋅⋅ وجها العملة الفاسدة !!!

المتابع لتاريخ الصراع في الشرق الأوسط بين إسرائيل والعرب يُلاحظ أن حزبي العمل والليكود كانا دائماً، ولا يزالان وجهين مختلفين شكلاً، لا مضموناً بالنسبة للسياسة الإسرائيلية التي ترتكز على قواعد استراتيجية صيغت عبر تداخل شديد بين برامج ومخططات الحركة الصهيونية العالمية، وبين تطلعات العديد من القوى العالمية التي تلتقي كلها في نقطة واحدة إزاء المنطقة العربية التي تعتبر لدى تلك القوى مجالاً حيوياً، على المستويين الاقتصادي والجغرافي، والناتج هو التطرف الإسرائيلي قاسماً مشتركاً بين الحزبين على اختلاف الممارسة.

وبنظرة خاطفة على تشكيلة الحكومة الإسرائيلية التي بدأ بها شارون قيادته للحكومة الإسرائيلية في السابع من مارس ٢٠٠١ نلاحظ أن حزب الليكود الذي ينتمي إليه شارون حصل على ٩ مقاعد أبرزها منصبه كرئيس للوزراء ووزير للاستيطان ثم سلفان شالوم وزيراً للداخلية بالإضافة إلى سبعة حقائب وزارية أخرى، أما حزب العمل الذي يتزعمه شيمون بيريز وقتها فقد حصل على ٨ مقاعد أبرزهم بيريز نفسه نائباً أول لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية، ثم بنيامين بن إليعازر وزيراً للدفاع بالإضافة إلى ستة حقائب وزارية أخرى، أما حزب شاس المتطرف فقد حصل على خمسة مقاعد كاملة، وأخيرا هناك مقعدان لحزب الاتحاد القومي، ومقعد واحد لحزب إسرائيل بعاليا، ومقعد أخير لحزب شعب واحد..

كان يمكن لشارون أن يتجاهل حزب العمل إذا أراد، وأن يعتمد على الليكود وأحزاب أخرى متعاونة ولها نفس الميول مثل شاس والمفدال وإسرائيل بعاليا وإسرائيل بيتنا والاتحاد القومي وغيرها، ولكنه اعتمد على حزب العمل لأسباب يذكرها سعيد عكاشة (السياسة الدولية – ع١٤٤–إبريل٢٠٠١) أهمها أن شارون وحزب الليكود يدركان جيداً أن حكومة بدون حزب العمل ستكون معزولة خارجياً نظراً للانطباع الذي

خلفه الليكود طيلة فترة حكمه في عهد بيجين وشامير (١٩٧٧ -١٩٨٤)، وعهد شامير الثاني (١٩٩٠ -١٩٩٢) وعهد نتنياهو (١٩٩٦ -١٩٩٩) حيث تركت كل هذه العهود انطباعاً في الرأي العام العالمي بأنه لا طائل من إضاعة الوقت مع حكومات تسيطر عليها الأيديولوجيا العتيقة وتعجز عن التكلم بلغة العصر، بالإضافة إلى أن وجود حزب العمل في الحكومة سيعطي شرعية أكبر لخطط قمع الفلسطينيين، وهي الخطط التي يفضلها الليكود على سياسة الحوار والحلول الوسط، كما أن استطلاعات الرأي العام في إسرائيل عقب الانتخابات أوضحت أن أغلب الناخبين يميلون لتشكيل حكومة وحدة وطنية.

ويدلل على مرونة حزب العمل في التعامل مع الصراع رضوان الشيخ محمد(ملف البيان السياسي – ع١٧٦ – سبتمبر ١٩٩٤) بأنه عندما جاء حزب العمل بزعامة رابين، بعد فترة وجيزة من انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في خريف عام ١٩٩١، رافعاً شعارات براقة في إقامة سلام مع العرب، وإنهاء الصراع من جذوره، وذلك لخداع الرأي العالمي وتخفيف الضغوط الخارجية على إسرائيل من جهة، وخداع بعض الأطراف العربية التي راهنت على إخلاص رابين وزمرته، فيما يتعلق بإقامة السلام الحقيقي في المنطقة من جهة ثانية. هذا الرهان الذي ينعكس الآن عملياً على الساحة العربية بشكل أو بآخر.

غير أن الحقيقة هي أن حزب الليكود وحزب العمل يربط بينهما قاسم مشترك هو التطرف، بالرغم من أن حزب العمل يخفي تطرفه ضد العرب وأرضهم بكلمات معسولة فارغة من كل مضمون إيجابي، معتمداً في ذلك على المناورة والخديعة وتدبير المثالب، والتلاعب بالألفاظ، إلى جانب إثارة الغموض والإبهام حول مواقفه الخفية، من مسألة السلام برمتها.

وهنا يجب الاعتراف بأن حزب العمل بزعامة رابين قد حقق حصاداً مثمراً لسياساته المذكورة آنفاً، والتي هي في حقيقتها متطابقة في توجهاتها مع سياسات حزب الليكود الذي ارتبط اسمه وتاريخه القبيحان برموزه الأكثر قبحاً من أمثال بيجن وشامير وشارون ونتنياهو وغيرهم.

وقد تحقق نجاح حزب العمل في مهمته السلمية المزعومة مع العرب من خلال اتفاق "غزة – أريحا" مع الطرف الفلسطيني الذي أتاح لإسرائيل ممارسة السيطرة على الأرض والتحرر من الالتزامات المادية والمعنوية التي كانت تزداد وطأة في ظل المقاومة الفلسطينية بكافة أشكالها، إضافة إلى انتزاع اعتراف ممثلي أصحاب الأرض الفلسطينية المغتصبة، بشرعية الاغتصاب.

والشيء ذاته حصل مع الأردن فيما بعد، بموجب اتفاق الطرفين في واشنطن في ٢٥ يوليو ١٩٩٤ على إنهاء حالة الحرب، وتطبيع العلاقات بينهما، حتى من دون التزام إسرائيلي واضح، بإعادة الأراضي الأردنية المحتلة في عدوان يونيو ١٩٦٧، أو الالتزام بقسمة عادلة للمياه الأردنية التي سرقتها إسرائيل منذ سنوات طويلة.

لقد كانت حصيلة تلك النجاحات التي أنجزها حزب العمل بقيادة رابين في اندفاع هذا الأخير بثقة واستعلاء وغرور، لاستكمال لعبته على بقية الجبهات العربية، مدعوماً من جانب قوى عالمية خارجية، تنكرت لقرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية، وآثرت عليها إقامة السلام في المنطقة العربية بشكل يكون هذا السلام في النهاية كارثة على العرب.

لقد سعى حزب العمل في إسرائيل منذ عدوان يونيو في عام ١٩٦٧ وحتى آخر حكومة له وهي حكومة باراك في عام ٢٠٠٠ إلى شن حرب نفسيه منظمة ضد الثوابت والقناعات العربية المترسخة في عقول العرب وضمائرهم منذ مئات السنين، ومنها شعارات الوحدة العربية، والمصير العربي المشترك، ومصطلح الجهاد ضد المعتدي، وغير ذلك مما يعتبر تجاهله أو تجاوزه أمراً شاذاً يستوجب المسؤولية.

وقد عمل حزب الليكود طيلة سنوات حكمه لخوض تلك الحروب النفسية أيضاً، دون نجاح يذكر؛ لأن ذلك الحزب هو تجسيد للإرهاب والطغيان، أما حزب العمل فقد استطاع بمساندة من جانب بعض القوى الخارجية أن يصور الكفاح الوطني للشعب الفلسطيني وكافة أشكال المقاومة العربية الأخرى ضد الاحتلال على أنها جميعاً أعمال إرهابية، دون أي حرج من هذا المنطق المعكوس.

ويبدو أن الانتهاكات الليكودية لعملية السلام وتقويض أمن الشعب الفلسطيني تأتي على هوى الناخبين الإسرائيليين، فطبقاً لنتائج التصويت في انتخابات ١٩٩٩، و ٢٠٠١ التي أوردتها نانيس مصطفى (السياسة الدولية ع ١٤٤ – أبريل ٢٠٠١) كان أكثر الأصوات في صالح زعماء الليكود، حيث صوت في القدس في انتخابات ١٩٩٩ لصالح نتنياهو ٦٤.٥٪، بينما حصل باراك على ٣٥.٤٪ وفي انتخابات ٢٠٠١ حصل شارون على ٧٨٪، بينما حصل باراك على ٢٢٪، أما مستوطني الضفة الغربية فقد صوتوا بنسبة ٨١.٤٪ لنتنياهو و١٨.٥٪ لصالح باراك في انتخابات ١٩٩٩ بينما في ٢٠٠١ صوت ٨٨.٥٪ لصالح شارون و١١.٥٪ فقط لصالح باراك، أما مستوطنو قطاع غزة فأبدوا تعاوناً كبيراً مع نتنياهو في انتخابات ١٩٩٩ حيث صوت له ٩٢٪ كاملة بينما لم يحصل باراك سوى على ٤.٩٪ فقط، وفي ٢٠٠١ صوتوا بـ ٨٦.٨٪ لصالح شارون، و١٣.٢٪ لصالح باراك.

إن الموقف الإسرائيلي من السلام سيظل موقفاً عدائياً ودعائياً محضاً مهما كان حجم التنازلات التي يمكن أن يقدمها بعض الحكام العرب من أجله، ويهدف قادة إسرائيل من خلال إعلانهم عن رغبتهم في السلام وسعيهم في سبيله، ووضع الشروط التي ستكون مرفوضة من الجانب العربي، إلى محاولة إثبات أن العرب هم الذين يرفضون السلام، وبالتالي محاولة تخفيف العزلة السياسية الدولية عن إسرائيل، وفي نفس الوقت إيهام الإسرائيليين بأن حكوماتهم قد بذلت كل ما في وسعها من أجل منع نشوب حرب في المنطقة.

السلام بالمفهوم الإسرائيلي هو سلام الأمر الواقع الذي لا يعني سوى تسليم العرب في كل مرحلة من مراحل الصراع بالواقع الجديد الناشئ عن هذه المرحلة، وهو على هذا الأساس سلام مرحلي وغير مستقر وتفرضه اعتبارات تعلق بحاجة الكيان الصهيوني إلى فترات من الهدوء النسبي من أجل البناء والإعداد للمرحلة التالية، وبالتالي فإن السلام بالمفهوم الإسرائيلي ليس هدفاً بحد ذاته، وإنما هو وسيلة، وليس أدل على ذلك سوى تعبير "بن جوريون" إذ قال: "إن اتفاقاً مع العرب هو أمر ضروري لنا ولكن

ليس من أجل خلق السلام إذ ليس من الممكن بناء البلاد في وضع من الحرب الدائمة، ولكن السلام هو وسيلة لنا، إن الهدف هو التحقيق الكامل والمطلق للصهيونية، ومن أجل هذا فقد نحتاج إلى الاتفاق".

والصهيونية أعلنت منذ نشأتها أن هدفها النهائي هو تجميع كل يهود العالم وحشدهم في الكيان الصهيوني فلا يمكن لها إلا أن تكون معادية للسلام، لأن حشد اليهود في الكيان يستتبع التوسع على حساب البلدان العربية المجاورة ويجعل الكيان الصهيوني يعمل باستمرار على إلحاق أراضٍ إضافية جديدة.

وليس بخافٍ على أحدٍ تصريحات زعمائهم وقادتهم في أكثر من مرة وأكثر من مناسبة، فمنذ الأيام الأولى لتأسيس الكيان الصهيوني أعلن "بن جوريون" في كلمة موجهة للطلاب "هذه الخارطة ليست خارطة شعبنا، إن لنا خارطة عليكم أنتم طلاب المدارس اليهودية وشبابها أن تحولوها إلى واقع، يجب أن يتسع شعب إسرائيل من النيل إلى الفرات".

أما مناحم بيجين فقد صرح عام ١٩٥٦ قائلاً: "ينبغي عليكم أيها الإسرائيليون ألا تلينوا أبداً عندما تقتلون أعداءكم، ينبغي ألا تأخذكم بهم رحمة، حتى ندمر ما يسمى بالثقافة العربية التي سنبني على أنقاضها حضارتنا الخاصة".

إن الشغل الشاغل لإسرائيل اليوم ولمنظمات الصهيونية العالمية هو الإساءة والتشكيك في مصطلح العروبة والوحدة والدين والوطنية والإخلاص؛ استناداً على أن تفريغ تلك المفاهيم من جوهرها يترك الشعب العربي عارياً، مكشوفاً، مشتتاً، لا منتمياً، إلا إلى مصالح أفراده الضيقة. وهذا في حد ذاته أفضل وسيلة لحصول إسرائيل على الاستقرار والأمن وممارسة السيطرة على مجمل الأمور في المنطقة، وفرض ما تراه من مشاريع وتوجهات تخدم مصالحها ومصالح أسيادها. فهل ما يزال الرومانسيون العرب يتطلعون إلى تحقيق "سلام" مع الحكومة الحالية في تل أبيب التي تجمع "خيار" الأشرار؟؟؟!!!!

هل من شفاء من حمى الاستيطان اليهودي؟

مع نهاية القرن التاسع عشر وبالتحديد في عام ١٨٩٧عُقد في مدينة "بال" بسويسرا المؤتمر الصهيوني الأول الذي نظمه "تيودور هرتزل" والذي طالب الخليفة العثماني السلطان عبد الحميد بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ولكن قوبل هذا الطلب بالرفض واتخذت الحركة الصهيونية العالمية سبلاً أخرى لتحقيق مخططاتها، وبشكل عام بعد مرور نصف قرن من الزمان على انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول استطاعت الحركة الصهيونية إنشاء الدولة العبرية على ٧٨٪ من مساحة فلسطين واستطاعت مصادرة نحو ٦٠ ٪ من مساحة الضفة الغربية خلال ثلاثة عقود من الاحتلال، ونحو ٤٠٪ من مساحة قطاع غزة، كما استطاعت إسرائيل فك الاقتصاد الفلسطيني وإعادة تركيبه بما يتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الإسرائيلي والأهداف السياسية الإسرائيلية في الضفة وفي القطاع، إلا أنه بعد مضي قرن على المؤتمر الصهيوني الأول لم تنجح إسرائيل في استقطاب سوى ٣٥٪ من إجمالي اليهود في العالم الذين يبلغ عددهم ١٣ مليون يهودي.

وطبقاً لإحصائيات المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي أورده "نبيل محمود السهلي" في مجلة الشاهد (ع١٥٤ -يونيه ١٩٩٨) فإن فلسطين شهدت ست موجات هجرة رئيسية بدأت بالهجرة الأولى خلال الفترة من (١٨٨٢ – ١٩٠٣) حين بلغ عدد المهاجرين اليهود نحو ثلاثين ألف مهاجر وكانت الهجرة الثانية خلال الفترة (١٩٠٤ – ١٩١٤) وخلالها هاجر إلى فلسطين ٤٠ ألف يهودي من دول العالم المختلفة، وتبعاً لمحددات الهجرة والهجرة المعاكسة، وكذلك الزيادة الطبيعية بات مجموع اليهود في فلسطين عام ١٩١٩م ٥٥ ألفاً، وحصلت الهجرة الثالثة خلال الفترة (١٩١٩ – ١٩٢٣) حين هاجر نحو ٣٥ ألف يهودي إلى فلسطين، وفي الهجرة الرابعة (١٩٢٣ – ١٩٣١) هاجر إلى فلسطين ٨٢ ألف يهودي، أما الهجرة الخامسة (١٩٣٢ –١٩٣٩) فتعتبر من أكبر موجات

الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وقد ساعد في ذلك الضغط القوي على اليهود في ألمانيا، فهاجر خلال هذه الفترة ٢٠٠ ألف يهودي إلى الولايات المتحدة، وبعد ذلك هاجر قسم كبير منهم إلى فلسطين، كما تشير معطيات أخرى إلى هجرة نحو ٢٤٨ ألف يهودي إلى فلسطين خلال تلك الموجة، وشملت الهجرة السادسة (١٩٤٠ -١٩٤٨) إلى فلسطين ١١٨ ألف يهودي، أي أن الموجة الخامسة ساهمت بنحو٤٥٪ من إجمالي عدد المهاجرين خلال الفترة (١٨٨٢ -١٩٤٨)، ويلاحظ أن ١٢,٦٪ من المهاجرين اليهود وصلوا إلى فلسطين إبان الحكم العثماني في حين وصل نحو ٨٧,٤٪ منهم خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين (١٩١٩ — ١٩٤٨٩).

لقد شكلت الموجات المذكورة إنجازاً كبيراً للحركة الصهيونية على الصعيد الديموجرافي وتوجت بإنشاء الدولة العبرية في ١٥ مايو ١٩٤٨، إذ بلغ مجموع اليهود في السنة المذكورة ٦٤٨,٦٠٠ وارتفع ليصل إلى ٤,٦٢٠,٠٠٠ في بداية العام ١٩٩٧، وساهمت الهجرة اليهودية خلال الفترة (١٩٤٨ — ١٩٩٧) بنحو ٥٦٪ من إجمالي الزيادة اليهودية، وتراوحت مساهمة الهجرة بين ٦٨,٩٪ خلال الأعوام (١٩٤٨ — ١٩٦٠) كحد أعلى و٧,٥٪ خلال الفترة (١٩٨٣ — ١٩٨٩) كحد أدنى.

ويُذكر أن عام ١٩٤٩ كان العام القياسي للهجرة اليهودية إلى فلسطين إذ هاجر إبانها نحو ٢٤٠ ألف يهودي.

في مقابل ذلك استطاعت السلطات الإسرائيلية طرد نحو ٨٥٠ ألف فلسطيني إبان حرب ١٩٤٨، وبعدها أصبح مجموعهم عام ١٩٩٨ نحو ٣,٥ ملايين، وفي حرب عام ١٩٦٧ استطاعت السلطات الإسرائيلية تهجير نحو ٧٢٠ ألف فلسطيني وبعدها أصبح مجموعهم عام ١٩٩٨ نحو ١,٥ مليون.

وإزاء هذه الموجات المكثفة من الهجرة المتوالية يبرز سؤال هام هو: [كيف يتم استيعاب هذه الأعداد من المهاجرين؟].. يجيب عن هذا السؤال "بدر أحمد عبد العاطي" في

مجلة السياسة الدولية ع ١٠٨ -إبريل ١٩٩٢، بأن هناك أجهزة مسئولة عن عملية الاستيعاب كالتالي:

أولاً: الوكالة اليهودية:

وهي تعتبر أحد أهم الأجهزة المسؤولة عن عملية استيعاب المهاجرين الجُدد في إسرائيل، وهي عبارة عن جهاز شبه حكومي يقوم بجمع التبرعات من جميع أثرياء اليهود والمنظمات اليهودية المختلفة في العالم، وذلك بهدف استخدامها في توفير التمويل اللازم لشئون هجرة واستيعاب المهاجرين الجدد في إسرائيل، وبلغت ميزانية الوكالة عام ١٩٩٨ نحو ٦٣١ مليون دولار، وينقسم عمل الوكالة إلى قسمين:

(١) قسم خاص بشئون الهجرة: حيث تعتمد الوكالة على مكاتبها وممثليها الذين ينتشرون في جميع الدول التي يوجد بها يهود خارج إسرائيل، وذلك لحثهم على الهجرة إلى إسرائيل، وقد عملت الوكالة مؤخراً على تكثيف جهودها بفتح العديد من المكاتب في جمهوريات الكومنولث المستقلة خاصة الجمهوريات المستقلة خاصة الجمهوريات الإسلامية وذلك بهدف تشجيع اليهود هناك على السفر إلى إسرائيل. وتقوم الوكالة بتوفير وتحمّل جميع التكاليف الخاصة بنقل المهاجرين الجدد ونقل أمتعتهم إلى إسرائيل، ويتم ذلك عن طريق خطوط الطيران المباشرة التي تم فتحها مؤخراً بين إسرائيل وهذه الجمهوريات، إضافة إلى محطات الترانزيت الموجودة في شرق أوربا (صوفيا – براغ – بودابست..) والتي تقوم بتجميع اليهود من جمهوريات الكومنولث لنقلهم إلى إسرائيل، وتنفق الوكالة الآن نحو ١٥٠ مليون دولار سنوياً على هذا القسم.

(٢) قسم خاص بالاستيعاب حيث تساهم الوكالة مع الحكومة في عملية استيعاب المهاجرين الجدد، حيث تمتلك الوكالة أكثر من خمسين مركز استيعاب في داخل إسرائيل تستوعب نسبة كبيرة من المهاجرين الجدد لدى وصولهم لإسرائيل، كما

ترسل الوكالة مسئولين عنها لمعاونة البلديات على استيعاب المهاجرين الجدد فيما يتعلق بتوفير فرص عمل لهم وتوفير خدمات تعليمية وثقافية واجتماعية لهم.

ثانياً: وزارة الهجرة والاستيعاب:

وهي تختص في المقام الأول بشئون استيعاب المهاجرين الجدد وتوفير المساكن وفرص العمل لهم وتقديم مبلغ من المال لهم لدى وصولهم لإسرائيل لمساعدتهم على بدء حياتهم في إسرائيل، وذلك بمساعدة الوكالة اليهودية.

وتهدف عملية الاستيعاب- التي يشارك فيها كل من الوكالة اليهودية ووزارة الاستيعاب- إلى مساعدة المهاجرين الجدد على الاندماج في المجتمع الإسرائيلي؛ وذلك بتوفير فرص عمل لهم ومساكن وتعليمهم اللغة العبرية، وتثقيفهم بالثقافة والتقاليد اليهودية، فبعد وصول المهاجرين الجدد إلى إسرائيل تحصل كل عائلة على مبلغ من المال يسمى (Absorption-Bosket - سلة الاستيعاب)، تتولى الحكومة دفعه، وتساهم الوكالة اليهودية بنحو ٢٥٪ منه، وقد كان هذا المبلغ يصل إلى ٩ آلاف دولار في السابق، ويهدف إلى مساعدة المهاجرين الجدد على أن يبدؤوا حياتهم في إسرائيل، وكان المبلغ كله في صورة منحة، إلا أن تدهور الأوضاع الاقتصادية أدى إلى تخفيض هذا المبلغ وتحويل جزء منه إلى قرض واجب السداد، وبعد ذلك يتم إلحاق المهاجرين الجدد في معاهد تعليم اللغة العبرية التي يسمى Uipons لمدة عام.

وهناك نوعان من عملية الاستيعاب:

أ - مراكز الاستيعاب: وهى عبارة عن مراكز تشبه الفنادق حيث توفر الضروريات للإقامة المؤقتة بها لمدة تصل إلى ٦ أشهر. وعادة يتم تسكين المُهاجرين الأثيوبيين بهذه المراكز التي تتبع الوكالة اليهودية ويتم توفير وجبات الطعام لهم مع مبلغ

شهري بسيط جداً، وقد أدت أزمة المساكن في إسرائيل إلى أن يمكث المهاجرين الجدد في هذه المراكز لمدد تزيد عن سنة.

ب - الاستيعاب المباشر: وبفضل هذا النوع من الاستيعاب للمهاجرين القادمين من الاتحاد السوفيتي السابق، ويقصد به دمج المهاجرين الجدد في المجتمعات الإسرائيلية القائمة بالفعل (مدن – قرى..) ويتم منح هؤلاء المهاجرون مبلغاً من المال -كما سبق الإشارة- لمساعدتهم على بدء حياتهم في إسرائيل وتغطية نفقاتهم طوال العام الأول من الهجرة الذي يقضونه في تعلم اللغة العبرية. وتحصل كل عائلة مباشرة على ٣٠٪ من هذا المبلغ عند وصولها للمطار، والباقي على شكل أقساط شهرية لمساعدتهم على تغطية نفقات المعيشة، وقد تم تحويل جزء من هذا المبلغ من منحة إلى قرض واجب السداد.

ويتضح من العرض السابق؛ مدى اهتمام الحكومة الإسرائيلية بالمهاجرين الجدد، وعلى الجانب الآخر يتم على قدم وساق منذ إنشاء دولة إسرائيل العبرية بناء المستوطنات، حيث تشكل المستوطنات أحد الأعمدة الثلاثة للصهيونية بالإضافة على الهجرة والدفاع فضلاً عن كونها إحدى الوسائل الرئيسية لتحقيق حلم أرض الميعاد.

ومهما كانت الحكومة التي تحكم إسرائيل علمانية فإنها لا تستطيع تجاهل هذا العامل؛ فالتركيب الأيديولوجي للكيان الإسرائيلي قائمة على مفهوم الاستيطان الذي يحمل بين طياته فكرة العداء للآخر والرغبة في التفوق عليه نتيجة عدم الشعور بالاطمئنان والخوف والادعاء بالحق التاريخي، ولهذا أقدمت الحكومات الإسرائيلية بلا استثناء على تقديم كافة الضمانات الملموسة وغير الملموسة لتهدئة مخاوف المستوطنين من عملية السلام مع العرب وإقناعهم بأنها مجرد محاولة لإضافة الوقت لزيادة رقعة المستوطنات وتغذية شعورهم بالكراهية والعدوانية.

ويجدر الإشارة أن عملية الاستيطان بدأت بالفعل عام ١٩٦٧، ومنذ ذلك الوقت حتى الآن يتناوب حزبي العمل والليكود على رئاسة الحكومة الإسرائيلية؛ إلا أنه على الرغم من الاختلاف في برامجهما الانتخابية، نجد أن هناك تكاملاً تاريخياً في أهدافهما السياسية وخاصة فيما يتعلق بالنشاط الاستيطاني، ويرى "عبدالله صالح" (السياسة الدولية —ع١٢٦ -أكتوبر ١٩٩٦) أن هناك مبادئ عامة استندت إليها الحكومات الإسرائيلية في سياساتها الاستيطانية على النحو التالي:

١ - إقامة المستوطنات في المراكز الحيوية ذات الموقع الاستراتيجي (المرتفعات وسفوح الجبال) أو الأراضي ذات الأهمية الزراعية (عالية الخصوبة وفيرة المياه) وكذلك مناطق الكثافة السكانية العربية.

٢ - إيجاد شبكة من الطرق الرئيسية في الأراضي المحتلة لتسهيل التحكم فيها والسيطرة عليها.

٣ - تطويق المدن والقرى الفلسطينية وتفتيت الوحدة الديموجرافية لها وخلق تجمعات غريبة ومتناقضة من المستوطنات وبسط المناطق السكانية الفلسطينية.

٤ - تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق جغرافية صغيرة، وعزلها بعضها عن بعض، وبناء أكبر عدد ممكن من المستوطنات لتصبح قرى الضفة ومدنها أشبه بجزر معزولة وسط بحيرة من المستوطنات.

٥ - إقامة مراكز صناعية ومشاريع زراعية لتوفير فرص عمل للمستوطنين اليهود داخل المستوطنات أو في أماكن قريبة منها.

٦ - تنمية الروح العدائية لدى المستوطنين ضد السكان العرب واستفزازهم وتشجيع نزعة الاستعلاء والغطرسة بما يؤدي إلى وضع دائم للتوتر والقلق.

٧ - إقامة مدينة القدس الكبرى كعاصمة أبدية لإسرائيل بتوسيع نطاق الاستيطان اليهودي حولها في كل الاتجاهات والإسراع بخطة تهويد القدس على نطاق إقليمي

واسع يضم ما أسمته إسرائيل بالقدس الكبرى، ثم الجدار الأمني الذي تقوم ببنائه إسرائيل حالياً.

وإذا كانت بعض المستوطنات تقوم بدور كبير لخدمة الأمن الإسرائيلي فإن بعضها الآخر -ولا سيما تلك الواقعة داخل المناطق الكثيفة سكانياً- أصبح يقوّض الأمن الإسرائيلي ويشكل عبئاً كبيراً على الجيش والحكومة الإسرائيلية، ولهذا يكثر الجدل حالياً في إسرائيل حول علاقة المستوطنات بأمن إسرائيل وخاصة بين القادة العسكريين، فهناك من يرى أنه في عصر الصواريخ لم تعد هناك أهمية للمستوطنات، ويستشهدون بالصواريخ العراقية أثناء حرب الخليج الثانية والتي أطلقت على مسافة ١٥٠٠ كم، في حين يؤكد آخرون أن الصواريخ لا تحقق النصر في الحروب وكل ما تفعله هو إلحاق الخسائر والأضرار، ولهذا تبقى أهمية المستوطنات التي تمنح إسرائيل قدرة امتصاص أي هجوم أرضي فضلاً عن كونها عوائق توفر الوقت لتعبئة جنود الاحتياط.

وعلى هذا فإن سياسة إسرائيل تجاه المستوطنات تقوم على الإسراع ببناء المستوطنات الجديدة وتكثيف المستوطنات القائمة واستكمال خطة تهويد القدس مع استمرارها في عملية السلام ولكن وفقاً لرؤيتها الخاصة لمفهوم الأمن ولمصالح إسرائيل، وإذا اضطرت الحكومة إلى اتخاذ قرار بتجميد جزئي لبعض المستوطنات فإنها سوف تلجأ للمراوغة مع حفاظها على قنوات الاتصال مع العرب ولو في حدها الأدنى بما يضمن استمرار عملية السلام والمضي قدماً في استكمال ما تم إنجازه من اتفاقات مع الفلسطينيين طالما أنها اتفاقات خارج دائرة الخطر حسب مفهوم الليكود، مع احتفاظ الحكومة الإسرائيلية لنفسها بحرية التصرف في التسوية النهائية وموعد بدء المفاوضات بشأنها، وذلك كله بهدف المماطلة إلى أن يتم خلق واقع جديد على الأرض، وفي النهاية لا يجد الفلسطينيون ما يتفاوضون بشأنه.

وفي ٣٠ إبريل ٢٠٠٣ السابق برزت على الساحة السياسية المقترحات الأمريكية في صورة خارطة الطريق والتي أوصت في مرحلتها الأولى فيما يخص المستوطنات بالآتي:

١ - تفكك إسرائيل على الفور المواقع الاستيطانية التي أقيمت منذ شهر ماري ٢٠٠١.

٢ - انسجاماً مع توصيات تقرير لجنة ميتشل؛ تجمّد الحكومة الإسرائيلية جميع النشاطات الاستيطانية (بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات).

فهل تستمع إسرائيل أخيراً للمقترحات الأمريكية وتمتثل لتوصيات خارطة الطريق؟، أم أنها ستسير على طبعها القديم؟..

٣ - خطة التهويد:

صرح رئيس بلدية "أم الفحم" أن التسوية السليمة في وادي، والشعب الفلسطيني في وادي آخر. فإسرائيل جادة في هدم المسجد الأقصى، ولكن الانتفاضة تؤكد أن الشعب الصهيوني لن يبلغ أهدافه في بناء هيكله المزعوم فوق أطلال المسجد الأقصى، ذكر أن الأخطار بتهويد القدس والاستيطان الإسرائيلي كان منسجماً مع اتفاقية "أوسلو"، والحل الوحيد هو "الجهاد" فالأنفاق أدت إلى تصدع المباني المربوطة مع الحرم الأقصى، وقاموا بخلع أحجار تاريخية من المسجد الشريف، واستبدالها بأحجار حديثة لمحو بعض الآثار التاريخية والإسلامية من على المسجد، ومحاولاتهم مستمرة لحرق المسجد على يد جماعات وجمعيات يهودية مختلفة، كل ذلك تمهيداً لبناء هيكلهم المزعوم على أنقاض الأقصى، ويوزع المتطرفون اليهود صوراً للقدس طبع عليها إزالة وهمية لمبنى الأقصى المبارك، ووجود الهيكل الثالث المتوقع والمتوهم عند بعض الأطراف الدينية اليهودية، كل هذا سعى لإدخال اليهود حقيقة واقعة داخل الحرم الأقصى لممارسة الصلاة بعد أن أقرت المحكمة حق اليهود في دخول الحرم، فمنذ شهر دخلوا للصلاة تحت حراسة مشددة من الجيش والشرطة الإسرائيلية، يوم الجمعة الذي يجتمع فيه المسلمون مالا يقل عن خمسين ألف مسلم، ذلك تحدياً للمشاعر المسلمين، وتجرى أعمالاً استفزازية يهودية فتشدد على المسلمين حتى لا يصلوا في الأقصى، فمنعوا على سكان الضفة الغربية وغزة الوصول للصلاة في القدس.

كما أنها تقوم بإجراءات غير شرعية لتهويد القدس، ومصادرة الأراضي العربية الفلسطينية لصالح الإسرائيليين، وإقامة الطوق من المستوطنات على تلك الأراضي، مما يؤدي لزيادة نسبة الوجود الإسرائيلي في القدس، فالعرب نسبتهم ٥١٪ لكن التخطيط

اليهودي يسعى لتخفيضها إلى أن تتحول المدينة بأكملها إلى "القدس الكبرى" بأغلبية يهودية.

وتجرى تقطيع أواصر مدينة القدس الشريف بشق الطرق وتقطيع الأحياء العربية لتفقد وحدة الارتباط فيما بينها كمجتمع متكامل فلسطيني، وتصبح هشة مفككة، كما أنه هناك جهود مكثفة لوضع اليد على بيوت الفلسطينيين في القدس القديمة بطرد الفلسطينيين وزيادة عدد اليهود فيها بالقوة، وقضية الاستيطان تكشف عن حقيقة اتفاقية "أوسلو" بجانبها الرسمي حيث أن الاستيطان منسجماً مع ما اتفق عليه في أوسلو لما يحمله من شيء خفي وسلبي.

كما أن المشروع الصهيوني يسير باتجاه واضح نحو عدم إعطاء فرصة قيام دولة فلسطينية وحكم ذاتي فلسطيني ... وهو ما يحدث هذه الأيام.

فالاستيطان عام في الضفة الغربية حول المدن الفلسطينية، وفرض أمر واقع وعدم تمكين فلسطين من الانتشار أو استيطان منطقة القدس.

وعن اتفاقيات أوسلو، وغزة/ أريحا، والسلام المزعوم المتحدث عنه، فهو ضعيف للغاية، ولا يعطى الفلسطينيين أي من حقوقهم، وهو بذلك لم يحل مشكلة القدس، ولا مشكلة الأربعة ملايين فلسطيني المشتتين، ولا مشكلة الستمائة ألف فلسطيني في معتقلات إسرائيل.

كما لم يوجد فلسطيني مستقل في سيادة إذ أن السلام المطروح لن يفيد -فهو مظهر بلا جوهر- يسير في طريق مسدود، لذلك فالفلسطينيين يرفضون السلام الحالي، كذلك إسرائيل تتعمد مضايقة الفلسطينيين في بلادهم من إذلال وحرمان، وتضيق على كل مظاهر الحياة لديهم، فالمواطن الفلسطيني الذي يريد أن يتجاوز معبراً للجيش الإسرائيلي، لا يجوز له مهما كانت حالته إلا بتصريح من السلطة الإسرائيلية، وقد يتوفى بذلك الكثيرين، حتى أن الأمهات اللائى يكونون في لحظة الإنجاب النهائية يضطرون للولادة على المعابر والحواجز تحت سمع وبصر العالم.

وعن ميزانية البلديات الفلسطينية لا تتجاوز سدس الميزانية للبلدية اليهودية، مما ينعكس على مظاهر الحياة، وتحارب إسرائيل قيام جامعة متكاملة للمسلمين، فحاربت كلية الدعوة الإسلامية في "أم الفحم"، كما غلقت أبواب الرزق في وجوههم، فانتشرت ظاهرة الجوع والبحث في القمامة عن كسرة خبز.

أما عن عرب "الكنيست الإسرائيلي" فلا فائدة لهم، فإنهم لا يجدون سوى الاستنكار الكلامي وعزل مطلق لهم.

ويرى رئيس بلدية "أم الفحم" أن الجهاد هو الحل بالكفاح المسلح ولا غرابة في ذلك، فعقب تولية "نيتنياهو" في يونية الماضي ١٩٩٦م، وعد المؤيدين الأصوليين بأنه سيكون من حقهم الصلاة في المسجد الأقصى، وجميع الأماكن المقدسة لديهم، والسيطرة على قرية "سلوان" العربية، ومدينة "داوود" حيث قال لهم "إذا لم تسكنوا فيها.. فأين تسكنون[١] وبعد فشل قمة واشنطن تقرر استئناف المفاوضات مرة أخرى يوم ١٠/٦/ ١٩٩٦م، ولذلك اتجه الإسرائيليون لتخفيف الحصار على الفلسطينيين في مناطقهم ن وسحبت الدبابات من الضفة الغربية، لكنها نشرت ثلاثة من آلاف جندي حول المسجد الأقصى- قبل صلاة الجمعة، وقامت بتفتيش جميع الداخلين، كما منعت المصلين من الصلاة في الحرم الإبراهيمي- في الخليل - تحسباً لوقوع عنف بعد دعوة حركة حماس"، بالقيام باضطراب ومسيرات بعد صلاة الجمعة، وقامت قوات الاحتلال بتمشيط النطاق داخل القدس المحتلة إثر إصابة أحد جنود الاحتلال بطلق ناري أثناء خروجه من مستوطنة شاحوت برام الله "ذلك برغم إشارة السلطات الإسرائيلية إلى تخفيف القيود المفروضة على حركة التنقل بين المدن الفلسطينية، وبرغم تعذير هيئة الأوقاف الإسلامية المسئولة عن المسجد سلطة الاحتلال من عدم دخول الحرم لتجنب استفزاز المصلين.

وعن المعابر فقد عقد ضباط من الطرفين اجتماعاً على حدود قطاع غزة، لبحث سبل تشغيل معبد "كارني" المخصص لنقل البضائع بين الجانبين، وطلب الجانب

الإسرائيلي أن يقوم أفراد الشرطة الفلسطينية المخصصين للمعبر غير مسلحين، كذلك فالحصار الإسرائيلي.

كذلك فإن الحصار الإسرائيلي أدى لتدهور الاقتصاد الفلسطيني وتعطيل السياحة، والإنارة، والخدمات البريدية والتخطيط والبناء والتعلم، ويعيق التجارة.

كما رفض الشيخ "حسن طهبوب" وزير الأوقاف الفلسطيني أي تهديد إسرائيلي، بإغلاق المسجد الأقصى، وأن الإشراف على المسجد حق المسلمين وحدهم، ذلك رداً على رسالة وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، الذي هدد بغلق المسجد زاعماً وجود معلومات عن توافر أسلحة في المسجد، كما استغلت سلطة الاحتلال الحصار، المفروض على المدن الفلسطينية لمصادرة أراضي جديدة، بتنسيق مع المستوطنين وجنود الاحتلال، وتم خلال الأيام القليلة منذ فتح النفق توسيع حدود المستوطنات، قرب "نابلس" وشق طرق جديدة لمرور الإسرائيليين فقط، وأعلن مصدر إسرائيلي أمني أنه إذا تكرر استئناف الدوريات المشتركة بين إسرائيل وفلسطين فلن يعود الوضع إلى سابق عهده، زعم المصدر الأمني الإسرائيلي(٢) أن الفلسطينيين تجاوزوا الخط الأحمر مما يستلزم إعادة النظر والاستعداد لوضع جديد وفي نفس الوقت عقد اجتماع بالقدس المحتلة لمجلس الوزراء الإسرائيلي حول الوضع في المناطق الفلسطينية والإجراءات تنوى اتخاذ التخفيف للطوق الأمني المفروض على المناطق الفلسطينية(٣).

ويوم الأحد ٦/١٠/٩٦م بدأت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

بدء المفاوضات في إيريز:

تتركز نقاط المفاوضات على إعادة الانتشار بالخليل، بمشاركة د. صائب عريقات، و"دان شمرون"، ومع أن الجانب الفلسطيني لا يتوقع نتائج فورية من هذا الاجتماع، لكنهم يرونه تمهيداً لمفاوضات جادة أخرى، تطالب السلطة الفلسطينية بعقدها في طابا أو القاهرة. لكنه فتح النقاش حول تعديل الاتفاقات السابق توقعيها مع حكومة

العمل الإسرائيلية السابقة، وهو أمر مرفوض تماماً، خاصة بعد أن عاد نيتنياهو من واشنطن معتقداً أنه مطلق اليدين لمتابعة الاستيطان، وتهويد القدس والحصار الفلسطيني، خفضت إسرائيل القيود المفروضة على الأراضي الفلسطينية قليلاً أمس الاجتماع.

وأصبح هناك مزيدا من الحركة في "بيت لحم"، وطولكرم وحنين "، لكن الإجراءات ظلت صارمة في باقي المناطق، وحذرت السلطة الفلسطينية "حركة حماس" من أعمال العنف المنفردة ضد إسرائيل خلال هذه الفترة، ففي اجتماع السلطة بحماس في غزة والضفة الغربية بعد توزيع حماس لمنشوراتها المضادة للأهداف الإسرائيلية، متهمة السلطات بالتخاذل بقبول قمة واشنطن والاتفاق على أمور أمنية سرية مع السلطة الإسرائيلية، وقال الطيب أن أي خطوة انفرادية تجر ويلات على نضال الشعب الفلسطيني فالقيادة الممثلة في عرفات تقوم بالتفاوض عن الشعب، والتحريض من الفصائل الأخرى يضر بالوحدة الفلسطينية.

ولكن إسرائيل نسقت محادثات إيريز " قبل أن تبدأ؛ فبدأ الإسرائيليون بثلاث شروط نسفتها وأضافت جولة أخرى فاشلة لجولة واشنطن التي أعقبتها انتفاضة والشروط هي:

(١) طلبت إقامة مناطق أمنية عازلة حول الأراضي التي تنسحب منها ومساحتها ثلاثمائة متر.

(٢) عدم إدخال مزيد من الأسلحة للضفة الغربية وغزة.

(٣) إجراء تعديلات جوهرية على خطة الانسحاب من الخليل التي سبق وأقامتها حكومة إسرائيل السابقة، ولم تحظ هذه الشروط على ورقة في قمة واشنطن كما رفض الفلسطينيون هذه الشروط رفضاً قاطعاً، فتمسكوا بالخليل[٤].

فإعادة التفاوض مرة أخرى كارثة، كأننا لا نعترض على تنفيذ الاتفاقات السابقة، مما يعطى الفرصة لإسرائيل للتبرم من وعودها كلما احتاج الأمر.

فكيف نعطيها الأمن، ونثق في عهدها بعد ذلك، ولكن هذا ليس بالشيء الجديد، فاليهود سيظلون هكذا ينقضون عهودهم.

ووعد عرفات بتقليل دور الانتفاضة، فالمفاوضات يجب أن تكون الحل النهائي.

الانسحاب وإعادة الانتشار بالخليل أو من منطقة ب، ج شهدت فلسطين هدوءاً شاملاً حتى صلاة الجمعة ١٩٩٦/١٠/٤م، ولم تحدث مظاهرات فلسطينية لتفويت الفرصة على إسرائيل واستجابة المفاوضات[٥].

كما نشرت "جريدة الشعب"[٦] أن المباحثات الفلسطينية- الإسرائيلية محاولة لضرب الانتفاضة، والمفاوضون اليهود طلبوا تعديل ٣٥ بنداً في اتفاقات "أوسلو" وطابا قبل تنفيذه، برغم المخالفات وصلت ٥٨ انتهاكاً إسرائيلياً للاتفاق وأقلها تلويث البيئة الفلسطينية "بالغازات السامة المتسربة بين نفق البراق".

"ويتضح أن الهدف الأول لهذه المفاوضات هي تضييع الوقت على العرب الفلسطينيين، وكسب ذلك الوقت لتهدئة الموقف لصالح إسرائيل.

خاصة بعد تسرب نبأ عن تسرب غاز "الرادون" السام الذي ينفذ من نفق البراق تحت المسجد الأقصى، وأن السلطان الإسرائيلية فرضت الكتمان حولها- كما أوضحت مصادر إسرائيلية أن تسرب هذا الغاز من طبقات النفق السفلي ذو خطورة كبيرة على السائحين، وأعلن الطبيب أن التسرب يؤكد ضرورة إغلاق النفق لأسباب صحية لسكان القدس جميعاً، وليس للمصلين فقط.

ورفض عرفات رفضاً باتاً محاولة تعديل الاتفاقات السابقة أو اقتراح إقامة المناطق العازلة الإسرائيلية، أو تخفيض التسليح الفلسطيني أو نزع السلاح، وقرر أن هذه المفاوضات للاتفاق على آليات تنفيذ الاتفاقيات السابقة، وتحديد موعد لها، وكان غرض

"نتنياهو" هو إبقاء سيطرته بعد الانسحاب كما رفض محاولة تقسيم الخليل مع اليهود، فالوقت حان لرحيل المستوطنين، والإزالة لأسباب العنف، والإفراج عن السجناء.

وظهر في اليوم التالي لمفاوضات إيريز " أن إسرائيل طلبت أن تكون المشاركة الأمريكية صورية فقط، وذلك ما رفضه الفلسطينيون، لأنه مخالفاً لاتفاق واشنطن.

كما رفعت إسرائيل حظر التجول عن الخليل لتخفيف التوتر قبل المفاوضات، لكنها أصرت على الاحتياطات الأمنية خوفاً على أرواح المستوطنين، ولم ترفع الطوق الأمني المفروض.

وبعد انتهاء مفاوضات "إيريز"، واصل "نيتنياهو" استفزازاته فكرر ادعائه بأن الشرطة الفلسطينية هي التي وجهت بنادقها نحو الجيش الإسرائيلي، متهما المجتمع الدولي بتصديق ما سماه " الأكاذيب التي تضر إسرائيل، وحكومتها، وطالب في جلسة الكنيست الإسرائيلي بإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، وتجريد المنظمات الفلسطينية من السلاح ومحاربة الإرهاب من أجل تنفيذ الاتفاقات ... !

وبعد انتهاء مباحثات "إيريز" بدون نتائج اقترحت فلسطين نقل المفاوضات إلى القاهرة أو طابا، لكن إسرائيل رفضت ذلك، وفضلت المفاوضات على "إيريز"، وبالطبع كان اتجاه "نيتنياهو" كما نشرت جريدة "معاريف" الإسرائيلية- هو تجاهل مراحل اتفاقيات " أوسلو" التي لم تطبق بعد، ويركز على مفاوضات الحل النهائي.

كما أنه يريد تجنب مسألة إشراف السلطة الفلسطينية على القسم الأكبر بالضفة الغربية طبقاً للاتفاقات الموقعة[٧].

كما أكد مسئولون إسرائيليون أنه سيتم استئناف عمل لجان أخرى بشأن القضايا المدنية والاقتصادية والأمنية التي تم الاتفاق على تنشيطها خلال الاجتماعات، وأعلن المتحدث باسم الوفد أن المفاوضات سوف تعقد لمدة ٤ أيام. وأذاع راديو إسرائيل تأكيدها لدعم "واشنطن" للسلام، وحرصها على أمن إسرائيل.

طالب الجانب الفلسطيني بوضع قوات دولية للمراقبة داخل الخليل، كما طالب الجانب الإسرائيلي بعدم تزويد الشرطة الفلسطينية بأسلحة رشاشة خاصة بالمناطق المطلة على مستوطني الخليل، والاكتفاء بمسدسات فقط، وإنشاء مناطق عازلة بين الشرطة الفلسطينية والمستوطنين في المدينة، وهو ما وصف بأنه تقسيم للمدينة، كما طالب الجانب الإسرائيلي بتعزيز أنشطته الاستيطانية في الخليل وتوسيعها فرفض الجانب الفلسطيني تلك المطالب.

كما قال صائب عريقات " لن يسمح بتعديل أو تغير بنود الاتفاق بشأن الخليل، فالحكومة الإسرائيلية أقرته، وعليها تنفيذه كما أضاف أنه سيتم الاتفاق خلال المحادثات على مكان دائم للمفاوضات.

وصرح رئيس الوفد الإسرائيلي "ودان شمرون" بأن مواد اتفاق "أوسلو" تسمح بإدخال اختلافاً موقفي الجانبين من اتفاق "أوسلو"، وفي غضون ذلك ذكرت "معاريف" أن "نيتنياهو" يرغب الانتشار في الخليل في أن ينتقل مباشرة لمفاوضات الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية.

كما ذكرت الصحيفة أن "نيتنياهو" يفضل تجاهل مراحل اتفاقات "أوسلو" التي لم تطبق بعد، وتجنب مسألة إشراف السلطة الفلسطينية، والتفاوض حول الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية حتى يتمكن من وقف المفاوضات في حالة فشلها، وهو مسيطر على كل المناطق الاستراتيجية.

وصرح "شاى بازك" المتحدث باسم "نيتنياهو" بأن المباحثات لن تتناول سوى إعادة الانتشار، والترتيبات الأمنية، وطالب "إيتان" وزير الزراعة الإسرائيلي بالشروع في التفاوض حول التسوية الدائمة بدلاً من المداولات حول تسوية انتقالية وصفت بأنها مضيعة للوقت، كما أعرب أنه من الخطأ التطرق فقط إلى قضية الخليل، ويعتقد بأنه بعد تسوية هذا الموضوع سوف تتأزم المفاوضات حول موضوع آخر لم يذكره فأعلن راديو إسرائيل، وجريدة " "هااركس" أن عرفات "عيزرا وايزمان" سوف يلتقيا في منزله

بالقيسارية شمال إسرائيل ويهدف لتحسين المناخ بين الجانبين، وأن اللقاء يعقد بمعرفة "نيتنياهو "[٨].

وكان عرفات قد زار إسرائيل سراً- نوفمبر الماضي- لتعزية أرملة إسحق رابين كما أنه يوم الأربعاء الموافق ٩/ ١٠/٩٦م. طالب الرئيس عرفات بنقل المفاوضات إلى طابا وإيلات على البحر الأحمر، وعقب اجتماعه مع "وايزمان" قال أن المهم هو استمرار المفاوضات بلا انقطاع في إيلات أو أي مكان مماثل وصرح "وايزمان" أن عرفات أكد إصداره لأوامر بعدم إطلاق النار خوفاً على السلام.

واستؤنفت المحادثات بين الطرفين عند "إيريز" وقدم الوفد الإسرائيلي خرائط، وتعديلات تهدف لتعزيز التدابير الأمنية في الخليل لإبقاء سيطرتها على المدينة حتى الانسحاب الجزئي لقواتها منها "ذلك لحماية نحو" ٤ مستوطنات وسط ١٢٠ ألف فلسطيني، ورفضها بالجانب الفلسطيني، كما رفضوا طلب تعديل اتفاقات إعادة الانتشار بالخليل حيث طالب بالسيطرة على التلال المحيطة بالخليل، وتقسيم المدينة، وإنشاء مناطق عازلة تفصل القوات الإسرائيلية عن الشرطة الفلسطينية.

وكان رد "عصفور" عضو الوفد الفلسطيني أن هذه التعديلات تنسف عملية السلام، وكأن إسرائيل لا تعي الوضع السياسي المتفجر، ووصف المحادثات أنها كانت سلبية، وتمت في جو سيئ، وذلك في الوقت الذي تعد فيه وزارة الأمن الداخلي الإسرائيلي خطة لإتمام السيطرة على القدس وزيادة قوات حرس الحدود الإسرائيلي في المدينة المقدسة وضواحيها إلى ٣ أضعاف حجمها الحالي و الهدف من هذه القوى- كما ذكرت- تعزيز مستوى الأمن التي ستكون صلب المفاوضات في السنوات القادمة.

وكذلك فوزارة الأمن الداخلي بقيادة "أبيجبود كهلانى" تفضي خطتها بالعمل على تقريب وإقامة مراكز قيادة قوات حرس حدود على خطوط التماس مع المناطق الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة، تحسباً لوقوع مصادمات مسلحة جديدة مع قوات حرس الحدود التي ستنقل قريباً لمناطق حنين وطولكرم وقلقيلية وأكدت مصادر أمنية أن

السلطة الوطنية أطلقت سراح ٢٥ معتقلاً من حماس الذين اعتقلوا في سجن رام الله بالضفة منذ أشهر قبل أحداث النفق، مما يدل على تحسن العلاقات بين السلطة الفلسطينية والمعارضة الفلسطينية، ودعت حماس إلى إعادة الانتفاضة في أراضي الحكم الذاتي، معتبرة أن مفاوضات "إيريز": تهدف لإلهاء الفلسطينيين بوعود جوفاء[٩]، وكانت هي الحقيقة وكان لابد من الجهاد عربياً وغير عربياً على السواء ضد هذه الاستعمارية الصهيونية، خاصة بعد فشل مفاوضات "واشنطن. و "بيت حانون" في وقف نزيف الحق العربي الفلسطيني والحل هو ضوء أخضر لاستئناف التصدي بكافة الوسائل لجريمة النفق والاحتلال والاعتداء على المقدسات الدينية الإسلامية.

وفي اليوم الرابع لمفاوضات "إيريز"، قدم الوفد الإسرائيلي[١٠] قائمة من إحدى عشر طلباً بشأن إعادة الانتشار بالخليل.

وبالطبع كان لهذا الطلب غرضاً، وهو أن يكون المدينة نصفين، النصف الأول يهودي، والنصف الثاني يهودي عربي ويخضع للسلطة الإسرائيلية.

وبذلك تصبح المدينة كلها تحت السيطرة اليهودية، ويكون العرب فيها أقليات، يعاملون معاملة الأقلية، فيضيع الحق العربي في هذا البلد، وأرى أن هذا الطلب لم يكون سوى وضع عوائق في المفاوضات، فتعرف إسرائيل جيدا أن العرب سوف يرفضون ذلك الوضع، لكنها لم تكن تبغي سوى أن تظهر بأنها تمد يدها للسلام، ويظهر العرب بأنهم رافضين هذا السلام[١١].

هل تُعلن الدولة الفلسطينية في غزة فقط؟

بات إصرار شارون واضحاً على تنفيذ انسحاب إسرائيلي من قطاع غزة، ذلك القطاع المُزدحمُ بالسكانِ، الذي أنهك الاقتصاد الإسرائيلي واستنزف موارده منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، ومن قبل كان هذا القطاع عبئًا على إسرائيل منذ احتلته في حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧. ومن المعروف أنها عرضت التخلّي عنه مراراً وتكراراً.

فهل يمكن أن يُبادر الفلسطينيون إلى إعلان قيام [دولة] فلسطينية على هذا القطاع الفقير المزدحم سكانياً، الفقير اقتصادياً؟..

إن المتتبع لمفهوم (الدولة) في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر يجد أن هذا المفهوم قد تم تغييبه عمداً بعض الوقت، وتم تغييره وقتاً آخر، حتى إنه بات يتسم بالغموض وعدم التحديد القاطع لهذه الدولة من حيث حدودها وارتباطاتها الإقليمية والدولية.

ويرصد شفيق الحوت [المستقبل العربي ١٩٩٤/١] عضو المجلس الوطني الفلسطيني تطوّر هذا المفهوم المضطرب لـ "دولة فلسطينية" فيرى أن موضوع هذه الدولة ورد في محاضر المجلس الوطني الفلسطيني ثلاث مرات:

كانت الأولى: في دورة المجلس الثانية عشرة التي انعقدت في القاهرة في آذار/ مارس ١٩٧٤م، حيث تمت الموافقة على نص قرار جاء فيه: "تناضل منظمة التحرير الفلسطينية بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها".

ويلاحظ في هذا النص: اختيار المجلس الوطني مصطلح "السلطة" وليس "الدولة".

كما يلاحظ فيه أنه أول نصّ يقرّ للنضال الفلسطيني باعتماد "كافة الوسائل" بعد إصرار طويل على وحدانية الكفاح المسلح سبيلاً لتحرير فلسطين.

ولشرح دلالات هاتين الملاحظتين الهامتين لابد من التذكير بأن هذا القرار كان قد اتخذ في أول جلسة للمجلس الوطني الفلسطيني في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وما كانت هذه الحرب قد كشفته من وقائع، وما فرضته من مستجدات، ومن أهمها تلك المعادلة الدولية القائمة آنئذ بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية التي أكدت عدم السماح لأي من فريقي الصراع العربي – الإسرائيلي بإلغاء الآخر، أما المستجدات فكان أبرزها الاعتراف العربي الرسمي بأن الحرب كانت للتحريك لا للتحرير -كما قال السادات- أي لتفعيل الجهود السياسية من أجل حل سلمي.

المرة الثانية التي ورد فيها ذكر "الدولة الفلسطينية" كانت في دورة المجلس الوطني الثالثة عشرة التي انعقدت في القاهرة أيضاً في مارس ١٩٧٧، حيث تمت الموافقة على قرار ينص على: "إقامة دولة فلسطينية على أي جزء من فلسطين تم تحريره أو انسحبت منه قوى الاحتلال الصهيوني بالضغوط السياسية.

ويرى الحوت أن السنوات الثلاث التي تفصل بين القرارين كانت من أكثر السنوات زخماً بالأحداث بالنسبة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، حيث تم الاعتراف العربي الرسمي بها كممثل شرعي ووحيد لشعب فلسطين، فاستعادت فلسطين من خلال ذلك موقعها في الأمم المتحدة كعضو مراقب، واتسعت دائرة الاعتراف بالمنظمة حتى شملت معظم دول العالم وتكتلاته المختلفة، ولعلّ أهم منجزات تلك المرحلة تجلت بذلك الكمّ الدولي الهائل الذي اعترف بحقوق الشعب الفلسطيني كما حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي: حقه في تقرير مصيره من دون أي تدخل خارجي، وحقه في

الاستقلال الوطني والسيادة، ثم حقه في العودة إلى الديار والممتلكات التي اغتُصبت سنة ١٩٤٨، أو في التعويض على من لا يرغب في العودة، وقد اعتبرت الجمعية العامة أن هذه الحقوق كلها حقوق غير قابلة للتصرف.

وكانت المرة الثالثة والحاسمة، في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني التي انعقدت في الجزائر في نوفمبر ١٩٨٨، أي بعد أحد عشر عاماً على اتخاذ القرار السابق، وكانت أعواماً حافلة بالأحداث الدامية وصلت ذروتها إبان الاجتياح الإسرائيلي للبنان وترحيل قوات ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية إلى منافٍ جديدة، كان ذلك حدثاً استراتيجياً في مسيرة النضال الفلسطيني، استتبع مسلسلاً دامياً من حروب الإحباط التي شهدتها الساحة اللبنانية بين أبناء القضية الواحدة عرباً وفلسطينيين، قد استمرت حروب الإحباط تلك واستشرت حتى نهاية عام ١٩٨٧م، عندما هبّ شعب فلسطين داخل الوطن المحتلّ بانتفاضته المباركة التي علت بصوتها على كل صوت، واستقطبت من حولها كل القوى والفصائل الفلسطينية، فوضعت حداً لتلك الحروب وأعادت إلى المسايرة النضالية زخمها ومكانتها عربياً ودولياً.

إذن بعد مرور سنة على الانتفاضة، تم اتخاذ القرار الواضح والمحدد والمعلل بإعلان "دولة فلسطين" على قاعدة قرار التقسيم رقم ١٨١، كما تم اتخاذ القرار بقبول القرارين الدوليين ٢٤٢، و٣٣٨، بعد إحدى وعشرين سنة من الرفض المستمر لهما.

ولكن الدكتور إبراهيم إبراش أستاذ القانون بجامعة محمد الخامس، وهو فلسطيني الأصل يعود بالمفهوم إلى أبعد من ذلك، أعني إلى مرحلة ما قبل نشوء المجلس الوطني الفلسطيني، بل إلى مرحلة قيام منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) وصدور الميثاق القومي الفلسطيني عام ١٩٦٤م. حيث يرصد مرحلتين من مراحل نموّ هذا المفهوم - أعني مفهوم الدولة الفلسطينية- وهما (مجلة الوحدة -٢/١٩٨٩):

أولاً: الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني:

لقد حددت الثورة الفلسطينية هدفها بتحرير فلسطين كاملة، وهذا ما أشار إليه الميثاق القومي الفلسطيني ١٩٦٤، والمعدّل في الميثاق الوطني الفلسطينية ١٩٥٨، فالمادة الثانية حددت المقصود بفلسطين، فنصت على أن (فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ). وبهذا فإن أي حديث عن تحرير فلسطين في الميثاق الوطني يرتبط بالتحديد الذي أعطى لفلسطين في المادة الثانية أي كامل فلسطين، وقد يتساءل البعض: لماذا لم يُقرن الميثاق الوطني تحرير فلسطين بإقامة "الدولة الفلسطينية"؟. والجواب على هذا: إن غياب الإشارة إلى الدولة الفلسطينية ليس مرجعه أن الفلسطينيين لا يريدون دولة أو أن فكرة الدولة لم تكن مطروحة آنذاك، بل يرجع السبب إلى اعتراضات عربية سواء من الأردن أو من تيارات قومية، والتي كانت لا تنظر بارتياح إلى قيام دولة فلسطينية كل منها من منطلق مخالف للآخر، وترك أمر الدولة إلى ما بعد التحرير.

وهكذا فالمادة الثالثة من الميثاق أكدت أن: "الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ويقرر مصيره بعد أن يتمّ تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره".

ونفس الشي أكدته المادة التاسعة التي نصها: "الكفاح المسلّح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المُطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه وعلى حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حقّ تقرير مصيره فيه والسيادة عليه".

كما كان الميثاق الوطني واضحاً في رضه للتنازل عن أي شبر من أرض الوطن، ورفضه لكل مشاريع التسوية فنصت المادة ١٩ على أن: "تقسيم فلسطين الذي جرى عام ١٩٤٧ وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب

الفلسطيني، وحقه الطبيعي في وطنه، ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها حق تقرير المصير". كما نصت المادة ٢١ على أن: "الشعب العربي الفلسطيني، معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة، يرفض كلّ الحلُول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها".

إذن في الوقت الذي عبّر فيه الميثاق الوطني الفلسطيني عن الإصرار الواضح على تحرير كامل التراب الفلسطيني وعدم التفريط بأي جزء من أرض الوطن، نجده قد تجاهل النص على الدولة الفلسطينية التي ستأتي كتتويج للنضال الفلسطيني، الأمر الذي تم تداركه فيما بعد، وذلك بتثبيت الشعار/ الهدف/ الدولة الفلسطينية الديمقراطية، هذا الهدف الذي طُرح لأول مرة من قبل حركة "فتح عام ١٩٦٨" وعلى لسان أحد قادتها "أبو إياد" في مؤتمر صحفي عقده يوم العاشر من أكتوبر، وقد أعادت "فتح" تأكيد هذا الهدف للنضال الفلسطيني في بداية ١٩٦٩، حيث أعلنت (نحنُ نقاتل في سبيل إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم: مسلمين ومسيحيين ويهوداً في مجتمع ديمقراطي تقدمي.

وهكذا وبدعم من فتح بدأت الأفكار التي تعبّر عن التصور للدولة الفلسطينية الديمقراطية تغزو مقررات المجلس الوطني، ففي الدورة الخامسة للمجلس الوطني حدد هدف النضال الفلسطيني بأنه (إقامة المجتمع الديمقراطي الحرّ في فلسطين بجميع الفلسطينيين: مسلمين ومسيحيين ويهوداً)، وأثناء التحضير للدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني قدمت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مذكرة للمجلس حدّدت فيها أن هدف النضال الفلسطيني (إقامة دولة فلسطين الموحدة، بعد إزالة الكيان الإسرائيلي، وتقضي على التمييز العرقي والعنصري، وتعتمد على حلّ ديمقراطي للتناحر القائم يستند على تعايش الشعبين العربي واليهودي).

وفي تقرير اللجنة السياسية والإعلامية للدورة السادسة للمجلس الوطني في القاهرة ١٩٦٩ ورد بند حول الدولة الديمقراطية، إلا أنه يبدو أن هذا البند لم يقرّ من قبل اللجنة الخاصة التي كلفت بدراسته، إلا أن البيان الختامي لهذه الدورة، أكد على إصرار الشعب الفلسطيني على (المضي **في ثورته إلى أن يتم تحقيق النصر** وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية البعيدة عن كل أشكال التمييز الديني والعنصري).

ومع اشتداد الأزمة في الأردن وحاجة الثورة الفلسطينية لتكتل كل قواها، وعدم إثارة أي طرف فلسطيني أو عربي، فإنها أرجأت مسألة تبني هدف الدولة الديمقراطية، بشكل رسمي، وإن كان البيان ال[illegible] عن القيادة الموحدة لحركة المقاومة في مايو ١٩٧٠، وازَن ما بين ديمقراطية المجتمع الفلسطيني بعد التحرير وبين إيمان الفلسطينيين بالوحدة العربية، وحذر بأن المجتمع الصهيوني متعصّب ومتشنج ومن الصعب أن يخرج منه قوى تقدمية يمكنها أن تحدث تغييراً في مواقفه، هذا يعني التأكيد على أن هدف الثورة الفلسطينية هو تصفية الكيان الصهيوني سياسياً وعسكرياً واجتماعياً وثقافياً.

بخروج حركة المقاومة الفلسطينية من الأردن، لم يبقَ مبرر للاستمرار في سياسة الغموض والتردد التي صاحبت فكر الثورة قبل أحداث الأردن، وأصبحت الثورة مطالبة بتوضيح مواقفها واستراتيجيتها تجاه عدد من القضايا الحيوية، ومن بينها "شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية"، وكانت الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني فرصة لوضح النقاط على الحروف بالنسبة لعدد من المسائل، وكان أهمها تبني شعار فلسطين الديمقراطية بصورة رسمية. فتحت عنوان مستقل "الدولة الديمقراطية الفلسطينية" أكد المجلس الوطني بأن الكفاح الفلسطيني ليس كفاحاً عرقياً أو مذهبياً ضد اليهود، ولهذا (فإن دولة المستقبل في فلسطين المحررة من الاستعمار الصهيوني هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتمتع الراغبون في العيش بسلام فيها بنفس الحقوق والواجبات ضمن إطار مطامح الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة.

ثانياً: الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين:

والصورة الثانية لمفهوم الدولة كما يرصدها إبراهيم إبراش هي إمكانية قيام دولة فلسطينية -مرحلياً- على أي جزء يتم تحريره، أو تنسحب منه إسرائيل، وهو ما يحدث حالياً بقرار شارون الانفرادي بالانسحاب من قطاع غزة.

ومن المعلوم -كما يقول إبراهيم إبراش- أن الثورة الفيتنامية دخلت في مساومات، وقبلت بمرحلية أهدافها إلا أنها لم تتخل عن أهدافها الاستراتيجية، ذلك أن المساومة والقبول بأهداف أقل تواضعاً عن الهدف الاستراتيجي مرحلياً قد لا يعبر عن ضعف الثورة، بل عن ضعف الخصم، ويصبح على الثورة آنذاك أن تستغل هذه المرحلية لتعبئة قواها وتعزيز مواقفها استعداداً للمرحلة القادمة.

فالمرحلية إذن من حيث المبدأ لا تتناقض مع استمرارية الثورة، وأهدافها الاستراتيجية النهائية، إلا أنه يجب أن نستبق القول ونبين أن اختلاف موازين القوى، والظروف الموضوعية من حالة إلى أخرى، هو الذي يحدد طبيعة مرحلية النضال، هل هي خطوة على طريق التصاعد الثوري نحو الهدف الاستراتيجي، أم أنها تعبير عن الإقرار بضعف القوى الذاتية للثورة، وعدم فاعلية الظروف الموضوعية باتجاه الثورة، وبالتالي اعتراف بالأمر الواقع وعدم القدرة على تحقيق الهدف الاستراتيجي.

بالرغم من أن الحديث عن مرحلية أهداف النضال الفلسطيني، فرض نفسه بصورة جدية إثر حرب أكتوبر ١٩٧٣، وما تمخض عنها من تطورات عسكرية وسياسية ونفسية، دفعت بالجهد السياسي المتجه نحو التسوية ليسيطر على مسرح الأحداث، بالرغم من هذا فإن المكون الفلسطيني في نهج المرحلية لنضالية كان حاضراً قبل ١٩٧٣، والمتمثل بالإحساس بالبَون الشاسع ما بين الإمكانيات الفلسطينية وبين الهداف الاستراتيجية للثورة الفلسطينية، ذلك أن هدف إقامة دولة ديمقراطية علمانية هو في صياغة أخرى وكما حددت شروط هذه الدولة يعني تحرير فلسطين، يعني المعركة الحاسمة، وتوفر شروط الانتصار، إلا أن الوضع العربي الذي يشكل شرطاً أساسياً في الانتصار لم يكن متواجداً

بفاعلية، وبالتالي لم يكن مؤهلاً لخوض هذه المعركة التحررية، وهذا جعل الهدف الاستراتيجي بمثابة حُلم، والفكر المتشبث به في ظل هذه الأوضاع يصنف "كتفكير تبشير طوباوي"، وهذا الإحساس بالفرق ما بين الهدف والواقع كان وراء قول عبد الناصر لياسر عرفات: (كم تظن أنه يلزمكم من السنين كي تدمروا الدولة الصهيونية، وتبنوا دولة موحدة ديمقراطية على كامل فلسطين محررة ؟ "، كما أخذ عبد الناصر على المقاومة الفلسطينية ممارسة سياسة غير واقعية، واعتبر أن دويلة في الضفة الغربية وغزة هي أفضل من لا شي.

ويبدو أن القبول بإقامة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين، كانت تمثل قناعة لدى بعض الفلسطينية حتى قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣، وما حرب أكتوبر إلا الفرصة التي اغتنمت لتظهر هذه القناعات، فالمكوّن العربي في القبول بالمرحلية كان الحافز للمكون الفلسطيني للتعبير عن نفسه، فقد انتقد أبو إياد وقادة الحركة الوطنية الفلسطينية السابقين لعدم قبولهم بإقامة دولة فلسطينية كما نص قرار التقسيم عام ١٩٤٧، ومعتبراً أن الرفض العربي السابق للحلول الوسط نوع من السلبية والمزايدة، وأن الـ "لا" التقليدية في الحركة الفلسطينية ليست ثورية، وأن الرفض قد يكون طريقة للهروب من المشاكل، والتزيي بزي النقاء العقائدي، ويعترف أبو إياد أن فاروق قدومي قدم للجنة المركزية لحركة فتح بعد حرب يونيو ١٩٦٧ مباشرة تقريراً يقترح فيه القبول بتأييد قيام دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة إذا أعادتها إسرائيل للعرب، إلا أنه لم يبتّ في الموضوع آنذاك.

إن انسحاب شارون حالياً من قطاع غزة، وأي انسحاب من أي أرض فلسطينية سيضع هذه الأرض -كما يقول إبراهيم إبراش- أمام ثلاثة خيارات هي:

الأول: أن تعود الأرض المسترجعة إلى طرف عربي ويضمها إليه وخصوصاً أن الأردن لم يكن يخفي مطامعه في ذلك، بل كان يعتبر الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية.

الثاني: أن يتقدم طرف فلسطيني من خارج منظمة التحرير الفلسطينية لينصّب نفسه ناطقاً باسم الشعب الفلسطيني أو تنصبه إسرائيل أو إحدى الدول العربية، وهذا أيضاً مرفوض فلسطينياً.

الثالث: أن تتقدم الثورة الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني لتقيم سلطاتها على أية أرض يتم تحريرها.

وقد فضلت منظمة التحرير الفلسطينية الخيار الثالث باعتباره يرد على متطلبات المرحلة، ويقطع الطريق على المتربصين بالثورة الفلسطينية والطامعين في سلب شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني حيث أكد أبو عمار (أن قيام السلطة الوطنية لشعبنا فوق أرضه أمر حتمي ولن يُفرض على شعبنا مهما كانت تحديات مشروع المملكة المتحدة تحت حُكم أو وصاية أو فيدرالية أو كونفدرالية مع النظام الهاشمي .. سوف تقوم السلطة الوطنية فوراً فوق كل شبر فلسطيني يتم جلاء العدو عنه باتجاه تحرير بقية الأرض الفلسطينية).

ويبدو أن الثورة الفلسطينية كانت واعية لطبيعة الحلول السياسية المطروحة، وتعدد هذه الحلول والتي لا تتفق مع تصور الشعب الفلسطيني لمرحلية النضال، فقد تم التمييز آنذاك، بين التحرك السياسي الضروري للإجابة عن تساؤلات المرحلة، وللتجاوب مع المواقف المتقدمة للرأي العام العالمي تجاه المسألة الفلسطينية، وبين الحلّ السياسي المطروح ضمن الاختلال في موازين القوى لمصلحة العدو، فالتحرك السياسي يتطلب أقصى درجات المرونة والبراغماتية السياسية للخروج من الـ "لا" التي التصقت بالحركة الوطنية الفلسطينية ولرمي الكرة في ميدان الخصم، كما أن النتائج المترتبة على الرفض الفلسطيني في تلك المرحلة كانت ستصب في مصلحة إسرائيل، كما أن المشاريع المطروحة لم يطرحها الفلسطينيون بل طرحت من خارج الثورة الفلسطينية وكان من المطلوب أن تجيب الثورة الفلسطينية عليها.

ولأن الثورة الفلسطينية لا تملك قوة الرفض الفاعل -وليس الرفض السلبي- أو القوة القادرة على تحقيق الهدف النهائي فإن (هذا يفترض بالضرورة أن نطرح موقفاً ملموساً وطنياً وثورياً كفيلاً بإحباط كافة الحلول الاستسلامية التصوفية) وفي نفس الوقت الإجابة على متطلبات المرحلة التي تتحدد بـ (إننا نناضل من أجل دحر الاحتلال الصهيوني وتصفيته عن الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وفي الوقت ذاته تمكين شعبنا الفلسطيني في جميع الأراضي التي يتم تحريرها وانسحاب العدو منها، من تقرير مصيره على هذه الأراضي، وإقامة سلطته الوطنية الفلسطينية المستقلة عليها).

أمريكا - إسرائيل .. زواج بلا طلاق !!

هناك موضوعات في السياسة الخارجية الأمريكية تتسم معالجتها بالثبات والاستقرار، رغم التغير الذي يطرأ على الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وعلى رأس هذه الموضوعات: العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية؛ فعلى مدار أكثر من خمسين عاماً استطاعت كل من إسرائيل والولايات المتحدة بناء شبكة بالغة التعقيد من العلاقات والمصالح المشتركة يدعمها وجود روابط ثقافية وحضارية وقيمية مشتركة بين البلدين، وما شهدته الشهور القليلة الماضية من أحداث يعكس بوضوح حجم الانحياز الأمريكي لإسرائيل، وكذلك الدعم الإسرائيلي للقرارات السياسية الأمريكية، وليس أدل على ذلك من استخدام واشنطن لحق النقض "الفيتو" لصالح إسرائيل أكثر من مرة آخرها بخصوص قرار طرد عرفات، وفي نفس الوقت كانت إسرائيل في صف الولايات المتحدة في حربها على العراق.

في كتاب [حقاً أصدقاء: التحالف الأمريكي الإسرائيلي] للكاتبين الأمريكيين اليهوديين "دان رافيف وياسي ميلمان" (نيويورك ١٩٩٤) والذي عرضته {الشيماء عبدالعزيز} (السياسة الدولية - ع ١٢٦ - أكتوبر١٩٩٦) يحصر الكاتبان أسس التحالف الأمريكي الإسرائيلي في النقاط التالية:

١ - لعب البعد الديني قوة روحانية دافعة في بداية التعارف وقيام العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية من خلال خبرة التراث المسيحي- اليهودي المشترك وفكرة "BIBLE": الكتاب المقدس والذي يضم العهدين القديم والجديد، وسيطرة فكرة الألفية على الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة، والتي اعتقدت أن عودة اليهود لأرض الميعاد تعدّ الخطوة الأولى على طريق العودة الثانية للمسيح. وفي هذا الإطار لم يكن من الغريب أن تشجع الأصولية المسيحية هجرة اليهود لأرض

الميعاد، أو تقدم الدعم المادي والسياسي للحركة الصهيونية التي تسعى لإعادة اليهود لأرض إسرائيل.

٢ - كما ساهم الوضع الخاص الذي يتمتع به اليهود داخل المجتمع الأمريكي في توجيه الرأي العام الأمريكي نحو الصهيونية. وقدمت الدعم اللازم لليهود داخل فلسطين قبل وبعد إنشاء الدولة الإسرائيلية من خلال الدعم المادي والسياسي كتقديم ٥٠ ألف دولار أمريكي لليهود أثناء تعرضهم لخطر المجاعة ثم مساندة إسرائيل للحصول على اعتراف أمريكي بها.

٣ - التأكيد على فكرة معاناة اليهود داخل المعتقلات النازية وتضخيم الشعور بالذنب والتقصير لدى الغرب لا سيما المجتمع الأمريكي، بدعوى تجاهل الدول الأوربية والولايات المتحدة للأنباء المؤكدة حول الفظائع التي يلقاها اليهود الأوربيون داخل معتقلات النازي ورفض الدول الأوربية استقبالهم أو منحهم تأشيرات دخول للأراضي الفلسطينية بعد اضطرابات عام ١٩٣٦. وفي مواجهة ما حدث فقد نشطت الحركة الصهيونية داخل وخارج الأراضي الفلسطينية بزعامة "بن جوريون" ومن خلال عملائها السريين في أوربا لمساعدة اليهود الأوربيين على الهروب والهجرة "لأرض إسرائيل" وفي مرحلة لاحقة سعت لإبراز وتضخيم فكرة التعذيب والاضطهاد التي تعرض لها اليهود وتجاهل العالم له لبناء ما يشبه عقدة ذنب لدى الغرب لا سيما المجتمع الأمريكي وخلق نوع من التعاطف لدى المواطن الأمريكي وبين المقاتلين الأمريكيين الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية، ورأوا هذه الحوادث، ثم عادوا ليتبوءوا مناصب هامة وحساسة في البيت الأبيض والبنتاجون والوزارات الأمريكية.

٤ - كما لعبت بعض الشخصيات بشكل فردي دوراً هاماً في مساعدة إسرائيل في تنفيذ أهدافها من خلال نموذج ايدي جاكوب الأمريكي اليهودي الأصل والذي كان على علاقة صداقة مع هاري ترومان وحاول إقناعه بفكرة الاعتراف بإسرائيل،

وهو الأمر الذي كانت الخارجية والبنتاجون يعارضانه لأسباب استراتيجية تتعلق بالمصالح الأمريكية التي كانت في مرحلة تحسس موطئ القدم في المنطقة العربية الغنية بالبترول، ومع التشكك في توجهات الدولة الجديدة في ظل المعلومات التي تؤكد هجرة عدد من العملاء الشيوعيين لإسرائيل.

٥ - وكانت المصالح الاستراتيجية دافعاً للولايات المتحدة للاعتراف بإسرائيل في محاولة لاستقطابه للمعسكر الغربي حيث لجأت إسرائيل في إبراز قيمتها الاستراتيجية واستغلال اليهود الأمريكيين في تحقيق مصالحها مع التأكيد على فكرة إسرائيل كالوطن الأم لكل اليهود والعالم والملاذ الأخير لهم.

٦ - وأخيراً فقد أجادت الدولة اليهودية الوليدة في بناء صلات وعلاقات قوية بكل من الإدارة والشعب الأمريكي معاً من خلال محاولات النفاذ للنخبة الاستراتيجية الحاكمة، وبناء صلات قوية مع الشعب الأمريكي في محاولة لكسب تأييده للدولة الوليدة والحركة الصهيونية من خلال النفاذ لنجوم المجتمع من أمثال فرانك سيناترا والتعاون مع CIA لبناء شبكة من الأصدقاء والموالين حصلت من خلالهم إسرائيل على صفقات سلاح بشكل مكثف، في حين فشل العرب في ذلك.

٧ - وفي مرحلة لاحقة ومع تزايد معدل الهجرات أصبحت إسرائيل في حاجة لمعونات اقتصادية مكثفة، وليس مجرد منح فردية، وهنا بدأ دور اللوبي المؤيد لإسرائيل يقوى ويبرز وأشهر أعلامه AIPAC بهدف دعم الموقف الإسرائيلي لدى الكونجرس والبيت الأبيض.

بالنسبة لنقطة بناء اليهود لصلات وعلاقات قوية بالشعب الأمريكي وبالنخبة الحاكمة فهذا الكلام يأخذنا إلى الحديث عن نفوذ اليهود في الولايات المتحدة، والذي استمده اللوبي اليهودي – كما ترى منار الشوربجي (السياسة الدولية –ع١٢٦ -أكتوبر ١٩٩٦) من العوامل الآتية:

١ - التصويت :

فاليهود من أكثر الأقليات الأمريكية حرصاً على التصويت في الانتخابات ، ليس فقط في المناصب الفيدرالية ، وإنما على كافة المستويات الأخرى.

ولما كانت الولايات المتحدة من أقل الدول المتقدمة من حيث نسبة التصويت عموماً في الانتخابات العامة ، فإن حرص اليهود على الإدلاء بأصواتهم ؛ إنما يعطي تلك الأصوات أهمية أعلى بكثير من نسبة الجماعة اليهودية إلى مجموع السكان ، فكما سبق القول ، فإن المرشح يسعى لاسترضاء أولئك الذين يدرك جيداً أنهم سيذهبون إلى صناديق الاقتراع ، ولا يهمه في المقابل من التأثير في مستقبله السياسي.

ومن ناحية أخرى ، وعلى الرغم من التأكيد على أن اليهود ليسوا كتلة واحدة عند التصويت ، إلا أن سلوكهم التصويتي منذ الحرب العالمية الثانية يشير إلى أن الأغلبية منهم تصوت لمرشحي الحزب الديمقراطي ، وتتراوح هذه النسبة المؤيدة للديمقراطيين (لكافة المناصب السياسية) بين ٦٠٪ إلى٨٠٪ وفقاً لشخص المرشح وعدد من الاعتبارات الأخرى التي تحددها ظروف كل حملة ، إلا أن نفس هذه الأرقام إنما تعني أيضاً أن هناك نسبة لا تقل عن ٢٠٪ تصوت باستمرار لصالح الحزب الجمهوري وهم عادة اليهود الأرثوذكس ، ويضمن ذلك لليهود رغبة مستمرة من مرشحي الحزبين للحصول على أصواتهم.

٢ - الترشيح للمناصب العامة :

غير أن اليهود الأمريكيين نشطون أيضاً في الترشيح للمناصب العامة ، ليس فقط على مستوى الحكومة الفيدرالية ، وإنما لمقاعد في المجالس التشريعية للولايات ، بل ومجالس إدارات المدارس.

فعلى سبيل المثال وصل عدد أعضاء الكونجرس من اليهود في عام ١٩٩٤ إلى ٤٣ عضواً (١٠ في مجلس الشيوخ و٣٣ في مجلس النواب) ؛ الأمر الذي يعني بالضرورة

المشاركة المباشرة في عملية صنع القرار السياسي عموماً، وليس فقط ذلك المتعلق بإسرائيل على وجه الخصوص.

٣ - التمويل:

بالإضافة إلى الدور الخطير الذي يلعبه اللوبي الصهيوني نفسه في التأثير على صنع القرار من خلال الاتصال الدائم بالمسئولين في كل الأجهزة والضغط عليهم بأساليب مختلفة معروفة في النظاَم الأمريكي، يوجد أيضاً التمويل للحملات الانتخابية لكافة المناصب الفيدرالية.

ولعلّ هذه هي أخطر ما تمتلك الجماعة اليهودية من أدوات التأثير. فنظراً للارتفاع المذهل في تكلفة الحملات الانتخابية، فإن المرشح لأي منصب فيدرالي يسعى دوماً إلى الحصول على مزيد من الأموال للإنفاق على حملته، خاصة وأن ضعف التمويل عادة ما يودي بفرص المرشح؛ إذ لا يسمح له بالنفاذ إلى قطاعات كبيرة من الناخبين، ومن الجدير بالإشارة أن الحملة الانتخابية عام ١٩٩٢ قد وصل إجمالي نفقاتها إلى ٢٫٣ بليون دولار، أنفقت ٥٥٠ مليوناً مها على حملات الرئاسة، بينما أنفق الباقي في حملات الكونجرس ومناصب عامة أخرى.

ووفقاً للقانون الأمريكي، يحق لأية جماعة منظمة أن تنشئ ما يسمى بلجنة عمل سياسي Political Action Committee، وهي التي يمكنها رسمياً الإسهام في تمويل حملات المرشحين للمناصب الفيدرالية. ولكل لجنة عمل سياسي أن تنفق ما لا يزيد عن ٥ آلاف دولار لصالح حملة أحد المرشحين في الحملة الانتخابية الواحدة، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن القانون يعتبر الحملة التمهيدية منفصلة عن الحملة النهائية، الأمر الذي يعني عملياً أنه يجوز للجنة واحدة من لجان العمل السياسي أن تقدم للمرشح الواحد ١٠ آلاف دولار في الموسم الانتخابي الواحد.

إلى جانب ذلك، يمكن للجان العمل السياسي أن تنفق دون قيد أو شرط لصالح مرشح بعينه بشرط أن يتم ذلك دون علم المرشح رسمياً أو التنسيق مع حملته، ولا يقلّ أهمية عن ذلك أن أية لجنة عمل سياسي يمكنها أن تنفق بلا حدود على تعريف الناخبين بمواقف المرشحين المختلفين بشرط ألا تعلن صراحة تأييدها لمرشح بعينه. وعلى الجانب الآخر يحق للفرد أن يسهم بما لا يزيد عن ألف دولار في حملة أحد المرشحين.

ومن ثم، يتضح أن القانون به من الثغرات ما يكفي لأية جماعة منظمة لتستغلها كلها لتأييد من تشاء من المرشحين ودعم مصالحها دون أن تقع تحت طائلة القانون، وتسعى كل جماعة إلى استغلال ما يفيدها من هذه الثغرات.

ويستغل اللوبي الصهيوني -ضمن ما يستغل- أنه لا يوجد في القانون ما يمنع لوبي بعينه من إنشاء أكثر من لجنة عمل سياسي، ومن ثم يمتلك هذا اللوبي ٧٠ لجنة عمل سياسي تعمل كل منها على نحو مستقل؛ الأمر الذي يعني أن المرشح الواحد يمكنه أن يتلقى -من الناحية النظرية- ودون أي خرق للقانون - ٧٠ ألف دولار من ٧٠ منظمة مستقلة استقلالاً رسمياً في كل حملة من حملاته الانتخابية، هذا فضلاً عن الأموال الأخرى التي تفيد حملته سواء كانت تقدم للأحزاب السياسية فيما يعرف بالأموال الخفية Soft Money، أو ما يقدمه الأفراد.

٤ - الروابط المجتمعية:

غير أن كل ما سبق ذكره من مصادر النفوذ رغم أهميته القصوى وفاعليته، لم يكن من الممكن أن يؤتي ثماره في دعم إسرائيل لولا قدرة اليهود الأمريكيين على دعم مواقعهم داخل المجتمع الأمريكي نفسه، والروابط الوثيقة التي يتمتعون بها ليس فقط مع صناع القرار وإنما -وهو الأهم - مع غيرهم من الأمريكيين. صحيح أنهم يهتمون بإسرائيل اهتماماً كبيراً، إلا أن لهم منظومة من القضايا والمصالح يدافعون عنها ويحمونها، وهو الأمر الذي يتضح من خلال التمويل الذي ينفق لأغراض أخرى مجتمعية في الأساس، وأيضاً من تعددية تحالفاتهم السياسية.

ومن ثم يمكن القول: بأنه ما كان لليهود امتلاك كل هذه القدرة على دعم إسرائيل -مهما بلغت فاعلية تنظيماتهم السياسية- لولا روابطهم الوثيقة على مستوى المجتمع الأمريكية نفسه، وقد عبر أحد الكتاب غير اليهود عن هذا المعنى بقوله: إن الأمريكيين عموماً لا يؤيدون إسرائيل بسبب قيمتها الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية ولا بسبب النشاط السياسي للجماعة اليهودية، وإنما لأنهم يحبون من يعرفون من اليهود في محيطهم الاجتماعي. وإدراكاً منهم لأهمية إسرائيل بالنسبة لهؤلاء اليهود، فإن أولئك الأمريكيين (من غير اليهود) يتركون لهم القضية برمتها.

وتتسم الجماعة اليهودية الأمريكية بسمة أخرى لا تقل أهمية، وهي تماسكها الداخلي، فهناك الآلاف من التنظيمات اليهودية التي لا تعمل كلها -في الواقع- لدعم إسرائيل وإنما يعمل الكثير منها لخدمة أهداف الجماعة اليهودية نفسها داخل الولايات المتحدة، بل إن بعض هذه التنظيمات يعتبر دعم إسرائيل نفسه إحدى الوسائل المهمة لتوثيق الروابط داخل الجماعة اليهودية الأمريكية نفسها، وليس العكس.

ومما لا شك فيه أيضاً أن ارتفاع المستوى التعليمي والاقتصادي للأغلبية منهم، وتوليهم الكثير من المواقع الحساسة في الدوائر الفكرية والثقافية والإعلامية، إنما يضيف إلى قدرتهم على تشكيل الرأي العام الأمريكي.

وعلى الرغم من التطور المطرد في العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية، إلا أن هذا التطور لم يمرّ دون مشاكل مثل التجسس المتبادل بين الدولتين، وتدمير السفينة "ليبرتي" عام ١٩٦٧، واتهام إسرائيل بفعل ذلك عمداً، وقضايا الفساد وسوء استخدام المساعدات الأمريكية، إلا أن هذه القضايا لم تحّل دون استمرار التحالف ونموه، والذي يراجع المبالغ التي ترصد سنوياً لدعم الكيان الصهيوني يلاحظ نمواً مطرداً في هذه المبالغ؛ مما يدل على "استراتيجية" العلاقة الخطرة التي تربط أمريكا بإسرائيل على حساب جيران إسرائيل في المنطقة وهم العرب اللاهثون -دون جدوى- وراء سراب اسمه: السلام!!.

شرعية سلاح المقاطعة وانعكاساته على الدولة العبرية

المقاطعة عكس التطبيع، ومصطلح التطبيع في القاموس السياسي الإسرائيلي عرف أول ما عرف مع اتفاقية «كامب ديفيد» الأولى عام ١٩٧٩، ولكن إسرائيل في الحقيقة تسعى إليه منذ نشأتها عام ١٩٤٨ بل يمكن القول أن التعايش مع العرب والاندماج بينهم يمثل غاية الشعب اليهودي ضمن سبل إقامة الدولة العبرية، لذا يلاحظ الاهتمام الشديد الذي توليه إسرائيل لمسألة التطبيع ورفض المقاطعة بشتى أشكالها إذ لازالت إحدى العقبات التي تواجه إحداث تقدم على المسار السوري أن إسرائيل تطالب بالحصول على «سلام كامل» بما يعنيه ذلك من علاقات «طبيعية» تماماً تتضمن التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء والتبادل التجاري وفتح باب السياحة والتبادل الفني والثقافي، وفى الوقت نفسه ترفض الالتزام بالانسحاب الكامل مقابل هذا السلام «الكامل»، كذلك أصبح من المعتاد أن تشكو إسرائيل من برودة السلام مع مصر بعد ما يزيد على خمسة عشرين عاماً من توقيع اتفاقية «كامب ديفيد».

وما بين هذا وذاك وضح حرص إسرائيل على جنى ثمار الاتجاه إلى التسوية قبل إتمام عملية التسوية ذاتها، وحصلت بالفعل على رفع المقاطعة الاقتصادية من الدرجتين الثانية والثالثة «مقاطعة الشركات والدول التي تتعامل مع إسرائيل» وتفريغ مقاطعة الدرجة الأولى من فاعليتها بصفة رسمية وإنهائها بصفة غير رسمية، فبدأ بالفعل تعاون اقتصادي في مجال تصدير الغاز مع قطر وفى مجال الاستثمار الصناعي في تكرير البترول مع مصر، فضلاً عن التبادل التجاري مع الأردن، كما تم إنشاء مكاتب للتمثيل الدبلوماسي مع كل من عمان وقطر وتونس والمغرب، فضلاً عن تبادل السفراء مع مصر والأردن بحكم معاهدة السلام مع كل منهما، وبعيداً عن العوامل التي أدت إلى حصول الدولة العبرية على هذه الامتيازات قبل التوصل للتسوية الكاملة لجميع قضايا الصراع حسبما

يفترض، فالمهم أن اكتسابها هذه المميزات «التطبيعية» وإصرارها عليها يؤكد مدى أهمية مسألة التطبيع وإنهاء المقاطعة كجزء أساسي من المفهوم الإسرائيلي للسلام.

ومن المؤكد أن محورية التطبيع تتبع من تغير الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي فيما يتعلق بسياسة الأمن الإسرائيلي، فأصبح المنظور الإسرائيلي للأمن منظوراً شاملاً وليس عسكرياً فقط كما كان في السابق فتراجعت بالتبعية أهمية العوامل المادية كالأرض والعمق الاستراتيجي والمحيط الجغرافي الأمن واستبدلت بها أطر أمنية أخرى أكثر شمولاً تضم إطاراً تعاقدياً يتمثل في اتفاقات السلام الملزمة قانونياً وإطاراً سياسياً يتضمن الاعتراف بشرعية الدولة اليهودية وقبولها عضواً معترفاً به في النظامين الإقليمي والعالمي. وإطاراً اقتصادياً يحتوى على مجموعة من المشروعات الاقتصادية الإقليمية ثنائية ومتعددة الأطراف تكفل لإسرائيل درجة من الارتباط الاقتصادي العربي بها ما يعنى وجود مصالح عربية لديها تجعل الدول العربية ذاتها حريصة على مصالحها لديها وتكون تلك الأطر في النهاية شبكة حمائية تحيط بإسرائيل وتكون بمثابة سياج أمنى متشابك الخيوط.

ويمثل البعد الثقافي الخيط الرابط بين هذه الأطر وبعضها والأثر الذي يضفي «روح التطبيع» على تلك الشبكة الحمائية، فلا تبدو مصطنعة أو قائمة في فراغ، ويفسر هذا الإلحاح الإسرائيلي على التطبيع الثقافي مع جاراتها العربيات حيث لا تكف عن المطالبة سنوياً بالاشتراك في معرض القاهرة للكتاب وفى المهرجانات السينمائية التي تقيمها مصر، وطالما عرضت عروضاً مغرية على فنانين مصريين وعرباً للسفر إلى إسرائيل، وهى تقترب أيضاً أن تتاح لها الفرصة في دول عربية أخرى لتقدم نفس المطالب بنفس الحجج التي تسوقها في هذا الصدد، إزالة الحواجز النفسية والتقارب بين الشعوب، وأن لا مبرر للمقاطعة الشعبية والثقافية في ظل السلام، وتهدف إسرائيل من وراء ذلك إلى تغيير الإدراك العربي لطبيعة الصراع وتحويله في الرؤية العربية إلى مجرد خلاف في الجزئيات والفرعيات مع تذويب التناقض الجذري في أساس رؤية كل طرف للذات وللآخر، ومن ثم يصبح التعامل مع إسرائيل ثقافياً أمراً طبيعياً بمرور الوقت، ومن المهم هنا أن نشير إلى

أن لفظ «ثقافي» ينسحب على جميع التفاعلات غير الرسمية أو التي لا تأخذ الطابع السياسي البحت أو الاقتصادي الخالص حيث تشمل ثقافة المجتمع جميع المدخلات والقيم المكونة لفكرة ونمط حياته المعيشي وتمثل في النهاية العوامل الحاكمة لتشكيل ذهنية الفرد والمجموع.

برزت المقاطعة العربية بصورة واضحة بقرار المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في أبريل ١٩٩١ حيث قرر وقف التطبيع مع إسرائيل ومقاطعة المفاوضات متعددة الأطراف والالتزام بالمقاطعة العربية من الدرجة الأولى وتفعيلها إزاء إسرائيل كرد فعل عربي طبيعي على التعنت الإسرائيلي تجاه عملية السلام، ثم استخدمت الشعوب العربية سلاحاً لا يقل خطورة عن قرار المقاطعة السياسية لإسرائيل الذي اتخذته القوى السياسية العربية وهو سلاح المقاطعة الاقتصادية للسلع والبضائع اليهودية والأمريكية وارتبطت المقاطعة الاقتصادية هذه بانتفاضة الأقصى ٢٠٠٠ وكان آخر رد فعل رسمي يتسم بالمقاطعة قرار مصر بمقاطعة احتفالات الكنيست الإسرائيلي بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على معاهدة «كامب ديفيد» [لا يعنينا سلامة اتخاذ قرار المشاركة من الأصل من عدمه]، واتخذت مصر هذا القرار عقب اغتيال الشيخ أحمد ياسين [رحمه الله] الزعيم الروحي لحركة المقاومة الإسلامية حماس.

وعن شرعية سلاح المقاطعة العربية يتحدث «د. عبد الله الأشعل» [السياسة الدولية. ع ١٤٥ - يوليو ٢٠٠١] عن المقاطعة من الناحية القانونية فقد نشط الفقهاء الصهاينة ومن شايعهم في الطعن في سلامة أي أساس قانوني للمقاطعة واعتبروها عملاً عدائياً في أحسن الفروض يناقض حسن النية في السير في ركب السلام وينبئ عن نية العدوان والإضرار وترديد مصطلحات حالة الحرب التي كانت سائدة قبل مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، كما تعد انتهاكاً للوعد الذي قطعته الدول العربية المشاركة في هذا المؤتمر بالعمل نهائياً وبغير رجعة من أجل السلام، وأن الحديث عن المقاطعة بعد ذلك كله

يعد - في نظر هؤلاء - انتهاكاً لالتزام قانوني أساسه مجمل أعمال مؤتمر مدريد وما تعاهد عليه الفرقاء فيه على العمل سوياً من أجل سلام جديد.

والفقه العربي للمقاومة أسس موقف العداء والمقاطعة لإسرائيل على قيام حالة الحرب وبذلك كانت المقاطعة أثراً من آثار هذه الحالة وعملاً من أعمال الحرب، وجدير بالذكر أن قرارات القمة العربية بفرض المقاطعة على إسرائيل- التي أجمع العالم أنها تخلت عن التزاماتها في عملية السلام وتعرض بذلك أمن المنقطة للخطر- لا تعتبر من قبيل إجراءات القمع ضد إسرائيل والتي تتطلب موافقة مسبقة من مجلس الأمن وإنما هي إجراء ضغط جماعي بل يمكن إسناد الخطر العربي ضد إسرائيل على احترام التزاماتها التعاقدية واحترام سياسة المجتمع الدولي بشأن عملية السلام وحقها في الدفاع عن حق شعوبها في السلام وتجنب الحرب والدمار الذي تجلبه سياسة إسرائيل غير المسئولة.

ويرى «جورج المصري» [ملف البيان السياسي ١٩٩٧/٤١١٨] أن سياسة المقاطعة لإسرائيل أدت إلى تبعات هامة على الاقتصاد الإسرائيلي، أهمها:

١ - حرمان اقتصاد الدولة العبرية من استثمارات ومزايا اقتصادية كان يمكن أن يحصل عليها من الإقامة بالدول الأخرى.

٢ - أضافت إلى أعبائه مثل الموضوع النفطي الذي كان يمكن الحصول عليه من أسواق النفط العربية المجاورة بشروط أفضل بدلاً من استيراده من الأسواق الدولية.

٣ - حرمت الاقتصاد الإسرائيلي من علاقات تبادلية في محيطه الإقليمي وفرضت على هذه العلاقات نوعية معينة ومستوى ومواقع محدودة.

٤ - حددت من تمدد وانتشار الوجود الإسرائيلي في أنحاء مختلفة من العالم.

٥ - محاصرة الطموحات الإسرائيلية في السيطرة على المنطقة العربية والاندماج فيها أو حتى تشكيل مركز إقليمي.

٦ - الحذر العالمي من التعامل مع إسرائيل مؤسسات وبضائع ورأسمال وأفراد ترتبط نشاطاتهم المختلفة بما تمارسه دولتهم ومؤسساتهم من عدوان متواصل على العرب

ورفض الاستجابة لقرارات المجتمع الدولي «رمضان عبد الله، قراءات سياسية، شتاء ١٩٩٢» ونقل عن والترايتان المدير العام السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية أن نظام المقاطعة كلف إسرائيل حتى عام ١٩٥٦ أكثر من ٥٠مليون دولار فيما ارتفعت التكاليف عام ١٩٧٣ إلى ٣٠٠ مليون دولار سنوياً طبقاً لتقديرات خبراء في الاقتصاد الإسرائيلي وحتى عام ١٩٨١ بلغت الخسائر للاقتصاد الإسرائيلي ٤٥ مليار دولار في مجال التجارة والاستثمارات وارتفعت إلى ٥٧ مليار عام ١٩٩٦، ومما يزد من آثار المقاطعة ما أجمعت عليه الدول العربية في اجتماع وزراء الخارجية مارس١٩٩٧ لأنه حسب الأمين العام للجامعة «د. عصمت عبد المجيد» أن المقاطعة العربية لإسرائيل تم فرضها لأسباب العدوان والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وعندما تزول هذه الأسباب يمكن التحدث عن موضوع المقاطعة،وكان من الملفت أن تكون المقاطعة على ثلاث مستويات المباشرة عبر شركات تتعامل مع إسرائيل ثم الدرجة الثالثة أي المقاطعة للشركات والهيئات المتعاملة مع الطرفين العربي والإسرائيلي.

ولعل ثاني أكبر الحكومات الإسرائيلية تأثراً بالمقاطعة بعد حكومة شارون حكومة نتنياهو حيث واجهت مآزق اقتصادية عديدة أبرزها:

١ - لم تف الحكومة بوعودها السابقة تخفيض الإنفاق العسكري بنحو ١.٦ مليار دولار بل وصل إلى ١٥ مليار وتعززت صورة إسرائيل كدولة تتمحور بالأساس حول المؤسسة العسكرية التي تلقت جزءاً كبيراً من الزيادة وهو ما أرهق الاقتصاد الإسرائيلي وسط الأجواء المشحونة بالتوتر مع سوريا وجنوب لبنان والمواجهة المستمرة مع الفلسطينيين «أحمد السيد النجار، الأهرام - ١٩٩٦/١١/٤».

٢ - بدأ معدل النمو الاقتصادي الإسرائيلي في التناقص عام ١٩٩٦ وتتوقع نشرة استخبارات الإيكونوميست الربع سنوية انخفاض هذا المعدل إلى ٣٪ عام ١٩٩٧

وهو أدنى معدل منذ عشر سنوات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها انخفاض الإنتاج الصناعي خاصة في الربع الثالث من العام الماضي، وكذلك الاستثمارات في البناء واستيراد آلات الإنتاج وانخفاض انسياحة وكذلك سوء إدارة السياسة النقدية والمصرفية وانخفاض أسعار البورصات بحوالي ١٨٪ منذ انتخاب نتانياهو.

٣ - ارتفاع العجز في الميزان الجاري حوالي خمسة مليارات دولار عام ١٩٩٦ وارتفاع نسبة الواردات أسرع من الصادرات إذ يتوقع زيادة الصادرات بحوالي ٧٪ بينما ستزيد الواردات بحوالي ٨٪ ويشجع نتانياهو حرية التجارة في الشرق الأوسط بديلاً عن الاندماج الإقليمي وبالتالي تكون رفع المقاطعة مفيدة له لأنه لا يرغب في إقامة سوق شرق أوسطية على غرار حزب العمل.

٤ - الملاحظ أنه في عام ١٩٩٤ كان نسبة الفقراء من عدد السكان ١٨٪ من مجموع العائلات في إسرائيل فقيرة في سنة ١٩٩٦ انخفضت النسبة ١٦،٨٪ والتغير الأساسي هو أن السكان العرب أدرجوا في الاستقصاء للمرة الأولى وشمل البلدات التي يقل عدد سكانها عن عشرة آلاف نسمة لقد برزت العنصرية المغلقة في عدم شمول العرب في استقصاء الجوع، وهو ما يفسر زيادة عدد الجياع إضافة إلى أن تزايد نسبة العائلات يعود إلى دعم الدولة لمداخيل العائلات ذات الولد الواحد بنسبة وصلت إلى ٥٠٪ ولما كانت العائلات العربية كثيرة الأطفال فلم تستفد من الميزانيات التي خصصت سابقاً لمحاربة الجوع، حتى أن خمس شعب إسرائيل جائع في الوقت الذي يبلغ ناتجا القومي مائة مليار دولار بمعدل ١٧ ألف دولار للفرد.

٥ - أكد المدير العام لمجلس سلامة الطفل «اسحق كدمان» أن بقاء ٢٠٪ من أطفال إسرائيل تحت خط الفقر هو شهادة ضد إسرائيل التي تحولت إلى دولة الفقراء في عهد الليكود، وقالت عضو الكنيست «تمار جوزنسكى» أن خلاصات الفقر هي بنتيجة ساطعة للسياسة الاقتصادية التي تسحق المداخل الحقيقية للعائلات التحتية بواسطة غلاء متتال بضربها بشكل خاص مثل رفع تعريفة النقل العام وجباية

ضريبية على زيارة الطبيب المنزلية، وهى مؤشرات تدل على زيادة معاناة الفقراء في عهد الحكومة الحالية [هارتس ٢٨/١/١٩٩٧].

ويرى «جورج المصرى» أن بدائل إسرائيل لتجنب الإضرار باقتصادها جراء المقاطعة العربية تنحصر فى ثلاث نقاط:

البديل الأول:

الاتجاه إلى النمور الآسيوية، فلقد فتح مؤتمر مدريد الباب لاختراق إسرائيل للأسواق الدولية وفى مقدمتها السوق الآسيوية، وأرسلت وفوداً تجارية على مستوى عال لعقد صفقات مع كل من تايلاند وتايوان وسنغافورة والصين، وعلى هامش المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في سنغافورة بين ٨-١٣ ديسمبر ١٩٩٦، قام رئيس الوفد الإسرائيلي المدير العام لوزارة التجارة والصناعة «يهوه شاغليمين» بعقد مفاوضات في تايلاند وكوريا الجنوبية والهند وفيتنام وهونج كونج بعضها سلسلة من العقود التجارية ويتيح الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع تايلاند تخفيض التعريفة الجمركية المفروضة على صادرات الطرفين، والحقيقة أن الدول العربية تتمتع حالياً باتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وبات التبادل التجاري التايلاندي الإسرائيلي الحالي لمصلحة إسرائيل إذ وصل إلى ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٦، وتزود تايلاند إسرائيل بالعمالة الزراعية إذ بلغ عدد العمالة التايلاندية ٣٠ ألفاً بعد الاستغناء عن الفلسطينيين حتى بانكوك نقلت مكتب ملحقها العمالي للشرق الأوسط من أثينا إلى تل أبيب، وامتد النشاط الإسرائيلي إلى تايوان للتعاون في ميادين الأبحاث والتطوير والتكنولوجيا الحيوية والزراعية حتى من المتوقع ترجيح كفة الميزان التجاري لصالح إسرائيل بسبب صادراتها في ميادين المواد الزراعية والأدوات الطبية ذات التقنية العالية التي تعتمد على الحاسبات، وحدث السيناريو نفسه في كوريا الجنوبية حيث بلغ حجم التبادل التجاري مع إسرائيل ٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٦، وتمت صياغة اتفاقية ثنائية لتخفيض التعريفة الجمركية،

وهكذا تسعى إسرائيل إلى تخفيف آثار المقاطعة العربية بتحقيق هامش استقلالي للاقتصاد بعيداً عن الاندماج الشرق - أوسطي بطريقة حزب العمل.

البديل الثاني:

تكثيف المعونة الأمريكية ففي بداية عهد الليكود روج نتانياهو لأكذوبة إمكانية الاستغناء عن مساعدات الولايات المتحدة الاقتصادية، ولكن تدل المؤشرات الرسمية على أن الاعتمادات المخصصة لإسرائيل ضمن ميزانية وزارة الخارجية لعام ١٩٩٦ وحدها ٩٣.٥ مليون دولار وتبلغ في ميزانية وزارة الدفاع ٢٣٢ مليون دولار، هذا فضلاً عن الاعتمادات في وزارة التجارة ٢,٥ مليون دولار ومصلحة الجوازات والهجرة الأمريكية ١٧ مليوناً، وتحصل إسرائيل على الجزء الخاص بالمعونة الاقتصادية ١.٢ مليار دولار نقداً، ومرة واحدة وهو ما ينعش اقتصادها وأغلبها يكون منحاً وليس قروضاً ودون شروط معينة.

البديل الثالث:

محاولة كسر طوق المقاطعة الاقتصادية بتكثيف التعاون الاقتصادي مع مصر والأردن حيث بلغ مع مصر ٣٠ مليون دولار فقط والأردن ١٧ مليوناً وهو ما يطرح إمكانية الالتفاف على توصيات الجامعة العربية الأخيرة.

كيف يرى الإسرائيليون مستقبلهم ؟

إن لأي رقعة جغرافية ثابتة المساحة طاقة محدودة لاستيعاب السكان مهما كانت خصائص هذه الأرض، ولكن يبدو أن هذه النظرية لا تنطبق على دولة إسرائيل، فإسرائيل في المفهوم الصهيوني هي كيان بلا حدود جغرافياً وديموغرافياً والهدف من عدم تحديد الحدود رسمياً سواء في الدستور أو في الخرائط هو الإبقاء على جميع خيارات التوسع مفتوحة بحسب قدرات إسرائيل الذاتية والظروف والمستجدات في الساحتين الإقليمية والدولية، ويلاحظ أن المنشورات الإسرائيلية والصهيونية لا تعتمد خارطة رسمية واحدة لما يسمى بأرض إسرائيل فهناك مجموعة من الخرائط تتباين في الحدود والمساحات التي تشملها الأراضي العربية وتظهر هذه الخرائط كلها تبايناً كبيراً في المفهوم الإسرائيلي لمسألة الحدود فثمة حدود تاريخية وأخرى دينية وثالثة أمنية وغيرها من أنواع الحدود وأشكالها التي تأخذ بعين الاعتبار جوانب متعددة ، ويؤكد هذا الكلام عضو الكنيست السابق حجاي ميروم [صحيفة معاريف ١٩٩٠/٦/٢٤] قائلاً " يخشى قادة اليمين واليسار في إسرائيل من تحصين الخط الأخضر، لأن ذلك سوف يشكل برأيهم اعترافاً بأن هذا الخط سيكون الحدود المستقبلية لإسرائيل ".

والأرض لدى إسرائيل تحظى بقدسية من نوع خاص بحيث لا يمكن المساس بها أو المزايدة عليها وفي مقال للكاتب اليهودي آربيه نيئور[مجلة مختارات إسرائيلية -ع ١٠٩ - يناير ٢٠٠٤] يربط التخلي عن الأرض بالتخلي عن اليهودية كديانة قائلاً: "الاستعداد للتنازل عن جزء من الأرض هو تنكر من جانب من يرتكبه لهويته اليهودية فالأصل هو تحريم التنازل في حد ذاته والنظر إليه على أنه تدنيس لقدسية الأرض" وينقل نيئور فتوى لحاخام يهودي يدعى يعكوف موشيه بخصوص اضطرار الحاكم لتوقيع اتفاق يتضمن تنازل عن الأرض فيقول الحاخام: "إذا وصلت الأمور- حاشا لله- إلى حد

اضطرارهم إلى التوقيع على معاهدة بين الشعبين تتضمن أي تنازل عن جزء من حقنا في أرض إسرائيل، فمن الأفضل لمن يوقعونها أن يقطعوا أطراف أصابعهم ولا يقتطعوا جزءاً من زروع بستان مروي، فقد خلقت أرض صهيون من بهاء وجه الرب" ويستطرد الحاخام الإسرائيلي في فتاواه قائلاً: "كما أن من يدعي أن توراة إسرائيل نزلت من السماء فيما عدا حرفاً واحداً يعتبر كافراً تماماً، كذلك من يدعي أن أرض إسرائيل هي ملك لشعب إسرائيل فيما عدا شبراً واحداً لأنه بذلك ينتقص من قدسية هذه الأرض ويتسبب في الإضرار بأرواح بني إسرائيل. فما هو السند الذي يستندون إليه في الموافقة على تمزيق أوصال أرض إسرائيل والاعتداء على قدسيتها، والاستهانة بجزء من هدية الرب التي أعطاها لنا إرثاً أبدياً..".

حتى يتسنى لقادة إسرائيل الصهيونية المحافظة على قدسية هذه الأرض بل ومحاولة توسيعها وضعت ما يعرف بمخطط إسرائيل لعام ٢٠٢٠ الذي تناوله سلمان أبو ستة [مجلة المستقبل العربي -ع٢٩٢ - يونيو ٢٠٠٣] والذي بدأ العمل فيه خلال ست سنوات كان منتصفها عام ١٩٩٥ عندما حوالي ٢٥٠ خبيراً لاستشراف مستقبل إسرائيل لربع قرن أي عام ٢٠٢٠ وقاد الفريق المنسق العام البروفسور آدم مازور من معهد صمويل نيمان بحيفا واشتراك في العمل كل من: وزارة الداخلية، ووزارة البناء والإسكان، ووزارة المالية، وديوان رئيس الحكومة، ووزارة البيئة، ووزارة المواصلات، ووزارة الطاقة والبنية التحتية، ووزارة الدفاع، ووزارة الزراعة، وسلطة المياه، وكلية الهندسة المدنية والتخطيط في معهد التخنيون، وتكشف التفاصيل والأرقام المتعلقة بالتوسع الصهيوني على الأرض الفلسطينية حقيقتين:

الأولى: أن جوهر الصهيونية كان ولا يزال هو التنظيف العرقي لأرض العرب، أي الاستيلاء على أرضهم وإزالة آثار حضارتهم منها، وقتل أهلها أو طردهم وتوطينهم في أي مكان في العالم، عدا ديارهم، واستبدالهم بمهاجرين يهود.

الثانية: أن جوهر التخطيط يعتمد على كيفية الاستفادة من هذه الأرض ومن يستغلها من المهاجرين اليهود، وكيف وأين هم؟ وبموجب الخطة العمرانية الأولى من أوائل الخمسينات. وضع المهندسون برئاسة المهندس آرييل شارون أساس ما يسمى بمدن التنمية، وهي مرحلة متوسطة ما بين المستعمرات القليلة العدد التي تخلط ما بين الجندية بالليل والزراعة بالنهار، وبين المدن المستقرة الكبيرة التي يعمرها الفلسطينيون منذ آلاف السنين.

أنشئت مدن التنمية لإيواء المهاجرين اليهود العربي، ومعظمها في الجنوب، ولكن هذه المدن تمثل اليوم بعد خمسين سنة من التخطيط أبرز مثال على فشل الخطة الصهيونية؛ ذلك لأن سكانها من البلاد العربية أو الشرقية (السفارديم، أو المزراحيم) يعانون البطالة وسوء الحالة الاقتصادية كما أنهم يعانون التفرقة العنصرية التي تمارسها الطبقة الحاكمة من الاشكيناز، وليس أدنى منهم في السلم الاجتماعي الاقتصادي سوى العرب، وبعد أن شعرت إسرائيل بالاستقرار على الأرض العربية وصارت معاركها تدور حول احتلال أرض جديدة خارج خط الهدنة لعام ١٩٤٩ وبعد أن تجاوزت الأيديولوجية الصهيونية مرحلة الصهيونية التقليدية التي قادها بن جوريون، أصبح من الضرورة التفكير في المستقبل بعيون جديدة، وهكذا بدأ العمل بمخطط إسرائيل لعام ٢٠٢٠.

كانت حصيلة الدراسة التي تضمنها المخطط ثمانية عشر مجلداً، أحدها حول الأمن لم يوزع إلا على النخبة، والمنشور منها هو عشرة مجلدات عن المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين وهي: (١) موجز، (٢) صورة المستقبل، (٣) فسحة الاحتمالات: البدائل وتقييمها، (٤) إسرائيل في أجواء السلام، (٥) إسرائيل في مصاف الدول الصناعية، (٦) إسرائيل والشعب اليهودي، (٧) استمرارية الوضع القائم، (٨) البديل الاقتصادي، (٩) البديل الاجتماعي، (١٠) البديل الطبيعي البيئي، ثم يلي ذلك سبعة مجلدات عن سياسة التخطيط في (١١) المواصلات والاتصالات، (١٢) الطاقة، (١٣) نظام المساحات المفتوحة، (١٤) نظام التعليم، (١٥) توجهات لتطور مستديم، (١٦)

اعتبارات بآلية اقتصادية وبلدية ، (١٧) عملية التنفيذ وسياسة الأرض . ويرى سلمان أبو ستة (مصدر سابق) أن موضوع (إسرائيل في أجواء السلام) هو أهم وأخطر الموضوعات التي درسها المخطط ، ومفهوم السلام في المخطط لا يعني إزالة النزعة العسكرية التوسعية العدوانية في إسرائيل ولا يعني الانصياع إلى القانون الدولي الذي يؤكد عدم جواز احتلال الأرض بالقوة ولا مصادرتها وسيناريو السلام في المخطط الصهيوني يفترض الآتي :

١ - سيقوم على أرض فلسطين كيانان قوميان : دولة إسرائيل والكيان الفلسطيني.

٢ - سيكون الكيان الفلسطيني مستقلاً في إدارة شؤونه الداخلية ، مع تقييد صلاحياته في موضوع الجيش والأمن ومن المحتمل مع مرور الزمن توحيد هذا الكيان مع الأردن في تركيبة كونفدرالية أو فدرالية ، والتفسير العلمي لذلك هو تجميع الفلسطينيين في معسكرات اعتقال كبيرة ، بحيث يتدبرون شؤونهم داخلياً مع حراسة إسرائيلية على الأسوار والبوابات من دون أن يكون للفلسطينيين سيادة على أرض فلسطين أو ما فوقها أو ما تحتها أو حدودها أو علاقاتها مع العرب أو العالم.

٣ - ستوقع الدول العربية والإسلامية معاهدات مع إسرائيل تعترف بها وباحتلالها للأرض العربية وإسقاط حقوق أهلها وإبقاء الفلسطينيين من دون دولة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف ، وبناءً عليه تكون الحدود مع الكيان الفلسطيني والدول العربية مفتوحة للإسرائيليين وبضائعهم ولكنها مغلقة في الاتجاه الآخر ، أي دخول العرب وبضائعهم إلى إسرائيل.

وضع مهندسو المخطط احتمالاً لعدم تحقيق السلام حسب مخططهم هذا وفي هذه الحالة التي تفشل فيها جهود السلام فإن الخطوات المطلوبة من إسرائيل هي كما يلي :

- إعادة احتلال الضفة وقطاع غزة [تم هذا مع اعتقالات واغتيالات وهدم منازل وترويع للآمنين].

- تفكيك أجهزة السطلة [تم جزء كبير منه].
- فرار عشرات الآلاف إلى الأردن [لم يتم ولكن الإسرائيليين يدبرون له].
- زيادة الاستيطان وخصوصاً حول القدس وشريط خط الهدنة عند قليقيلية وطولكرم [تم هذا ويجري الآن بناء حائط الفصل العنصري Apartheid Wall الذي التهم أراضي عربية وعزل قراها].
- تجميد الاتفاقيات مع مصر والأردن [لم يتم رسمياً خلافاً لرغبة شعبية عارمة].
- احتمال عقوبات دولية على إسرائيل بسبب احتلال الضفة وغزة وممارساتها الإرهابية [لم يحدث].
- احتمال حظر دولي على توريد السلاح والمعدات إلى إسرائيل [لم يحدث].ولذلك فإن على إسرائيل زيادة اعتمادها على نفسها بتصنيع السلاح المستورد.
- توقف الهجرة اليهودية [قلت بالفعل].
- إسرائيل ستعاني أزمة اقتصادية كبيرة [حدث].
- ضغط دولي كبير على إسرائيل لاستئناف المحادثات مع الفلسطينيين [لم يحدث ، كل ما حدث كان ضغطاً على استحياء من اللجنة الرباعية ، ولم يكن له تأثير لأنه لم تمارس على إسرائيل أية عقوبات نظراً لسيطرة أمريكا على اللجنة وإمداد إسرائيل بالعتاد والمال لكي تستمر في مخططها].

سوريا و إسرائيل: لا سلام مع استيطان

لقد اهتم الإسرائيليون بمرتفعات الجولان و أقاموا فيها المستوطنات كما تم الاستيلاء على بساتين التفاح ومزارع الأسماك الخاصة بالقرى السورية وعملوا على التوسع فيها منذ سنة ١٩٧٧حين تم تغطية ثلث المرتفعات بالمستوطنات الإسرائيلية وحتى الآن تم تغطية جزء كبير جدا من المرتفعات بالمستوطنات.

وفيما يلي لمحة عن بعض المستوطنات التي أقيمت بالجولان:

١ - نيفي اتيف Nive Ativ (موشاف) أقيمت على أراضي القرية العربية جبات الزيت، عام ١٩٦٨ تحت اسم رمات شلوم، وتم توسيعها عام ١٩٧١. وتقع على السفح الجنوبي لجل الشيخ وتعتبر من المراكز الشتوية على سفوح جبل الشيخ. وفيها ٤٠٠ دونم مزروعة بالتفاح عند منابع بانياس.

٢ - شنيير Snir أقيمت ركيزة هذه المستوطنة (ناحال) بالقرب من تل الحمره (في المنطقة المجردة من السلاح) بعد إزالة الألغام عام ١٩٦٧. وتحولت في أكتوبر ١٩٦٨ إلى كيبوتز مساحة الأراضي التابعة لها ٢٠٠٠ دونم للزراعة بالاضافة إلى ٢٠٠٠ دونم مراعي.

٣ - هاراودم Har odem أقيمت ركيزة هذه المستوطنة عام ١٩٧٥ بين مسعدة وبكعتا وتحولت إلى موشاف يناير ١٩٧٦.

٤ - الروم El Rom كيبوتز أقيم في يوليو ١٩٧١ في الشمال على الطريق بين القنيطرة ومسعدة على أراضي القرية العربية "عين حوار" شمال الهضبة قرب بكعتا. مساحة الأراضي المزروعة ٤٦٠٠ دونم وتم مؤخرا بناء برك على مساحة ٤٠٠ دونم (من بركة رام) بهدف تربية الأسماك.

٥ - مروم جولان Merom Golan كيبوتز أقيمت ركيزة هذه المستوطنة في يوليو ١٩٦٧ (أول مستوطنة في الجولان) في معسكر للجيش في الشمال غربي القنيطرة. وتم توسيعها عام ١٩٧٢ تبلغ مساحة الأرض التابعة لها ٤٥٠٠ دونم.

٦ - عين زيوان Ein Zivan كيبوتز أقيمت ركيزة هذه المستوطنة على أراضي القرية العربية عين زيوان في يناير ١٩٦٨ على الطريق الواقعة بين القنيطرة وجسر بنات يعقوب. مساحة الأرض التابعة لها ٥٠٠٠ دونم منها ٣٤٠ دونم بساتين في وادي قنيطرة.

٧ - قصرين Katzrin مركز استيطاني صناعي في المنطقة الوسطى من الهضبة جنوب الطريق بين جسر بنات يعقوب والقنيطرة. بدأت سنة ١٩٧٣ ومن المقرر أن تصبح هذه المستوطنة بلدة اسرائيلية في مراكز الهضبة يقطنها ٢٠.٠٠٠ واقامة منطقة صناعية تابعة لها.

٨ - كيشيت Keshet موشاف اقامتها في الأصل مجموعة غوش ايمونيم في يونيو/ حزيران ١٩٧٤ وقد تم نقل هذه المستوطنة بعد اتفاقية فصل القوات مع سوريا عام ١٩٧٤، إلى معسكر للجيش داخل الهضبة في قرية الخشنية، ويقوم أفرادها بالأعمال الإدارية التابعة للجيش والزراعة.

٩ - انيعام Ami'am بدأت سنة ١٩٧٦ جنوب قصرين وسط الهضبة. وهي مستوطنة صناعية موشاف ولم يقم فيها المستوطنون بعد.

١٠ - يوناتان Yonatan أقيمت نواة هذه المستوطنة في أغسطس ١٩٧٥ في وسط الهضبة جنوب كيشت قرب القرية العربية خوخة ويمكن أن تنقل غربا ولم يكن بها في يناير ١٩٧٦ سوى عشرات المستوطنين وهي تتبع مجموعة من المتدينين.

والواقع أن قضية المستوطنات وتوسيعها تبقى بمثابة العقبة الكبرى أمام إحراز أي تقدم على المسار السوري حيث تنتشر المستوطنات الإسرائيلية كالسرطان في أرض هضبة

الجولان وتعوق سبل التفاوض السوري الإسرائيلي، وقد جاء القرار الأخير للحكومة الإسرائيلية بإقامة ٩٠٠ مسكن جديد في هضبة الجولان المحتلة يبدأ البناء بها في مايو من عام ١٩٩٧ وتتواتر الأنباء حول أن عملية إقامة هذا الكم من المساكن عبارة عن مستوطنات جديدة وبعض الأنباء تقول أنها فقط توسيع للمستوطنات القائمة.

وقد قال المتحدث باسم آريل شارون وزير البنية والإسكان في الحكومة الإسرائيلية أن القرار يقضى بتوسيع بعض المستوطنات الموجودة وليس إقامة مستوطنات جديدة وأكدت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية أنه سيتم بناء هذه المساكن في ثلاث مستوطنات جديدة وأشارت أن نتنياهو قد وافق على بدء البناء في مايو القادم وأن المستوطنات الجديدة ستبنى على المنحدرات القريبة للجولان وستقام إحداها على أنقاض قرية سورية مهجورة تسمى قرية توفيق وقد أشارت الجريدة إلى أن الحكومة ـ لأسباب سياسية ـ أعلنت أن عملية بناء المستوطنات هي عملية توسيع فقط.

وتؤكد بعض المصادر المطلعة أن الحكومة الإسرائيلية قامت بوضع خطة لبناء عدد من المستوطنات باسم "بروهيم" بحلول عام ٢٠٠٢ كما تتضمن الخطة زيادة عدد سكان الجولان من المستوطنين اليهود من ١٦ ألفاً إلى ٢٥ ألفاً بعد بناء ٢٥٠٠ مسكن خلال أربع سنوات.

كل ذلك يأتي في إطار خطة إسرائيلية محكمة للسيطرة السكانية على مرتفعات الجولان السورية والتي تطالب سوريا بعودتها إلى السيادة السورية والعودة إلى حدود ما قبل ٤يونيو عام ١٩٦٧م من جانبها أعلنت سوريا رفضها وإدانتها لإقامة أية مستوطنات أو مساكن جديدة في الجولان السورية المحتلة وأن ذلك يتنافى مع مبادئ مؤتمر مدريد المبنية على قرار مجلس الأمن٢٤٢ لعام١٩٦٧م.

والواقع أن المسار السوري الإسرائيلي في مجال عملية السلام هو أشد المسارات تعقيداً وذلك للعديد من الأسباب:

١ - أن سوريا هي الدولة العربية التي تمتعت برعاية تيار القومية العربية لفترات طويلة.

٢ - أن سوريا هي الدولة الوحيدة من بين الدول العربية التي تتفاوض مع إسرائيل وتمتلك إلحاق الضرر بإسرائيل في حالة نشوب حرب بينهما وهى لا تستبعد قيام هذه الحرب وقد قامت خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٦ بحشود ضخمة لقواتها على الحدود مع إسرائيل.

٣ - كذلك فإن إسرائيل قامت بتعزيز مواقفها الدفاعية والهجومية داخل هضبة الجولان السورية والتي تحتلها منذ حرب الخامس من يونية عام ١٩٦٧ م ولعل كل ذلك وراء عدم إحراز أي تقدم حتى الآن على المسار السوري الإسرائيلي.

٤ - كما أن سوريا تملك رصيداً قوياً من التأثير على حركات المقاومة الفلسطينية سواء الجهاد أو حماس أو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

٥ - كما أن لسوريا رصيداً كبيراً لدى العواصم العربية سواء الآسيوية أو الأفريقية منها هذا فضلاً عن الرصيد الذي يمتلكه الرئيس السوري حافظ الأسد في الشارع السياسي السوري.

لذا كان التعقيد في المسار السوري في مفاوضات السلام فقد اتسم المسار السوري الإسرائيلي بعدد من القيود الخاصة بمفهوم السلام والتطبيع والأمن مع إحاطتها بقدر من الثبات في الموقف السوري الداعي للانسحاب الكامل من الجولان وتنفيذ القرارات الدولية في هذا الشأن.

٦ - كذلك فإن إسرائيل أعلنت أكثر من مرة عزمها على عدم التخلي عن الجولان وإن تم انسحاب فسيكون انسحاباً جزئياً وهذا ما ترفضه سوريا جملة وتفصيلاً.

ومن هنا تبرز مشكلة نطاق الانسحاب ومداه حيث تصر سوريا على ضرورة الانتهاء من المفاوضات إلى انسحاب كامل حتى حدود ٤ يونية ١٩٦٧ بين الجانبين السوري والإسرائيلي وعدم قبول سوريا للمطلب الإسرائيلي الداعي للقبول

بالحدود الدولية التي تشتمل على منطقتي بانياس شمالاً والحمة جنوباً وفى هذا السياق تشدد سوريا على موقفها بالاستناد إلى القرارات الدولية الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي مع رفض الأطروحات الإسرائيلية الداعية لاتخاذ خط الحدود الدولية بين سوريا وفلسطين حدوداً فاصلة.

والجدير بالذكر أن سوريا تسيطر على منطقتي بانياس والحمة ـ طبريا منذ عام ١٩٤٨وتبلغ مساحتهما حوالي ٦٠٠كيلومتر مربع بالإضافة إلى أن هناك خلافاً بشأن عمق منطقة الترتيبات الأمنية في الأراضي السورية في عرض ٤ -٦كيلومتر على أن تتمركز القوات السورية على بعد ١٠٠كيلومتر من الحدود بين الجانبين وهو ما ترفضه سوريا.

٧ - هناك أيضاً الخلاف حول الجدول الزمني للانسحاب على مراحل لاختبار النوايا السورية على أن يبدأ بشكل رمزي ويستمر لمدة ثلاث سنوات والطرح السوري الرافض بأقل من الانسحاب الكامل وفك المستوطنات.

٨ - في عهد اسحق رابين ومن بعه شمعون بيريز أبدت الحكومة الإسرائيلية بعض المرونة التي دفعت قليلاً نحو التفاؤل في إمكانية إحراز تقدم ملموس على المسار السوري خاصة وأن ملف المسار كان مسئولية بيريز إلى حد كبير إلى جانب تقبل بيريز لمعالجة نقاط الخلاف مع سوريا وفى مقدمتها إمكانية الاعتماد على المراقبة الجوية للتحركات العسكرية على جانب الحدود كبديل عن المحطات الأرضية للإنذار المبكر والاستعداد للانسحاب قدر الإمكان والاهتمام بعودة المفاوضات وقد اعتبرت سوريا وقتها هذه الخطوة من جانب بيريز مؤشراً كافياً للتجاوب معه وإن التزم الجانب السوري الحذر في التصريحات كما رفضت مشاركة الخبراء العسكريين اعتماداً على ما تم الاتفاق عليه بين رئيس الأركان السوري العماد حكمت الشهابي والإسرائيلي آمنون شاحال في يونية ١٩٩٥ بخصوص إلغاء الإنذار الأرضي.

٩ - إلا أن الموقف سرعان ما أصيب بالتعقيد عقب الحوادث الانتحارية التي شهدتها إسرائيل في فبراير وفى مارس ١٩٩٥ في تل أبيب وعسقلان وراح ضحيتها أكثر من ٦٠ إسرائيلياً ونفذ هذه العمليات حركة حماس والجهاد الإسلامي حيث تتهم إسرائيل سوريا بوجود علاقات قوية بينها وبين هذه المنظمات وعلى إثر ذلك قام شمعون بيريز بتعليق المفاوضات مع سوريا إلى مرحلة قادمة أو إلى بعد الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية والتي أطاحت به وأتت بتكتل الليكود اليميني المتشدد بزعامة بنيامين نتنياهو الذي عصف بكافة ما أحرزته المفاوضات من تقدم بل وعاد بها إلى نقطة البداية وربما إلى ما قبلها ورفض الالتزام بما تم الاتفاق عليه من قبل حكومة العمل بزعامة بيريز ومن قبله اسحق رابين ليس على المستوى السوري فحسب بل على كافة المسارات ولكن تبقى قضية الجولان والملف السوري الأكثر تعقيداً ويكاد يستعصي على الحل إن لم يكن يستحيل فمنطقة الحدود بين البلدين عبارة عن هضبة يبلغ ارتفاعها حوالى ٦٠٠قدم تطل على كل من المناطق الشمالية من إسرائيل والسهول السورية المؤدية إلى دمشق والتي لا تبعد سوى ٣٠ كيلومتراً عن الهضبة ويوجد في منطقة الهضبة السورية منابع نهر الأردن وبحيرة طبرية الذين يمثلان أهم مصادر المياه بالنسبة لإسرائيل وتعطى هضبة الجولان للقوات التي تحتلها ميزة إستراتيجية مهمة إذ تستطيع السيطرة ومراقبة التحركات في السهول المحيطة لمسافات بعيدة وتتيح السيطرة الإسرائيلية على الجولان للقوات الإسرائيلية تجنب وضع كانت المدفعية السورية فيه قادرة على قصف عمق مناطق شمال إسرائيل بما في ذلك المراكز السكانية والمستوطنات كما أنها تتيح لإسرائيل القدرة على قصف تجمعات القوات السورية في جنوب غرب سوريا وكذلك قصف العاصمة السورية دمشق كما تتيح لها أيضاً مراقبة التحركات السورية في هذه المناطق مما يتيح لها تجنب أي هجوم سوري مفاجئ.

كل ذلك يجعل إسرائيل تتشبث بالبقاء في الجولان وتدعيم وجودها ببناء مزيد من المستوطنات وتوطين اليهود الذين تبقى لحمايتهم وهذا يضيف مزيداً من العراقيل أمام أي تقدم على المسار السوري.

وكل ذلك مؤداه أن المرحلة القادمة ستشهد مزيداً من التوتر في صراع التفاوض بين سوريا وإسرائيل ما لم تثب حكومة بنيامين نتنياهو إلى رشدها، وتوقف عمليات الاستيطان المحمومة على الأراضي العربية المحتلة عامة وفى الجولان على وجه الخصوص.

موسيقى السلام الإسرائيلية تعزف في المغرب

تابعَ الكثيرون منّا زيارة وزير خارجية إسرائيل "سيلفان شالوم" للمغرب الشقيق التي التقى فيها العاهل المغربي ووزير الخارجية المغربي، ولكن الأكثر لم يلاحظ أن هذه الزيارة سُبقت بإقامة حفل موسيقي كبير في العاصمة المغربية "الرباط" قبل الزيارة بأيام معدودة، وكانت أوركسترا تضم موسيقيين من شباب إسرائيليين وعرب قد أقامت أول حفل لها في بلد عربي حيث أدى ديوان الغرب والشرق مجموعة من المقطوعات لـ "موتسارت وبيتهوفن"وقاد الفرقة المايسترو الإسرائيلي وعازف البيانو "دانيال بارينبويم" وهو الذي شارك في تأسيس الأوركسترا.

والغريب في الأمر أنه على الرغم من الإجراءات الأمنية المشددة التي أحاطت بالحدث، إلا أن القاعة امتلأت بالحضور في مسرح الملك محمد الخامس، بينما وقف الجمهور تصفيقاً للموسيقيين وكان من بين الحضور شقيقات الملك محمد السادس ورئيس الوزراء المغربي.

واستناداً إلى تصريحات قائد الفرقة الإسرائيلي فإن المغرب يعتبر رائداً في الشرق الأوسط بعد أن قرر استضافة الكونشيرتو، غير أنه أضاف أنه لن يمكن تحقيق غاية هدف الأوركسترا إلا حينما يمكنها أن تعزف في كافة البلدان التي ينحدر منها موسيقيوها، وكان "بارينبويم" قد تعرض لانتقادات في إسرائيل لأدائه حفلات في الضفة الغربية في وقت سابق في نفس الشهر، ثم يؤكد "بارينبويم" أن الأوركسترا ليست جزءاً من برنامج سياسي بل مثالاً للتعايش المثمر!!!.

إذا كانت هذه الأوركسترا بالفعل ليست ضمن برنامج سياسي معيّن، فهل يا تُرى الصدفة وحدها هي التي جعلت زيارة وزير خارجية إسرائيل تالياً لها؟، أو بمعنى آخر أن هذا الحفل الموسيقي كان ممهداً لزيارة الوزير الإسرائيلي.

العلاقات المغربية الإسرائيلية ظلت لفترات طويلة تتمتع بالحيوية والنشاط مقارنة بأي بلد عربي آخر، وأصبحت منذ السبعينيات من القرن الماضي على قدرٍ كبيرٍ من

التعاون حيث تم فتح مكتبان متبادلان لقنوات الاتصال في كل من تل أبيب والرباط، وظلت العلاقات على ما هي عليه حتى أغلق المكتب الإسرائيلي في الرباط بمبادرة مغربية في أكتوبر من عام ٢٠٠٠م بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية بقليل عندما اتهمت المغرب الجيش الإسرائيلي بالقيام بأعمال غير إنسانية ضد المدنيين الفلسطينيين.

وطبقاً لما نشرته جريدة النهار في عددها الصادر في الثالث من سبتمبر فإن العاهل المغربي الملك محمد السادس أعرب خلال استقباله وزير الخارجية الإسرائيلي عن "استعداد المغرب لاستجابة الطلب الفلسطيني والإسرائيلي لمواصلة المحادثات معهما حتى يتحقق السلام المنشود وطبقاً لهذا الغرض فإنه (الملك) يبحث في سُبل تطوير العلاقات المغربية الإسرائيلية بهدف تسهيل مهمة المغرب بالاضطلاع بدور كامل في ردم الهوة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي". وتم خلال اللقاء تسليم رسالة خطية إلى العاهل المغربي من رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون.

وطبقاً للقاء الذي عقدته هيئة الإذاعة البريطانية مع رئيس تحرير جريدة الصباح المغربية فإن اللقاء المغربي الإسرائيلي يبدو وأنه أحيط بجدار من السرية والغموض حيث أن اللقاء الذي عقد بين الوزير الإسرائيلي والعاهل المغربي في جزيرة تطوان على البحر المتوسط كان على انفراد، وفي هذا الأمر مخالفة للبروتوكول المغربي، ثم يتساءل الضيف المغربي على الإذاعة البريطانية إذا ما كان طلب عقد اللقاء المشترك إسرائيلياً أم مغربياً.

وتم طرح سؤال حرج خلال اللقاء عن تكهنات بأن المغرب قدم اقتراحاً لعقد لقاء فلسطيني إسرائيلي في المغرب وفي مضمون هذا الاقتراح استضافة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أو إقناعه بالابتعاد إلى دولة أخرى، ولكن يبدو أن عرفات خيّب آمال هؤلاء وغيرهم حيث وضح أنه الثابت في الجانب الفلسطيني وما عداه هو المتغير بدليل استقالة رئيس الوزراء محمود عباس أبومازن وتكليف الرئيس عرفات لأحمد قريع بتشكيل حكومة جديدة... الخ.

هل يلبّي الجدار حاجات إسرائيل الأمنية؟

"الانتحاري سيدخل كما يفعل اليوم في سيارة متنكراً بصورة جيدة، ومزوداً ببطاقة هوية مزيفة، وبعد مروره من الحاجز سيواصل طريقه الملعون ليحصد أرواح الأبرياء. الجدار لن يكون عائقاً أمامه بل العكس هو الصحيح "...الجدار الملائم والمنطقي والإنساني كان سيقابل بالحُبُور والسرُور والأذرع المفتوحة من قبل السكان، إسرائيليين كانوا أو فلسطينيين على حد سواء، فهو لم يكن ليسلب أرضاً لأحد، ولم يكن ليسجن عشرات الآلاف في المحابس، ومن يعرف فربما كان سيساعد بعض الشيء في نشوء علاقة جوار أفضل، ولكن المسار الذي رسمه أعضاء طائفة المتعصبين الذين يمسكون بخناق الدولة ومن يأتمرون بأمرهم في الحكومة هو الذي حوّل هذا الجدار إلى فعلة شنيعة ووضيعة".

هذه مقتطفات من مقال للكاتب الإسرائيلي ب.ميخائيل الذي نشر بجريدة يديعوت أحرونوت وهو يعبّر بنسبة ما، عن وجهة نظر المثقفين الإسرائيليين والرأي العام الإسرائيلي بصفة عامة عن بناء الجدار الفاصل..

وواضح للعيان أن هناك معارضة إسرائيلية داخلية للجدار، بغض النظر عن الدافع، سواء أكان ضرباً من الديموقراطية أم خوفاً من مضاعفة العمليات الاستشهادية الفلسطينية التي لن يستطيع الجدار إيقافها؛ بل سيزكي نارها ويزيدها اشتعالاً.

ويستطرد ميخائيل قائلاً: ".. وكأن سادياً أعمى مصاباً بمرض الباركنسون قام برسم هذا المسار، ولكن: ما هو منطق هذا الجدار الملعون؟ الجدار يرمي شكلياً إلى الفصل "بينهم" و"بيننا" إلا أنه يضم عشرات آلاف الفلسطينيين لإسرائيل في الواقع. وهو يرغب من الناحية الشكلية أن يمنع دخول القتلة الانتحاريين، إلا أنه يشيد لهم في الواقع مزرعة رهيبة يترعرعون فيها ولا يحُول دون قيامهم بأعمالهم".

هذا عن وجهة النظر الشعبية في إسرائيل، أما الفلسطينيون فهم يؤكدون أن الجدار لن يوفر الأمن لإسرائيل، فمن الممكن اختراقه عبر أنفاق أسفل الجدار، ويرون أن الهدف الرئيس لبناء الجدار هو تهجير السكان الفلسطينيين والاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية في نكبة جديدة لا تقل عن نكبة ١٩٤٨. ويرى عضو المجلس الوطني الفلسطيني عزمي الخواجا (تحقيق نشر بجريدة الأهرام القاهرية ٢٠٠٣/١١/١) أن للجدار الذي بدأ بنائه في إبريل ٢٠٠٢ أبعاد سياسية وأمنية وكوارث إنسانية وبيئية ومادية واقتصادية مدمرة للشعب الفلسطيني، فهناك أكثر من ١٣٠ ألف فلسطيني سيفقدون مصدر رزقهم بسبب الجدار الذي يتم بناؤه عل مراحل:

المرحلة الأولى: تمتد من قرية "سالم" قرب "مجدو" في الشمال إلى "كفر قاسم" بمحافظة طولكرم ويقع نحو ٤٠٪ من الأراضي الزراعية لهذه المحافظات غربي الجدار، كما تقع ٢٨ بئراً ارتوازية غرب الجدار، وقد تم بالفعل الانتهاء من هذه المرحلة.

المرحلة الثانية: وهي خاصة بالقدس العربية المحتلة حيث يتم فصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية، وإدخال ٣١ مستعمرة يهودية داخل الجدار الفاصل، ٢٠ منها حول القدس المحتلة و١١ مستعمرة داخل حدود ما تسميه إسرائيل ببلدية القدس.

المرحلة الثالثة: وتمتد من بيت شان في غور الأردن إلى جنوب الخليل بالقرب من بلدة "عراد" في النقب، حيث أن إسرائيل ستدخل أراضي الغور داخل الجدار بعمق ٢٠ إلى ٣٠ كيلو متراً غرباً مع الاحتفاظ بمصادر المياه والمناطق الأثرية والأماكن المقدسة عند اليهود، كما ستدخل مستعمرات غوش و عنصيون داخل الجدار الفاصل.

المرحلة الرابعة: وتختص بمنطقة "رام الله" ومن المقرر أن يمر الجدار من مستعمرة "الكناة" جنوباً وحتى معسكر "عوف" قرب "بيتونيا" بجوار "رام الله" وسيضم الجدار عدداً من القرى تقع غربي رام الله بالإضافة لعدد من المستعمرات.

وأكثر ما يخشاه الفلسطينيون أن يتحول الجدار الفاصل إلى أمر واقع يعترف به المجتمع الدولي برغم انتهاكه للقانون الدولي؛ فالنداءات والتنديد الفلسطيني للجدار لا

تلقى أي رد فعل جدّي من المجتمع الدولي باستثناء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٣ الذي يطالب إسرائيل بوقف بناء الجدار..

أما واشنطن فعلى الرغم من تصريحات بوش ووزير خارجيته كولن باول التي أكد فيها استمرار معارضتهما لبناء الجدار العنصري الفاصل، إلا أنه لم يبدر من الإدارة الأمريكية ما يبعث الأمل في تحريك عملية التفاوض على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي أو حتى إنهاء حملة العنف الدموي التي يقودها شارون وعصابته من خلال عمليات القتل والتدمير اليومي بحق الفلسطينيين. والواضح أن العراق هي الهمّ الشاغل الأول لإدارة بوش، خاصة وقد دارت عجلة الاستعدادات للانتخابات الرئاسية القادمة نهاية العام المقبل، حيث أن العراق- من وجهة نظر المراقبين وطبقاً لاستطلاعات الرأي- سيكون أحد أهم العوامل التي ستحدد مصير الرئيس بوش وإمكانية التجديد له من عدمه، ولذلك فإن الخوض في ملف المسار الفلسطيني- الإسرائيلي في المرحلة الحالية يبدو صعباً بعدم رغبة بوش في الخوض في خلاف مع اللوبي المؤيد لإسرائيل والمجازفة بفقدان بعض أنصاره.

وما يزيد الموقف تعقيداً أن الرئيس بوش ومساعديه مقتنعون بأنه أول رئيس أمريكي يتبنى علناً الدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية بجوار دولة إسرائيل كحلّ دائم للصراع بين الطرفين، بل إنه عزز هذه الدعوة بالتقدم بمشروع قرار لمجلس الأمن يدعم هذا الحل، وبذلك فإنه قدم أفضل ما عنده من أجل المساعدة على تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وبنظرة أكثر تمعناً لرأي الإدارة الأمريكية لبناء الجدار؛ نرى أن المسؤولين الأمريكيين يؤكدون أن إدارتهم لا تعارض إقامة الجدار من حيث المبدأ إذا كان هدفه حماية أمن إسرائيل، ولكن ما تعارضه واشنطن وفق رؤية "بوش" هو أن يمثل الجدار مشكلة إلى الدرجة التي يمنع فيها ظهور الدولة الفلسطينية .. وهناك فرق بين الأمن والاستيلاء على الأرض، ولذلك فإن بوش يُعارض سياسة الاستعمار الإسرائيلية لتهيئة الظروف الإيجابية على الأرض لقيام دولة فلسطينية.. وبرغم أن "باول" قال: إن الإدارة تنظر في إمكانية

استقطاع الأموال المخصصة لبناء الجدار من ضمانات القروض باعتباره يؤدي إلى اقتطاع أراضٍ فلسطينية وبطريقة تؤثر على الحل النهائي، فإنه لم يتم الإعلان عن أي قرارات بهذا الشأن ودخلت القضية بأكملها طي النسيان.

نشطاء حقوق الإنسان الإسرائيليون كانت لهم كلمة في هذا المضمار، ولعلّ الندوة التي أقيمت مؤخراً في واشنطن "دي سي" والتي شاركت فيها منظمة "بيت سليم" الإسرائيلية لحقوق الإنسان من أبرز الساحات التي عرض فيها هؤلاء الأشخاص آرائهم التي كان من أبرزها رأي "يهز كل ليّن" - الباحث في المنظمة ومؤلف كتاب "خلف الجدار العازل- خرق حقوق الإنسان- الذي تساءل في إيجاز كيف يمكن لإسرائيل أن تعزز أمنها في الوقت الذي تزيد فيه حياة الفلسطينيين تعاسةً وشقاءً، وانتقد أيضاً الحكومة لتضحيتها بالأمن من أجل أهداف سياسية.

الهدنة مع شارون : سراب بقيعة !!

بحروف مغلفة بالبراءة والوداعة ألقى شارون كلمته في مؤتمر شرم الشيخ في ٨ فبراير ٢٠٠٥م وجاء فيها: " أمامنا فرصة للابتعاد عن درب الدماء الذي فرض علينا في السنوات الأربع الأخيرة، أمامنا فرصة لسلوك طريق جديد وهذه هي المرة الأولى منذ فترة طويلة التي يظهر في منطقتنا الأمل في مستقبل أفضل لبنائنا وأحفادنا..... ليس بنيتي إضاعة هذه الفرصة حيث لا يُسمح لنا أن نترك الريح الجديدة التي تبعث الأمل في نفوس شعوبنا أن تمر أمامنا وتبقينا خلفها صفر اليدين" ثم يخاطب الشعب الفلسطيني قائلاً: " أريد أن أؤكد لجيراننا الفلسطينيين صدق نيتنا في احترام حقكم في حياة مستقلة ومحترمة وكنت قد قلت انه ليس في رغبة إسرائيل أن تتحكم بكم وبمصيركم"أما الرئيس الفلسطيني محمود عباس فكان أكثر تفاؤلاً وعكس في خطابه في المؤتمر ظنه بأن الصراع المسلح بين الجانبين قد انتهى وأن المؤتمر يعد العدة لبداية مرحلة حوار دبلوماسي سياسي وقال بالحرف الواحد:

"اتفقنا ورئيس الوزراء "أريل شارون" على وقف كافة أعمال العنف ضد الإسرائيليين و الفلسطينيين أينما كانوا. إن الهدوء الذي ستشهده أراضينا ابتداء من اليوم هو بداية لحقبة جديدة وبداية للسلام والأمل"، يأخذنا الانبهار والدهشة والإعجاب من نتائج هذا المؤتمر ومن تأكيد وسائل الإعلام العالمية على نجاح المؤتمر والوصول إلى هذه النتائج المبهرة فقد بدأ عصر جديد للقضية الفلسطينية بدأ بهدنة معلنة من الجانبين وتوقف نهر الدماء والنزيف اليومي للشعب الفلسطيني ولكن الآلة العسكرية الإسرائيلية لم تمهلنا طويلاً وأفقنا على صوت المدافع الرشاشة والبلدوزرات الإسرائيلية التي تزيل البيوت والبشر والشجر لتقيم جدار الصمت والقهر.

وبدا واضحاً أن أي خطوات يتخذها شارون في طريق التسوية تكون في إطار عملية التجميل التي يجريها لسياسته ومناورة من مناوراته التي يسعى من خلالها إلى ارتداء قناع السلام، والحقيقة أن شارون يسير على هدى مخطط يهدف إلى خلق حالة من العنف

والإرهاب لدى الفلسطينيين ويبدو ذلك منذ اقتحامه المسجد الأقصى وسط آلاف الجنود الإسرائيليين في سبتمبر ٢٠٠٠م وهو خارج الحكم وبتأييد من رئيس الحكومة آنذاك "إيهود باراك" وكان شارون مدركاً تماماً تبعات ردود الفعل المتوقعة على الساحة الفلسطينية ومتحسباً لها لأنه كان يسعى إلى الصدام العسكري مع السلطة الفلسطينية تمهيدا لضربها والقضاء عليها وبما ينهي عملية "أوسلو" بأكملها وهو الذي كان معارضاً لها منذ إبرامها عام ١٩٩٣م لأنها كانت تتعارض مع أهدافه بعيدة المدى لذلك كان اقتحامه للمسجد الأقصى عملية محسوبة لإشعال الموقف ووضع حد للعملية السلمية التي تعرقل تنفيذ أهدافه ولاكتساب تأييد التيار اليميني و الديني المتطرف الذي يسيطر عليه الحاخامات والأحزاب الدينية وتدعمه المؤسسة العسكرية والموساد وقد نجح شارون في ذلك عندما تمكنت هذه القوى المتطرفة من توصيله إلى سدة الحكم في إسرائيل مرتين متتاليتين.

لقد بدأ شارون منذ اليوم الأول لتوليه السلطة في تنفيذ خطته بإعلان عزمه على إنهاء الانتفاضة في خلال مائة يوم باستخدام القوة العسكرية في تدمير البينية التحتية للسلطة الفلسطينية وإرهاب الشعب الفلسطيني بكل وسائل القوة المتاحة في إسرائيل حتى لم يبق شئ لم يستخدمه سوى القنبلة النووية ثم أعلن إنهاء اتفاق "أوسلو" وعدم تعامله مع عرفات بل على ندمه على عدم تصفيته في حرب لبنان عام ١٩٨٢م ثم أعلن عن وجود بديل لعرفات جاهز لديه وذهب إلى واشنطن لمحاولة تسويقه، بعد ذلك حاصر عرفات في رام الله وصعد من اتهامه له بمسؤوليته عن عمليات المقاومة الفلسطينية و الاستشهادية وهو يدرك جيداً أنه لا سيطرة لعرفات على هذه العمليات التي تجري بشكل تلقائي من جانب الشباب الفلسطيني كرد فعل فطري للحالة التي وصل إليها الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي ولتكبيد العدو الإسرائيلي أكبر قدر من الخسائر البشرية انتقاماً من الجرائم النى يرتكبها الإسرائيليون في حق الفلسطينيين وبعد أن فشل شارون في إنهاء الانتفاضة وبالتالي فشل في تحقيق وعوده للشعب الإسرائيلي بالأمن والسلام بالإضافة إلى تفاقم التمرد الذي ظهرت بوادره في داخل المؤسسة العسكرية والذي

بدأ في امتناع قيادات وأفراد في الجيش الإسرائيلي عن تأدية الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة مطالبين بحل سلمي للمشكلة الفلسطينية وهو ما كان له انعكاسات سلبية في الرأي العام الإسرائيلي تجاه شارون وتقليص حجم التأييد الذي كان يحظى به في السابق، وجد شارون نفسه في مأزق داخلي صعب ولم يجد مخرجاً منه إلا الهروب إلى الأمام بتكثيف الممارسات الوحشية ضد الشعب الفلسطيني.

والمتمعن في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يجد أن الخروقات الإسرائيلية للتهدئة ليست من بنات أفكار شارون فقط؛ فقد تكررت كثيراً قبل ذلك عقب كل الاتفاقات الدولية والتي عقدت بين الجانبين من "مدريد" إلى "أوسلو" إلى وثيقة "جينيف" إلى "واي ريفر" إلى خطة "تينت" لوقف إطلاق النار......الخ، فإسرائيل لا تريد أن تكون واحدة- مجرد واحدة - من دول المنطقة فذلك يتنافى مع فلسفة الصهيونية العالمية ومخططات الدول اليهودية وأطماعها فإسرائيل ذات الحجم السكاني والجغرافي الصغير نفخت خلال الـ٥٧ عاماً الماضية بالدعم السياسي والاقتصادي والعسكري والتكنولوجي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية - وحتى الشرقية قديما- ويهود العالم، لتصبح إحدى الدول النووية المعدودة في العالم وتملك ترسانة من السلاح التقليدي وغير التقليدي لا يتوفر ولا يمكن أن يتوفر لدولة في مثل حجمها ومواردها وعدد سكانها. هذه الدولة التي تجاهر الولايات المتحدة منذ سنين وعلى رؤوس الأشهاد بأنها تضمن تفوقها الاستراتيجي والعسكري الكمي والنوعي على كافة الدول العربية مجتمعة كيف لها أن تقبل أن تصبح إحدى دول المنطقة فحسب؟ وما يصدق على المجال العسكري ينطبق أيضاً على المجال الاقتصادي فإسرائيل لا تريد أن تكون شريكاً عادياً في اقتصاد المنطقة.

ويرى د."عطا محمد صالح" [شؤون عربية – ع ٦٩ - مارس ١٩٩٣م] أن إسرائيل تمتلك مفهوماً خاصاً للسلام يرتكز على ستة جوانب أو ثوابت هي كالتالي:

١ - التوسع: وهو اتجاه ثابت في السياسة الخارجية الإسرائيلية وقد شمل معظم دول الجوار تقريباً وقد قرنت قيادات حزب العمل سياسة التوسع بذريعة الأمن والعمق

الاستراتيجي أما قيادة الليكود فقد اعتمدت في الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة على العامل الأيديولوجي إذ أن هذه الأراضي وفق هذا العامل - تشكل أجزاء من أراضي إسرائيل.

٢ - العمل على تغيير طبيعة الأراضي العربية المحتلة: حيث سارعت الحكومات الإسرائيلية على تغيير طبيعة الأراضي العربية من خلال إطلاق أسماء عبرية على هذه الأراضي وتكثيف عملية الاستيطان والعمل على تهجير اليهود إلى هذه المناطق.

٣ - إضعاف الاقتصاد الفلسطيني: حيث عملت على إضعاف الصناعة الفلسطينية بحيث يعتمد الفلسطينيون العرب على الصناعة الإسرائيلية ووجهت الإنتاج الزراعي العربي نحو الأسواق الإسرائيلية بالتركيز على المحاصيل التي تتلاءم مع احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي وكانت النتيجة تراجع قطاعي الزراعة والصناعة في الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٤ - انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني: و الممارسات الإسرائيلية في هذا الصدد لا حصر لها ومنها مصادرة الأراضي، ممارسة سياسة القمع ضد المواطنين، هدم البنية التحتية الفلسطينية - الاعتقالات....الخ.

٥ - تشجيع المستوطنين على إرهاب المواطنين العرب: بإمدادهم بالسلاح وتدريبهم عليه وتشكيل وحدات احتياطية عسكرية منهم على مستوى عال من الخبرة وقد شجعتهم على تشكيل تنظيمات إرهابية متطرفة كحركات "أرض إسرائيل الكاملة" و "غوش إيمونيم" و "حيرف جدعون" وغيرهم.

٦ - الاعتداءات المتكررة على الدول العربية: وهي غير واضحة بالمعنى المفهوم في هذه الفترة ولكنها شهدت اعتداءات واسعة النطاق في عدوان ١٩٦٧م على سيناء والجولان واحتلال بيروت عام ١٩٨٢م وضرب المفاعل النووي العراقي والاختراقات المتكررة للأجواء اللبنانية من آن لآخر.

إسرائيل دولة دينية قبل أن تكون سياسية

بمناسبة اغتيال اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نشرت صحيفة لومند الفرنسية بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٥م مقالاً تحت عنوان: "إسرائيل دولة دينية.. لا دولة سياسية وتطبيع"، وكان محور المقال تداعيات توقيع اتفاقية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين والمصافحة التاريخية بين عرفات ورابين بحضور الرئيس الأمريكى السابق كلينتون والصحيفة الفرنسية تؤكد أن العالم أجمع صفق بحرارة لتلك المصافحة التاريخية ما عدا قلة من المجتمع الإسرائيلي، هذه القلة رأت في هذا اللقاء زلزلة للكيان التوارثي ورأت أن تصفيق العالم ما هو إلا تصفق لهزيمتها أو بالأحرى استسلامها أمام المقاومة العربية، ورأت في هذا الاتفاق نواة لإقامة دولة فلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي يتزعمها عرفات الذي طالما وصف بأنه عدو إسرائيل رقم واحد، هذه الفئة الإسرائيلية مثل لهذا هذا التصفيق الحار من شعوب العالم بداية النهاية للدولة العبرية من خلال إخلاء المستوطنات وطرد سكانها وانسحاق الجيش الإسرائيلي من الأرض العربية المحتلة وإعادتها لأصحابها من أجل السلام ولا يستبعد أن يتم الانسحاب أيضاً من هضبة الجولان والقدس الشرقية.

باختصار شديد يؤكد المقال أن مقتل رابين على يد متطرف يهودي متعصب كان نتيجة فهم خاطئ من قبل التيار الديني اليهودي في إسرائيل لمجريات الأمور وللخطوات السياسية على صعيد السياسة الخارجية الإسرائيلية.

الأفكار الأولى للصهيونية العالمية أرسى قواعدها الحاخام يهودا القالعى عام ١٨٩٨ وكانت دعوتها تقوم في الأساس على الاعتماد على الذات لتحقيق الوعد الإلهي وبلور هذه الأفكار في كتابة الدولة اليهودية وأصبح المعنى الأشمل للصهيونية تهجير اليهود إلى أرض فلسطين لتأسيس دولة إسرائيل التي تدين باليهودية وتتسم بالعنصرية، والحركة الصهيونية

استمدت مقوماتها من الديانة اليهودية حيث شكلت الرباط الجمعي لروح العصبية والتمايز عن الأغيار، كما أن اليهود فد جمعتهم وحدة الاضطهاد وأنهم شعب الله المختار، إضافة إلى فكرة العودة إلى أرض الميعاد.

ويرى عبد الغفار الجويل (السياسة الدولية ع. ١٤٤ أبريل ٢٠٠١) أن المؤسسة الدينية تكتسب قوتها من أن إسرائيل قامت أساساً على فكرة الخلاص والعودة إلى الأصولية اليهودية باعتبارها تمثل المرجعية الشرعية، كما تتركز القيادات الدينية في المجتمع الإسرائيلي في العديد من المؤسسات الرسمية وأهمها دار الحاخامية، وزارة الشؤون الدينية، والأحزاب الدينية والكيبوتر الديني وغيرها من المؤسسات، وبحكم هذا التكوين لا تؤثر المؤسسة الدينية في إسرائيل مجرد تأثير اجتماعي، بل أن لها تأثيراً سياسياً يتنامى ليجعل منها واحدة من أكبر قوى الضغط المؤثرة في كافة المجالات تحت شعار الحفاظ على الدين اليهودي، وهدفها الرئيسي وهو الحكم بالشريعة اليهودية، ولعل ابرز المظاهر لتأثير القوى الدينية في المجال السياسي ظهر غداة إعلان قيام دولة إسرائيل داخل المجلس المؤقت الذي كان يضم في عضويته بطبيعة الحال أعضاء ممثلين لكل الأحزاب بما فيها الأحزاب الدينية التي طالت بأن يتضمن نص الإعلان عبارات ذات مضمون ديني توضح أن الاستقلال قد تم "بمساعدة الرب وبقوته الكبرى" وطالبوا بالإشارة في الإعلان إلى الطابع الديني للدولة التي هي في طور التكوين، وعلى الرغم من المعارضة من ممثلي باقي الأحزاب إلا أن النص النهائي للإعلان تضمن نصاً يقول "بثقتنا في رب إسرائيل نوقع بأيدينا كشهود على إعلاننا هذا".

ويرى د. سليم الجنيدى (شؤون عربية، سبتمبر ١٩٩٩) أن العلاقة بين المتدينين والعلمانيين تبلورت من خلال اتفاق الوضع القائم Status Quo الذي أصبح حجر الأساس لتحديد وضعية الدين وقوانين الشريعة والتعليم الديني في الدولة اليهودية التي أقامها وتزعمها الصهيونيون العلمانيون وجاء هذا الاتفاق بعد فترات طويلة من القلق المتبادل بين الطرفين، فالمتدينون كانوا قلقين من أن الأشخاص والأحزاب العلمانية يقودون "الشعب اليهودي" في حين أن العلمانيين كانوا مستاءين من تطبيق الشعائر والطقوس الدينية في مسائل جوهرية مثل الزواج وأولاده والدفن والتمذهب على أشخاص غير متدينين، وعلى الصعيد الرسمي فإن عناصر

الوضع القائم تضمنتها رسالة بن جوريون قد وجهها إلى زعامة "أغودات يسرائيل" و"المزراحى" عام ١٩٤٧ بصفته رئيساً للوكالة اليهودية وعد فيها بأن تحفظ للدين اليهودي المبادئ التالية :

١ - تحديد يوم السبت كيوم راحة في قوانين الدولة.

٢ - تزويد جميع مطابخ الدولة بما فيها الجيش بطعام الكاشير المحلل دينياً.

٣ - بذل الجهد لمنع تقسيم "بيت إسرائيل" والذي يعنى ضمنياً ضرورة عدم السماح بالزواج المدني لليهود.

٤ - وضع الصلاحيات المطلقة في مجال الزواج والطلاق في يد مؤسسة القضاء الحاخامي.

٥ - الاعتراف بمنظومة التعليم الديني المستقل ذاتياً.

وعلى الرغم من سيطرة الاتجاه العلماني على الجيش واعتبار الجيش مؤسسة علمانية إلا أن المجتمع الإسرائيلي بطبيعته وحسب ما أراده مؤسسوه مجتمع عسكري قائم على اعتبار أن الدولة في حالة حرب دائمة، وفى ظل هذه الخطوط العامة توصل التيار الديني القومي الصهيوني إلى صيغة حل وسط مع الحكومات الإسرائيلية المختلفة تقوم على إنشاء معاهد عسكرية متدينة تجمع ما بين الدروس الدينية والعسكرية وبحيث يحول خريجي هذه المعاهد إلى الجيش لقضاء فترة خدمة قصيرة يعودون بعدها إما إلى مواصلة دراساتهم الدينية أو إلى الانضمام إلى الأنشطة المختلفة في المجتمع، ومع تزايد المد الديني داخل إسرائيل خلال الربع الأخير من القرن العشرين وتزايد ماركة الأحزاب الدينية في الحياة السياسية وازدياد قوتها داخل الكنيست، وبروز إمكانية استمرار مسيرة التسوية السليمة وما يتبعه من انسحاب من مناطق عربية وإدراك المتدينين أن تأثيرهم على الأحداث لن يكون كاملاً دون أن يكون لهم موطئ قدم داخل الجيش، ليس فقط على مستوى التواجد شبه الرمزي في الوحدات المقاتلة والذي يقوم به خريجوا المعاهد الدينية العسكرية، بل أيضاً على مستوى الوصول إلى مناصب قيادية عليا، وقد أصبح الجميع يتعايشون الآن مع ظاهرة تواجد عناصر متدينة في مختلف وحدات الجيش الإسرائيلي حتى أن المراسل العسكري لصحيفة معاريف "يواب ليمور" والذي تابع هذه الظاهرة يقول بأن: "العناصر

المتدينة بدأت تقتحم مجالات أخرى بدءاً من مدرسة تخريج ضباط الصف ومروراً بكلية تخريج الضباط وانتهاء بدورات تخريج قادة السرايا والكتائب"، ويقول ليمور "إن العناصر المدينة أصبحت متواجدة الآن داخل القيادات العليا في الجيش بعد أن كان أكبر شخصية متدينة في الجيش هو فقط الحاخام العسكري ولكن يمكن الآن رؤية ضباط كبار في رتبة عميد يتولون مناصب قيادية داخل الجيش بالإضافة إلى تزايد أعداد الضباط المتدينين من رتب عقيد ومقدم"، وذكرت بعض المصادر في إسرائيل أن الآلاف من خريجي المعاهد الدينية أخذوا يتدفقون إلى الجيش مع الحفاظ على روابطهم الوثيقة بمعاهدهم وبزعاماتها الروحية وحاخاماتهم باعتبارهم مصدر الإلهام الأول لهم ولتصرفاتهم بل أصبحت توجيهات وفتاوى هؤلاء القادة الروحيين مصدر الضبط والربط الرئيسي، ولعل أبرز مثال على ذلك استجابة الرأي العام اليهودي لفتوى كبير الحاخامات الشرقيين من أن حياة المواطن اليهودي أهم من الأرض، وجاءت هذه الفتوى كالصاعقة على رأس السياسيين وبدأوا يفكرون جيداً في الانسحاب من جنوب لبنان وهو ما يؤكد حجم التأثير الديني على القرار السياسي.

أعْطِني تطبيعًا .. أُعْطِكَ جاسوسية!

قال موشيه دايان وزير دفاع إسرائيل لإسحق حوفي رئيس جهاز الاستخبارات (الموساد): "أريد رؤية السادات كما يرى الإله البشر!!". وكانت هذه رغبةً بيجين أيضًا رئيس وزراء إسرائيل. وقد طلبا هذا الطلب من رئيس الموساد - حسب اعترافاته - بعد ما تقرر نهائيًّا موعد زيارة السادات لإسرائيل. وتنفيذًا لرغبة رئيس الحكومة ووزير الدفاع طلب الموساد من إدارة فندق الملك داود [الذي تقرر أن يقيم فيه السادات] صباح يوم ١٦/ ١٩٧٧/١١ إتاحة الفرصة للموساد لفحص الجناح الرئاسي المحجوز للرئيس المصري ومرافقيه.

وقام الموساد بتركيب ٤٥ ميكرفونًا حديثًا في وسط الحوائط التي أعيدت بعد ذلك إلى حالتها الأولى بهدف التنصت السمعي لكل ما يدور في الجناح من أحاديث. كما تم زرع عدسات تصوير ميكروسكوبية للتصوير بالفيديو ليتاح لبيجين ودايان أن يريا الرئيس السادات في جميع أحواله وتحركاته في غرف الجناح. وكان رئيس الموساد قد أبدى مخاوفه من أن تتمكن فرق الأمن المصرية (التي ستتسلم الجناح لتأمينه قبل وصول الرئيس) من كشف التجسس مما اضطر حكومة إسرائيل لأن تطلب من المخابرات الأمريكية أجهزة حديثة لم يتدرب عليها المصريون ولا خبرة لديهم بها.

ووصلت الفرق الأمنية الرئاسية المصرية إلى مطار بن جوريون صباح يوم ١٧/ ١٩٧٧/١١ قبل يومين من وصول السادات مساء السبت ١١/١٩/. وكانت مكونةً من ٦٠ فردًا مقسمين إلى ثلاث مجموعات إحداها لتأمين الطريق، والثانية لتأمين الشوارع المجاورة للفندق، وثالثة قامت بمسح أمني شامل للجناح المحجوز. وخلال ساعات أدرك المصريون أن هناك أجهزة تجسس سمعي وتصويري وتم تحديد أماكنها وإبطال عملها. وتركيب أجهزة تمنع تسجيل أي محادثات في الغرف المحجوزة. وعند وصول السادات قال

لكبار رجاله: ممكن أقول نكتة يا أولادي؟ فضحكوا، وقالوا: قل أي نكتة يا ريِّس!!!
وكان معنى ذلك أن كل الأماكن الرئاسية تم تنظيمها!!

هذه الواقعة تكشف عن طبيعة الإسرائيليين التي لا يمكن تغييرها وهي الرغبة القاتلة في التجسس على الصديق والعدو!! وهو ما عانت منه كل الدول المتحالفة مع إسرائيل وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تكتشف سنويًا جواسيس يهودًا يعملون داخلها لحساب إسرائيل.

التطبيع والتجسس:

وقد ثبت ثبوتًا قطعيًا أن سعي إسرائيل المحموم إلى تطبيع علاقاتها مع جيرانها العرب لا يهدف - كما تشيع - إلى العيش في سلام، بل يهدف إلى إعطاء عمليات التجسس واجهات ساترة من السفر السياحي، والعلاقات التجارية.

ففي مصر مثلاً، تم القبض على الجاسوس المصري عماد الدين عبد الحميد إسماعيل في نهاية عام ١٩٩٦. وكان يعمل في مصنع يسمى مصنع سمير للملابس الداخلية (الفانيلات) بمدية العاشر من رمضان قرب القاهرة وهي مدينة صناعية. وهذا المصنع يملكه رجل قبطي مصري اسمه سمير رياض، وله شريك إسرائيلي صاحب شركة (تفرون) الصهيونية.

وقد كشفت اعترافات عماد إسماعيل أمام جهات التحقيق المصرية أنه خلال سفره المتكرر لإسرائيل للتدريب في شركة ملابس، تعرف إلى فتاة إسرائيلية من أصل مصري مسيحي اسمها زهرة يوسف جرجس قامت بتجنيده عن طريق تصويره معها في أوضاع جنسية مخلة فاضحة، ثمَّ الضغط عليه بهذه الصور.

وأشهر جواسيس إسرائيل في مصر هو عزام عزام الذي طالب شارون مرارًا بالإفراج عنه. بل إن إسرائيل ألحت على الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون أن يتوسط - أو يضغط على مصر للإفراج عنه لما له من أهمية.

وعزام هذا اسمه عزام مصعب عزام. وهو إسرائيلي من أصل عربي درزي. وكان ضابطًا بالجيش الإسرائيلي. وقد جاء إلى مصر تحت ستار العمل في مصنع (كفرون) للنسيج كمدرب للعمال على أنواع حديثة من ماكينات النسيج.

وقد ألقي القبض على عزام عزام ليلة الأربعاء ١٩٩٧/١١/٦ في فندق (البارون) بحي مصر الجديدة بالقاهرة بعد أن اعترف الجاسوس الذي أشرت إليه سابقًا (عماد إسماعيل) بأنه كان على اتصال بعزام بتعليمات من الفتاة التي جندته.

وقد حاول عزام أثناء التحقيق معه إنكار كل ما نسب إليه من تجسس. فلما ضيق المحققون الخناق عليه وواجهوه بعماد إسماعيل انهار واعترف بأنه يعمل في مصنع النسيج للتستر على عمله الحقيقي السري وهو التجسس!!

هذه الوقائع - وغيرها كثير - تؤكد أن التطبيع يمثل مناخًا رائعًا لأعمال التجسس. بل والتخريب المتمثل في نشر المخدرات. والأمراض الجنسية. ولعل من أبشع ما يتم تحت سقف التطبيع هو عمليات خطف الأطفال التي أشارت إليها مجلة (الشرطة) الإسرائيلية في عددها الصادر في ١٩٧٧/١٢/١. ثمَّ بعد ذلك في عددها الصادر في٢/٢٨/ ١٩٩٧. حيث ذكرت أن طبيبًا يهوديًا يدعى "إبراهام مور" يشتري الحيوانات المنوية من شباب معروفين لـه في كل من مصر والأردن مقابل مبالغ مالية مغرية. ويستخدم هذه العينات في عيادته الطبية (٧ شارع كلفن - تل أبيب) لتلقيح فتيات إسرائيليات صناعيًا. وبعد نشر هذه الفضيحة أصدرت وزارة الصحة الصهيونية قرارًا بمنع التلقيح الصناعي بحيوانات منوية عربية لتعارض ذلك مع الديانة اليهودية!!!

وفي السياق نفسه نشرت صحيفة (معاريف) يوم ١٩٧٧/٢/٣ أن أكثر من ٥٠٠٠ طفل مسلم يعيشون في إسرائيل تم خطفهم أو سرقتهم من الدول المجاورة لإسرائيل ثمَّ تم تهويدهم!! وبلغة إخواننا خفاف الدم من أهل القاهرة (ادِّيها تطبيع .. تدِّيك جواسيس!!).

أفبعد ذلك كله: هل ما زال عند من يتحمسون للتطبيع حجة؟ أم أن حمرة الخجل هي الأخرى سرقها اليهود؟!!!!

الإرهاب الصهيوني ومحاربة الكلمة الحرة !!

كل الاتفاقات الدولية تكفل بشكل غير محدد حرية الكلمة وحرية التعبير عن الرأي في أي مكان وزمان ومن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص المادة ١٩ على أن "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها للآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود" ويزداد الأمر تخصيصاً بالنسبة للصحفيين في نصوص البروتوكولات (الملحق) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جينيف عام ١٩٤٩، البندان ١، ٢ واللذان ينصان على:

١ - يعد الصحفيون الذين يباشرون مهمات مهنية خطرة في مناطق النزاعات المسلحة أشخاصاً مدنيين.

٢ - يجب حمايتهم بهذه الصفة بمقتضى أحكام الاتفاقيات وهذا البروتوكول شريطة ألا يقوموا بأي عمل يسيء إلى وضعهم كأشخاص مدنيين.

ولكن الاحتلال الإسرائيلي وضع نصب عينيه هدفاً استراتيجياً لا أخلاقياً يتمثل في إعاقة عمل رجال الصحافة وتعطيل الآلة الإعلامية بهدف التعتيم على الجرائم التي ترتكب في حق الإنسانية وغلق النافذة التي تنقل الصورة الحقيقية للانتهاكات التي تحدث يومياً في الأراضي الفلسطينية.

وبنظرة شاملة على مجمل الانتهاكات الإسرائيلية في حق الصحافة وطبقاً للإحصائية التي أوردها التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مايو ٢٠٠٤ والذي صنف الاعتداءات على الصحفيين منذ بداية الانتفاضة الثانية في ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠ وحتى تاريخ ٢٠٠٤/٤/٣١ نجد أن جرائم القتل التي ارتكبت خلال الفترة وصلت إلى

ثماني حالات قتل بالإضافة إلى ١٠٥ حالة إصابة، وتم اعتقال ١١١ صحفياً خلال تلك الفترة، كما تم الاعتداء بالضرب والإهانة على ٧٧ صحفياً وخلال الفترة تم استهداف ٥١ مقراً صحفياً وتم تسجيل ٤٨ حالة مصادرة لأجهزة أو مواد أو بطاقات صحفية وتم منع ٥ صحفيين من السفر وتمت مداهمة ٨ منازل للصحفيين، وفي عرض موجز لجرائم القتل التي ارتكبت خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤ يذكر التقرير أن ثلاث جرائم قتل كانت أولاها اغتيال الصحفي نزيه عادل دروزة الذي يعمل مصوراً لصالح تليفزيون فلسطين ووكالة الأنباء الأمريكية "اسوشيتوبرس" الذي قتل برصاص قوات الاحتلال في نابلس بتاريخ ٢٠٠٣/٤/١٩، وطبقاً لما ذكره الصحفي جعفر اشتيه مصور وكالة الأنباء الفرنسية "فرانس برس" وهو أحد شهور العيان للحادث فإن جنود الاحتلال أطلقوا عن تعمد رصاصة مصوبة إلى رأس الشهيد نزيه دروزة في الوقت الذي كان يلبس فيه سترة مكتوباً عليها بخط واضح " Press " وبعد أن صرخ وبصوت مسموع للجندي الإسرائيلي بكلمة " Press ".

الضحية الثانية هو الصحفي البريطاني "جيمس ميلر" مالك شركة " Fros Bite " للإنتاج الإعلامي والذي قتل برصاص قوات الاحتلال في رفح بتاريخ ٢/٥/ ٢٠٠٣ بعد أن تلكأت عمداً في تقديم العون الطبي له ونقله إلى أحد المراكز الطبية لإسعافه، جريمة القتل الثالثة التي ارتكبها جنود الاحتلال أودت بحياة الشاب محمد عادل أبو حليمة (٢٢ عاماً) والذي يعمل مراسلاً متطوعاً في إذاعة صوت النجاح، طالب قسم الصحافة في جامعة النجاح الوطنية والذي قتل في نابلس بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٢ إثر إطلاق جنود الاحتلال الرصاص عليه ليصاب بعيار ناري في بطنه ينقل على إثره لمستشفى رفيديا الحكومي ولكن جهود الأطباء تفشل في إنقاذ حياته نظراً لخطورة الإصابة.

بداية الاعتداءات الصارخة على حريات الصحافة ارتبطت بانطلاقة " الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠ عندما شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تضييق الخناق على كافة الصحفيين وخاصة الفلسطينيين منهم حيث أعد مكتب الصحافة الحكومي التابع

لرئاسة الوزراء الإسرائيلي المسمى "بيت أغرون" قائمة سوداء تضم أسماء الصحفيين والمراسلين والمصورين الذين تم سحب بطاقاتهم الصحفية وشملت هذه القائمة عدداً كبيراً من الصحفيين العرب والأجانب بالإضافة إلى جميع الصحفيين الفلسطينيين باستثناء اثنين من أصل أكثر من ٥٠٠ صحفي بدعوى التحيز وعدم الموضوعية في تغطية الأحداث، وترتب على ذلك وضع العوائق أمام رجال الصحافة في عبور الحواجز وتغطية الأحداث.

بالطبع جرائم القتل هي أكثر الجرائم الصارخة لانتهاك حقوق الإنسان والتي ارتكبت في حق رجال الإعلام ولكن هذا لا يمنع ارتكاب العديد من الجرائم الإنسانية الأخرى التي تنوعت بين إطلاق النار والاعتقال والتعذيب الجسدي والنفسي ومصادرة مواد وأجهزة إعلامية ومنع صحافيين من ممارسة أعمالهم بحرية. . . إلخ. وفي تصوري أن أكثر هذه الجرائم بشاعة خلال القتل هي جريمة اعتقال واحتجاز صحافيين لأن الاعتقال في هذه الحالة يتم دونما استناد إلى إجراءات قضائية ينص عليها القانون الدولي، والمدقق في تفاصيل وقائع اعتقال الصحافيين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي يكتشف مدى البشاعة التي ينطوي عليها هذا الجرم وفي التقرير الذي أعده المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ونشرته مجلة الدراسات الإعلامية في عددها ١١٥ (أبريل - يونيو ٢٠٠٤) نماذج لهذه الانتهاكات منها وقائع اعتقال الصحفي ذيب رسمي حوراني مراسل قناة المنار الفضائية في مدينة جنين أثناء مداهمة قوات الاحتلال مخيم جنين حيث اعتقل الصحفي حوراني خلال دهم منازل المواطنين وتفتيشها وقد أخضع حوراني لمعاملة مهينة حيث أجبروه على خلع ملابسه وقيدوه بالأصفاد ثم تم نقله إلى مركز اعتقال "سالم" لمدة شهرين تقريباً بعدها مددت محكمة عسكرية إسرائيلية اعتقاله لمدة ١٥ يوماً أخرى بناءً على طلب النيابة العسكرية بدعوى عدم استكمال التحقيق ومن وقائع التحقيق اتضح أن الصحفي حوراني تعرض أثناء فترة الاعتقال إلى عمليات تعذيب نفسي وعمليات شبح وتعذيب جسدي حيث كان يشبح يومياً من ساعتين إلى ١٥ ساعة خلال التحقيق معه، كما أنه حبس شهراً كاملاً في العزل الانفرادي بهدف الضغط عليه للاعتراف بالتهم المنسوبة إليه.

وبتاريخ ٢٠٠٤/١/٣١ اعتقل الصحفي مهيب سلمان النواتي مدير مركز أطلس للتوثيق والإعلام عند معبر رفح أثناء قدومه من مصر وقامت قوات الاحتلال باحتجازه والتحقيق معه في المعبر ثم تم تقييده واقتياده إلى مستوطنة "رفيح يام" داخل قطاع غزة حيث أجري له فيها فحوص طبية نقل على أثرها معصوب العينين ومكبل اليدين إلى سجن عسقلان في المجدل داخل الخط الأخضر وطالت مدة اعتقال الصحفي النواتي مدة تقارب الشهرين أخضع خلالها للتحقيق ثم أفرج عنه بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٩ لعدم ثبوت أي من التهم الموجهة إليه.

المؤسف أن الاعتداءات الأخرى التي وقعت على الصحافيين لم تقتصر على جنود الاحتلال فقط فالمستوطنين الإسرائيليين أخذوا دورهم في التنكيل بالصحافيين وحدث ولا حرج عن الوحشية التي يتسم بها المستوطنون وأغلبهم متطرفون ولو أنهم يمتلكون أسلحة لضاعفت حالات قتل رجال الإعلام ولكن في حدود إمكانياتهم المحدودة قاموا باعتراض طريق الصحافيين وإلقاء الأحجار عليهم ومحاولة إتلاف سياراتهم وكاميراتهم.

الإسلام في المناهج الصهيونية

تستمد برامج التربية والتعليم في إسرائيل محتواها، وطرائقها، من فلسفة عنصرية تعتمد على التوراة المزيفة، أو التلمود، والمبادئ التاريخية للحركة الصهيونية التي جاءت بها كتابات مفكري اليهود من أساطير وأكاذيب تاريخية من السهل دحضها وتفنيدها.

وقد أدركت إسرائيل منذ قيامها سنة ١٩٤٨ أن التربية سلاح فعال يمكن الاعتماد عليه في تنشئة جيل مبرمج على العداوة والبغضاء، متغطرس، لا يؤمن إلا بالقوة سلاحًا، وبالقتل أسلوبًا للحياة. وبناءً على هذا الإدراك، تم حشو المناهج الصهيونية بأفكار عدائية ضد الإسلام والمسلمين، لكي ينشا التلاميذ مشبعين بروح العدوانية.

دراسات علمية فضحت التوجهات الصهيونية :

وهناك عدد من الدراسات الأكاديمية التي فضحت هذه التوجهات الصهيونية، وكشفت أساليب اليهود في تقديم "تربية منحازة" أو لنقل : "تربية عنصرية" إن شئنا الدقة.

ومن هذه الدراسات :

١. **دراسة لينا الدجاني ١٩٩٣ [1] :**

تناولت الباحثة لينا يعقوب الدجاني في رسالتها للماجستير، كتب الاجتماعيات المقررة على صفوف المرحلة الإلزامية في إسرائيل، وقامت بتحليل مضمون تلك الكتب بهدف معرفة المبادئ الصهيونية المتضمنة فيها، وتوصلت هذه الباحثة بعد التحليل العلمي الإحصائي لمفردات تلك الكتب إلى أن أهم ما ورد فيها من أفكار هي :

---

١ - سمير جميل سمعان، تحليل مضمون كتاب "رحلة إلى الماضي". بحث مقدم إلى ندوة بناء المناهج المنعقدة بكلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض- السعودية في المدة من ٢٠ – ٢١ مايو ٢٠٠٣.

أ - محاولة إثبات أن لليهود حقوقًا تاريخيةً في الأرض التي احتلوها.

ب - مهاجمة الإسلام والمسيحية.

جـ - طمس الأسماء العربية والإسلامية، واستعمال بدائل عبرية لها.

د - تشويه صورة العرب والمسلمين.

هـ - إظهار اليهودي على أنه متفوق دائمًا على المسلم أو العربي.

٢. دراسة سمير سمعان ٢٠٠٣م [١]:

استهدفت هذه الدراسة تحليل مضمون أحد الكتب التعليمية المقررة على الصف السابع بالمدارس الإسرائيلية في مادة [التاريخ العام] واسم الكتاب [رحلة إلى الماضي]، والكتاب يتناول التاريخ بوجه عام، وتاريخ شعب إسرائيل بوجه خاص، بدايةً من القرن الخامس الميلادي وانتهاءً ببداية القرن التاسع عشر الميلادي (حوالي ١٤ قرنًا).

وقد توصل سمير سمعان – بعد تحليل مضمون الكتاب - إلى أن الكتاب واضح التعصب والعنصرية، وأنه محشوّ بالغمز واللمز في العروبة والإسلام، ويحط كثيرًا من مكانة الأنبياء والرسل، ويسيء كثيرًا إلى نبينا محمد (ﷺ)، كما أن في الكتاب تناقضًا فيما يتصل بمعاملة المسلمين لليهود، ويظهر الكتاب تفضيلاً لليهود بالثراء والتقدم العلمي مقابل الفقر والتخلف عند المسلمين.

---

(١) أدير كوهين، وجه قبيح في المرآة. ترجمة غازي السعدي. عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٨.

٣. دراسة كوهين ١٩٨٨ [١]:

وإذا كنا قد عرضنا في السطور السابقة دراستين عربيتين، فهذه دراسة صهيونية قام بها باحث إسرائيلي هو "أدير كوهين" حيث قام بعد حرب ١٩٦٧ بمسح ١٧٠٠ [ألف وسبعمئة] كتاب يهودي صدرت بعد حرب ١٩٦٧ وإلى قرب نهاية السبعينات. وبعد تحليل هذه الكتب توصل كوهين إلى:

أ -أن مؤلفي تلك الكتب– وكلها أدب أطفال– استطاعوا تكريس الكراهية تجاه العرب والمسلمين عن طريق وصفهم بأوصاف غير آدمية، وتشبيههم بالحيوانات.

ب - أن مؤلفي كتب الأطفال اليهود يعترفون صراحةً بأنهم يفعلون ذلك بهدف التأثير المبكر في الأطفال اليهود لعنصرة نظرتهم إلى العرب.

جـ - أن جميع كتب الأطفال الموجهة لأطفال اليهود تكرس تفرقة عنصرية، فتظهر العربي جبانًا فقيرًا متخلفًا، وتظهر اليهودي شجاعًا متحضرًا ثريًّا.

٤. دراسة دومب ١٩٨٥م [٢]:

وقامت الباحثة الصهيونية ريز دومب بدراسة حول صورة الإنسان العربي في أعمال أدبية صهيونية صدرت قبل عام ١٩٤٨، وتوصلت إلى نتائج مشابهة منها:

أ - أن أولئك الكتاب يجمعون على وصف الإنسان العربي بالوحشية.

ب - أنهم جميعًا يكرسون النظرة الاستعلائية تجاه العرب والمسلمين.

---

(١) ريـــزا دومب، صورة العربي في الأدب الصهيوني. ترجمة عارف توفيق عطاري، عمَّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٥.

(١) وردت تـــرجمة هذه النصوص من العبرية إلى العربية ضمن مشروع تخرج الباحثة فكرة مصطفى من طالبات الماجستير بجامعة اليرموك، وقام بالترجمة أحد أساتذة اللغة العبرية بالجامعة.

وهكذا، نجد أن ما عرفناه– وهو مجرد نماذج– من دراسات عربية وإسرائيلية اتفقت في نتائجها على أن التربية الصهيونية المدرسية، وغير المدرسية تستهدف إعداد أجيال متعصبة، متغطرسة، لا تبحث عن السلام بقدر ما تتعطش للدمار والقتل والدماء.

وفيما يلي نماذج حية من تلك الكتب الصهيونية مباشرةً:

نقول من نصوص الكتب المقررة في إسرائيل حاليًا:

تختار وزارة التربية والتعليم والرياضة الإسرائيلية نصوصًا معينةً من العهد القديم (التوراة المزيفة) لتضعها في الكتب المقررة على تلاميذ المرحلة الابتدائية. فمن ذلك ما تفيض به كتب الدين المقررة، ومنها:

أ - ما ورد في كتاب الدين المقرر على الصف الرابع الابتدائي، ص ٢٥٨ من سفر يشوع، إجماع ٦ ، ٨، فقرة (٢١، ٢):

"وصعد الشعب إلى المدينة، وأخذوا المدينة وضربوا كل ما فيها من رجل وامرأة، وطفل وشيخ، حتى الغنم والبقر والحمير بحد السيف، وحرق [أي يوشع عليه السلام] مكانها، وكل نفس فيها، ولم يبق فيها شاردًا. وفعل ذلك بملك (مقيدة) كما فعل بملك (أريحا) .. ثمَّ اجتاز يوشع بن نون (مقيدة) وكل إسرائيل معه، إلى (لبنة) وحارب (لبنة)، فدفعها الرب أيضًا إلى بني إسرائيل مع مكانها، فضربها بحد السيف ... وفعل بملكها كما فعل بملك أريحا..".

ب - ما ورد في كتاب الدين للصف الرابع، ص ٣٠٤، من سفر القضاة، إجماع (١)، فقرة (٨):

"ثمَّ أضرم المشاعل نارًا، وأطلقها بين زروع الفلسطينيين، فأحرق الأكداس، والزرع، وكروم الزيتون".

جـ - ما ورد في كتاب الدين المقرر على الصفين الخامس والسادس، ص ٣٢٨، من سفر صموئيل الأول، إصحاح ٧، فقرة (١٤):

"فذل الفلسطينيون ولم يعودوا بعد ذلك للدخول في تخوم إسرائيل. وكانت يد الرب على الفلسطينيين كل أيام صموئيل. والمدن التي أخذها الفلسطينيون من إسرائيل رجعت إلى إسرائيل من (عقرون) إلى (جت). واستخلص إسرائيل تخومها من يد الفلسطينيين".

د - ما ورد في كتاب الدين المقرر على الصف الثالث الابتدائي. ص ٦٩ من سفر الخروج. إصحاح ٦. فقرة ٤ . ٨ :

"أقمت معهم عهدي أن أعطهم أرض كنعان: أرض غربتهم التي تغربوا فيها. وأدخلكم إلى الأرض التي رفعت يدي أن أعطيها لإبراهيم وإسحق ويعقوب وأعطيكم إياها ميراثًا".

غير أن تشويه صورة الإسلام والمسلمين يبدو أكثر وضوحًا في مقررات الاجتماعيات كالجغرافية والتاريخ. كما يظهر أيضًا كثقافة جانبية من خلال الموضوعات المختارة لكتب القراءة وكتب تعليم قواعد اللغة العبرية.

فعلى سبيل المثال نقرأ في كتاب الجغرافية المقرر على الصف الخامس[١] الابتدائي نصًا من هذا النوع ص ٧١. ٧٢ جاء فيه:

".. دين آخر ظهر في منطقتنا وتأثر باليهودية وهو الإسلام. إن الإسلام لم يولد على شواطئ البحر المتوسط. بل بالقرب منه.

وقد جاء مؤسسه وهو النبي محمد من مدينة مكة في العربية السعودية. وتقع تلك المدينة وهي مقدسة عند المسلمين. بالقرب من البحر الأحمر.

سافر محمد شمالاً وغربًا حيث كان يقود قوافل التجار. والتقى في رحلاته بيهود ونصارى. وتعرف على معتقداتهم وتقاليدهم.

---

[١] المرجع السابق.

وفي الدين الجديد الذي أسسه محمد هناك أمور كثيرة تشير إلى معتقدات وتقاليد موجودة في اليهودية والنصرانية. إن المسلمين من أتباع محمد خرجوا في حملات احتلال حيث قاموا باحتلال القدس التي كانت مقدسة بالنسبة لهم. وتوجهوا في حملات الاحتلال بالأساس إلى دول تقع جنوب البحر المتوسط. ولكنهم وصلوا أيضًا إلى الهند شرقًا".

وفي نفس الكتاب (ص ١٧٩) نقرأ تحريضًا ضد التوجه الإسلامي الذي ظهر في الجزائر في التسعينات من القرن العشرين. حيث يقول مؤلفو الكتاب المذكور:

"تعاظم في السنوات الأخيرة في الجزائر، وبشكل كبير جدًّا، الإيمان الدينيّ بالإسلام. وقد أسهم في ذلك كل من اليأس من الوضع الاقتصادي، والبطالة، والسكن الحقير. وانعدام الأمل في الحياة.

إن الكثيرين من سكان الجزائر يؤمنون بأن الخلاص سيأتي إليهم من الدين الإسلامي.

وبدأ الكثيرون من أوساط جيل الشباب، والقاطنين في المناطق الفقيرة، يحملون السلاح. إنهم مهتمون بإيصال رجال الدين إلى السلطة، ويأملون أن يقوم رجال الدين بتحسين حالة السكان.

وللأسف الشديد أن ذلك الهيجان قد حقق العكس حيث يلحق الضرر بالاقتصاد والمجتمع".

وواضح من هذه النصوص أن مناهج التعليم الإسرائيلية تعمل- في جميع المقررات- على تحقيق عدة أهداف:

الأول: غرس العزة في نفوس أطفال اليهود.

الثاني: إشعار هؤلاء الأطفال بالتميز العرقي تحت مقولة (شعب الله المختار).

الثالث: تأكيد رخص أموال الآخرين وأعراضهم ودمائهم مما يجعل قتل غير اليهود لا يهز شعرة في رأس أي يهودي يتخرج في ظل هذه المناهج.

الرابع: أن الاعتقاد بتقدم اليهود وتخلف المسلمين يجب أن يتحول إلى عقيدة لا تتزعزع.

الخامس: أن قيم القوة والشجاعة والنبل والتقدم لا ترتبط إلا بأشخاص اليهود. وأن ما يقابلها من الضعف والجبن والنذالة والتخلف لا يفارق أي عربي أو مسلم.

وتتكاتف المقررات الدراسية جميعًا من أجل تحقيق هذه الأهداف. بل إن الأنشطة المدرسية المصاحبة للتدريس كالوسائل التعليمية والرحلات وأوجه الترفيه كالمسرح والسينما والقصص وغيرها. كل ذلك يؤدي إلى النتيجة ذاتها التي تتغياها المناهج الدراسية.

والعجيب أن القوة المسيطرة الآن. وهي الولايات المتحدة الأمريكية. لم تتوجه إلى إسرائيل لتنقية مناهجها من هذه الخدع والدسائس والأكاذيب. والدعوات المفضوحة للقتل والعنف. بل إنها على العكس من ذلك توجهت إلى الدول العربية والإسلامية لكي "تطور" مناهجها لتتواءم مع ما يسمونه عصر "السلام". فهل تريد الدولة العبرية السلام بهذه المناهج الدموية؟!!

الاعتداءات الإسرائيلية على حساب الاقتصاد الأمريكي

في خطابه الشهير أمام مجلس الكونجرس الأمريكي يوم ١٠ يوليو ١٩٩٦ قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو شكراً حاراً إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وإلى الكونجرس الأمريكي على الدعم الهائل الذي قدماه إلى إسرائيل في جميع المجالات والذي لولاه لما أصبحت إسرائيل "دولة قوية حديثة" على حد تعبيره، ولكنه أضاف في تعبير يشوبه الكبرياء إلى حد الغرور أن إسرائيل قد بلغت الآن سن الرشد ونضجت بما فيه الكفاية لكي تبدأ مرحلة الاعتماد الكامل على الذات وتتحول إلى دولة اقتصادية كبرى، ومن هذا المنطلق حدد نتنياهو موقفه من قضية المعونات قائلاً: "إنني أعتقد أنه لا توجد طريقة لتقديم الشكر إلى الولايات المتحدة على كل ما قدمته من عون لإسرائيل طوال السنوات الماضية أفضل من أن نقول لها إننا أصبحنا الآن قادرين على تحقيق الاستقلال الاقتصادي؛ فعلى مدى السنوات الأربع القادمة سنبدأ من الآن عملية طويلة المدى بهدف تخفيض اعتمادنا تدريجياً على المعونة الاقتصادية السخية التي تقدمونها لنا، وإنني على ثقة تامة من أن سياستنا الاقتصادية الجديدة سوف ترسى الأساس لاعتماد كامل على الذات وتسهم بشكل أفضل في دعم وتطوير قوتنا الاقتصادية".

وكلما كانت وجهة النظر الرسمية هذه تمثل الحقيقية لساسة إسرائيل فإنها ستلقى ترحيباً واسع النطاق من قبل الشعب الأمريكي إذا استثنينا منه اللوبي اليهودي الذي يعمل لصالح إسرائيل مباشرة من أجل الحفاظ على منحها ربع ما تقدمه الولايات المتحدة من معونات لدول العالم، فهناك شبه إجماع بين صفوف النخبة الأمريكية حول ضرورة إعادة النظر في برنامج المعونة الخارجية في ضوء التغيرات التي طرأت على المجتمع الأمريكي وأيضاً على النظام العالمي ككل، ويرى د. حسن نافعة (السياسة الدولية ع١٢٦) أن هناك ثلاثة عوامل أدت إلى هذا الإجماع بين صفوف النخبة الأمريكية:

أولاً: اكتساب الدعوة إلى خفض النفقات الحكومية زخماً وقوة دفع متناميتين فقد ترتب على سوء أداء الاقتصاد الأمريكي وتراجع مكانته النسبية في الاقتصاد العالمي طوال العقود الثلاثة الماضية اقتناعاً بضرورة إدخال تعديلات جوهرية على السياسة الاقتصادية الأمريكية بغرض الإصلاح كان خفض الإنفاق الحكومي من بين أهم محاورها، ثم ما لبثت هذه الدعوة أن اكتسبت صيغة أيديولوجية واضحة بعد وصول اليمين الأمريكي بقيادة رونالد ريجان إلى السلطة في بداية الثمانينيات ومع تراجع الفكر الماركسي والأفكار المتأثرة به، على إثر انهيار المعسكر الاشتراكي وزوال الاتحاد السوفيتي تحولت الدعوة إلى دوجما عقائدية، وأخيراً أدى تنامي التيار الانعزالي الرامي إلى الانسحاب من الساحة العالمية وتركيز الجهد الأمريكي على الشئون الداخلية إلى ضخ دماء جديدة في عروق الدعوة إلى خفض النفقات الحكومية، وفى سياق كهذا كان من الطبيعي أن يتحول مطلب خفض برنامج المعونة الخارجية إلى هدف يمكن أن تلتقي عنده وتلتف حوله مطالب فئات مصلحية وتيارات أيديولوجية أمريكية عديدة.

ثانياً: زوال خطر المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان يشكل، وفقاً لإدراك معظم فصائل النخبة السياسية الأمريكية، مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي الأمريكي، وحيث إن برنامج المعونة الخارجية الأمريكية بصورته الراهنة، كان قد صمم أساساً لمواجهة هذا التهديد وتضاعف حجمه عدة مرات بسبب تطور الظروف المتعلقة بالحرب الباردة بين المعسكرين، فقد كان من الطبيعي أن يؤدى زوال الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة إلى إعادة فتح هذا الملف، وحول هذه النقطة تتفاوت الآراء ما بين مطالب بإلغاء برنامج المعونة الخارجية كلية بعد انتفاء الحاجة إليه بسبب زوال مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي الأمريكي وبين مطالب بالإبقاء عليه مع إعادة تحديد أهدافه ودوافعه والأسس التي تحكم عملية توزيع المعونة على الدول والهيئات المستفيدة وذلك

من منطلق وجود مصادر أخرى للتهديد يتعين مواجهتها، لكن الجميع يتفقون فيما يبدو، على ضرورة تقليص حجم هذا البرنامج إلى أدنى مستوى ممكن.

ثالثاً: بروز قوى وتكتلات اقتصادية دولية منافسة مثل اليابان والاتحاد الأوربي، وهناك دوائر أمريكية عديدة ترى أنه حتى مع افتراض أن المحافظة على تماسك النظام العالمي الجديد وعلى مصالح القوى السائدة فيه تقتضي برنامجاً نشطاً للمعونة الخارجية فإنه يتعين على القوى الاقتصادية البارزة أن تتحمل العبء والنصيب الأكبر في تمويل هذا البرنامج، وتتلخص وجهة نظر هذه الدوائر في أن السبب الرئيسي في تدهور المكانة النسبية للولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي يعود بالدرجة الأولى إلى تحملها وحدها تقريباً تكاليف الحرب الباردة الباهظة بما في ذلك التكاليف التي اقتضتها عملية إعادة تعمير أوربا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، ومن هنا ترى هذه الدوائر أن على كل من الاتحاد الأوروبي واليابان ديناً جاء أوان استحقاقه ولكن عليهما أيضاً أن يساهما بنصيب أكبر في تمويل أنشطة المنظمات العالمية بما يعكس ثقلهما الاقتصادي وبحكم كونهما مستفيدين رئيسيين من التحولات التي طرأت على النظام الدولي مؤخراً.

ولا جدال في أن هذه العوامل الثلاثة تتضافر وتصب كلها في اتجاه حتمية إحداث تخفيض جوهري في حجم وهيكل برنامج المعونة الخارجية الأمريكية خلال السنوات القادمة ويشكل هذا الوضع تطوراً جديداً في سياسة أمريكا الخارجية سوف تكون له انعكاسات كبيرة على مختلف دول العالم وخاصة على الدول المستفيدة من المعونة الأمريكية وفى مقدمتها إسرائيل.

وقد وصل الأمر إلى اعتقاد بعض الكتاب الأمريكيين بأن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت مهددة بسبب التأييد الأعمى لإسرائيل اقتصادياً وعسكرياً، ومن أبرز الكتابات في هذا الصدد ما كتبه ريتشارد كيورتس مؤخراً في صحيفة واشنطن

بوست ونشره بالعربية المركز الصحفي الدولي الفلسطيني على موقعه الإلكتروني بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨، والمقال بعنوان: الثمن الذي تكلفه إسرائيل للشعب الأمريكي يقول كيورتس: "المساعدات المالية التي قدمها دافعو الضرائب الأمريكيون لإسرائيل ما بين العام ١٩٤٩ والعام ١٩٩٨ [وهو ما منحته الولايات المتحدة لإسرائيل التي يبلغ تعدادها السكاني ٥.٨ مليون نسمة] تفوق تلك التي منحت لدول أفريقيا وكافة دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي حيث بلغ مجمل سكان تلك الدول ١.٥٤٠.٠٠٠.٠٠٠ نسمة، في الميزانية السنوية لعام ١٩٩٧ فعلى سبيل المثال تلقت إسرائيل ٣ بليون دولار من ميزانية المساعدات الأمريكية الأجنبية بالإضافة إلى ٥٢٥ مليون دولار على الأقل من ميزانيات أخرى و٢ بليون دولار على شكل ضمانات قروض فيدرالية، لذا بلغ إجمالي المنح الأمريكية لعام ١٩٩٧ والضمانات القرضية لإسرائيل ٥.٥ بليون دولار أي مع يعادل ١٥.٦٨.٤٩٣ دولار يومياً على مدار السنة.

ولو أضيفت المنح والقروض المقدمة لإسرائيل من المساعدات الأجنبية إلى الإجمالي التقريبي للمنح المقدمة لإسرائيل من بنود أخرى من الميزانية الفيدرالية للولايات المتحدة، يتضح أن إسرائيل تلقت منذ عام ١٩٤٩ مبلغاً إجمالياً كلياً يبلغ ٨٤.٨ بليون دولار باستثناء ١٠ بليون دولار على شكل قروض ما زالت الحكومة الأمريكية تقدمها حتى يومنا هذا، ولو أُخذ بالحسبان أيضاً ما يتوجب على أمريكا دفعه من الفوائد العائدة من إقراض تلك الأموال فإن الثمن الذي يتكبده دافعو الضرائب الأمريكيون و يذهب إلى إسرائيل يرتفع إلى ١٣٤.٨ بليون دولار، أي أن كل إسرائيلي من ٥.٨ مليون تلقى ما يقارب ١٤.٦٣٠ دولار من الحكومة الأمريكية حتى ٣١ أكتوبر ١٩٩٧ ذلك يعنى أن كل إسرائيلي يكلف دافع الضرائب الأمريكية ٢٣.٢٤١ دولار لكل إسرائيلي أي ما يعادل ١١٦.٢٠٥ دولار لكل عائلة مكونة من ٥ أفراد.

ولا تشمل تلك الإحصائيات التبرعات الخاصة التي يقدمها الأمريكيون للجمعيات الخيرية الإسرائيلية والتي تشكل ١.٢٥٪ من الميزانية الإسرائيلية أي حوالي ١

بليون دولار سنوياً، كما لا تشتمل أياً من الأرقام المذكورة أي من التكاليف المالية غير المباشرة إسرائيل التي تتحملها الولايات المتحدة ومنها بلايين الدولارات التي تتكبدها الولايات المتحدة جراء المقاطعة العربية للمنتجات الأمريكية ولعل أبرز الأمثلة على ذلك الثمن الذي دفعه المستهلك الأمريكي لحصوله على الوقود الذي حقق أعلى أسعاره نتيجة للمقاطعة العربية التي فرضت كرد فعل على الدعم الأمريكي لإسرائيل في حرب ١٩٧٣ بالإضافة إلى التكلفة التي تتحملها الولايات المتحدة الأمريكية في الإبقاء على الأسطول البحري السادس في منطقة الشرق الأوسط والذي يعمل بالأساس على حماية إسرائيل ناهيك عن الأثمان الباهظة لإعادة الانتشار المتكرر في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية سواء للقوات الأرضية أو الجوية التابعة للولايات المتحدة.

إن الضرر الذي وقع على الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لدعمها المطلق لإسرائيل لم يكن على المستوى الاقتصادي فقط وإنما الأخطر من ذلك أنه أودى بحياة عدد لا بأس به من الضحايا الأمريكيين في عدد من العمليات لعل أبرزها هجوم القوارب البحرية الإسرائيلية على سفينة أمريكية والذي أسفر عن مقتل ٣٤ أمريكياً في اليوم الرابع من حرب يونيو ١٩٦٧ وزعمت الحكومة الإسرائيلية حينذاك أن ذلك حدث من قبيل الخطأ، وحاولوا توجيه أصابع الاتهام إلى القوات المصرية، أما الأمريكيون الذين قتلوا على أيدي القوات العربية فهي معروفة أكثر مثل الانفجار الذي أودى بحياة (١٤ شخصاً من البحرية الأمريكية في بيروت عام ١٩٨٤) بالإضافة إلى مقتل الأمريكيين في سلسلة من عمليات خطف الطائرات في الشرق الأوسط، ومقتل ١٩ شخصاً من القوات الأمريكية في تفجير أبراج مدينة الخبر في المملكة العربية السعودية، جميع تلك الحوادث التي قتل فيها أمريكيين نجمت بشكل مباشر عن الدعم الأمريكي لإسرائيل في رفضها المشاركة في الحل النهائي المعتمد على الأرض مقابل السلام مع الفلسطينيين والدول العربية المجاورة الأخرى، كما جاء في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

فإذا أضفنا إلى ما سبق ما تردد في بيانات تنظيم القاعدة والأشرطة التي تنسب إلى ابن لادن وغيره وتبثها الفضائيات من أن التنظيم يستهدف الأمريكيين في كل زمان ومكان ما دامت الولايات المتحدة سائرة في غيها، ولا تريد الإنصاف في مسألة القضية الفلسطينية. بل تؤكد سياستها كل يوم دعمها المطلق للسياسة الإسرائيلية لاسيما في ظل الحزب الجمهوري الحالي بزعامة جورج بوش الابن.

وإلى أن تلوح في الأفق بوادر تغيير جذري في السياسة الخارجية الأمريكية، سيظل دافعو الضرائب الأمريكيون يتحملون - أيضاً - إلى جانب معاناتهم الخاصة - مسؤولية حساب فاتورة العربدة الإسرائيلية التي لا تنتهي.

الاغتيالات الإسرائيلية: أبشع العمليات الاستخباراتية القذرة!!

جاءت تهنئة شارون لأجهزة الأمن الإسرائيلية عقب اغتيال الشهيدين ياسين والرنتيسي مؤخراً صدى لما ردده سلفه مناحم بيجن عقب مذبحة دير ياسين: "وتقبلوا تهانيَّ بمناسبة التنفيذ الرائع لهذه العملية وانقلوا لكل الضباط والجنود الذين شاركوا في أدائها، إننا نحن القيادة نحييكم ونفخر بالنتائج الباهرة وبروحكم القتالية في خدمة المعركة غير الهينة وننحنى أما ذكرى من سقطوا ونشد على أيد الجرحى وليعلم الجنود أن المكاسب التي تحققت بفضل جهودهم سوف تصبح صفحة جديدة في تاريخ إسرائيل، قاتلوا حتى النصر الكامل، وليكن الأمر في كل مكان كما كان في دير ياسين".

وحسب ما أحصاه عماد سيد أحمد (السياسة الدولية، ع ١٥٧) فإنه خلال الفترة من ١٩٤٨ وحتى ١٩٩٣م تمت ٤٣ عملية اغتيال لقادة ونشطاء فلسطينيين تمت جميعها في الخارج والعواصم الغربية والعربية عدا عمليتين وقعت إحداهما في خان يونس لعضو من حركة فتح هو الشهيد أحمد خالد سرحان "أبو الريش" في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٣ والأخرى في غزة للشهيد عادل أبو سالم القيادي في فتح أيضاً في ٢٦ أكتوبر ١٩٨٩، وقد وقعت ١٣ عملية اغتيال في العواصم العربية ٩ منها في لبنان و ٣ في تونس وعملية واحدة في الجزائر، ويعزى انحصار عمليات الاغتيال في هذه العواصم بعينها إلى وجود رجال منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح فيها وكان الهدف الأساسي من هذه العمليات الخارجية الانتقام من الفلسطينيين لارتكابهم أعمالاً فدائية تهدد أمن إسرائيل اشهرها عملية ميونخ التي قتل فيها ١١ رياضياً إسرائيليا، وكان قرار جولدمائر رئيسة وزراء إسرائيل آنذاك أن إسرائيل سوف تطارد الفدائيين "في كل مكان وكل بلد".

فهل يصبح عرفات هو الهدف القادم في سلسلة الأهداف الفلسطينية ضمن قائمة الاغتيالات التي تتبناها عصابة شارون؟ السؤال أكثر من تقليدي ومكرر ضمن دوائر إعلامية إسرائيلية وفلسطينية وعربية ودولية؟ ولكن السؤال الأهم هو : هل يؤدى رد

الفعل العربي الهزيل المخزى إلى المزيد من سياسات التصفية الجسدية لرموز النضال الفلسطيني؟ الإجابة شبه بديهية فردود الفعل العربية على المستوى الرسمي من أهم العوامل التي تشجع إسرائيل على المضي قدماً في سياستها وأكبر دليل على ذلك أن حكومات عربية استجابت للضغط والابتزاز الأمريكيين وقاطعت حركة حماس أو قطعت عنها التبرعات الهزيلة التي كانت تصل إليها، كان الشيخ الشهيد أحمد ياسين ثالث قائد وزعيم فلسطيني رفيع المستوى يرأس فصيلة تغتاله إسرائيل خلال الأعوام العشرة الأخيرة، ففي ٢٦ أكتوبر ١٩٩٥ اغتالت الدكتور فتحي الشقاقي الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي ونفذت هذه الجريمة في جزيرة مالطة وفى ٢٧ أغسطس ٢٠٠١ اغتالت أبو على مصطفى الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وذلك بقصف مكتبه في رام الله بصواريخ انطلقت من طائرات أباتشى، ولم يتوقف مسلسل قتل أرفع المستويات من القيادات الفلسطينية الباسلة فقد أكدت معلومات متداولة أن أرئيل شارون أصدر تعليماته للموساد باغتيال الدكتور رمضان عبد الله شلح أمين عام حركة الجهاد الإسلامي والمقيم في العاصمة السورية دمشق.. القائمة الإسرائيلية طويلة ومحددة ولا تقبل التهاون في اتخاذ قرار اغتيال أحد أفرادها وهى بالمناسبة تضم أيضاً السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله، ومحمد ضيف قائد كتائب عز الدين القسام في قطاع غزة، وتحمله أجهزة الأمن الصهيونية مسئولية التخطيط لسلسلة من العمليات الاستشهادية أدت إلى مقتل مئات الإسرائيليين، وكذلك تعتبره مسئولاً عن تصنيع المواد المتفجرة والأحزمة الناسفة التي يحملها الاستشهاديون، والمؤسف أن محمد ضيف الذي يطارد منذ ١٠ سنوات وفشلت إسرائيل في النيل منه نظراً لأنه يجيد فنون التنكر والتخفي والمؤسف أن ما فشلت فيه إسرائيل أدته عنها السلطة الفلسطينية التي اعتقلت ضيف لكنه نجح في الهروب من السجن الذي أودع فيه، ويلي ضيف في القائمة مساعده عدنان الغول المسئول عن تصنيع صواريخ القسام وخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس وكذلك موسى أبو مرزوق وعماد العلمي - عضو المكتب السياسي للحركة، ولكتائب شهداء الأقصى نصيبها في

القائمة التي تضم زكريا الزبيدي مسئول الحركة في جنين وعثمان يونس المسئول في نابلس وفارس خلايلة ونايف أبو شرخ في نابلس أيضاً.

القائمة لا تزال طويلة، لعل أبرزها والذي ظل يتردد اسمه كثيراً في وسائل الإعلام عقب اغتيال الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي السيد محمود الزهار، المسئول السياسي البارز الذي نجا من محاولة اغتيال قتل فيها أحد أبنائه والشيخ عبد الله الشامي المسئول السياسي في الجهاد الإسلامي بغزة، والذي ترى إسرائيل أنه يشكل خطراً كبيراً عليها، فهو من كبار قادة الحركة في القطاع إن لم يكن الشخصية المركزية فيها والشيخ عبد الله الشامي الذي يبلغ من العمر ٤٥ عاماً ويعمل مدرساً للتاريخ تعتقد أجهزة الأمن الإسرائيلية أنه المحرض الأول على الجهاد والمقاومة وأن له علاقة بشكل أو بآخر بالعمل العسكري وهو من القيادات المعروفة بصلابة الموقف وشدة التصريحات الداعية إلى ضرورة إزالة إسرائيل ومقاومتها بكل ما يملك الشعب الفلسطيني.

ننتقل من قائمة الاغتيالات الطويلة إلى بعض المفارقات الغريبة التي صادفت عمليات الاغتيال أو محاولات الاغتيال الفاشلة، أولى هذه المفارقات عملية اغتيال الشهيد فتحي الشقاقي الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، والشهيد الشقاقي لم يكن يحمل سلاحاً أو يرافقه حارس شخصي وكانت تحركاته معروفة سلفاً، فبعد رحلة استغرقت حوالي أسبوعين في ليبيا في محاولة لإقناع قادتها السياسيين بالرجوع عن قرار طرد الفلسطينيين من أراضيها بعد هذه الرحلة كان لعودة الشقاقي إلى دمشق طريقان لا ثالث لهما، إما روما أو مالطة لأنه لا يستطيع السفر إلى دمشق عن طريق مصر أو تونس فهو ممنوع من دخول الدولتين، وبذلك أصبح هدفاً سهلاً لعملاء الموساد في ٢٦ أكتوبر١٩٩٥م بالعاصمة المالطية فاليتا، المفارقة هي أن رابين الذي أصدر قرار اغتيال الشهيد الشقاقي شرب من نفس الكأس بعد اغتيال الشقاقي بتسعة أيام فقد اغتيل رابين على يد شاب يهودي متطرف.

محاولة اغتيال خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس كانت غريبة حقاً، وتمت في الأردن ونظراً لأن الأردن لم تكن أبداً مسرحاً لعمليات الاغتيالات الإسرائيلية، نظراً للعلاقة الخاصة مع إسرائيل، فإن هذه المحاولات كانت مبتكرة، وحاول فيها اثنان من عملاء الموساد قتل خالد مشعل برش مادة سامة داخل أذنه هذه المادة تساعد على النوم، وعند النوم تقوم هذه المادة بتعطيل جهاز التنفس اللا إرادي بمخ الإنسان ولولا التدخل الشخصي من الملك حسين الذي ضغط على إسرائيل من أجل إرسال عقار مضاد لهذه المادة السامة وبالفعل أرسلت إسرائيل العقار المضاد كما أفرجت عن الزعيم الروحي لحركة حماس الشيخ أحمد ياسين في صفقة مع الأردن مقابل إطلاق سراح عميلي الموساد اللذين شاركا في محاولة اغتيال مشعل وتمكن حرسه الشخصي من القبض عليهما، لولا ذلك لأصبح خالد مشعل الآن من الأسماء التي كتب أمامها "تم التنفيذ" في قائمة الاغتيالات.

وقد تساءل كثيرون عقب اغتيال الشهيدين أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي: متى يجيء الدور على ياسر عرفات؟ واستعادوا صورة عرفات في أول أيام حصاره في رام الله حين ترددت صورته على شاشات الفضائيات العربية يترنم رافعاً يده: شهيداً .. شهيداً .. شهيداً.

غير أن المتابع لحركة الاغتيالات الصهيونية وفلسفتها يدرك بوضوح أن الصهاينة لن يمنحوا ياسر عرفات شرف الشهادة بوصفه " رمزاً تاريخياً كلما زاد انحناؤه أمام جبروت الصهاينة، زاد الإحساس العربي العام بالمهانة والقهر والذل. وهذا غاية ما يرجوه الصهاينة في نهاية المطاف!!

الانسحاب من غزة في عيونهم

لا يمكن إنكار أن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة انتصار فلسطيني وعربي وإن كان نسبياً وبغض النظر عن الدوافع التي كانت وراء قرار الحكومة الإسرائيلية بالانسحاب فإن انسحاب إسرائيل من القطاع والذي تبلغ مساحته ٣٦٥ كيلومتر مربعاً يعتبر نقلة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي وكانت تسمية شارون لخطة الانسحاب من غزة "خطة فك الارتباط أحادية الجانب" قاصداً من وراء هذه التسمية إهماله للجانب الفلسطيني وتأكيده على أن هذه الإجراءات لضمان أمن الدولة العبرية أولاً وأخيراً من خلال إعادة انتشار للقوّات الإسرائيلية في الأراضي الإسرائيلية التي احتلتها في يونيو ١٩٦٧م وهو التفاف واضح على المعنى الحقيقي للانسحاب.

المشاهد التي نقلتها وكالات الأنباء العالمية للمتشددين الإسرائيليين من مستوطني قطاع غزة وهم يقومون بمسيرات صاخبة لتعطيل مسار الانسحاب واعتدائهم على رجال الجيش وتمزيقهم لعلم إسرائيل والبصق عليه أمام الكاميرات وعلى الرغم من أن الكثير من استطلاعات الرأي الإسرائيلية جاءت موافقة على الانسحاب من القطاع فإن استطلاعات أخرى عارضت الخطة، والترجمة الواقعية لهذه الاستطلاعات تلك المشاهد المتطرفة المصاحبة لعملية الانسحاب، وللوقوف على حقيقة الوضع في داخل إسرائيل نعرض لبعض وجهات النظر التي نشرتها صحف إسرائيلية في هذا الصدد.

في مقالة بصحيفة " معاريف " بتاريخ (٢٠٠٥/٤/٦م) يشير "مناحم راهط" إلى مقولة شهيرة للحاخام "إفراهام شابيرا" حاخام إسرائيل الأكبر السابق ورئيس معهد "مركز هاراف" [مركز الحاخام] الديني يقول فيها : "من يقوم بإخلاء يهود يتخطى بذلك ٢٠ نهياً

توراتياً "، وقد جاءت هذه الفتوى ضمن بحث ديني قدمه الحاخام "شاؤول بار إيلان"، ويضيف: " كل من يشارك في الطرد يتخطى بالتأكيد أربعة أوامر دينية صريحة، فإذا طرد متهور أو طرد تلميذ نبيه أو مسن فإنه يتخطى بذلك ستة أوامر ألا وهي: أمر "أحب لصديقك ما تحب لنفسك"، وأمر "أحبوا المتهود"، وأمر "أجعل [أخوك] يعيش بجوراك"، وأمر استعد ما يفقد منك"، وأمر "إعمار أرض إسرائيل"، وأمر "فلتنهض من أجل العودة"، ويحذر كاتب الفتوى من أن أي جندي يأخذ نقوداً من أملاك أحد المستوطنين فإنه يتخطى النهي عن السلب ووفقاً لرأي الشريعة اليهودية فإن قرار الدولة بمصادرة أملاك إنسان في مجال لا تمتلك الحكومة فيه أي صلاحية يعد قراراً باطلاً.

المقال الأكثر تطرفاً في هذا الصدد نشرته "هارتس" بتاريخ (٢٤/٦/ ٢٠٠٥م) لكاتبه "يوئيل ماركوس" وتحدث في عن خمسة كوابيس لعملية إخلاء المستوطنات على النحو التالي: -

١ - أول الكوابيس وأكثرها إزعاجاً للوزراء الإسرائيليين هو المشهد الذي يبدو فيه الفلسطينيون "يرقصون فوق أسطح المنازل" في "جوسن قطيف" ورغم أن معظم البيوت مغطاة بالقراميد ويتعذر الرقص عليها إلا أن الحكومة الإسرائيلية قررت هدم المنازل، [وقد حدث ذلك بالفعل].

٢ - الكابوس الثاني: هو التخوف من أن يتم الإخلاء تحت وطأة إطلاق النار والخوف الأكبر من حركة "حماس" وليس "الجهاد الإسلامي"، [تم الإخلاء بالفعل دون حدوث إطلاق نار من أي فصيل فلسطيني].

٣ - الكابوس الثالث: وهو كابوس وجداني نفسي يتمثل في إخلاء ١٢٠ قبر في "جوسن قطيف" ووفقاً للشريعة اليهودية فإن نقل جثمان من مقبرة إلى أخرى يستوجب جنازة جديدة وإعلان الحداد لسبعة أيام، [وقد تم إخلاء هذه القبور بالفعل بعد إعلان نقل رفات الموتى إلى مكان آخر].

٤ - الكابوس الرابع: هو توابع إغلاق المنطقة أمام المستوطنين وما يترتب عبه من مشاهد عنف واستفزاز من جانب المستوطنين المتطرفين لعرقلة الإخلاء، [الواقع أن عملية الإخلاء تمت بسلاسة ويسر من قبل مستوطني غزة أما مشاهد المستوطنين المتطرفين التي عرضت على وسائل الإعلام فكانت مرتبة من قبل مستوطنين جلبوا خصيصا من خارج القطاع].

٥ - الكابوس الخامس والأخير: هو "بنيامين نتنياهو" فيبدو أنه يضمر أمراً ما لتنفيذه، [وقد قدم "نتنياهو" استقالته من الحكومة من قبيل التنفيذ الفعلي لعملية الإخلاء].

التقارب الإسرائيلي- الأفريقي وأثره على الأمن القومي العربي

إذا استثنينا "الفلاشا"، وهم الأقلية اليهودية في إثيوبيا يمكن القول بأن القارة الأفريقية (الجزء غير العربي) لم تعرف اليهودية واليهود معرفة تاريخية مباشرة كمعرفتها الإسلام والمسيحية إلا في حدود ضيقة ترجع لوجود أفراد وجاليات أجنبية دخلت القارة في ظل النظم الاستعمارية الأوربية، إلا أن النظرة الأفريقية لليهود وإسرائيل قد تبلورت من خلال ما وصل أهل القارة أو تسرب إليهم من أقوال الآخرين وعلى رأسهم الإسرائيليون والصهاينة المحدثون وانطلاقاً من أهمية القارة السمراء لدولة إسرائيل لعدة اعتبارات منها اعتبار بعضها دول جوار استراتيجي للدول العربية وهو الأمر الذي أعطاه بن جوريون أهمية قصوى في سياسة إسرائيل الخارجية والمثال على ذلك إثيوبيا ونظراً لما تمثله بعض الجاليات اليهودية – على قلتها – من أهمية دينية وعقائدية لشعب إسرائيل والمثال على ذلك يهود جنوب أفريقيا وإثيوبيا، كل ذلك جعل من القارة السمراء هدفاً تاريخياً للحركة الصهيونية ليس فقط مع قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ وإنما مع ظهور الحركة الصهيونية في أواخر القرن الثامن عشر حيث جرت مداولات جدية قبل انعقاد مؤتمر بال بسويسرا عام ١٨٩٧ عن إقامة دولة يهودية بأوغندا إلى جانب فلسطين والأرجنتين كخيارين آخرين، ولم تنقطع الصلة الصهيونية بأفريقيا عبر التاريخ ولكنها لم ترق إلى المستوى السياسي حتى برزت ليبيريا كأكثر الدول الأفريقية تأييداً لقيام دولة إسرائيل حيث جسدت هذا التأييد من خلال موافقتها لمشروع قرار التقسيم عام ١٩٤٧ وأصبحت ثالث دولة في العالم تعترف بإسرائيل وهي أول دولة أفريقية عقدت مع إسرائيل معاهدة صداقة وتعاون وتبادلت معها الزيارات الرسمية، وإثيوبيا من جانبها كانت الدولة الأفريقية الثانية التي

أقامت علاقات مع إسرائيل رغم امتناعها عن التصويت على قرار التقسيم، يذكر أن ليبيريا وإثيوبيا كانتا الدولتين الوحيدتين من أفريقيا الحاضرتين في جلسة التصويت على قرار التقسيم، وبحلول نهاية ١٩٦٧ أصبح لإسرائيل ٣٢ بعثة دبلوماسية بأفريقيا منها ٣٠ دولة على مستوى سفارة ومع دولتين هما جنوب أفريقيا وجزيرة موريشيوس على مستوى قنصلي وبالمقابل أقامت الدولة الأفريقية تمثيلاً دبلوماسياً لها في إسرائيل. وقد شهدت هذه المرحلة من العلاقات الأفروإسرائيلية تبادلاً للزيارات الرسمية من كل من الجانبين الأفريقي والإسرائيلي حيث قامت وزيرة الخارجية الإسرائيلية آنذاك جولدا مائير في الفترة ما بين ١٩٥٨ -١٩٦٣ بزيارة دول أفريقية منها ليبيريا والسنغال ونيجيريا وغانا، كما قام إسحاق بن زفى رئيس إسرائيل عام ١٩٦٢ بزيارة خمس دول أفريقية ومن جانبه قام رئيس الوزراء أشكول عام ١٩٦٦ بزيارة دول أفريقية أخرى شملت زائير وأوغندا وليبيريا والسنغال ومدغشقر.

وترى نادية سعد الدين (المستقبل العربي ع٢٩٢ يونيو ٢٠٠٣) أن التغلغل الإسرائيلي في شرق أفريقيا على وجه الخصوص يكتسب أهمية كبيرة لعدة عوامل منها:

١ - الموقع الاستراتيجي الهام لدول شرق أفريقيا ذلك لعدة اعتبارات تتمثل في:

أ - بعض هذه الدول تطل على البحر الأحمر الذي يتمتع بموقع استراتيجي هام بين العالمين العربي– الأفريقي والأفريقي– الآسيوي. وهو يحتوي على ٣٨٠ جزيرة منها ١٢٦ لإرتريا و٦ لجيبوتي، بالإضافة لكونه أهم شريان ينقل البترول في الخليج العربي وإيران إلى أوربا الصناعية والولايات المتحدة واليابان، ونظراً لكونه يشكل حلقة الوصل بين المحيط الهندي والبحر المتوسط فهذا يجعله طريقاً بحرياً للقوات العسكرية بين مراكز تجمعها الأصلية في الشمال، ومناطق انتشارها أو عملها في أجزاء مختلفة من العالم ومما يزيد من الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر وجود قناة السويس في شماله

ومضيق باب المندب في جنوبه، لأن من يسيطر على مضيق باب المندب أو قناة السويس يمكنه السيطرة على الملاحة في البحر الأحمر.

ب -سيطرة إثيوبيا على ٨٥٪ من مصادر مياه النيل باعتبارها المنبع الأساسي الأهم لمياه هذا النهر الذي يخترق أراضي عشر دول منها مصر والسودان اللتان تعتمدان عليه اعتماداً كبيراً لكونه الشريان الوحيد بالنسبة لهما.

جـ -الموقع الهام لدول القرن الأفريقي [إثيوبيا - الصومال - جيبوتي] لأنه يحاذي الممرات البحرية الاستراتيجية في كل من البحر الأحمر والمحيط الهندي.

٢ - يعتبر القطاع الزراعي النشاط الرئيسي لمعظم كاسبي الدخل في دول شرق أفريقيا. الأمر الذي شكل مجالاً لإسرائيل للتغلغل هناك من خلاله فمارست نشاطاتها هناك عبر إنشاء المستعمرات الزراعية وشراء المزارع وتملكها.

٣ - اعتبار إسرائيل أن التوجه نحو شرق أفريقيا يمثل جزءاً رئيسياً في الصراع العربي الإسرائيلي وهو الذي أشار إليه بن جوريون بالبعد الثالث في الصراع.

٤ - لا تزال دول شرق أفريقيا ودول أفريقيا عامة تنوء تحت وطأة مشاكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي التي ورثتها من الاستعمار، عدا إشكاليات التبعية وبناء الدولة والمشاكل الحدودية والصراعات الطائفية والعرقية . . إلخ.

وقد استثمرت إسرائيل كل ذلك لصالحها من أجل تحقيق مآربها في المنطقة والتي لن تكون بطبيعة الحال في صالح الدول ذاتها.

ويرى حسين معلوم (مجلة الوحدة ع٩٧ أكتوبر١٩٩٢) أن محاولة السيطرة على البحر الأحمر تعتبر من أهم الأهداف الاستراتيجية في القارة الأفريقية والتي بدأت عام ١٩٤٩ بعد تأسيس الوجود الإسرائيلي في خليج العقبة، وبهدف الاتصال مع العالم الخارجي عن طريق البحر الأحمر. ولتحقيق هذا الهدف، بدأت إسرائيل بتأسيس وجود لها على البحر

الأحمر بغية استخدامه لتحقيق مصالحها العسكرية والاقتصادية والسياسية. وكانت الخطة التالية هي السيطرة على البحر الأحمر ذاته، فبدأت باحتلال الأراضي العربية في الجزء الشمالي، واحتلال الجزر الواقعة في الجزء الجنوبي من المنطقة. ولأن إسرائيل تخشى فعلاً أن ينجح العرب في تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية.

ومن ثم يفرضون حصاراً على السفن الإسرائيلية، خاصة وأن هذه المخاوف كانت قد تصاعدت إبان قيام العرب بالفعل بإغلاق مضايق تيران وباب المندب في عامي ١٩٦٧، ١٩٧٣، على التوالي . . لذلك، يتسم البحر الأحمر، بما في ذلك القرن الأفريقي، بأهمية حيوية واستراتيجية لإسرائيل. وعليه، فقد اتبعت إسرائيل – ولا زالت– ثلاثة محاور متداخلة من العمل على تحقيق سيطرتها على البحر الأحمر:

تدعيم قواتها المسلحة، وإنشاء علاقات ودية سياسية ودبلوماسية مع إثيوبيا، واستغلال جزر البحر الأحمر. وربما هذا ما يفسر، لماذا تولي إسرائيل اهتماماً بشرق أفريقيا (القريبة من البحر الأحمر) أكثر من قلبها أو وسطها.

من هنا، وبسبب الرابطة العضوية بين ضرورة إنشاء "عمق استراتيجي" خاص بها في المنطقة، وبين الأمن، وبين القدرة على التوسع، باشرت إسرائيل جهوداً مكثفة لتعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية، ولاسيما إثيوبيا التي تملك منفذ (إريتريا) على البحر الأحمر، والتي تعد أهم بلد يتصل بأمنها في البحر الأحمر. وفي سبيل توسيع جهودها في البحر الأحمر في مواجهة العرب، انتهجت إسرائيل سبيل دعم إثيوبيا اقتصادياً وعسكرياً في مقابل حصولها على ميزات استراتيجية، وفي سبيل إبقائها إريتريا تحت سيطرة إثيوبيا. وقد ظلت شبكة الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) عامة بنشاط في إثيوبيا، ولاسيما فوق الساحل الإريتري، وبموافقة من إثيوبيا بالطبع. وأكثر من ذلك، بنت إسرائيل قواعد في إثيوبيا بعد زيارة دايان لها في ١٩٦٥. وإضافة إلى قواعدها العسكرية على الجزر الإريترية، وبخاصة قرب باب المندب، شيدت إسرائيل –بموافقة إثيوبيا - قاعدتين عسكريتين قرب الحدود بين إريتريا والسودان، واستغلت إريتريا اقتصادياً عن طريق شركاتها [انكودي

Ancodi للحوم، سيا Sia للمنتجات الزراعية، عميران Amiran للتجارة، سولال بونيه Solel Boneh للبناء والأشغال العامة، آتا Ata المحدودة للمشروعات الزراعية، وشركة أخوان ارون Aron للواردات والصادرات، واتحاد العمال الوطني الهستدروت للتجارة والصناعة].

وبحكم ارتباط البحر الأحمر بالأمن الإسرائيلي، فإن الإسرائيليين يرغبون القيام بدور في حل قضايا البحر الأحمر، وبخاصة تلك التي تؤثر على حرية إسرائيل في الملاحة والمتاجرة والتعاون الاقتصادي مع العالم الخارجي. هذا بالإضافة إلى سعي إسرائيل المستمر نحو تحقيق مجموعة من الأهداف بما يتواءم مع استراتيجيتها في البحر الأحمر، أهمها :

توسيع الوجود العسكري الإسرائيلي وترسيخه وتأمين مصالح إسرائيل بما يتيح لها إمكانات الهجوم المباشر على العرب في باب المندب. . وكذلك، إيجاد "عمق استراتيجي" في البحر الأحمر يتيح لإسرائيل رصد أي نشاط عسكري عربي في المنطقة. أيضاً، ضمان الاتصال والأمن للخطوط البحرية العسكرية والمدنية الإسرائيلية بين المحيط الهندي والبحر المتوسط عن طريق البحر الأحمر والطريق البرية من إيلات إلى حيفا وعسقلان.

لقد ثبت أن الجانب الاقتصادي في التغلغل في أفريقيا يمثل حجر الزاوية في العلاقات الأفروإسرائيلية مما يهدد بالضرورة الأمن القومي العربي الأمر الذي يتطلب من الجانب العربي العمل على توثيق العلاقات العربية – الأفريقية سواء من خلال العلاقات الثنائية أو جامعة الدول العربية أو منظمة الوحدة الأفريقية مع ضرورة التنبه للمشروع الصهيوني الذي يسعى للهيمنة على المنطقة.

الخلفية الأصولية للحركة الصهيونية

على الرغم من أن الصهيونية لم تتبلور في شكل حركة منظمة إلا على يد تيودور هرتزل (١٨٦٠ -١٩٠٤) إلا أنها أخذت صوراً مختلفة في أوربا قبل هذا العهد ولكن دون أن تحمل مسمى الصهيونية ومن أشهر الأمثلة على ذلك دعوة نابليون بونابرت إلى يهود آسيا وأفريقيا في أبريل ١٧٩٩ إلى مساعدة قواته في حملته لغزو المنطقة العربية واعداً إياهم بإعادتهم إلى الأرض المقدسة في فلسطين، وكذلك دعا جورج جاولر المستعمر البريطاني (١٧٩٦ -١٨٦٩) إلى توطين اليهود في فلسطين لتوسيع نفوذ بريطانيا.

وتقدم كتابات لورد شافتسبري (١٨٠١ -١٨٨٥) النموذج الأنصع لتبلور أسس الفكرة الصهيونية في أوساط غير يهودية قبل تحولها إلى حركة منظمة تقودها عناصر يهودية أوربية فهو ينظر إلى اليهود باعتبارهم شعباً مستقلاً حافظ على استمراره التاريخي دون انقطاع رغم تشتته وغربته بين الأمم ويقترح شافتسبري لإنقاذ هذا الشعب من غربته إعادته على "الأرض القديمة" التي تربطه بها علاقة وثيقة لم تشبها أي شائبة على مر العصور ومن هنا كان الشعار الذي طرحه شافتسبري والذي صار فيما بعد عنصراً جوهرياً في المشروع الصهيوني برمته وهو "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض". إلا أن هذه التصورات وغيرها لم تتعد كونها أطراً نزرية وضعها تيودور هرتيزل محل التنفيذ من خلال سعيه الدؤوب للبحث عن قوة كبرى تجد مصلحة في تبني المشروع الصهيوني وفي سياق هذا السعي عرض هرتيزل خدماته على السلطان العثماني ولم يتردد في التصريح بأن بوسع بريطانيا أن تكسب عشرة ملايين عميل من يهود العالم إذا ما شجعت عملية استيطان اليهود في فلسطين كما تكررت نفس المساعي مع قيصر روسيا وملك إيطاليا، وواصل زعماء الصهيونية سعيهم إلى الربط بين المشروع الصهيوني والمشروع الاستعماري حتى صدر وعد بلوفر ١٩١٧ واضعاً حجر الأساس لبناء الدولة التي سعى إليها المشروع

الصهيوني والذي شكل تعاقداً استعمارياً بريطانياً –صهيونياً على الانحياز لأقلية يهودية عنصرية على حساب الأغلبية العربية على أرض فلسطين.

والصهيونية بالإضافة لكونها حركة استعمارية سياسية قومية فهي بالتأكيد حركة دينية لأنها اتخذت من الدين اليهودي المحرف ومن النصوص والروايات الدينية المغلوطة منطلقاً لها لتبرير سياسات عدوانية توسعية، ويرى مظفر الطالب (مجلة دراسات -ع١٠) ارتكاز الصهيونية على منطلقات دينية يعتبر أمراً جوهرياً بالنسبة للحركة الصهيونية وخاصة في الأوقات التي كان فيها اليهود يعانون التشتت والضياع عندها نجدهم يكثرون في صلواتهم وترانيمهم للعودة إلى أرض الميعاد أو إلى صهيون، وقيام الكيان الصهيوني على أرض شعب فلسطين مدين في وجوده لتلك الرؤية الدينية فلولا تلك الرؤيا ما ترك ملايين اليهود بلادهم الأصلية وهاجروا إلى فلسطين ولولاها ما قاتلوا وثبتوا حتى قام ذلك الكيان من منطقة غريبة عليهم ووسط عالم عربي يتفوق عليهم آلاف المرات، ولولا هذه الرؤية ما استمر الكيان العنصري في وجوده ولما استطاع التهام المزيد من الأراضي العربية متحدياً الإرادة الدولية وقرارات المجتمع الدولي فقد صاغ اليهود الصهاينة كتابة تاريخهم بأيديهم من خلال توراتهم وتلمودهم في إطار من المقدسات والغيبيات وحاولوا بعد ذلك أن يسخروا هذا التاريخ المزيف لخدمة أهدافهم العدوانية والعنصرية من خلال الصهيونية التي استطاعت فيما بعد تحقيق معظم أهدافها.

وتصرفات الصهاينة وممارساتهم اليوم المعتمدة على عقدة التفوق وروح التعصب تنطلق من نصوص توراتية تؤكد أن على اليهود هم شعب الله المختار وأنهم الجيل الأفضل وأنهم الشعب الذي اختاره الله وفضله على العالمين وعليه نجدهم يرتبون العرق والنسب وفق أهوائهم منذ آدم عليه السلام حتى أبناء يعقوب عليه السلام. . إلخ فأفضل أبناء نوح عندهم هو سام وأفضل أبناء سام أرفخشاذ وأحسن أبنائه شليح وهكذا وصولاً إلى إبراهيم عليه السلام وأبنائه حيث وقع اختيارهم على إسحاق ثم على يعقوب باعتباره الأفضل وهو الذي اختير فيما بعد لمواصلة نقاء العنصر وهكذا يوجد من هو

أفضل في كل جيل ويريد الصهاينة من ذلك إثبات أن تربية شعب إسرائيل هي الأفضل لأنها قامت على أيدي أفضل الأنبياء حسب ادعائهم، والصهيونية استناداً على نصوص توراتية محرفة لا تتردد في القول بأن العالم ينقسم إلى قسمين متقابلين : قسم إسرائيل وهو صفوة البشرية وقسم آخر يسمونه " الجوييم" وهم غير اليهود ويعتبرونهم بهائم وأنجاس وأن جسد اليهود يختلف عن أجساد باقي البشر وأرواحهم كذلك متميزة لأنها من الروح المقدس وفي هذا الصدد يقول موسى بن ميمون وهو علم من أعلام اليهودية الحاخامية في القرن السادس عشر: "هناك بشر غير قادرين على مقاربة الله : إنهم نوع من البشر الذين هم ليس لديهم أي معتقد ديني ولا علمي ولا تقليدي، مثل الأتراك في أقصى الشمال والزنوج في أقصى الجنوب والذين يشبهونهم في مناخاتها. هؤلاء يعدون مثل حيوانات غير عاقلة، فأنا لا أصنفهم في مستوى البشر إذ أنهم من بين الكائنات الحية صنف أدنى من البشر وأعلى من القردة بما أن لديهم وجه وملامح الإنسان وفطنة أعلى من القرد" ويقول في مناسبة أخرى: "لقد نفخ الله في كل كائن بشري نفخة الحياة أي الروح والتي نسميها النفس أما فيما يخص الشعب اليهودي فلقد أودعت فيه نفس إضافية أي النفس الإلهية وبالتالي كل واحد منا -يقصد اليهود- يمتلك نفسين تحت تصرفه".

والصهاينة في عرض مزاعمهم يؤكدون على تمسكهم بأرض الميعاد (فلسطين) حسب نصوص مغلوطة أشهرها ما ورد في سفر التكوين من خطاب الرب لإبرام قائلاً : "اترك أرضك وعشيرتك وبيت أبيك واذهب إلى الأرض التي أريك، فاجعل منك أمة كبيرة وأباركك وأعظم اسمك وأبارك مباركيك وألعن لاعنيك وتتبارك فيك جميع أمم الأرض" ومن خلال الرجوع إلى النصوص التوراتية العديدة نجد أن الحركة الصهيونية تحاول أن تؤطر كل برامجها ومخططاتها وفق تلك الرؤية الدينية التوراتية وهو ما يعلن عنه القادة الصهاينة باستمرار ففي أكتوبر ١٩٧١ صرحت رئيسة الوزراء الإسرائيلية السابقة جولدا مائير لإحدى الصحف الفرنسية قائلة: "وجد هذا البلد -إسرائيل - تنفيذاً لوعد الرب ذاته ولهذا لا يصح أن نسأله إيضاحاً عن شرعية ذلك الوجود" كما صرح بيجن ذات

مرة قائلاً : "إن القدس هي عاصمة إسرائيل الأبدية فمنذ عهد ملكنا داود قرر أن ينقل عاصمته من الخليل إلى القدس وذلك منذ أكثر من ٣٠٠٠ سنة وآباؤنا أقسموا وهم فوق أرض بابل قسم الإخلاص للقدس وأحفاد أحفادهم عادوا ليكرروا نفس القسم : إذا نسيتك يا قدس فلتنسي يميني وليلتصق لساني بحلقي إذا لم أذكرك" وجدير بالذكر أن شارون ردد نفس القسم بعد فوزه بانتخابات الحكومة الإسرائيلية الثانية.

الأخطر من كل النقاط السابقة هو ما تتبناه الصهيونية اليوم من سياسة العنف والقتل والإرهاب بكافة أشكاله فهي تربط بين هذه الممارسات ومقولات توراتية قديمة منها ما ورد في سفر التثنية : "وحين تتقدمون لمحاربة مدينة فادعوها للصلح أولاً فإن أجابتكم إلى الصلح واستسلمت لكم فلك الشعب الساكن فيها يصبح عبيداً لكم وإن أبت الصلح وحاربتكم فحاصروها فإذا أسقطها الرب إلهكم في أيديكم فاقتلوا جميع ذكورها بحد السيف" وتعتمد الصهيونية اليوم على الكهنة والحاخامات اليهود لإقناع يهود العالم وإعدادهم لتقبل هذه السياسات واعتبارها من الضروريات في العقيدة اليهودية وبالتالي اعتبارها من الأولويات على مستوى الدولة والمجتمع فهناك الكثير من النصوص التوراتية والتلمودية وغيرها تقرأ لطلبة المدارس بعد شرح مفصل لها لإعداد الطلبة بشكل ينسجم مع التوجهات الصهيونية ولذلك نجد أن معظم اليهود يؤيدون الحركة الصهيونية.

بشهادة كتابات يهودية معاصرة لا يمكن إغفال العلاقة بين الأصولية اليهودية وبين تعطيل السلام في الشرق الأوسط وفي كتاب الأصولية اليهودية في إسرائيل لمؤلفيه إسرائيل شاحاك ونورتون متسفينسكي (ترجمة ناصر عفيفي -مؤسسة روزاليوسف - ٢٠٠١) يؤكد المؤلفان أنهما لا يستطيعان المساهمة في تجاهل الخطر الداهم للأصولية اليهودية على السلام، ويستشهد المؤلفان بأحد المتعصبين الأصوليين اليهود وهو (إيجال عامير) فقد كان يتصرف طبقاً لتعليمات الشريعة اليهودية حينما قام بإطلاق الرصاص على إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق وقامت العديد من الجماعات الدينية اليهودية بتأييد جريمة القتل باسم الديانة اليهودية الحقيقية. وفي الكتاب المذكور يستشهد

المؤلفان بأنصار الحزب القومي الديني كصورة من صور الأصولية اليهودية التي تقف عقبة في طريق السلام في معارضتهم السمتمرة لأي انسحاب من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في ١٩٦٧ وكذلك معارضتهم الانسحاب الإسرائيلي من سيناء عام ١٩٧٨ كما يعارضون الانسحاب من الضفة الغربية بالإضافة إلى قيامهم بتوزيع وطباعة أطلس يبين أرض إسرائيل المزعومة والتي تنتمي -في رأيهم - لليهود وتنتظر التحرير وتشمل على سيناء والأردن ولبنان ومعظم سوريا والكويت.

لاشك أن الحركة الصهيونية منذ نشأتها وعلى مر التاريخ وحتى وقتنا هذا تتخذ من الدين سياسة لها لتبرير ممارساتها العنصرية ولتضفي شرعية مقدسة على وسائلها اللاإنسانية لفرض وجودها.

الرباط المقدس بين يهود أمريكا وإسرائيل

على الرغم من قلة عدد اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية الذي لا تتعدى نسبتهم ٣٪ فقط من السكان إلا أنهم يمثلون مكوناً رئيسياً في المجتمع الأمريكي ويرجع ذلك إلى الهجرة المبكرة إلى الولايات المتحدة والتي بدأت في القرن الخامس عشر ومثلت الموجة الأولى من المهاجرين اليهود الذين قدموا من البرتغال في الفترة الاستعمارية وشملت الموجة الثانية من المهاجرين اليهود الألمان في منتصف القرن التاسع عشر والتي جلبت علماء بارزين في التاريخ الأمريكي أبرزهم ألبرت اينشتاين وكانت الموجة الثالثة من المهاجرين الروس في القرن العشرين وكان القاسم المشترك بين أبناء هذه الموجات الثلاث هو كراهيتهم للجالية اليهودية في أوربا التي عاملتهم باحتقار وشعورهم بخيانة الحكومة والحاخامات وزعماء اليهود الذين فشلوا في إيجاد مكان لهم في مواطنهم وانعكس ذلك بالطبع على نظرتهم للحركة الصهيونية العالمية وتجاهلهم لها وساعد على ذلك ارتباطهم بالتيار الليبرالي الأمريكي الذي يكرس المبدأ الدستوري الخاص بالفصل بين الدين والدولة مما دفع المنظمات اليهودية في أمريكا إلى تكوين ما يسمى بالمجلس الاستشاري القومي لعلاقات التجمعات اليهودية الذي تتطابق برامجه وتوجهاته مع توجهات التيار الليبرالي الأمريكي الذي يركز على قضايا العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر والجريمة وضمان الحقوق والحريات المدنية وحقوق الأقليات.

إلا أن معاداة الصهيونية بدأ يتبخر تدريجياً عبر التاريخ بدءاً من الخطاب الذي وجهه تيودور هرتيزل إلى الجالية اليهودية في أمريكا في حزيران ١٩٠١ بألا تسمح للحياة في العالم الجديد أن تنسيها مشروعها الاستعماري "لقد وصلنا مرحلة حاسمة من التاريخ اليهودي، فهل يضيعون هذه الفرصة التي لم يسبق لها مثيل بإنهاء مأساة اليهود التائهين،

وهل ينسى اليهود أمريكا بالذات خلال سعادتهم في أرض الحرية المجيدة مدى عمق عبودية إخوانهم" ومروراً بمرحلة اضطهاد اليهود من قبل النازية والحروب العربية اليهودية ١٩٤٨، ١٩٦٧ بدأت عاطفة اليهود الأمريكيين تتجه بقوة نحو إسرائيل والحركة الصهيونية.

وأصبح واقعاً أن الجالية اليهودية في أمريكا تغلغلت في المجتمع الأمريكي بشكل جيد ساهم في تشكيل أفكاره وقضاياه مما يمكنهم من الحفاظ على حقوقهم داخل أمريكا من ناحية وفي نفس الوقت ضمان مساندة الشعب الأمريكي لقضايا اليهود في الخارج وخاصة مساندة إسرائيل مادياً ومعنوياً وهم يضمنون ذلك من خلال التأكيد على الاهتمام بالعديد من القضايا محل اهتمام الليبراليين فيما يتعلق بحقوق الإنسان ودعم الديمقراطيات الناشئة ودعم السلم والأمن الدوليين وبالطبع يتم الربط بين تلك القضايا وبين إسرائيل حيث تؤكد المنظمات اليهودية على أن أمن وبقاء إسرائيل وتقوية العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل يحتل أهمية قصوى لدى الجالية اليهودية بالولايات المتحدة . وتؤكد أن العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل لا تقوم فقط على أساس استراتيجي ولكن تقوم على قيم مشتركة خاصة النظام الديمقراطي وكذلك تقوم على مواجهة تحديات مشتركة وتستخدم المنظمات اليهودية ورقة حقوق الإنسان للتأكيد على أهمية ضمان حقوق الأقلية اليهودية في دول العالم المختلفة وخاصة حقهم في الهجرة إلى إسرائيل.

أخطر ما في الأمر أن هناك العديد من المنظمات اليهودية تمارس نشاطها تحت عباءة التيار الليبرالي وتستخدم شعاراته لتحقيق أهدافها الداخلية والخارجية ويأتي على رأس هذه المنظمات ما يعرف باسم عصبة مكافحة التشهير Anti Defamation League (ADL) والتي عرض لأنشطتها د. محمد كمال (إسرائيل من الداخل – أعمال المؤتمر السادس عشر للبحوث السياسية – جامعة القاهرة –ديسمبر٢٠٠٢) وعصبة مكافحة التشهير التي أنشأت عام ١٩١٣ جعلت همها الأكبر مكافحة التميز ضد اليهود فيما يتعلق بالتوظيف والتعليم والسكن ومكافحة معاداة السامية وقامت العصبة بحملة واسعة ضد من أسمتهم منكري المحرقة وما حدث لليهود في أوربا وكذلك بدأت العصبة في تطوير أجندة خارجية تتمحور بشكل

أساسي حول دعم إسرائيل وقد جعلت إسرائيل أولوية لها بعد حرب ١٩٦٧ وقامت بحملة واسعة استهدفت دعم الرأي العام الأمريكي لإسرائيل وإبراز ما أطلقت عليه الوجه الإنساني لإسرائيل وزادت من جهودها للترويج لإسرائيل بعد حرب ١٩٧٣ وقامت بالتشهير بقرار الأمم المتحدة الذي قام بمساواة الصهيونية بالعنصرية وقامت أيضاً بمكافحة المقاطعة الأمريكية للشركات التي تتعامل مع إسرائيل ولعب قادة العصبة دوراً أساسياً في دفع الكونجرس الأمريكي لإصدار قانون مكافحة المقاطعة عام ١٩٧٧ والذي جرم مشاركة الشركات الأمريكية في المقاطعة، وقامت العصبة باستهداف منظمة التحرير الفلسطينية خلال السبعينيات والثمانينيات واتهامها بممارسة أنشطة إرهابية متطرفة وشجعت وزارة الخارجية الأمريكية على تحديد حرية السفر لممثلي منظمة التحرير لدى مقر الأمم المتحدة بنيويورك بحيث لا يتجاوز ٢٥ ميلاً من مقر المنظمة الدولية.

ومن القضايا التي اهتمت بها أيضاً قضية اليهود السوفييت حيث قامت بحملة واسعة النطاق ضد ما أطلقت عليه انتهاك حقوق الإنسان في الاتحاد السوفيتي وطالبت بالسماح لليهود السوفييت بالهجرة وكانت إحدى القوى وراء إصدار الكونجرس لقانون جاكسون -فانيك والذي ربط إعطاء الاتحاد السوفيتي وضع الدولة الأولى بالرعاية تجارياً بالسماح بالهجرة لليهود السوفييت إلى إسرائيل.

وبدأت العصبة في تركيز جانب من نشاطاتها على ما تطلق عليه مكافحة السامية في الدول العربية والإسلامية وفي هذا الصدد لا تضع العصبة حدوداً واضحة ما بين معاداة السامية ومعاداة السياسة الإسرائيلية حيث كثيراً ما يتم الخلط بين الاثنين والنظر إلى أي موقف يعارض السياسة الإسرائيلية على أنه معاد للسامية أيضاً وكذلك يتم الربط بين معاداة اليهود ومعاداة الولايات المتحدة وتقوم العصبة بمراقبة ما ينشر وما يبث في وسائل الإعلام المختلفة في عدد من الدول العربية وإعداد تقارير عن ذلك وتقوم بعد ذلك بنشرها بشكل أوسع وتقديمها لصانعي القرار في الولايات المتحدة ومطالبتهم بالضغط على الدول المعنية من أجل وقف تلك الحملات بل واستخدام سلاح العقوبات لتحقيق ذلك ومثال

على ذلك قيام إبراهام فوكسمان المدير التنفيذي للعصبة بتقديم شهادة أمام اللجنة الفرعية للشرق الأوسط التابعة لمجلس النواب الأمريكي في ١٨ أبريل ٢٠٠٢ تحدث فيها عن انتشار موجة من المعاداة للسامية والمعاداة للولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي أخذت عدة أشكال أهمها من وجهة نظره:

١ - كبش الفداء : بمعنى إلقاء اللوم على اليهود وإسرائيل فيما يتعلق بالمسؤولية عن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

٢ - النظر إلى اليهود على أنهم ما دون البشر Dehumanizing ودلل على ذلك بأن قناة تلفزيونية عربية أذاعت حلقة كوميدية تم تصوير رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون فيها بأنه يشرب دماء أطفال العرب.

٣ - المساواة بين اليهود والنازيين أو الإشارة لإسرائيل على أنها نظام عنصري ومساواة الصهيونية بالعنصرية .

٤ - إنكار حدوث المحرقة Holocaust Denial وأن العديد من المقالات التي تنشر في الصحف العربية تشير إلى أن اليهود قاموا باختراع المحرقة لكي يكسبوا التعاطف معهم.

ولا يمكن إغفال دور المحافظين الجدد البارز في دعم السياسات الإسرائيلية والصهيونية والحقيقة أن هذا الاتجاه يضم عدداً من كبار المثقفين اليهود والشخصيات القيادية وقد برز دور المحافظين الجدد على الساحة السياسية الأمريكية بتأييد ترشيح بوش الابن للرئاسة عن الحزب الجمهوري واستعان بوش بعدد منهم كمستشارين له أثناء الحملة الانتخابية ثم قام بتعيين عدد منهم في صفوف إدارته الجديدة مثل تعيين بول وولفوتيز نائباً لوزير الدفاع ثم ترشيحه رئيساً للبنك الدولي وكذلك تعيين إليوت إبرامز مسؤولاً عن الشرق الأوسط بمجلس الأمن القومي التابع للبيت الأبيض.

وتتضح أفكار حركة المحافظين الجدد بالنسبة للشرق الأوسط في الخطاب الذي وجهه عدد من أبرز قادتها من مشروع القرن الأمريكي الجديد برئاسة وليام كريستول إلى الرئيس بوش في ٣ أبريل ٢٠٠٢ وجاء فيه:

١ - شكر الرئيس على قيادته الشجاعة في مواجهة الإرهاب وتقديم التأييد الكامل له.

٢ - الشكر بوجه خاص على الموقف المؤيد للحكومة الإسرائيلية في حربها ضد الإرهاب لأنها ديمقراطية ليبرالية تتعرض للإرهاب وهي تحتاج الآن للمساعدة وهي تستحق المساندة لأنها دولة حرة ديمقراطية والولايات المتحدة هي التي لديها القوة لتقديم تلك المساعدة لإسرائيل.

٣ - إن الولايات المتحدة وإسرائيل لديهما عدو مشترك وإسرائيل هدف لمحور الشر لأنها من ناحية صديق للويات المتحدة ومن ناحية هي جزيرة الليبرالية والمبادئ الديمقراطية.

٤ - إن إسرائيل تحارب نفس معركة الولايات المتحدة ضد الإرهاب الدولي.

٥ - إن حرب إسرائيل ضد الإرهاب هي حربنا وانتصار إسرائيل هو جزء أساسي من انتصارنا لذا نحتاج أن نقف مع إسرائيل في حربها ضد الإرهاب.

يتضح من الطرح السابق مدى تغلغل القوى اليهودية في المجتمع الأمريكي ومدى قدرتها على التوافق مع التيارات السياسية المختلفة لتحقيق مصالحها داخلياً وخارجياً ودعم سياسات إسرائيل العنصرية أما عن القوى وجماعات الضغط العربية في أمريكا فلاشك أنها موجودة ولكن يبدو أن لها اهتمامات أخرى بعيداً تماماً عن قضايانا.

الهجرة كمبدأ من مبادئ الصهيونية الجديدة

في بداية هجرة اليهود الاستيطانية إلى فلسطين في الثمانينيات من القرن التاسع عشر لم يتعد عددهم ٧،٧٥٠،٠٠ نسمة على مستوى العالم وكان القسم الأكبر منهم يتركز في بلدان أوربا الشرقي، ودخل فلسطين في هذه المرحلة نحو ٤٦،٠٠ يهودي نحو ستة آلاف منهم في موجة الهجرة الأولى (١٨٨٢ -١٩٠٣) والباقون في موجة الهجرة الثانية (١٩٠٤ -١٩١٤) وانقسم المهاجرون الجدد إلى قسمين، القسم الأكبر استوطن في المدن والأراضي الفلسطينية المختلفة والجزء الأصغر وفر له البارون إدموند روتشيلد ما سمى وقتئذ بالمستعمرات، وبفضل هذا الرجل شكلت هذه المستعمرات ٢٪ من مساحة فلسطين، وذلك في عام ١٩١٤ على مساحة ٤٢٠،٠٠٠ دونم، خلال هذه الفترة كانت الأمور تجرى بشكل غاية في النظام والترتيب طبقاً لتوصيات وقرارات المؤسسات الصهيونية المركزية والتي كان على رأسها المنظمة الصهيونية العالمية (WZO) والمؤتمر (Congress) والصندوق الاستعماري اليهودي Jewish Colonial Trust والصندوق القومي اليهودي Jewish National Fund، وكان الصندوق الاستعماري اليهودي JCT الذي تأسس في لندن عام ١٨٩٩ برأس مال قدره ٤٠٠،٠٠ جنيه هو الهيئة المالية الرئيسية للمنظمة بينما خصص الصندوق القومي اليهودي لشراء الأراضي، وتفرع من الصندوق الاستعماري عدة شركات ومصارف أقامت فروعاً لها في اسطنبول وبيروت والمدن الفرنسية، وتولى مكتب فلسطينThe Palestine Office ١٩٠٨ برئاسة البيروقراطي اليهودي الروسي الأصل آرثر روبين تنسيق عمليات شراء الأراضي كافة ممثلاً الصندوق القومي، وانبثق من حزب "بو عالى تيسون" الاشتراكي الماركسي الروسي الأصل العالي الانتشار تنظيم محلي من أعضاء موجة الهجرة الثانية بقيادة اسحاق بن تشفى وديفيد بن جوريون.

بدأت عمليات الهجرة المنظمة إلى فلسطين في هذا الوقت المبكر وقبل إعلان دولة إسرائيل أصلاً واتخذت أشكالاً مختلفة وعلى مراحل وكان آخرها الموجة التي شهدها أواخر عام ١٩٨٩ والمختلف في هذه الهجرة الجديدة هو أن نسبة كبيرة منها لم تتجه إلى إسرائيل بدافع أيديولوجي أو ديني إنما كان الدافع الاقتصادي هو المحرك الأساسي وخاصة بالنسبة للقسم الأكبر من هؤلاء المهاجرين الجدد الحاصلين على شهادات جامعية في الطب والهندسة والصيدلة والكمبيوتر، وقد جاء هؤلاء في وقت حرج حيث أن المجتمع الإسرائيلي من الداخل لم يعد يرحب باستقبال الوافدين عليهم، فهم يعتبرون أنهم ينافسونهم في فرص العمل وأنهم المسئولون عن ارتفاع معدلات البطالة وخاصة بعد فشل الحكومات الإسرائيلية في توفير ظروف مناسبة للوافدين الجدد إلى أرض إسرائيل، الأمر الذي دفع المهاجرين الجدد وخاصة القادرين منهم من الاتحاد السوفيتي السابق للرغبة في مغادرة إسرائيل، ونقلاً عن بدر أحمد عبد العاطي (السياسة الدولية ١٠٨٤ - أبريل ١٩٩٢) فإن استطلاع الرأي الذي أجراه معهد Tapazit يشير إلى أن ٣٠٪ من المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفيتي السابق يرغبون في العودة إلى بلادهم والأهم من ذلك تصريحات السفير الروسي في تل أبيب بأن هناك نحو ٩٠ مهاجراً من بين كل ١٠٠ مهاجر ممن وصلوا من الاتحاد السوفيتي السابق يرغبون في مغادرة إسرائيل وعلى الرغم من المبالغة في تقديرات السفير الروسي إلا أنها تعطى مؤشراً عن وجود رغبة متزايدة في مغادرة إسرائيل ومع ذلك فإن التقديرات المتوافرة في عدد المهاجرين الذين غادروا إسرائيل تشير إلى ضآلة أعدادهم حيث تشير إحصاءات مكتب الإحصاءات المركزي إلى أن ١٪ فقط من المهاجرين الجدد قد غادروا إسرائيل، وتشير إحصاءات الوكالة اليهودية إلى أن نحو ٦٤٠٠ مهاجر سوفيتي قد تقدموا بطلبات هجرة من إسرائيل في عام ١٩٩١ إلا أن ٣٨٪ منهم فقط قد غادروا إسرائيل بالفعل وواضح أن هناك تناقضا بين استطلاع الرأي وتصريحات السفير الروسي تشير إلى الرغبة العارمة في الهجرة ومعدلات الهجرة الفعلية الضئيلة.

ويرجع بدر أحمد عبد العاطي (مصدر سابق) هذا التناقض إلى أن الرغبة في الهجرة لا تترجم على الفور إلى مغادرة فعلية نظراً للاعتبارات الآتية :

١ - المهاجرين الجدد لا يمنحون في العام الأول على هجرتهم جواز سفر ويتطلب مغادرتهم إسرائيل إجراءات معقدة لاستخراج وثائق سفر فقط Laissez-Passer.

٢ - العقبات التي تضعها الحكومة الإسرائيلية أمام المهاجرين الجدد لمغادرة إسرائيل خاصة ما يتعلق بضرورة سداد القرض الذي يحصلون عليه عند وصولهم إسرائيل.

٣ - عدم توفر البديل المناسب أمام هؤلاء المهاجرين خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وسقوط الجنسية عنهم، وعدم وجود جوازات سفر لديهم، حيث إنهم تركوا هذه الجوازات قبل مغادرة الاتحاد السوفيتي السابق وحتى إذا توافرت البدائل لمغادرة إسرائيل فإن إسرائيل تسعى لإحباط هذه المحاولات كما حدث عندما ضغطت على حكومة جنوب إفريقيا لعدم منح تأشيرات دخول للمهاجرين لمغادرة إسرائيل إلى جنوب إفريقيا وذلك بعد تزايد معدلات هذه الطلبات.

٤ - إن واقع استقرارهم في إسرائيل وإلحاق أبنائهم في المدارس سيجعل من عملية مغادرة إسرائيل عملية بالغة الصعوبة.

في ظل هذه الصعوبات التي تواجهها الحكومات الإسرائيلية لترغيب يهود العالم في الهجرة إلى إسرائيل، ومحاولة منع أو الحد من عودة المهاجرين إلى بلادهم بشتى الوسائل والطرق فإن هناك المزيد من المخططات الأيديولوجية والأفكار المنظمة المتجددة التي تجعل من قضية الهجرة إلى إسرائيل قضية أساسية بالنسبة للشعب اليهودي، وإذا نظرنا لقرارات المؤتمر الصهيوني الثالث والثلاثين المنعقد في القدس في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ ديسمبر ١٩٩٧ والذي نشرت مقتطفات منه مجلة الدراسات الفلسطينية (ع٣٦ - خريف

١٩٩٨) نجد أن إسرائيل تولى عناية خاصة لتشجيع الهجرة من الغرب في أكثر من صورة ترغيب منها:

أ - تشجيع الهجرة: الترويج للهجرة من خلال إتاحة الفرصة أمام الشباب لتجريب الحياة في إسرائيل ويجب إرسال المزيد من الـ"شليحيم" (المبعوثين) الإسرائيليين إلى الشتات من أجل تشجيع الشباب على المشاركة في برامج مثل:

- برامج صيفية قصيرة قبل الذهاب إلى العمل.
- المشاركة في برامج تبادل الطلبة.
- تنمية الوعي للمبادلات التربوية في إسرائيل بين الطلبة والأهالي.

ب - مساعدة مشاريع الأعمال الصغيرة: يرغب مهاجرون كثيرون في الغرب في أن يكسبوا رزقهم في إسرائيل من خلال العمال التجارية، وإنشاء مشاريع أعمال صغيرة وخصوصاً في مجالات الخدمات والتكنولوجيا المتقدمة، لذا يجب تسهيل المتطلبات البيروقراطية حتى لا تنال البيروقراطية من القدرة على مباشرة مثل هذه الأعمال والمشاريع للمهاجرين في إسرائيل.

جـ - تشجيع هجرة الأشخاص الأكبر سناً: من العوامل التي ربما تشجع على الهجرة من الغرب تمكين العائلات الموسعة من أن تبقى قريبة بعضها من بعض، فمن المحبذ تشجيع الأجيال المتنوعة على الهجرة معاً.

ولم يفت المؤتمر الصهيوني أن يضع المبادئ الأساسية للهجرة والتي تتمثل في:

١ - الهجرة والاستيعاب موضوعين يشغلان الأولوية القومية العليا، والحركة الصهيونية تدعو كلا من دولة إسرائيل والوكالة اليهودية إلى توفير المواد الضرورية للهجرة والاستيعاب.

٢ - هناك حاجة إلى إصلاح حقيقي في مجال الهجرة والاستيعاب، التخطيط لمصادر عمالة متنوعة، تبسط إجراءات الاستثمار المالي في إسرائيل، إزالة

الصور السلبية التي تنسب للمهاجرين وبذل الجهود لتعزيز الروابط الاجتماعية بين الإسرائيليين القدامى والجدد.

٣ - يجب التركيز على برامج الهجرة للشباب والطلبة الذين يشكلون أكبر مخزون للمهاجرين المحتملين والذين يرجح أن يكونوا في المستقبل قوة جاذبة لهجرة أقاربهم.

٤ -يجب الحفاظ على نظام الاستيعاب المباشر وتنويع وسائله وطرقه كي تلائم الفئات المتعددة من المهاجرين وتعنى بتلبية حاجاتهم الخاصة.

٥ - إن الحركة الصهيونية تدعو الحكومة الإسرائيلية إلى العمل على إيجاد حلول لتهويد آلاف المهاجرين الذين وفدوا إلى إسرائيل في الأعوام القليلة الأخيرة.

٦ - يجب أن تم نقل الأنشطة بين الإسرائيليين المقيمين في الخارج وبين السكان العائدين من الحكومة إلى المنظمة الصهيونية العالمية ومندوبيها، ويجب اعتماد كل أسلوب ممكن لتشجيع عودة الإسرائيليين المقيمين في الخارج.

٧ - يجب دراسة الطرق المتبعة وتخصيص الموارد للبرامج الهادفة إلى منع المهاجرين الجدد من مغادرة إسرائيل.

٨ - يجب منح حقوق المهاجرين فترة خمسة أعوام لليهود المقيمين بألمانيا الذين هاجروا من رابطة الدولة المستقلة ويقررون الهجرة إلى إسرائيل.

ولم تقتصر دعوة المؤتمر على تشجيع الهجرة من الغرب فقط وإنما أوصت أيضاً بتشجيع الهجرة من جنوب أفريقيا ومن أمريكا اللاتينية.

بعد الانسحاب من قطاع غزة.... هل تتمدد إسرائيل ؟ !!

لم تكن باكستان أبداً داعمة لإسرائيل ولم تظهر أي من الدراسات السياسية وجود علاقات على أي مستوى بين الدولتين ولذلك بدا اللقاء الذي تم بين وزيري خارجية إسرائيل وباكستان برعاية تركية غريباً وجريئاً، إلا أن تصريحات وزير الخارجية الباكستاني كانت تحمل في طياتها تبريراً لهذا اللقاء فهو أكد أن مسألة انسحاب إسرائيل من قطاع غزة كانت تمثل عاملاً محورياً في نظرة باكستان إلى الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي (مبشراً بتدشين مرحلة جديدة من العلاقات) ومن جانبه صرح "سيلفان شالوم" وزير الخارجية الإسرائيلية أن هذا الاتفاق في هذا التوقيت من شأنه أن يحث العديد من الدول العربية والإسلامية على تغيير مواقفها بالنسبة إلى إسرائيل. ويبدو أن شريحة كبيرة من الكتاب العرب الذين يعارضون التطبيع ويجزعون من جراء توقيع اتفاقية بين طرف عربي وإسرائيل أو من عقد لقاء بين دبلوماسيين عرب ونظرائهم من الإسرائيليين سوف ينزعجون أكثر خلال المرحلة المقبلة التي ستشهد علاقات عربية إسرائيلية على أعلى المستويات فإسرائيل لن تفوت فرصة انسحابها من غزة هكذا دون تحقيق مكاسب سياسية ودبلوماسية، فلقد صور الإعلام الإسرائيلي والغربي – والعربي أحياناً - أن إسرائيل خسرت كثيراً بالانسحاب من غزة وأنها ضحت براحة سكان القطاع من المستوطنين في سبيل تحقيق السلام ومشاهد تهجير المستوطنين واستلقائهم على الأرض وتشبثهم بها وخلعهم منها عنوة سيظل عالقاً بأذهان المشاهدين تماماً كما يتذكر الجميع مشاهد الدمار في "هيروشيما" و"نجازاكي" ومشاهد تحطيم حائط "برلين" ومشهد القبض على "صدام حسين"....الخ، ستظل مسجلة بأذهان الناس على أنها حدث تاريخي، هذا ما أرادته إسرائيل وما تريد أن تقبض ثمنه في المرحلة المقبلة.

وبالنظر إلى وقائع التاريخ الحديث نجد أن هناك هدفاً ثابتاً في استراتيجية الغرب تجاه المنطقة العربية يتمثل في الحيلولة دون ظهور قوة إقليمية فيها تكفل تكتلها على أساس عربي أو إسلامي وذلك من خلال إنشاء تحالفات عديدة من أجل إسقاط أي مشروع يهدف إلى تحقيق هذا التكتل ابتداءاً من مشروع " محمد على باشا" حاكم مصر والشام أوائل القرن الـ١٩ مروراً بجمال عبد الناصر حتى حرب عاصفة الصحراء في عام ١٩٩١م وقد كان زرع إسرائيل في قلب المنطقة العربية هو أحد الوسائل لتحقيق هذا الهدف وخلال الأربعين عاما الماضية برز مفهوم الشرق الأوسط كصيغة مناقضة للمصلحة العربية واستقر في الوجدان العربي ارتباط هذه الفكرة بالعداء للعروبة ومحاولة نفاذ إسرائيل حيث إن المفهوم هو الذي يمكن أن يحقق لإسرائيل الانتماء إلى المنطقة فهي دولة شرق أوسطية وليست عربية وهو المفهوم الذي يتسع لإسرائيل ويعطيها شرعية الوجود والبقاء، وقد تولى الغرب رعاية الفكرة الشرق أوسطية حيث قامت المؤسسات الغربية البحثية وعلى رأسها جامعة "هارفارد" بوضع معالم المشروع الجديد لهذه الفكرة فمنذ أن حلت الوصاية الأمريكية محل الوصاية الإنجليزية والفرنسية وخلفتهما في رعاية إسرائيل حاولت بكل الوسائل إحكام السيطرة على المنطقة العربية ومواردها خاصة البترول حتى جاء بدء انكسار المد القومي منذ نهاية الستينات من القرن الماضي، وابتداء من منتصف الثمانينات بدأ التصور الحديث للمشروع الشرق أوسطي بالظهور في صورة مشروع أعده "شيمون بيريز" وزير الخارجية ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق واشترك معه مصطفى خليل نائب رئيس حزب الوطني ورئيس الوزراء المصري الأسبق، الذي يتضمن استيعاب الثروة النفطية الخليجية وإدماجها في اقتصاديات الغرب عن طريق برنامج مشترك برصيد قدره ٣٠ مليار دولار تديره الولايات المتحدة والدول الأوروبية والدول العربية النفطية وقد تزامن مع الحديث عن هذا المشروع عقد اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين إسرائيل والولايات المتحدة وقد عدتها الدول العربية وسيلة للتسلل عبر قرارات المقاطعة العربية وتسريب المنتجات الإسرائيلية إلى الدول العربية باعتبارها منتجات أمريكية.

وفي كتابه "الشرق الأوسط الجديد" يعرض "شيمون بيريز" مشروع الشرق الأوسط الجديد مقدماً الحلول الاقتصادية على الحلول السياسية طارحاً أفكاره وآراءه حول الأمن القومي والإقليمي والنظام الاقتصادي ومشاكل المياه وخطوط المياه وكذلك السياحة موجهاً نداءه للشعب العربي للانقلاب على حكامه " الأوتوقراطيين" على حسب تعبيره لتحقيق الديموقراطية التي وحدها تملك القدرة على التجديد والإبداع على أن يقوم هذه النظام الديموقراطي على سحق حواجز الحقد والكره ورفع شعار لا حروب بعد اليوم متناسياً أن ديموقراطية إسرائيل المزعومة قد قامت أساساً على غياب شعب وإحلال شعب آخر إلا أنه يقدم التجربة الإسرائيلية على كل التجارب وكأنها المثال والقدوة، ويدعو "بيريز" إلى درء الماضي بكل أحزانه والالتفاف إلى المستقبل والنظر إلى شرق أوسط جديد يقوم على تعاون اقتصادي أولاً يتلوه تفهم سياسي لأن إسرائيل – وفقاً لرأيه – لم تفتعل الحروب لاحتلال الأراضي، وإنما هي احتلت بعض المناطق من أجل ضمان الأمن والاستقرار.

وتتوافق رؤى "بيريز" هذه مع رؤى محرري خطط إسرائيل التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع [إسرائيل ٢٠٢٠] التي أعدها ٢٥٠ خبير إسرائيلي من مختلف المؤسسات الرسمية والأكاديمية من داخل إسرائيل وخارجها وتحت بند (طاقة كامنة لمشاريع مجالية مشتركة) يفترض أحد هؤلاء الخبراء أن فتح الحدود يكشف إمكانيات استنفاد طاقات كامنة فريدة في مناطق طبيعية ذات قيمة كبيرة أدت إلى الحدود التعسفية المسدودة إلى منع تطويرها وبمقدور هذه المناطق أن تحقق هذه الطاقة الكبيرة الكامنة في وضع لاحق عندما يتم تنسيق تخطيطها وتطويرها بين الدلو ذات الصلة وفي إطار هذه المشاريع يشير الكاتب إلى ستة مشاريع إقليمية: -

- منطقة وادي عربة بين البحر الأحمر والبحر والميت: كمنطقة للزراعة والسياحة وللبنى التحتية الوطنية المشتركة في مواضيع المياه والطاقة.

- منطقة البحر الميت: المنتزه الأكثر انخفاضاً في العالم، وفي مواضيع السياحة والعلاج، فيما تشكل مدن "الكرك" في الأردن، و"عراد" في إسرائيل، و"أريحا " في السلطة الفلسطينية خلفية حضرية لها.
- منطقة غور الأردن: كمتنزه ثقافي وتراثي ومنطقة سياحية وزراعية فيما تشكل مدينتا "أريحا" و "بيسان" مراكز رئيسية وقاعدة خلفية بلدية لهذه المنطقة.
- منطقة بحيرة طبرية – الجولان – جبل الشيخ – لبنان: منطقة زراعية - سياحية ومحميات طبيعية تشمل مناطق داخل إسرائيل والأردن وسوريا ولبنان ويوجد في هذه المنطقة مواقع بانورامية وطبيعية وتراثية ذات روعة بانورامية ومناخية.
- جنوب شرق المتوسط: مدن الساحل الجنوبية في إسرائيل وهي أشدود راشكلون [عسقلان] وقطاع غزة وشمال شرق سيناء، وحتى العريش.

مربط الفرس :

تأثير المؤتمرات الصهيونية في سياسة إسرائيل

د. مصطفى رجب

من المعروف أن دولة إسرائيل نشأت أصلاً على خلفية مؤتمرات صهيونية ومن المؤكد أيضاً أن أي خطوة تتخذها إسرائيل في سياستها الداخلية والخارجية تأتي بناءً على قرارات صهيونية فمنذ أن أطلق هرتزل الحركة الصهيونية العالمية في بازل بسويسرا عام ١٨٩٧ والمؤتمر الصهيوني يعقد سنوياً ثم أصبح يعقد مرة كل سنتين في مختلف الدول الأوربية لكن بعد تأسيس دولة إسرائيل صار يعقد كل أربع سنوات في القدس ، وأهمية المؤتمرات الصهيونية تنبع من كونها الهيئة التشريعية العليا أو بتعبير الوكالة الصحافية اليهودية "برلمان الشعب اليهودي الذي يحدد سياسات يهود العالم وبرامجهم" ويعرف أحد المؤتمرات إسرائيل كدولة صهيونية من خلال مقدمات يصل من خلالها إلى نتائج كالتالي :

حيث أن الحركة الصهيونية ترفع لواء الصهيونية

وحيث أن دولة إسرائيل معرفة كدولة صهيونية

وحيث أن إسرائيل هي صنيعة المؤتمر الصهيوني

تقرر أن إسرائيل دولة يهودية صهيونية وديمقراطية

ويمكن القول أن المشروع الصهيوني استخدم الأداة العسكرية كخيار أول ووحيد لتنفيذ مخططاته الاستيطانية ، وتبقى مقولة الزعيم الصهيوني حابوتنسكي في ١٩٣٣ ذات مغزى وبعد استراتيجي ممتد حيث يقول: " الصهيونية هي استيطان، ولذا فهي تحيا وتموت مع القوة المسلحة". واستناداً إلى هذه المقولة التاريخية يبقى واضحاً أن المشروع الصهيوني الاستيطاني اعتمد على مجموعة من المبادئ أهمها:

١ - القوة فوق الحق، واستناداً إلى هذا المبدأ قرر هرتزل أن "هذه الأمة اليهودية سوف تبقى وما عداها فسوف يزول بل ويجب القضاء عليه لأنه غير أهل للبقاء".

٢ - القوة ضرورة حتمية لبلوغ أهداف الصهيونية والعمل السياسي سبيل لتعبئة الطاقات للحركة، وتجنيد الهيئات والمنظمات الصديقة من أجل المساعدة على بلوغ تلك الأهداف.

٣ - الاستعمار الاستيطاني هو الوسيلة للاستيلاء على الأرض وهو الذي يجسد الإنجازات السياسية عن طريق فرض الوجود الصهيوني في فلسطين.

٤ - الحركة الصهيونية حليف عضوي للإمبريالية، ولا غنى لها عن الارتباط العضوي بالدول التي تجسد الإمبريالية وممارساتها.

٥ - العمل العسكري ضرورة لا غنى عنها لفتح المجال أمام الاستعمار الاستيطاني ليستولي على الأرض وليحمي وجوده وإنجازاته، والرابطة بين العمل العسكري والاستعمار الاستيطاني وثيقة لا انفصام لها؛ فالقوة العسكرية هي الوسيلة التي توفر للاستعمار الاستيطاني النشوء والوجود وعلى هذا الاستعمار أن يوفر القاعدة الاجتماعية التي تسند القوة العسكرية، وتمدها بالعناصر اللازمة لحياتها ونموها.

ولكي تثبت الحركة الصهيونية أقدامها أيديولوجياً اتخذت من وسائل الإعلام سبيلها لترسيخ فكرها ومعتقداتها لدى الآخر وحسب ما يرى مروان كنعاني (شؤون فلسطينية-ع ٢٦ -أكتوبر١٩٧٣) فإن الإعلام الصهيوني استخدم نوعين من الدعاية:

أولاً: دعاية الكلمة، وهم يعتمدون في ذلك على إغراق العالم بسيل من الدعايات المكتوبة والمسموعة والمرئية بشتى وسائل الإعلام بحيث تكون وجهة النظر الصهيونية هي الوحيدة أمام الناس وهذا ينطبق على العالم الغربي والولايات المتحدة بصفة خاصة ونتائج هذا النوع من الدعاية نلمسه من تأييد الدول الأوربية والمجتمع الأمريكي لدولة إسرائيل وحمايتها ضد الشعب الفلسطيني.

ثانياً: دعاية الحركة أو الداعية بالأعمال والأفعال:

ونذكر هنا جانب دعاية الفعل الهادئة البناءة والتي تتخذ عدة أساليب أهمها:

١ - الضيافة: فهم يكثرون من توجيه الدعوات للشخصيات الهامة النافذة ومعظم هذه الدعوات توجه لإسرائيل بصورة رسمية أو غير رسمية.

٢ - تخليد الصداقات: يعمل الصهيونيون اكتساباً للصداقات وتخليداً لها بوسائل شتى منها:

أ - إطلاق أسماء بعض الشخصيات أو الدول على بعض الشوارع مثل شارع بلفور في حيفا.

ب - غرس الأشجار والغابات تكريماً لبعض الدول أو الشخصيات مثل غابة أبطال الباراجواي وغابة السلفادور وكذلك غابة الملكة إليزابيث الثانية ملكة بريطانيا.

جـ - إقامة النصب التذكارية تكريماً للشخصيات الصديقة مثل " النصب التذكاري وغابة السلام " الذي أقيم عام ١٩٦٦ تكريماً لجون كيندي ومركز ترومان لخدمة السلام في القدس.

د - إقامة المباني بأسماء بعض الدول مثل " بمنى المكسيك " في جامعة " تل أبيب" و " بيت بلجيكا" في الجامعة العبرية.

هـ - شارع الصالحين من غير اليهود وهو شارع في القدس خصص لتكريم أصدقاء من غير اليهود.

و - ميداليات الصالحين من غير اليهود وهي ميداليات تحمل صورة أصدقاء الصهيونية من غير اليهود.

٣ - ترجمة الأعمال الأدبية لبعض زعماء ومشاهير العالم النامي مثل الرئيس الكيني السابق جومو كينياتا ورئيسة زامبيا السابقة كينيث كاوندا والرئيس السنغالي السابق سنغور وملك نيبال السابق ماهنيدرا وغيرهم لتملقهم وكسب ودهم.

٤ - عرض الإنتاج العلمي والثقافي والفني الإسرائيلي على أوسع نطاق في العالم.

٥ - استغلال الكوارث الدولية واستخدامها لأغراض الدعاية فما أن تحدث كارثة طبيعية في بلد من البلدان كزلزال أو فيضان حتى تبادر إسرائيل إلى إرسال معونات لهذا البلد [ونذكر هنا رفض رئيسة إندونيسيا تقبل معونات إسرائيلية عقب كارثة تسونامي الأخيرة].

وآخر المؤتمرات الصهيونية والذي يحمل الرقم (٣٤) والذي عقد في القدس من ١٧ -٢١ يونيو ٢٠٠٢ وترأسه موشيه كاتساف الرئيس الإسرائيلي وشارك في فعالياته رئيس الوزراء شارون ونائبه إيهود أولمرت ووزراء آخرون والذي عرضت له مجلة الدراسات الفلسطينية (ع٥٣ شتاء٢٠٠٣) هذا المؤتمر تبنى مبادئ خطيرة فيما يتعلق بامتداد واستمرارية الحركة الصهيونية بين الطلاب اليهود والشبان في الشتات ودعا إلى توسيع وتقوية البرامج التي تقدم المعرفة الصهيونية فضلاً عن معرفة تاريخ الصهيونية بين جيل الشباب، كما قرر المؤتمر العمل على إحلال اللغة العبرية في أوساط الشعب اليهودي في الشتات استناداً إلى أن اللغة العبرية المشتركة هي التي تقوي من الروابط بين اليهود في أنحاء

العالم ، ودعا المؤتمر إلى دعم وتوسيع خزان المربين الملائمين القادرين على التواصل مع التيارات الدينية والعلمانية في الشتات من أجل تعميق الهوية اليهودية ومعرفة المصادر والجذور والقيم اليهودية وجعلها مألوفة لرفع المسؤولية والتشديد على مركزية إسرائيل في حياة الأمة.

المؤتمر الصهيوني الرابع والثلاثون حدد برنامج عمل كلف به المنظمة الصهيونية العالمية فيما يتعلق بدور الاتحادات الصهيونية في العالم يتلخص في النقاط التالية :

أ) الهجرة إلى إسرائيل: الترويج للهجرة إلى إسرائيل بالتعاون مع مكاتب الوكالة اليهودية والمحافظة على الصلة بين المهاجرين والمجتمعات التي جاؤوا منها .

ب) تجربة إسرائيل: ترويج التجارب الإسرائيلية من كل الأنواع والآجال للجالية اليهودية بأكملها.

جـ) التربية الصهيونية: ترويج التربية الصهيونية في الأطر التعليمية اليهودية الرسمية وغير الرسمية على السواء، تنظيم فرص التربية الصهيونية غير الرسمية للبالغين، تطوير الأطر التربوية للعائدين من طيف البرامج والتجارب الإسرائيلية بأكملها.

د) تعليم اللغة العبرية : ترويج تعليم اللغة العبرية في الأطر التربوية المحلية بما في ذلك إنشاء معاهد تعليم اللغة العبرية.

هـ) الدفاع عن إسرائيل: التعاون مع الممثلين المحليين لوزارة الخارجية الإسرائيلية والمجموعات المحلية بما في ذلك الطلاب على تنظيم الدفاع عن إسرائيل في الجالية بما في ذلك المحاضرات العامة ومجموعات الضغط السياسي ومراقبة التحقيقات الإعلامية المحلية عن إسرائيل والرد عليها [ونتذكر هنا المشاغبات التي قام بها بعض الإسرائيليين في مؤتمر فرانكفورت للكتاب بألمانيا أواخر٢٠٠٤].

و) تشكيل إسرائيل: إنشاء عدة خيارات لمشاركة يهود الشتات في تشكيل إسرائيل كمجتمع نموذجي وترويجها بما في ذلك المشارع التعاونية بين يهود إسرائيل ويهود الشتات.

حماس . . شوكة في حلق إسرائيل

يمكن الربط بين حركة حماس والانتفاضة الفلسطينية الأولى ديسمبر من عام ١٩٨٧ حيث بدأت حركة المقاومة الإسلامية حماس نشاطاتها بعد أسبوع واحد من الانتفاضة الكبرى وأعلنت رسمياً في أغسطس ١٩٨٨ ومنذ ذلك التاريخ وهي تمثل قوة ضاغطة على إسرائيل وخطراً حقيقاً يطول أمنها مما أدى بإسرائيل إلى إصدار قرار في ٢٨ سبتمبر ١٩٨٩ يعتبر حماس خارجة على القانون أما منظمة التحرير الفلسطينية فنظرت إلى حماس في الفترة الأولى من نشأتها كقوة مؤثرة تنال من قوة المنظمة والإجماع الفلسطيني مما أدى إلى سعي المنظمة للتشكيك في مصداقية الحركة واعتبارها أداة في يد الاحتلال تستخدمها لإحداث بلبلة في صفوف الجماهير، ولكن مع تطورات الأحداث اختلفت الصورة عن حماس حيث أدى دخول المنظمة في عملية التسوية والتعثرات المختلفة التي قابلتها إلى تحول دور حماس في نظرها بما يخدم مصلحة السلطة الفلسطينية باعتبار حماس معبرة عن الرفض الفلسطيني لهذا التعثر ومطالبة السلطة لإسرائيل بالإسراع بعملية التسوية .

وحماس منذ نشأتها أقضت مضجع الإسرائيليين ولم تقتصر حالة الفزع والهلع التي زرعتها عمليات حماس في صفوف المجتمع الإسرائيلي على الجنود والمستوطنين فقط وإنما امتدت لتفقد كبار الساسة والعسكريين اتزانهم وغدت المؤسسة السياسية والأجهزة العسكرية والأمنية تتصرف بمنطق رد الفعل والدفاع رغم أن ميزان القوى بشكله التقليدي مختل لصالح إسرائيل.

إلا أن حركة حماس وجناحها العسكري بدأت منذ عام ١٩٩٢ في تنفيذ عملياتها بأساليب مختلفة جاعلة الحكومة الإسرائيلية وجيشها وجمهورها في حالة خوف واستنفار وتوتر حتى أصبح الحديث بين الإسرائيليين في ليالي السبت يدور حول ما

اصطلح على تسميته في وسائل الإعلام الإسرائيلية "أزمة الأمن الداخلي في إسرائيل "
ولعل العنصر الأبرز في أداء كتائب عز الدين القسام هو تفاعلها مع الواقع عبر الاستفادة من الإمكانيات المحلية المتاحة حيث قام أعضاؤها بتصنيع ما أمكن تصنيعه وبالحصول على السلاح من الجيش سواء بشرائه أو بغير ذلك وباستغلال كل ما يتاح لهم من ظروف المواجهة والقتال من الأسلحة البيضاء وحتى الأسلحة الرشاشة مروراً بالقنابل اليدوية والمواد المتفجرة، وأسفر هذا التفاعل من جانب مقاتلي حركة حماس عن مئات العمليات العسكرية المبتكرة التي عكست عمق الخبرة العسكرية والاستخبارية ومكوناتها والتي كان أبرزها حسب رأي المحللين العسكريين الإسرائيليين ما يلي:

أ - الرصد والمراقبة التي قد تستغرق فترة طويلة إلى أن تأتي اللحظة الحاسمة في تنفيذ الهجوم.

ب - الدقة في اختيار الأهداف ودراسة خطة التنفيذ والبدائل.

جـ - استيعاب تفاصيل وخصوصيات المجتمع الإسرائيلي. والتأقلم مع الأوضاع الأمنية والإجراءات العسكرية لتجاوز الحواجز العسكرية والأطواق الأمنية الإسرائيلية والوصول إلى داخل المستوطنات والعمق الإسرائيلي والضرب في أماكن السيطرة الأمنية الكاملة للإسرائيليين.

د - طرق محكمة للتمويه وقطع الخيوط التي تربط الخلية المهاجمة بقواعدها.

هـ - السرية وعدم النزوع للعمل الإعلامي والدعائي.

هل يمكن تخيل أن إسرائيل مستفيدة ولو بشكل ما من العنف الفلسطيني؟ هذا ما تطرحه عبير محمد ياسين (السياسة الدولية/ع١٣٢/أبريل١٩٩٨) فهي ترى أن إسرائيل تتعمد الحفاظ على حالة من العنف في الأراضي المحتلة لأن ذلك يحقق لها أهدافاً أهمها؛ أولها: أن هذا العنف يبرر التعنت والصلف الإسرائيلي في عدم الالتزام باتفاقيات السلام من وجهة نظرها في حين أن هذا التعنت بدوره هو السابق على إحداث هذا العنف ولكن نتيجة لبدء دائرة

العنف والعنف المضاد تظهر إسرائيل في النهاية وكأنها هي الضحية متناسية هي التي بدأت هذه الحلقة المفرغة من العنف.

ثانيها: أن هذا العنف يمكن إسرائيل أن توالي عملية الضغط المستمرة على السلطة الفلسطينية حيث تظهر بعد كل عملية سلسلة الاتهامات الموجهة إلى رئيس السلطة الفلسطينية سواء الرئيس الراحل ياسر عرفات - قبل عزله عن العمل السياسي في رام الله - والأمر ذاته بالنسبة للقيادة الفلسطينية الجديدة حيث تتهم السلطة الفلسطينية بإعطاء الضوء الأخضر للحركة للقيام بهذه العمليات وبوجود نوع من تقسيم العمل ما بين السلطة الفلسطينية –باشتراكها في العملية السلمية والظهور بموقف محافظ ساعي للسلام وبين الحركة - التي تقوم بعمليات عنف ضد الإسرائيليين - أي كأن السلطة تحمل الجزرة لكن إن لزم الأمر فهي تمنع حماس حق استعمال العصا.

ثالثاً: فإن عمليات العنف الموجهة ضد إسرائيل تجعلها تحيي نوع من شعورها المستمر بالاضطهاد الذي تعرضت له في العصور المختلفة مما ينتج معه تحقيق نوع من التعاطف العام معها من قبل الدول المؤيدة لها أو بمعنى آخر إعطاء مبررات لهذه الدول كي تظهر هذا التعاطف محتجة بأن إسرائيل دولة محاطة بالأعداء من الخارج والداخل وأن مواطنيها مستهدفين ويحق لها الدفاع عن نفسها بأي وسيلة .

رابعاً: أن هذا العنف يظهر مدى ضعف السلطة الفلسطينية مما يؤدي إلى ظهروها أمام العالم بموقف الضعيف الذي لا يتحمل أن يتولى شؤون ومسؤوليات في إطار سلطة محددة فما هو الحل إذا تولى شؤوناً أكبر أي شؤون دولة مع ملاحظة أن الهجمات التي تقوم بها الحركة لا تنبع من أراضي خاضعة للسلطة الفلسطينية ولكن من أراضي خاضعة لإسرائيل.

خامساً: أن أحداث هذا العنف تخدم التصور العام سواء الإسرائيلي أو العالمي بأن الإسلام مساو للعنف وبمدى ما وصل إليه التطرف الإسلامي استخدام الأفراد لأنفسهم كأداة للتفجير.

وبالنظر إلى الأهداف السابقة يمكن وضع التصور القائل بأن العمليات ضد إسرائيل تصب أحياناً في مصلحتها في الاعتبار ولكن من المؤكد أن مكاسب إسرائيل في هذا الصدد سياسية فقط، أما على المستوى العسكري والأمني والاجتماعي والاقتصادي فإسرائيل هي الخاسرة بالطبع وبالنظر إلى بعض الخسائر التي تكبدتها إسرائيل من جراء المقاومة المسلحة الفلسطينية المتمثلة في حركة حماس والحركات الأخرى ندرك مدى انعكاسات المقاومة على المجتمع الإسرائيلي، وفي هذا الصدد يعرض دكتور إبراهيم عوض [تقرير بعنوان تطورات توازن الرعب الفلسطيني/الإسرائيلي ٢٠٠٠/٢٠٠١ -دراسات شرق أوسطية ع١٥ ربيع ٢٠٠١] لبعض أساليب المقاومة على النحو التالي:

أ - إطلاق الأعيرة النارية التي تستهدف العسكريين والمستوطنين وتؤدي إلى زيادة عدد القتلى اليهود ورفع وتيرة الاحتياطات الأمنية وزيادة الصعوبة في حركة الصهاينة في الضفة والقطاع.

ب - استهداف المستوطنات بالأعيرة النارية في مستوطنات الضفة والقطاع وهو يؤدي إلى خلق بيئة عدم استقرار للمستوطنين وحدوث هجرة عسكية هروباً من المستوطنات.

جـ - القنابل المتفجرة والسيارات الملغومة، وهي تستهدف الجنود والقوات شبه النظامية والمستوطنين المسلحين، وهي تؤدي إلى خلق حالة هلع ورعب جماعية واستنفار أمني شامل باستدعاء نسبة من الاحتياط وتعطيل العديد من مظاهر الحياة الطبيعية وكذلك حدوث أضرار اقتصادية بالغة.

د - العمليات الاستشهادية: وتحدث في شوارع رئيسية ووسائل النقل العام والتجمعات والأسواق وتؤدي إلى حدوث حالة هلع جماعية وتدمير نفسية العدو وفقدان الأمن الشخصي.

والملاحظ أن العمليات الكبرى لحماس ارتبطت بعمليات تصفية جسدية ارتكبتها إسرائيل بحق قيادات فلسطينية أو كرد على محاولات مخابراتية إسرائيلية لزرع عملاء لها في

الصف الفلسطيني ومن أبرز تلك العمليات سلسلة التفجيرات في القدس وعسقلان وتل أبيب في فبراير ومارس ١٩٩٦ كرد فعل على اغتيال يحيى عياش أحد زعماء الحركة وكذلك العملية التي نفذتها حماس ضد الشاباك الإسرائيل بتصفية النقيب حاييم نحماني (الكابتن عفيف) والنقيب ناعوم كوهين (الكابتن مجدي) في منطقتي القدس والبيرة حيث مثلت انتصاراً متقدماً لحركة حماس في حربها السرية ضد أجهزة المخابرات الإسرائيلية واعتبرتا رسالتا تحذير من حماس إلى الحكومة الإسرائيلية لوقف شراء الذمم واحتدت وتيرة المقاومة بعد الانتفاضة الثانية في ٢٠٠٠ وازداد الأمور سوءاً على الجانب الإسرائيلي بعد اغتيال الشهيد أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي حتى تعرض المجتمع الإسرائيلي لهزة عنيفة جعلت الحكومة تقوم بتكليف الجيش بحماية الجبهة الداخلية واستدعاء عدد كبير من الاحتياط لهذا الغرض، وفي المقابل ازدادت ظاهرة التملص من الخدمة لجنود وضباط الاحتياط وبعد أن عجزت الأساليب العسكرية والاستخباراتية اضطر شارون إلى استجداء جميع القوى ذات الصلة في ساحة الصراع الفلسطيني/الإسرائيلي للتدخل لإيقاف هذه الهجمات عارضاً– في المقابل– الكثير من التنازلات التي لم يقدم معشارها على طاولة المفاوضات من قبل.

سبتمبر والمسجد الأقصى .. ما القصة؟

مصادفات أم أقدار؟ حسابات أم مفاجآت؟ لا أحد يستطيع أن يصف تلك العلاقات الغريبة التي ربطت بين شهر سبتمبر وبين المسجد الأقصى. ومنها مثلاً :

١ - في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٢ [الذكرى الأولى لانهيار البرجين الأمريكيين] نشرت صحيفة "بديعوت احرونوت" الإسرائيلية دراسةً لعالم الأديان الدكتور نسيم دانا زعم فيها أن القدس إسرائيلية, واستنبط ذلك – كما يقول - من القرآن الكريم..!!

٢ - في ٣٠ سبتمبر ذاته عام ٢٠٠٢ وقَّع الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن قانونًا يلزم الإدارة الأمريكية باعتبار مدينة القدس عاصمةً لإسرائيل. وهو القانون الذي تلكأ كثيرًا في دهاليز البيت الأبيض في عهود رؤساء سابقين. وقد وقعه بوش في سياق حمى الانهيار العسكري في أفغانستان الذي تلا أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. بل وفي ذكراها الأولى.

٣ - في ١٢ سبتمبر الجاري ٢٠٠٤ نشرت صحيفة "هاآرتس" الصهيونية مقالاً للكاتب داني روبنشتاين حول آثار مدينة القدس وبصفة خاصة تركز الحديث حول وفد علماء الآثار اليهود الذين زاروا المسجد الأقصى.

٤ - في الأسبوعين الأولين من سبتمبر الجاري ٢٠٠٤م, وبعد دراسات علمية عميقة وزيارات ميدانية، أعلن عالم الآثار الإسرائيلي مائير بن دوف أنه لا وجود لما يسمى هيكل سليمان تحت المسجد الأقصى، وبهذا الإعلان تتحطم أكبر أسطورة يروج لها الصهاينة منذ قيام دولتهم عام ١٩٤٨.

فهل أصبح شهر سبتمبر, باعتباره تاريخًا خصوصيًّا منذ العام ٢٠٠١، يحمل في كل عام مفاجأة تتعلق بالقدس؟ أم أن هذا مجرد أقدار أو مصادفات؟

- الذي لا شك فيه أن قرار الرئيس بوش بتوقيع قانون "القدس عاصمة لإسرائيل" لم يكن مفاجأةً، ولا مصادفةً، ولا عملاً عشوائيًا، ولا ردَّ فعل عصبيًّا في الذكرى الأولى لأحداث ١١ سبتمبر. لقد جاء هذا القانون ضمن تشريع يشمل الميزانية السنوية لوزارة الخارجية الأمريكية. وقد أصبحت الإدارة الأمريكية - بمقتضى ذلك القانون - لا تملك إنفاق أي أموال على القنصلية الأمريكية. خلافًا لما كان عليه الحال قبل صدور القانون. حيث كان القنصل الأمريكي في القدس يتعامل مع الوزارة (الخارجية) مباشرةً في واشنطن دون المرور على السفير ونظرًا لأن معظم تعاملات قنصل القدس تمس مصالح الفلسطينيين. فإن هذا الوضع الجديد سيضيف مزيدًا من المصاعب لهم. وقد جاء هذا التشريع عبر الكونجرس باتفاق — يندر حدوثه - بين اللوبي الصهيوني المؤيد تاريخيًّا للحزب الديموقراطي. وبين اللوبي المسيحي (٢٥٠ جمعية أصولية مسيحية) المؤيد تاريخيًا للحزب الجمهوري.
- أما مقال د. نسيم دانا المنشور في "بديعوت احرونوت" في ٢٠٠٢/٩/١٧ فقد ورد فيه أن اسم القدس لم يرد في القرآن الكريم. وأن بعض من مفسري القرآن الكريم يتشككون في حدوث الإسراء والمعراج بالجسد. وأن القرآن في غير موضع أكد حق إسرائيل في فلسطين. وقد رد السفير المصري الدكتور عبد الله الأشعل على هذه الافتراءات في مقال نشره بجريدة الأهرام المصرية يوم الجمعة ٢٠٠٢/١٠/٤. وفنَّد كل تلك المزاعم التافهة. وأهم ما ورد في مقاله أن الذين خرجوا مع موسى (عليه السلام) من مصر لم يكونوا بني إسرائيل فقط. بل كان معهم سحرة فرعون وغيرهم من المصريين الذين آمنوا برسالة موسى عليه السلام.
- وأما مقال داني روبنشتاين المنشور في هاآرتس هذا الشهر (٢٠٠٤/٩/١٢) فخلاصته أن المصلى المرواني ينتمي إلى العهد الإسلامي ولا يضر بأي آثار قديمة. وأن ما ثار من خلاف بين الأوقاف الإسلامية والسلطات اليهودية حول إزالة

الأتربة وأكوام القمامة المكدسة في الجزء الشرقي من باحة الحرم القدسي، ثبت بالدليل القاطع، وفي وجود آثاريين يهود، لا يسبب أي مشكلة.

- ويبقى أهم ما في الأحداث التي افتتحنا بها هذا المقال ما صرح به مائير بن دوف من أن شيئًا قديمًا من أيام هيكل سليمان لا يمكن أن يوجد تحت المسجد الأقصى. أي أن ما يزعمه الساسة اليهود من أن الهيكل موجود ولا بد من هدم المسجد الأقصى للكشف عنه هو محض كذب واختلاق ورغبةً في القضاء على أخص ما يميز الدولة الفلسطينية المرجو ظهورها وهو كون المسجد الأقصى هو مصدر شرعية أي دولة فلسطينية تنشأ.

عندما يلوذ اليهود بالفرار!

يلاحظ المراقبون للشأن الإسرائيلي الديموجرافي أن هناك تناقصًا في الهجرة إلى إسرائيل منذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، وتزايدًا فيما يسمى بالهجرة العكسية: أي الهجرة من إسرائيل، أو بمعنى آخر: عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية.

وكانت الهجرة إلى إسرائيل قد تزايدت بشكل ملحوظ من العام ١٩٨٩ ثمَّ ارتفعت معدلاتها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مع نهاية ١٩٩١؛ حيث بلغ عدد المهاجرين السوفيت ما يقرب من ٢١ ألف مهاجر إلى إسرائيل. وبدءًا من أواخر التسعينات، ومع بدء الانتفاضة الحالية عام ٢٠٠٠ تناقص العدد حتى كاد يصل لأقل من ثلاثة آلاف مهاجر سنويًا بعد ٢٠٠١، وترافق مع هذا تزايد أعداد العائدين إلى روسيا بعد تحسن أوضاعها الاقتصادية من جهة، وسوء الواقع المعيش داخل إسرائيل الذي فوجئ به هؤلاء المهاجرون حين جاءوا إلى إسرائيل موعودين بجنة تجري من تحتها الأنهار، فلم يجدوا إلا التمييز العنصري بين يهود الشرق ويهود الغرب (الإشكناز والفرديم) ولم يجدوا إلا هذه الانتفاضة التي أقضت مضاجعهم، وفتكت بأحلام النعيم والرخاء التي تشبعوا بها.

ويرى ناصر موسى الكيلاني أن "الطابع الديني المتزمت الذي مارسه حزب الليكود كان سببًا في نفور المهاجرين، ونزوح الموجودين منهم".

إن ظاهرة الهجرة العكسية تفضح زيف دعاوى إسرائيل أمام يهود العالم وانكشاف حقيقتها كدولة عنصرية قمعية، وبخاصةٍ ما ظهر مؤخرًا من أن الولايات المتحدة – وحدها – تستقبل سنويًا نحو عشرة آلاف يهودي هارب من جحيم الحياة داخل إسرائيل.

وينقل الكيلاني عن كتيب أصدره حزب (قبام) في فبراير ١٩٧٩ بعنوان [النزوح من إسرائيل: حجمه ومسبباته] من إعداد الدكتور مزراحي - أن هناك ترابطًا بين الهجرة المعاكسة، والتزمت الديني الذي تمارسه الحكومة داخل إسرائيل.

ويرصد د. مزراحي شكل ودلالات الهجرة المعاكسة على النحو الآتي:

من ١٩٤٨ - ١٩٥٠	- لم يكن هناك نزوح إلى خارج إسرائيل؛ حيث كان النزوح في ذلك الوقت يعد خيانةً وطنية.
- من ١٩٥٠ - ١٩٥٤	- نزح حوالي ٣٥ ألف يهودي.
- من ١٩٥٥ - ١٩٥٩	- نزح حوالي ٥٠ ألف يهودي نتيجة التخلل الأمني.
- من ١٩٦٠ - ١٩٦٧	- نزح حوالي ١٣ ألفًا سنويًا نتيجة التخلخل الاقتصادي.
- من ١٩٦٧ - ١٩٧٣	- كان معدل النازحين ١٩ ألفًا سنويًا.
- من ١٩٧٣ - ١٩٧٩	كان معدل النازحين ١٢ ألفًا سنويًا.

وأوضح الكتيب توزيع النازحين نوعيًّا كما يلي:

٣٢ ٪ من النازحين من المولودين في إسرائيل!!

٤٥ ٪ من النازحين من أصل أوروبي.

٢٣ ٪ من النازحين من أصول آسيوية وأفريقية.

٥٩٪ من مهاجري أوربا الغربية والمغرب العربي. وقد نزحوا بعد بقائهم ثلاث سنوات فقط في إسرائيل.

والحقيقة التي تدركها حكومات إسرائيل المتعاقبة هي أن هذه الهجرة المعاكسة تمثّل ضغطًا نفسيًا متزايدًا على أعصاب دعاة الصهيونية المتشددين من العنصريين فهم يدركون حجم الكارثة الديموجرافية التي تواجههم والمتمثلة في تزايد معدلات المواليد عند الفلسطينيين، وتناقصها عند اليهود، والتقديرات تشير إلى أن عدد الفلسطينيين حاليًا نحو

خمسة ملايين واليهود نحو ستة ملايين. ومن المنتظر أن يتساوى الطرفان عام ٢٠١٠ أو قبل ذلك. وسوف يصبح الفلسطينيون ضعف اليهود عام ٢٠٢٠. فإذا ما أضيف إلى هذا العامل الطبيعي، عامل الهجرة المعاكسة التي تغذيها الانتفاضة. فستجد إسرائيل نفسها عما قريب ذائبة في كيان عربي لا تملك – بحكم ديموقراطيتها - تجاهله شعبًا وتشريعيًا. وهذا ما يكاد يدفع شارون إلى حافة الجنون. فهو ينهال على قرى المناطق الفلسطينية ومدنها قتلاً وسجنًا وطردًا وتدميرًا، في سباق مع الزمن، ساعيًا بذلك إلى إضعاف الروح المعنوية للشعب الفلسطيني لدفعه إلى الهجرة. لكن نتائج هذا العنف تأتي دائمًا في غير صالحه!!!

في فقه " البردعة " ووكالتها !!

تدل مادة "بردعة" في المعاجم العربية القديمة – بالدال أو بالذال – على التهيؤ للأمر والاستعداد له، فيقال "ابرندع الرجل للأمر ابرنداعاً" أي تهيأ له واستعد. والبردعة - بالدال أو بالذال - هي الحلس أو ما يوضع على الدابة، وعلى الحمار خاصة، ليتهيأ الركوب فوقه فيكون وسيطاً طرياً بين جسم الراكب والعمود الفقري للدابة المركوبة. وقد جرت العادة على أن تكون " البردعة" محشوة حشواً كثيفاً من الليف أو القطن أو قش الأرز فتنتفخ ويتفنن صانعوها " البرادعية" في تجميل أشكالها وألوانها وأحجامها وزواياها وميولها وكثافتها.

وبقدر جمال وإتقان تلك العناصر جميعاً يرتفع ثمن البردعة أو ينخفض. فإذا اشترى البردعة أعيان الريف والعمد والمشايخ واختالوا عليها في مسيرهم وحلهم وترحالهم أخذت الأمثال تضرب بها، ولها. ومما يشيع على ألسنة العوام من تلك الأمثال قولهم "ما قدرشي على الحمار، اتشطر على البردعة" أي أن هذا الفلاح حين يريد معاقبة حماره، ويكون هذا الحمار شموساً جموحاً شرساً عدوانياً، ويخشى الفلاح ردود فعله إذا عاقبه فقد يعضه أو يرفسه أو يطرحه أرضاً ثم يدوسه بأقدامه . . أو ما شئت أن تتخيل من ردود أفعال حميرية، إذا خشي ذلك كله، فإنه يلجأ إلى تخويف الحمار أو عقابه بطريقة أخرى وهي أن ينهال بالعصا أو الكرباج على " البردعة" فيوسعها ضرباً فيرتعب الحمار وينضبط خوفاً فيقولون " ما قدرشي على الحمار قام اتشطر – أي مارس شطارته – على البردعة".

ولا علاقة لهذا التقديم اللغوي الفولكلوري من بعيد أو قريب بموضوع هذا المقال على الرغم مما قد يبدو من تشابه بين المواقف من المصادفات.

غير أن العجيبة أن الأماكن التي تباع فيها البرادع في أرياف مصر تسمى الوكالات واحدتها وكالة بكسر الواو، ومن المصادفات العجيبة أيضاً أن الدكتور محمد البرادعي من أرياف مصر، ويعمل في منصب دولي رفيع فهو المدير العام لمؤسسة دولية تابعة للأمم المتحدة شاء القدر أن يكون اسمها "الوكالة" الدولية للطاقة الذرية !!

والمناصب الدولية تتطلب من شاغليها أن يتخلوا عن انتماءاتهم الإقليمية وعواطفهم العرقية، وثقافاتهم الأصلية، فأنت إذا تابعت تصريحات الأستاذ كوفي عنان في الإذاعة ولم يتح لك أن ترى لونه على الشاشة ظننت من متابعة سلوكياته وتصريحاته أنه لا ينتمي لا إلى غانا – بلده الأصلي – ولا إلى أفريقيا، بل قد يخيل إليك أن الرجل كان يعمل سمساراً للشقق المفروشة في إحدى المناطق النائية شمال غرب لوكسمبورج !!

والحال نفس الحال بالنسبة للدكتور البرادعي فقد شاء له قدره أن يتولى هذا المنصب في أعقاب مهمة سلفه هانز بليكس الذي مارست "الوكالة" في عهده أقصى درجات الإخلاص والولاء للولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال بعثات "الوكالة" تطوع الأعضاء الأمريكيون بتقديم كل ما يخدم "إسرائيل" عن مواقع الأسلحة العراقية!! ثم جاء عهد البرادعي. . وهو رجل مصري ريفي تربى في أمريكا على قيمها ومبادئها. . ولكنه في كل مكان يذهب إليه لا ينجو من "غلاسة" الصحفيين "وبرودهم" وتدخلهم فيما لا يعنيهم فهم يسألون ويلحون في السؤال: لماذا كل هذا التشدد تجاه إيران، ومن قبلها ليبيا، مقابل كل هذا "التسامح" و "التجاهل" جاه ترسانة إسرائيل النووية ؟.

والذي يثير حفيظة الصحفيين أن البرادعي لا يكاد ينطق بتصريح واحد "يجرح" شعور إسرائيل، وتتسم تصريحاته تجاه إيران بكل ما يملك من قسوة وعنف مع أن امتلاك إيران للسلاح النووي أمر مشكوك فيه، وامتلاك إسرائيل إياه حقيقة متيقنة معلومة اعترف بها عالم الذرة الإسرائيلي مردخاي فانونو فسجن بسبب ذلك سبع عشرة سنة !!

وسبب انفعال البرادعي – المعروف بوداعته الفطرية – من هذا السؤال "البارد" المتكرر من الصحفيين أنه يذكره بما يحتفظ به في اللاشعور من موروث ثقافي مصري يتضمن

دون شك ذلك المثل الشعبي السافر "ما قدرشي على إسرائيل اتشطر على إيران" –آسف لهذا الخطأ المطبعي !! – "ما قدرشي على الحمار اتشطر على البردعة" !!

ولعل كل هذه التراكمات هي التي جعلت البرادعي يستشير ويستخير، ثم يتوكل على الحي الذي لا يموت متوجهاً إلى إسرائيل حتى يرفع عن نفسه الحرج المرتبط باسمه . وقد نشري له صحيفة "يديعوت أحرونوت" يوم وصوله إلى إسرائيل في ٢٠٠٤/٧/٦ صورة ضاحكة يبدو فيها متهلل الوجه ، منفرج الأسارير، واسع الضحكة، وهو يلفظ تصريحاً صادماً لكل مشاعر الشارع العربي جاء فيه : "إن لإسرائيل كل الحق في الدفاع عن نفسها" !!

"وأنه سيكون" مسروراً "لو أتيح له زيارة مفاعل ديمونة" ووازن الناس بين هذه التصريحات الناعمة الملساء المهذبة وبين تصريحاته إزاء إيران حين قال "إن إيران وليبيا خرقتا التزاماتهما بموجب إجراءات التقيد بمعاهدة الحد من الانتشار النووي" .

وطبقاً لما بثته قناة الجزيرة القطرية على موقعها في ٢٠٠٤/٦/١٤ فقد صعدت الولايات المتحدة ضغوطها على طهران وداخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الملف النووي الإيراني، مستغلة تصريحات المدير العام "للوكالة" محمد البرادعي التي عبر فيها عن قلقه إزاء التعاون الإيراني. فقد أعلن البيت الأبيض أن لديه بواعث قلق جدية بشأن تعاون إيران مع مفتشي الأمم المتحدة وحث طهران على الإفصاح التام عن برنامجها النووي. وقال المتحدث باسم البيت الأبيض " سكوت ماكليلان إن "إيران بحاجة لأن تفصح عن برامجها النووية وتلتزم بالاتفاقيات الدولية" .

وكان البرادعي قد وصف في تعليق له في بداية اجتماعات مجلس محافظي "الوكالة" التعاون الإيراني بأنه ليس مرضياً بالدرجة المطلوبة، واعتبر أن طهران بحاجة لأن تكون أكثر شفافية.

وأوضح أن مفتشي "الوكالة" لم يتأكدوا بعد مما إذا كانت طهران قد كشفت عن كل أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم الذي يمكن استخدامه في تصنيع قنابل ذرية .

وطالب البرادعي طهران بمزيد من التعاون وتقديم ردود كاملة على تساؤلات الوكالة خلال أشهر لتكتمل مصداقية عملية التفيش.

وأشار إلى أن طهران يجب أن تقدم للمجتمع الدولي الضمانات التي يريدها فيما يختص بأنشطتها النووية. وقال دبلوماسيون في فيينا إن الولايات المتحدة تضغط خلال اجتماع المحافظين كي تحدد "الوكالة" الذرية مهلة لإيران للتعاون بشكل كامل .

وصرح البرادعي بأن تحديد المهلة من شأن الدول الأعضاء، لكن تصريحاته أكدت أنه على طهران أن تتوقف عن المماطلة وتغيير تفسيراتها.

وأضاف أن هناك سؤالين متعلقين ببرنامج التخصيب الخاص بطهران لا تزال الوكالة الذرية غير قادرة على الإجابة عليهما، وهما حجم برنامج بي/٢ للدفع المركزي الإيراني المتطور ومصدر الآثار التي عثر عليها في إيران ليورانيوم مخصب . وفي ظهران هدد النواب المحافظون الذي يتمتعون بالأغلبية في البرلمان بعدم التصديق على البرتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي إذا استمرت الضغوط على طهران لإثبات أنها لا تسعى لامتلاك قنبلة نووية.

وقال أعضاء في البرلمان الإيراني إنهم سيرقبون عن كثب نتائج اجتماع الوكالة، مؤكدين رفضهم لوقف البرنامج النووي الإيراني للأغراض السلمية.

وأكد أمين لجنة السياسات الخارجية في المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني حسين موسوي أنه إذا رفض البرلمان التصديق على البروتوكول الإضافي ستلتزم الحكومة الإيرانية بذلك.

وتزعم واشنطن أن برنامج الطاقة النووية الإيراني واجهة لصنع أسلحة نووية، ولكن طهران تنفي ذلك وتصر على أن طموحاتها قاصرة على التوليد السلمي للكهرباء.

أما في إسرائيل فقد قال البرادعي إنه يتفهم ما سماه القلق الأمني لإسرائيل. وأوضح عقب محادثاته مع المسؤولين هناك إن مهمته تهدف إلى تحسين الوضع الأمني في الشرق الأوسط وتجريد المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

وأشار إلى أن الإسرائيليين يقولون إنهم لا يمكنهم تخفيض "حدودهم الأمنية الدنيا" قبل التوصل إلى سلام شامل يتم فيه قبول إسرائيل كجزء من المنطقة.

وربما كان من باب الترفيه والتسلية أن هيأ الإسرائيليون للبرادعي القيام بجولة جوية بصحبة وزير الصحة داني نافيه وشاهد من بعيد مفاعل ديمونة الذي لم يُسمح له بزيارته .

وبرر البرادعي عدم السماح له بزيارة ديمونة بان المفاعل لا يزال خارج إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وقلل من نتائج زيارته قائلاً إنها يتوقع أن تنجح جهوده في دفع إسرائيل للكشف عن أسرارها النووية خلالها. ويعتقد أن تل أبيب تملك ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ رأس نووي وقنابل تكتيكية ، إلا أنها ترفض تأكيد أو نفي هذه المعلومات.

والمؤسف في زيارة البرادعي لإسرائيل هو هيمنة مزاعم مساعي إيران امتلاك أسلحة نووية على مباحثات البرادعي مع المسؤولين الإسرائيليين ، إذ عبروا عن قلقهم إزاء الجهورية الإسلامية وترجح إسرائيل أن تستخدم طهران أسلحة نووية ضدها. وبرزت المسألة الإيرانية في محادثات البرادعي في وقت نقلت صحيفة جيروزاليم بوست عن رئيس الاستخبارات آهارون زئيفي قوله "إن إيران قد تمتلك قنبلة نووية في غضون أربع سنوات" .

وردوداً على الاتهامات الإسرائيلية نقل التلفزيون الرسمي الإيراني عن المتحدث باسم الخارجية حامد رضا آصفي قوله "إن ادعاءات النظام الإسرائيلي بشأن برنامج إيران النووي تهدف للتستر على نشاطه النووي وتفادي إفشاء أسراره للوكالة الدولية" .

وتقول إيران إنها تريد التكنولوجيا النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية فقط ، وقد وقعت الجمهورية الإسلامية على معاهدة عدم نشر الأسلحة النووية والتي لم توقع عليها الدولة العبرية.

وخبثاء النية يربطون بين موقف البرادعي المجامل لإسرائيل المتحامل على إيران وبين موقف بطرس غالي حين كان أميناً عاماً للأمم المتحدة وتصدت له الفاتنة اللعوب

"مادلين أولبرايت" مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة آنذاك ، و "برمت له شواربها" – كما يقول المصريون – تهديداً ووعيداً ، بأنه إذا قدم لمجلس الأمن تقريره عن مذبحة "قانا" التي ارتكبها شارون – وكان وزير دفاع إسرائيل وقتها – في جنوب لبنان فإنه لن يستمر في منصبه سكرتيراً عاماً للأمم المتحدة ، وضرب بطرس غالي مثلاً للانتماء للإنسانية – لا للعروبة – ونشر تقريره الشهير الذي أدان مذبحة قانا ودفع الثمن وفقد منصبه .

يربط الخبثاء بين هذا الموقف الشهم وبين موقف البرادعي وكلا الرجلين من مصر ! !

والأشد خبثاً يخشون أن يكون لهذه "الوكالة" دور في تسريب أسرار المواقع النووية الإيرانية لإسرائيل حتى تدمرها كما فعلت مع المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١م. وحينذاك يصبح الموقف أكبر من أن يكون البرادعي "مسروراً" فسوف تتجدد له مدة أخرى في رياسة "الوكالة" ! !

وبذلك لم يتحقق للبرادعي ما حلم به حين قال إنه سيكون "مسروراً" لو أتيح له زيارة مفاعل "ديمونة" ! ! فقد طار فوقه طيراناً . . ولم تحط طائرته إلا حيث أريد لها أن تحط ، ولو أنه أنصف لانهال على الطائرة بكرباجه أو عصاه متجاهلاً الطيار "اللئيم" الذي تسبب في عدم "سرور" سيادته ! !

ماذا عن حق العودة يا أبا مازن؟

ليس خافياً على أحد أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس كان هو مهندس اتفاقيات أوسلو التي أطلق عليها آنذاك (غزة -أريحا: أولاً) عام ١٩٩٣ والتي استطاعت منظمة التحرير بمقتضاها العودة إلى أرض فلسطين لإقامة "السلطة الوطنية الفلسطينية" التي أنيط بها علناً التصدي لما يسمى بـ"العنف" الذي كان يشار به آنذاك إلى انتفاضة الحجارة ولكن الممارسات الإسرائيلية العنيفة ضد السكان أدت –بعد ذلك - إلى ما يسمى بـ"عسكرة الانتفاضة" أي: تحويل الدفاع الشرعي الذي يمارسه الفلسطينيون من دفاع بالحجارة إلى دفاع بالرشاشات والقنابل المتواضعة والصواريخ البدائية مقابل ما يملكه جيش الاحتلال من مدرعات ومصفحات وطائرات وأسلح فتاكة من أحدث ما أنتجته مصانع السلاح الصهيونية والأمريكية.

وقد نجح الفلسطينيون بتقدير "ممتاز" –حتى الآن - في تقويض حلم إسرائيل الذي ولد مع اتفاقات أوسلو. وهو الحلم بتفتيت وحدة الشعب الفلسطيني الخالد، وإلهائه بحرب داخلية بين السلطة والفصائل. نجح أبو مازن في اجتياز هذا الامتحان حين كان رئيساً للوزراء، ونجح المغفور له الرئيس عرفات والمغفور له الشيخ أحمد ياسين والمغفور له الشهيد أبو علي مصطفى وغيرهم من قادة الفصائل في تفادي الحرب الأهلية التي يحلم بها الصهاينة.

ولكن الجميع سكتوا عن قضية مزمنة كان السكوت عنها طول الوقت –وما يزال– في مصلحة إسرائيل. ألا وهي قضية اللاجئين.

فما الجديد الآن لدى الرئيس أبي مازن للاجئين؟ لماذا لم يتحدث عنهم بلغة قاطعة صريحة تؤكد حقهم القانوني المقدس في العودة إلى ديارهم؟ لقد كان اللاجئون عام ١٩٤٨ نحو ستمائة ألف يبلغ عددهم الآن ما يزيد على خمسة ملايين. فإذا كانت إسرائيل

مرعوبة من التزايد السكاني الداخلي، فهل تسمح بعودة هؤلاء؟ وعودتهم في حد ذاتها كفيلة بقلب موازين التعادل الديموجرافي داخل فلسطين!!!

والسؤال الذي نوجهه إلى الرئيس "أبو مازن" في عنوان هذا المقال من المهم أن نجد إجابة عليه، لأن المعطيات الوثائقية تشير إلى أن الرجل فرط في هذا الحق من قبل أن يلي منصبه الجديد فهو كما قلنا مهندس اتفاق أوسلو الذي قامت السلطة على أساسه. وقد أشارت المادة (١٢) من إعلان المبادئ الذي كان نتاجاً لاتفاقات أوسلو إلى حق العودة بصورة غامضة شديدة الغموض. فعنوان المادة هو "الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر إلى أن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي سيقومان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة. وحكومتي مصر والأردن، من جهة أخرى للنهوض بالتعاون بينهم، وستتضمن هذه الترتيبات حسبما ينص الإعلان "إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الأشكال للسماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧ بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام.

هذا النص يعني كما يرى مصطفى طيبة (ملف البيان السياسي٢٣٠) :

يتحدث هذا النص عن فريقين: أحدهما الطرف الإسرائيلي ومعه منظمة التحرير الفلسطينية من جانب، والطرف العربي المكون من مصر والأردن من جانب آخر.

للجنة المقترحة هدف واحد محدد هو دراسة أشكال السماح للأشخاص المرحلين من الضفة وقطاع غزة في ١٩٦٧ فقط. بدخول مناطق الإدارة الذاتية في الضفة الغربية وأريحا.

لا يتضمن النص أية إشارة –من قريب أو بعيد - لباقي اللاجئين الفلسطينيين.

في منتصف أبريل ١٩٩٤ كشف النقاب عن وثيقتين واحدة إسرائيلية –وثانية أمريكية تدعو إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية.

الوثيقة الإسرائيلية أعدها شيمون بيريز بعنوان "غور السلام" في إشارة إلى غور الأردن والاقتراحات الزراعية والمالية والسياحية المتعلقة به. وحول قضية اللاجئين يقول بيريز "يمكن حل هذه المشكلة جزئياً عن طريق توطينهم في غور الأردن".

والوثيقة الأمريكية عبارة عن "إعلان مبادئ" اقترحته الولايات المتحدة خلال اجتماعات لجنة التوجيه الخاصة بالمفاوضات المتعددة الأطراف حول الشرق الأوسط والذي انعقد في أوتارا بكندا يوم ١٩٩٤/٢/٦ ، من أجل مناقشته وإقراره من قبل الدول المشاركة ، وقد وردت الإشارة إلى موضوع اللاجئين في الوثيقة الأمريكية مرتين ، مرة عند الحديث عن الأهداف العامة ، ومرة عند الحديث عن خطة التنفيذ.

في المبادئ العامة قالت الوثيقة الأمريكية أن من أهداف المفاوضات المتعددة: تخفيف مأساة النازحين بسبب النزاع العربي/الإسرائيلي ، مع التركيز على مشروعات ملموسة لتحسين الظروف المعيشية لكل اللاجئين الفلسطينيين.

وفي خطة التنفيذ قالت الوثيقة الأمريكية تطوير مركز المعلومات عن أعداد اللاجئين وتقدير التكاليف المطلوبة للحلول المختلفة بخصوصهم والسعي لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية مكن دون تعصب أو الحكم المسبق على المفاوضات السياسية.

هذا الموقف الأمريكي الفج يدعو إلى التوطين بشكل صريح –يصل إلى حد الوقاحة– حين يطالب المشاركين العرب بحث توطين اللاجئين الفلسطينيين دون تعصب.

إن اتفاق غزة -أريحا لا يحقق في الحد الأقصى إلا توفير حق العودة لحوالي١ /٨ اللاجئين الفلسطينيين –بينما سيظل نحو ٨/٧ إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين حلموا ذات يوم في حل يتيح لهم استعادة ما سلبه العدو الصهيوني من حقوق ، يتجرعون أسباب المذلة ودواعي المهانة في المنفى القسري والأبدي. الذي لا نهاية له ، وهذه المرة بموافقة وقرار فلسطيني وعربي ودولي لا سبيل إلى مواجهته في المستقبل.

وهناك دراسة للمؤرخ الإسرائيلي بني موريس عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في المدة من ١٩٤٧ -١٩٤٩ نشرتها جامعة كمبردج عام ١٩٨٧، ودراسة أخرى للمؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي حررها ونشرها عن طريق مركز الدراسات الفلسطيني بواشنطن عام ١٩٩٢ حول القرى التي تم تهجير سكانها حتى ١٩٤٩. هاتان الدراستان اعتمدتا على سجلات رسمية إسرائيلية وثقت نزوح سكان ٣٦٩ قرية طبقاً لدراسة بني مويس، و٤١٨ قرية طبقاً لدراسة وليد الخاليد.

ومن خلال هاتين الدراستين استنتج سلمان أبو ستة في دراسة له عن حق العودة نشرها في "المستقبل العربي" [عدد٢٠٨] في يونيو ١٩٩٦أن عدد اللاجئين عام ١٩٤٨ هو ٨٠٥,٠٦٩ وهذا الرقم لا يشمل ما يلي:

اللاجئين داخل إسرائيل، أي الذين طردوا من قراهم، لكنهم بقوا في إسرائيل.

اللاجئين الذين فقدوا أراضيهم داخل إسرائيل، وفقدوا بذلك مصدر عيشهم، لكن بيوتهم بقيت في مناطق عربية.

ما هو عدد اللاجئين اليوم ؟

إذا أخذنا معدل النمو الطبيعي السنوي للمسلمين (وهو ما ينطبق على غالية اللاجئين) في عهد الانتداب البريطاني، وهو ٣,٨ بالمئة، فيكون عددهم اليوم٤,٦٤٥,٢٤٨ لاجئاً.

وتساءل أبو ستة:

ما هو عدد الفلسطينيين كافة، وأين هم اليوم؟

إذا أخذنا في الاعتبار النمو الطبيعي السنوي للسكان كافة (٣,٦٢ بالمئة)، وهو أقل من نمو اللاجئين، بسبب زيادة التعليم والحالة المادية عند باقي الفلسطينيين. فيكون عدد الفلسطينيين كافة عام ١٩٩٥ هو ٧,٦٩٧,٩٢٩ نسمة من هؤلاء: ١,٠٦٤,٩٧٥ في إسرائيل، و ٢,٢٥٥,٩٨٥ في الضفة وغزة، أي أن ٣,٣٢٠,٩٦٠ نسمة (٤٣ بالمئة من المجموع) يعيشون على أرض فلسطين. ومنهم كذلك ٣,٣٧٨,٠٠٠ (٤٤ بالمئة)، في دول

الطوق (مصر والأردن وسوريا ولبنان). وهذا يعني أن ٨٧ بالمئة من الفلسطينيين لا يزالون في فلسطين وحولها، بعد ٤٧ عاماً من التشريد. ويوجد الباقون، نحو المليون (١٣ بالمئة)، في الخليج وأمريكا وأوربا. ومعظم هؤلاء ذوو خبرات فنية عالية، وهم عماد الدولة الجديدة، لو أتيحت لهم الفرصة.

من أصل ٤,٦٤٥,٢٤٨ لاجئاً يوجد ٣,٠٥٠,٠٠٠ لاجئ مسجلين لدى هيئة غوث اللاجئين (UNRWA)، والباقون غير مسجلين، إما لأنهم يعولون أنفسهم، أو أنه لم يمكن تسجيلهم لسبب أو آخر.

وانتهى أبو ستة إلى أن المواطنين الأصليين في الضفة وغزة هم الذين أعطتهم اتفاقية أوسلو بعض الحقوق، تحت سلطة الحكم الذاتي، وعددهم ١,٠٨٣,٠٠٠ (أي ١٣ بالمئة) أما الباقون فلم تعد لهم حقوقهم حتى الآن.

ويخلص سلمان أبوستة في دراسته إلى أن الدول العربية والدول غير العربية التي تتعاطف مع الفلسطينيين تدرك أن حق العودة للاجئين جميعاً حق قانوني ولذلك تصوت عليه بالموافقة كل عام لكنها عاجزة عن تنفيذه. أما الدراسات الإسرائيلية والأمريكية فإنها لا تستطيع إنكار هذا الحق، ولكنها تشكك فيه على أساس أنه "غير ممكن وغير عملي" وأن القرى الفلسطينية قد اختفت والحدود قد زالت.

وتحاول إسرائيل محاولات يائسة، منذ إنشائها، إقفال ملف عودة اللاجئين بأي شكل. فعندما تكونت هيئة التوفيق الدولية عام ١٩٤٩ لتحقيق التسوية بتطبيق حق العودة من دون شروط عملت إسرائيل المستحيل، حتى باءت كل المفاوضات بالفشل، وذلك بالمماطلة وإدخال مواضيع أخرى، مثل ضرورة الاعتراف بإسرائيل، وتعويض اليهود العرب. ولقد خطط بن جوريون العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ليقول إن ذلك غيّر الأوضاع السابقة من دون رجعة. لكن مكاتب هيئة التوفيق الدولية لا تزال موجودة في الأمم المتحدة، ويمكن تنشيطها في أي وقت، ولديها الصلاحية المناسبة، ولديها الملفات اللازمة، ولو أنه قيل أنها سرقت، ولكن يمكن استبدالها.

ولقد دأب الكتّاب الإسرائيليون، والكتّاب الأمريكيون اليهود الذي ينشرون الرأي الإسرائيلي لتشكيل القرار الأمريكي، مثل دون بيريتز، على إثارة اعتراضات أهمها:

- أن احتلال الأراضي الفلسطينية حق مشروع، لأن إسرائيل كانت في حالة دفاع عن النفس ضد العدوان العربي.
- أن إسرائيل لم تطرد اللاجئين، ولم تنهب ممتلكاتهم. وهم خرجوا من تلقاء أنفسهم استجابة لأوامر عربية.

يقول الرأي الإسرائيلي إن حق العودة مكفول بحسب "ميثاق حقوق الإنسان" ولكنه ينطبق على مواطني الدولة، أي الإسرائيليين فقط. وهذا من خطأ القول. فلا يعقل أن تطرد شعباً من أرضه، وتغيّر اسم البلاد وتعريف الجنسية، لكي تنكر عليه حق العودة. ومثل ذلك مثل من يقتحم بيتاً ويطرد أهله، وينزع اسم العائلة، ويلصق اسمه على الباب، لكي يمنع عودتهم. وهو في هذه الحالة، اقترف جريمتين: جريمة الطرد وجريمة منع العودة.

ويقول أبو ستة في دراسته إن الدعاة الإسرائيليين لا يعترفون بحق العودة وليس لديهم سبب قانوني مقنع لذلك. لكنهم يشيرون أحياناً إلى "لمّ الشمل" كتطبيق كاف لهذا الحق. وهذا يشمل بضع مئات من اللاجئين. كما أنهم يريدون تفسير حق العودة أحياناً بعودة "النازحين" (غير اللاجئين) إلى الضفة وغزة، أي إلى غير أراضيهم. ومن المؤسف أن هذا الموقف يلقى استجابة من بعض الحكومات العربية (التي لا تملك أصلاً حق التصرف بحقوق اللاجئين) كما أنه ينشر الإحباط بين اللاجئين. هذا الإحباط تغذيه الدعاية الصهيونية وبعض الحكومات، كأنها تقول للاجئين لا أمل في العودة، وأن بعض التعويض أحسن من لا شيء.

وتغذية هذا الموقف، يكثر الحديث عن التعويضات، كبديل من العودة، وهو خطأ وخطر كبيران. وقد أوضحنا أن للاجئين العودة والتعويض، وليس في العودة أو التعويض. وتشجع إسرائيل هذا الحديث، بإغراء الدول المضيفة للاجئين أن خزينتها ستسلم مبالغ كبيرة من التعويضات لبناء مدن وقرى ومصانع للاجئين. ولن تدفع إسرائيل من خزينتها شيئاً، لأنها تعتبر أن المعونات الدولية التي تصل الآن إلى السلطة الفلسطينية هي جزء من هذه التعويضات.

وهكذا تخطط إسرائيل لأن تتجاهل حق العودة تماماً، وتسعى إلى توقيع تسوية عن التعويضات يدفع تكاليفها المجتمع الدولي والدول العربية، كما تسعى إسرائيل إلى ربط حق العودة للاجئين والتعويض، مع بعض ما تدعيه من حقوق اليهود الذين نزحوا عن البلدان العربية. وتطالب إسرائيل بتعويض هؤلاء بأرقام فلكية تجاوز بكثير قيمة فلسطين الاقتصادية كلها.

وليس لهذا الادعاء أساس قانوني سليم.

أولاً، إن حق العودة للاجئين هو حق طبيعي غير قابل للتصرف، صدرت به قرارات دولية، وأوجبت تطبيقه من دون أن يكون له علاقة بأية قضية أخرى.

ثانياً، إن هذا الحق في العودة والتعويض هو حق قائم للفلسطينيين لدى إسرائيل مباشرة، وليس لدى أية دولة عربية، حتى تجوز فيه المقاصة.

ثالثاً، إن خروج اليهود من بلدانهم العربية قد تم في تاريخ لحق لهجرة اللاجئين، ونظمته الهيئات الصهيونية، وقد تم الخروج باختيارهم إسرائيل وطناً وتخليهم عن وطنهم الأصلي، وليس بقوة السلاح كما فعلت إسرائيل بالفلسطينيين.

رابعاً، إن معظم هؤلاء كان يحمل جنسية أجنبية، ومن كان يحمل جنسية عربية، فإن عليه أن يطلب من تلك الحكومة العربية استعادة جنسيته والعودة إلى وطنه الأصلي.

وفي رأي البرلماني الفلسطيني عرفات حجازي (ملف البيان السياسي١٣/١٠/١٩٩٥) أن تجاهل حق العودة سيحكم بالفشل على أي اتفاقات تتم بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ويقول عرفات حجازي : "هذه هي الحقيقة التي تخشى الأطراف الفلسطينية الاعتراف أو البوح بها كما تحرص الجهات الإسرائيلية على سريتها حتى لا تتسبب في ردود أفعال عربية وإسلامية عليها فهذه الحقيقة هي التي تؤكد على أن اتفاقات السلام حققت سلاماً فعلياً للإسرائيليين أما الفلسطينيون الذين فقدوا حقوقهم الوطنية وحقوقهم في أراضيهم وأملاكهم التي استولت عليها إسرائيل فإنهم أيضاً قد فقدوا حق العودة إلى وطنهم بموجب الشرعية الدولية الجديدة التي وافقت عليها السلطة الفلسطينية وباركتها كل الأطراف الدولية التي كان يهمها فقط الأمن والسلام لإسرائيل والإسرائيليين، وهو ما وفرته لهم اتفاقات أوسلو الأولى والثانية وجميع الاتفاقات السرية الأخرى التي لم يعلن عنها مثل اتفاقية الخليل التي بموجبها اعترفت السلطة الفلسطينية بأن أقدم مساجد المسلمين وهو الحرم الإبراهيمي الشريف ليس مسجداً بل كنيساً لليهود كما اعترفوا بأن لليهود حقاً في مدينة الخليل وهو الأمر الذي يجري الآن على تهويدها طال الزمن أم قصر".

ولهذا يجب على الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبي مازن) أن يحدد موقفه بوضوح وحسم من قضية عودة اللاجئين قبل أن يطلب من الفصائل أية تنازلات لحكومة إسرائيلية تتظاهر بالسلام ولا تؤمن به.

ماذا فعلت أوربا إزاء الصراع العربي/الإسرائيلي ؟؟

هل هي صدفة أن أكبر حادثتين أدتا إلى نشوء الدولة العبرية وتغيير خريطة الشرق الأوسط كان مصدرهما القارة الأوربية؟ مؤتمر بازل بسويسرا ١٨٩٧ كان أولى النكبات والخطوة الأولى في طريق الصراع بين إسرائيل والعرب، ربما كانت رغبة الأوربيين في التخلص من المجتمعات اليهودية المنغلقة والتي تحمل بداخلها أحقاداً دفينة على الأوساط الأخرى، واختار الاستعمار الأوربي فلسطين كملاذ لليهود لعدة أسباب كان أهمها أنها كانت تابعة للخلافة العثمانية التي كانت تنحسر سيطرتها على مناطق النفوذ تدريجياً تحت الضغوط الشديدة من الدول الاستعمارية وقتها وكانت بريطانيا وفرنسا في مقدمتها واللتان اقتسمتا المنطقة العربية بموجب اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ وكانت فلسطين ومصر والأردن والعراق وباقي الجزيرة العربية من نصيب بريطانيا، عند هذا الحد أخذت بريطانيا على عاتقها مهمة التأسيس الفعلي والدعم المتواصل للكيان اليهودي الجديد في فلسطين وسارعت بمنح الحركة الصهيونية وعداً بإقامة وطن قومي لليهود بفلسطين تحقيقاً لمقررات المؤتمر الصهيوني الأول، وتم ذلك الوعد على لسان وزير خارجية التاج البريطاني آنذاك اللورد بلفور عام ١٩١٧ وكانت هذه هي الكارثة الثانية في بداية الصراع العربي الإسرائيلي.

ومنذ أن أطلق بلفور وعده لليهود والدعم البريطاني والأوربي عامة بدأ يأخذ شكلاً منتظماً حيث عرض القرار البريطاني على مؤتمر الصلح الذي عقد بفرساي عقب الحرب العالمية الثانية ١٩١٩ وكذلك الأمر في لجنة كينج كراين ١٩١٩ ومقررات مؤتمر سان ريمو ١٩٢٠ والمعاهدة الأنجلو/أمريكية وإصدار صك الانتداب البريطاني على فلسطين ١٩٢١ ومؤتمر لندن الثاني ١٩٤٦ ومشروع موريسون ١٩٤٧ وبعد عقد الأربعينيات كانت الولايات المتحدة قد تبوأت الصدارة على الساحة الدولية فأخذت على

عاتقها مهمة الدعم المطلق لإسرائيل في الصراع منذ ١٩٤٨ وحتى الآن على حساب القضايا العربية.

كل ما سبق يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك الدعم الأوربي المطلق لإسرائيل سياسياً على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي، فماذا عن بقية أنواع الدعم أو التعاون سواء أكان الاقتصادي أم العسكري أم الثقافي . . إلخ . بهذا الصدد يسرد نبيل سالم (ملف البيان السياسي ٢٠٠/١٢/٢) صوراً لهذا التعاون منها أن إسرائيل وقعت مع مجموعة الدول الأوربية على أول اتفاق تجاري بينهما عام ١٩٦٤ حصلت بموجبه على مساعدة جمركية تقضي بإجراء تخفيضات تصل إلى ٢٠٪ على المنتجات الزراعية والصناعية المصدرة إلى تلك الدول، وهي مساعدات قدمت فائدة كبيرة للاقتصاد الإسرائيلي الذي كان بأمس الحاجة إليها لاسيما وأنه كان في بداية تشكله، ثم تطورت العلاقات الأوربية فيما بعد بشكل متسارع حيث وقع الطرفان في عام ١٩٧٠ اتفاقية تتعلق باعتبار إسرائيل طرفاً ذا أفضلية في التجارة مع السوق الأوربية كما وقعت اتفاقاً آخر عام ١٩٧٥ نص على إقامة منطقة للتجارة الحرة وإعفاء كل الصادرات الصناعية الإسرائيلية من الرسوم ابتداءً من منتصف ١٩٧٧.

على الصعيد العسكري كانت فرنسا سباقة لمساعدة الكيان الصهيوني على بناء ترسانته النووية وكان المفاعل الفرنسي هو باكورة نشاط إسرائيل النووي بالإضافة إلى مساعدات أخرى من ألمانيا وبريطانيا والملاحظ أن هذا التعاون أخذ في الازدياد في عقد التسعينيات عقب حرب الخليج الثانية حيث منحت ألمانيا سلاح البحرية الإسرائيلي ثلاث غواصات من نوع "دولفين" بعد أن أقرت الحكومة الألمانية بدعم ٧٥٪ من تكلفة الغواصة الواحدة التي تصل إلى ٣٥٠ مليون دولار ، أضف إلى ذلك شراء فرنسا من إسرائيل طائرات تجسس بدون طيار من نوع " هنتر" قيمتها ١٥ مليون فرنك فرنسي وكذلك اتفاق إسرائيل وبريطانيا على صفقة قذائف صاروخية إلى بريطانيا قيمتها نحو٦٠ مليون دولار.

مما سبق يتضح الانحياز الأوربي الواضح لإسرائيل على حساب الطرف العربي إلا أن الأمر يميع أحياناً لتبدو الدول الأوربية وكأنها على حياد بالنسبة لقضية الصراع العربي الإسرائيلي، كما أنها في مواقف قليلة تبدو وكأنها تناصر القضية الفلسطينية ولكن مما لا شك فيه أن الموقف الأوربي الآن أصبح صدى للموقف الأمريكي مع بعض الاعتدال ولم تعد التصريحات الأوربية تدين أو تستنكر العمليات الإسرائيلية الوحشية ضد الشعب الفلسطيني، وإنما اكتفت بالتعبير عن القلق إزاء الوضع في الأراضي الفلسطينية وأصبح المتحدثون الرسميون لقادة أوربا يتحدثون عن ضبط النفس ووقف دوامة العنف وتفكيك الخلايا الإرهابية الفلسطينية التي تقاوم قوات الاحتلال. . . إلخ من العبارات المطاطية التي أصبحت صورة أخرى من وجهة النظر الأمريكية .

لقد أصبح الأوربيون إذن يتحركون في فلك السياسة الأمريكية ، بعض المراقبين يذهبون إلى أبعد من ذلك حيث يرون أن تراجع وتخاذل الدور الأوربي لا يشمل فقط القضايا العربية ولكنه يمتد إلى كل القضايا بما فيها القضايا المتعلقة بأوربا نفسها، وعلى سبيل المثال لا الحصر يذكر أن الولايات المتحدة هي التي أنهت مشكلة البوسنة والهرسك من خلال التدخل العسكري في حين أن أوربا ورغم أن المشكلة تخصها في المقام الأول فشلت في اتخاذ المواقف التي تتيح لها التعاطي مع المشكلة وأصبحت أوربا بشكل واضح تقوم بدور التابع للولايات المتحدة التي تتولى القيادة وأخذ المبادرات في كافة القضايا الدولية.

كل هذا لا يسقط من اعتباراتنا حجم المصالح الأوربية الضخمة مع الجانب العربي مقارنة بمصالحها مع إسرائيل حيث أن السوق العربية تعتبر سوقاً رائجة للمعدات العسكرية الأوربية كما أن استهلاك أوربا من الطاقة يعتمد بشكل جيد على النفط العربي وهما نقطتان رئيستان تدعمان بشكل كبير ملف التعاون العربي الأوربي، ولكن المشكلة أن الجانب العربي لا يستطيع توظيف المصالح الأوربية لديه بحيث يضغط على الجانب الأوربي لاتخاذ مواقف تتمشى مع المصالح العربية، حيث تكون لدينا القدرة على إشعار

الجانب الأوربي أن مصالحه معنا في خطر وسوف تتأثر في حال استمراره إهمال الدعم للقضايا العربية.

وعن كيفية تفعيل القدرة العربية المؤثرة لتطويع المواقف الأوربية يرى اللواء حسام سويلم (ملف البيان السياسي٢٢/١٢/٢٠٠٠) أن الدور الأكبر في ذلك يقع على عاتق الأجهزة السياسية الإعلامية في العالم العربي حيث يجب أن تسعى إلى تخليص العقلية الأوربية من عقدة (اضطهاد اليهود) وذلك بتنشيط الذاكرة الأوربية بممارسات اليهود المفسدة في المجتمعات الأوربية إبان القرون من الثاني عشر وحتى القرن العشرين ومحاولاتهم السيطرة الاقتصادية والاجتماعية على هذه المجتمعات مما دفع هذه المجتمعات إلى طرد اليهود من أراضيها فيما عرف بالإجلاء الأكبر لليهود من أوربا عام ١٣٦٠ ومحاكم التفتيش في أسبانيا ١٤٩٢ وعندما عاد اليهود إلى البلدان التي طردوا منها في أوائل القرن الخامس عشر رجعوا إلى ممارساتهم الإفسادية فطردوا مرة أخرى عام ١٧٤٤ وهكذا كان حالهم حتى قدوم الرايخ الثالث في ألمانيا بزعامة هتلر الذي أدرك خطورتهم ليس فقط على ألمانيا بل على كل أوربا والعالم فقام بمحاصرة أنشطتهم وطردهم ، ورغم ما ثبت علمياً ووثائقياً من أكذوبة حرق اليهود في المحرقة (الهولوكوست) – وهي الأكذوبة التي اختلقوها لاستدراج عطف الشعوب – إلا أنه من الثابت أنهم كانوا في حالة شتات وطرد واضطهاد من جانب المجتمعات الأوربية الأمر الذي دفعهم إلى المجيء إلى فلسطين.

فكيف يمكن الحديث عن الصراع العربي الإسرائيلي بعيداً عن مسؤولية أوربا عن هجرة هؤلاء اليهود إلى فلسطين؟ وكيف يتحمل العرب هذه المسؤولية دون الأوربيين ؟ وبالتالي فإنه بالعودة إلى الأصول نجد أن طرفي الصراع في الأصل هما أوربا واليهود وأن أوربا أنشأت إسرائيل بسبب اضطهادها لليهود، من ثم فإن المعاناة والاضطهاد اللذين يتعرض لهما الفلسطينيون اليوم على أيدي اليهود تتحمل مسؤوليته أوربا، وختاماً فإن التغيير المطلوب في الموقف الأوربي مرهون بإحداث تغيير جوهري في العلاقات العربية بالشكل الذي يهدد تدفق الأموال العربية إلى أوربا التي تحصل على ٢٩ مليار دولار سنوياً من تجارتها مع العرب.

موقع القدس على خريطة اهتمامات الرؤساء الأمريكيين

الانطباع العام الذي يؤخذ عن الولايات المتحدة الأمريكية أنها بلد ديمقراطي لا مجال فيه لديكتاتورية القرار وأنه – طبقاً لموجبات الديمقراطية – فإن الرأي العام فيه هو المحرك الأساسي للسياسة الأمريكية ولكن الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق كشفت سذاجة هذا التصور ففي الوقت الذي كان فيه الملايين في الولايات المتحدة ودول العالم يتظاهرون ضد الحرب كان الرئيس الأمريكي يعلن – بعد صلاة خاصة – شن الحرب على العراق في خطوة أولية لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط ، والواقع أن تفرد الرئيس الأمريكي باتخاذ قرارات مصيرية دون الاعتماد على أساس شعبي وجماهيري ليست سابقة في التاريخ الأمريكية ؛ فالرئيس الأمريكي يتمتع بسلطات واسعة في مجال السياسة الخارجية ولا يمكن تفسير سلطاته في هذا الشأن بالنظر إلى ما حدده الدستور للرئيس الأمريكي في مجال السياسة الخارجية فحسب فالسلطات التي حددها له الدستور في هذا الصدد محدودة إذا ما قورنت بالسلطات الواسعة التي يمارسها فعلاً في الواقع، وتطبيقاً للمادة الثانية من الدستور فإن الرئيس يتمتع بناء على نصيحة وموافقة مجلس الشيوخ بسلطة إبرام المعاهدات وتعيين السفراء والوزراء إلا أنه بخلاف ما ورد في هذه المادة لا توجد سوى إشارات قليلة في الدستور لسلطات الرئيس في مجال السياسة الخارجية.

ولكن عدة تشريعات من جانب الكونجرس ساهمت في زيادة سلطات الرئيس في مجال السياسة الخارجية ومن الأمثلة في هذا الصدد قرار فاندنبرج عام ١٩٤٩ حيث أيد الكونجرس إقامة حلف دائم بين الولايات المتحدة وأوربا والذي عرف فيما بعد بحلف شمال الأطلنطي كما أعطى الكونجرس للرئيس سلطات واسعة فيما يتعلق بدور الولايات المتحدة في الصراع الدولي وجاء ذلك على سبيل المثال في القرارات الخاصة بمضايق فرموزا (١٩٥٥) والشرق الأوسط (١٩٥٧) وكوبا (١٩٦٢) وبرلين (١٩٦٢). وأخيراً فإن اتساع

سلطات الرئيس في مجال السياسة الخارجية مرجعه أيضاً إلى قدرة الرئيس على التحرك في الأزمات التي تلت الحرب العالمية الثانية ؛ فإن شعور الأمريكيين بالحاجة إلى قيام الولايات المتحدة بدور نشط على مسرح السياسات العالمية دعا إلى المناداة بضرورة توافر قيادة قوية من جانب الرئيس في مجال السياسة الخارجية. ولقد ترتب على الدستور والتشريعات المختلفة والعرف والتقاليد تمتع الرئيس الأمريكي بسلطات واسعة في مجال السياسة الخارجية، وتبدو هذه السلطات واضحة في العديد من المسائل فبالإضافة إلى إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية كثيراً ما يعلن الرئيس عن المبادئ التي تحكم اتجاهات السياسة الخارجية ومن أمثلة هذه المبادئ تلك التي أدلى بها ترومان وأيزنهاور وجونسون ونيكسون وكارتر، كما يقوم الرئيس بدور هام في الاعتراف أو عدم الاعتراف بحكومات الدول الأجنبية وفي إرسال القوات العسكرية إلى الخارج وفي إقامة القواعد العسكرية الأمريكية في الدول الأجنبية ويشارك في غير ذلك من مسائل السياسة الخارجية حتى أنه يمكن اعتبار أن الرئيس الأمريكي هو الذي يعبر عن اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية.

إذا كان الرئيس الأمريكية يتمتع بسلطات واسعة في مجال السياسة الخارجية فكيف استخدم هذه السلطات في حل الصراع العربي الإسرائيلي؟ نعرض هنا لموقف الإدارات الأمريكية إزاء جانب واحد فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي وهو قضية القدس لما تمثله لنا من أهمية وجدانية وعقائدية وتاريخية وبالنسبة لإسرائيل فإن القدس أيضاً حجر الأساس يبدو ذلك في رد بن جوريون على صحيفة يابانية في حزيران ١٩٦٧ حيث لخص الموقف كاملاً بقوله: "إن إسرائيل ستنسحب من شبه جزيرة سيناء بعد توقيع سلام مع مصر، والأمر ذاته سيحدث مع سوريا، أما في الضفة الغربية فإنه ستقام دولة تتمتع بحكم ذاتي برعاية الأمم المتحدة – لكننا سنحتفظ بالقدس إلى الأبد – على الرغم من جميع القرارات التي ستتخذها الأمم المتحدة، فالقدس كانت عاصمة لإسرائيل على امتداد ثلاثة آلاف سنة وستبقى كذلك في المستقبل".

نعود إلى موقف الإدارات الأمريكية من قضية القدس ؛ وإذا وضعنا في الاعتبار التحيز الأمريكي الواضح لإسرائيل فلن يبدو الأمر غريباً إذا عرفنا أن معظم الرؤساء الأمريكيين يؤيدون اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ولا حق للفلسطينيين فيها والبعض الآخر يحبذ تأجيل تحديد القدس إلى حين مفاوضات الوضع النهائي ويرى نبيل محمد السهلي (شؤون عربي ع١١٦ شتاء٢٠٠٣) أن مواقف الإدارة الأمريكية من قضية القدس يمكن تقسيمها إلى عدة فترات خلال الفترة من (١٩٤٨ -٢٠٠١) ففي أواخر ١٩٤٨ تم استصدار القرار رقم ١٨١ من الأمم المتحدة الذي يوصي بجعل مدينة القدس كياناً منفصلاً خاضعاً لنظام دولي خاص وأيدت الإدارة الأمريكية آنذاك هذا القرار ولكنها فيما بعد غيرت موقفها من القرار ١٨١ وشرعت تتبنى فكرة إنشاء مجلس عربي/إسرائيلي مشترك وتطالب بتدويل الأماكن المقدسة فقط وليست المدينة بالكامل، وفي يونيو ١٩٦٧ وبعد أسبوع واحد من وقف إطلاق النار حدد الرئيس ليندون جونسون مشروعاً بخصوص الموقف المشتعل في المنطقة ويتبين من المشروع أن الولايات المتحدة ترفض عودة إسرائيل إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧ فالمكاسب الإقليمية من جراء الحرب لا يمكن التخلي عنها لم ينته الأمر كذلك ولكن الأمم المتحدة أصدرت القرارين رقم ٢٢٥٣ و ٢٢٥٤ في ١٩٦٧/٧/١٤ واللذين يطالبان إسرائيل بالتوقف عن أي إجراء يغير من وضع مدينة القدس وإلغاء جميع ما قامت به من إجراءات فما كان من سفير الولايات المتحدة في المنظمة إلا أن امتنع عن التصويت على القرارين.

مع مجيء الرئيس نيسكون إلى الحكم في ١٩٦٨ قدم مبادرة بدت أكثر تعاوناً مع الجانب العربي عن سابقه جونسون حيث شملت تعديلات على ما يتعلق بقضية القدس منها عدم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وعدم نقل السفارة الأمريكية إليها وبقيت الولايات المتحدة تعتبر القدس منطقة محتلة خلال الفترة (١٩٧٠ -١٩٧١) حيث أكد ذلك جورج بوش الأب الذي كان سفيراً للولايات المتحدة في المنظمة الدولية بتاريخ ٢٥/ ١٩٧١/٩ ، ثم جاءت فترة الرئيس كارتر الذي أبرم اتفاقية كامب ديفيد مع الرئيس

السادات ولم تتمكن الاتفاقية الشهيرة من الوصول إلى حل بخصوص القدس ولكن بصفة عامة اتصفت إدارة كارتر بالثبات بالنسبة لهذه القضية وأكدت على فصل القدس عن بقية الأراضي المحتلة والتعامل معها على نحو منفصل وضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع السكان وبغض النظر عن طوائفهم.

الرئيس رونالد ريجان كان الأكثر تحيزاً لصالح إسرائيل وأصدر عدة بيانات في مناسبات مختلفة أكد خلالها أن القدس عاصمة دولة إسرائيل وأنه يجب أن تبقى دائماً تحت السيادة الإسرائيلية وأصر ريجان في خطابه بتاريخ ١٩٨٢/٩/٥ على معارضة إقامة الدولة الفلسطينية وقال بملء فيه: "لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة"، أما بوش الأب فشهدت فترة حكمه خلافات في وجهات النظر بين الولايات المتحدة وإسرائيل كان سببها التشدد الإسرائيلي بخصوص القدس ورغبة الإدارة الأمريكية في إيجاد حل تفاوضي بخصوصها ولكن هذا لا يمنع أن الكونجرس الأمريكي أصدر قراراً أثناء حكم بوش الأب وبالتحديد في ١٩٩٠/٣/٢٢ نص على بقاء القدس عاصمة موحدة لإسرائيل مع حفظ حقوق " الآخرين " ولكن يحسب للرئيس بوش الأب أنه جمد صرف ضمانات قروض للحكومة الإسرائيلية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار وربط صرفها بوقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس، هذه النقطة بالذات انتقدها الرئيس كلنتون في إطار حملته الانتخابية منافساً لبوش كما تضمن برنامج كلنتون الانتخابي التأكيد على أن القدس هي العاصمة الموحدة الأبدية لإسرائيل ولدعم هذا التوجه وافقت إدارة كلنتون فيما بعد على نقل سفارتها في تل أبيب إلى القدس المحتلة شرط ألا يكون ذلك قبل عام ١٩٩٩ وبحيث يرتبط ذلك بمفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي والاتفاق على مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.

الدور الأمريكي فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي خلال فترة الرئيس بوش الابن كان دوراً هامشياً مقارنة بالإدارات السابقة فإدارة بوش ركزت على الجانب الأمني عبر إرسال رئيس جهاز المخابرات الأمريكية CIA إلى المنطقة لإقامة اتفاقات أمنية

إسرائيلية فلسطينية وتأجيل التفاوض السياسي إلى ما بعد إجهاض الانتفاضة وفرض الأمر الواقع الإسرائيلي ولكن انحياز بوش إلى إسرائيل بدا واضحاً بتوقيعه على قرار الكونجرس باعتبار القدس الموحدة بشقيها المحتل عام ١٩٤٨ والمحتل عام ١٩٦٧ العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل وذلك يوم الاثنين في ٢٠٠٢/٩/٣٠.

هل تصهينت ألمانيا ؟ وأسفاه !!

بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٠٠ كانت الزيارة التاريخية للرئيس الألماني " يوهانس راو لدولة إسرائيل وذكرت وكالات الأنباء في اليوم التالي أن الرئيس الألماني طلب رسمياً من إسرائيل الصفح عن بلاده بسبب المذابح التي تعرض لها اليهود أثناء حكم النازي وفي كلمته أمام الكنيست – التي كانت الأولى من نوعها لرئيس ألماني وهو يضع القبعة اليهودية على رأسه – أعلن "راو" أنه يطلب الصفح له ولأبناء جيله وأبنائهم وأحفادهم عما فعله الألمان باليهود إبان حكم النازيين لألمانيا مؤكداً أن الدفاع عن إسرائيل يشكل ولا يزال محوراً رئيسياً لسياسة كافة الحكومات الألمانية التي تعتبر نفسها مسؤولاً أخلاقياً عن تدعيم إسرائيل، وفي نفس الإطار - نقلاً عن جريدة الأهرام القاهرية بتاريخ ٣/١٩/ ٢٠٠١ - كشفت وسائل الإعلام الألمانية عن خطة قومية لإنشاء حائط مبكى ألماني قرب بوابة براند بنورج الشهيرة في برلين وهو بمثابة نصب تذكاري لضحايا الهولوكوست النازي لطلب المغفرة من اليهود الأمريكيين على وجه الخصوص عن جرائم النازية ، وفي وصف التقرير الإخباري عن الحائط الذي سيقام على مساحة ٨٠٠ متر مربع أنه سيحتوي على غرف تشبه غرف الغاز التي أبيد فيها ضحايا الهولوكوست وستحفر على حوائطه الداخلية والخارجية أسماء الملايين الستة الذين أبادهم الحكم النازي من اليهود حسب الإحصاءات المعتمدة لديهم.

ولكي تستمد الخطة شرعيتها المطلقة من الحكومة الألمانية أنشأ للمشروع مؤسسة حكومية خاصة للإشراف عليه باسم "منظمة النصب التذكاري لضحايا يهود أوربا" وخصص لها ميزانية أولية مقدارها ٥٠ مليون مارك وتضم المنظمة في رئاستها شخصيات عامة مثل رئيس البوندستاج (البرلمان الألماني) ووزير الثقافة الفيدرالي ووزير الثقافة في ولاية برلين .

ما سبق كان مقدمة لتهيئة الأذهان لاستيعاب أن التعاون بين ألمانيا وإسرائيل يقف على خلفية صلبة من التفاهم والرغبة بين الجانبين وهو بالأساس قائم على خلفية تاريخية بدأت مع اتفاقية لوكسمبورج التي وقعت في عام ١٠٥٢ لدفع التعويضات عن جرائم الحكم النازي بحق اليهود (١٩٣٣ -١٩٤٥) مهدت هذه الاتفاقية إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وبالتالي فتح علاقة من التعاون العسكري انطلقت من أن ألمانيا وإسرائيل تمران بمرحلة بناء جيشهما واعتبار إسرائيل أن ألمانيا تستطيع مدها بالأسلحة كجزء من التعويضات وكان المطلوب من هذا التعاون السلاحي في المقام الأول إعادة بناء الثقة بين البلدين وكانت أول خطوة في التعاون الرسمي بين ألمانيا وإسرائيل في عام ١٩٥٤ مع تعيين الجنرال "أيغدورتال" بصفة ملحق عسكري في القنصلية الإسرائيلية في بون وكانت فاتحة هذا التعاون حصول إسرائيل في العام ذاته على زورقين سريعين للدورية من صناعة ألمانيا.

وعن التعاون العسكري بين ألمانيا وإسرائيل صدرت في برلين دراسة عن المكتب البرليني للمعلومات الأمنية بناء على طلب المجلس الكنسي للتطورات السياسية ومع تسرب التقرير إلى وسائل الإعلام كشف عن حقائق خطيرة منها "اتفاقية التعاون والتقويم التقني" الموقعة في عام ١٩٦٧ والتي قدمت خدمة كبيرة لألمانيا أثناء الحرب الباردة حيث زودت إسرائيل ألمانيا بالمعلومات التقنية المكتسبة مما غنمته من أسلحة سوفيتية في حروبها مع العرب (١٩٤٨ -١٩٥٦ -١٩٦٧) كدبابات BMP-1 أو T26 فأخذ الألمان هذه المعلومات بعين الاعتبار في تطويرهم لأسلحة مضادة لها كدبابات ماردر وليوبارد بحيث طورت هذه الدبابات وقدرتها على المناورة دون المبالغة في التصفيح بسبب معرفتهم بقدرات الأسلحة المعادية مما وفر الكثير من التكاليف المادية والزمنية على الألمان وحصلت إسرائيل على ثمن هذه المعلومات بشكل هبات عسكرية وقطع غيار مكنتها من تطوير دبابة ميركافا ٣ وفقاً للتقنيات الألمانية ومن ثم ميركافا ٤ في مقابل T27 الروسية الصنع هذا بالإضافة لحصولها على صواريخ مضادة للدروع من أعيرة قادرة على التعامل مع

المدرعات والدبابات الروسية، وبعد توحيد ألمانيا وحصولها على أسلحة ألمانيا الشرقية المنهارة بما فيها طائرات ميج ٢٩ زودت ألمانيا إسرائيل بصواريخ جو/جو من نوع AA-11 وكذلك بأحدث الرادارات التي تحملها الميج ٢٩

وعن أوجه التعاون المشترك بين القوات الألمانية والإسرائيلية يذكر التقرير الألماني بعض نماذج هذا التعاون منها ما حدث في أواخر الثمانينات عندما طورت شركة Gmbh Dornicr ومؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية IAI طائرات استطلاع من دون طيار لا تلتقطها أجهزة الرادار من نوع DAR وبعد أن فشلت الشركتان في بيعها للجيش الألماني استمرت المؤسسة الإسرائيلية في العمل بمفردها في هذا المشروع واستطاعت بيع طائرات من هذا النوع لكل من الهند وكوريا الجنوبية وتركيا، كما حدث تعاون بين شركة Zeiss Optronik الألمانية وشركة رافائيل الإسرائيلية اللتين طورتا في عام ١٩٩٥ نظام تحديد الهدف "Litening Pods" وحصلتا على عقد لبيع ٢٠ نموذجاً منه للجيش الألماني بقيمة ٨٩ مليون مارك ألماني ، ونموذج آخر للتعاون المشترك تم بين شركة IMI الإسرائيلية وشركة "راين ميتال دي تك" الألمانية اللتين طورتا في عام ١٩٩٦ القذائف تلقائية التفجير من عيار ١٥٥ مم (DM1383 أو DM662) وهي نماذج مطورة من قذائف " M 85 " الإسرائيلية.

وفي عام ١٩٩٨ دخلت شركة رافائيل الإسرائيلية في شراكة مع مؤسسة Atlas Stna وشركة "راين ميتال" وشركة "Diehl" وأنشئوا شركة "أويرو سبايك كونسرتيوم" لإنتاج وتسويق القذائف الإسرائيلية المضادة للدروع من نوع NT بأحجامها المختلفة وتمكنت شركة رافائيل عبر شراكتها مع شركات أوربية أخرى من تسويق المنتجات الإسرائيلية في أوربا فتمكنت شركة "أويرو سبايك من بيع العديد من هذه الصواريخ لكل من فنلندا وهولندا.

وفي عام ٢٠٠٢ وقعت الحكومة التركية مع شركة "IMI/TAAS" الإسرائيلية عقداً بقيمة ٧٠٠ مليون دولار لتطوير ١٧٠ دبابة تركية من نوع " M-60" أكدت المصادر العسكرية التركية أنها ستزود بمحركات "MTV" ديزل الألمانية.

التعاون الألماني – الإسرائيلي لم يقتصر أبداً على المجال العسكري فقط والدليل على ذلك تصريحات روبين ميرحاف المدير العام السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية فهو يقول "إن ألمانيا أصبحت الشريك العسكري والسياسي والاقتصادي الثاني لإسرائيل بعد الولايات المتحدة الأمريكية . . فهي تعمل معنا في تطوير بعض الأسلحة وتزودنا بالتكنولوجيا وقد باعت لنا ثلاث غواصات متقدمة جداً بثمن يقل عن ثمنها الأصلي بمقدار الثلث، ثم إن ألمانيا أصبحت هي المدافع الأول عن إسرائيل في الاتحاد الأوربي في مواجهة الانتقادات الفرنسية المستمرة للسياسة الإسرائيلية ، ثم إن ألمانيا هي ثاني أكبر مصدر للسياح إلى إسرائيل بعد الولايات المتحدة وليس فقط ثاني أكبر شريك تجاري لنا" .

وفي تصريحات أخرى للمعلق الأمريكي اليهودي روجر كوهين يقول بأن التقرير السنوي لوزارة الخارجية الألمانية حول حقوق الإنسان لا يتطرق مطلقاً إلى الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين على الرغم من أن الخارجية الأمريكية نفسها كثيراً ما تنتقد هذه الممارسات ويضيف أن التعاون الإستراتيجي بين ألمانيا وإسرائيل وصل إلى أعلى حد ممكن فالمخابرات الألمانية تزود الإسرائيليين بمعلومات غزيرة عن العالم العربي كما أن المخابرات الإسرائيلية تزود الألمان بمعلومات عن أوربا الشرقية.

هل وقع الطلاق التركي/ الإسرائيلي ؟

أخيرا تحقق النشوز!! ودب الخلاف بين الأحلاف!! وتصدع بناء زواج غير شرعي أرادت إسرائيل إكراه تركيا عليه، ووقع بينهما طلاق بائن: فهل هي بينونة صغرى أم كبرى لا رجعة بعدها؟ وهل كان تاريخ ٢٢ مارس ٢٠٠٤ بداية منعطف حاد في العلاقة بين إسرائيل وتركيا ؟

قد يكون ذلك صحيحا.. ولكن المتابع للأحداث بعد هذا التاريخ الذي اقترن بجريمة إسرائيل البشعة وهي اغتيال الشيخ المجاهد أحمد ياسين يجد أن العلاقات بين الطرفين الحميمين لم تعد بنفس الحميمية السابقة؛ فعقب الجريمة مباشرة أدانت تركيا العملية ووصفتها بالعمل الإرهابي وشجبت تعهد إسرائيل بمواصلة سياسة اغتيال كوادر حماس، وعقب اغتيال إسرائيل للدكتور عبد العزيز الرنتيسي في ٢٧ أبريل الماضي رفض رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان مقابلة وفد رجال أعمال إسرائيليين يقومون بزيارة أنقرة وأمر بتجميد كافة الاستعدادات لزيارته الرسمية التي كان من المقرر أن يقوم بها إلى إسرائيل خلال العام ٢٠٠٤، أضف إلى ذلك تصريحات أردوغان عقب الهجوم الإسرائيلي البربري على غزة ورفح في أواخر مايو ٢٠٠٤ حيث أعلن أمام مؤتمر دولي نظمته الرابطة العالمية للصحف في اسطنبول في ٢ مايو ٢٠٠٤ صرح أن شارون قد دفن عروض تركيا للوساطة بين إسرائيل والفلسطينيين بسياسة الاغتيالات والهجمات، وفي مقابلة له مع صحيفة "هآرتس" جدد انتقاده لإسرائيل حيث وصف جريمة رفح بأنها "إرهاب دولة" وشبه معاملة إسرائيل للفلسطينيين بما تعرض له اليهود في أسبانيا في عهد "محاكم التفتيش" من تعذيب وطرد من ديارهم وقال " كان اليهود في ذلك العهد مضطهدين... واليوم مع الأسف أصبح الفلسطينيون مضطهدين وشعب إسرائيل يعامل الفلسطينيين كما عومل هو قبل ٥٠٠ عام".

الأنكى من ذلك في مسلسل النقد التركي للسياسات الإسرائيلية ، حدث في منتصف يوليو ٢٠٠٤ عندما وصل إيهود أولمرت نائب شارون إلى أنقرة حيث رفض أردوغان استقباله متذرعاً بقضاء عطلة. في حين بادر إلى استقبال ناجي عطري رئيس الوزراء السوري الذي تزامنت زيارته لأنقرة مع زيارة أولمرت غير أن أولمرت لم يستطع أن يترك الموقف يمر مرور الكرام هكذا دون أن يدلي بدلوه فصرح قبل مغادرة تركيا بأنه ليس في استطاعة تركيا أو أي دولة أخرى في هذه المرحلة أن تساهم في رعاية السلام بين إسرائيل وجيرانها في الشرق الأوسط لأن تل أبيب ليست بصدد التفاوض مع الفلسطينيين ولا ترى أن خلافها مع سوريا يحتل أولوية في اهتماماتها" .

وعلى الرغم من أن هذه الرتوش تأتي كصورة قاتمة في ملف ناصع البياض للتعاون بين إسرائيل وتركيا الأمر الذي وصل إلى عقد اتفاقيات دفاع مشترك والظهور أمام المجتمع الدولي كحلف شرق أوسطي برعاية أمريكية. . على الرغم من كل هذا فإن العلاقات بين البلدين شهدت فلاشات خلاف قديمة كان أبرزها عدم اعتراف تركيا بالقرار الإسرائيلي المعلن عام ١٩٨٠ بشأن إعلان القدس عاصمة للدولة العبرية وإدانتها لقصف إسرائيل للمفاعل النووي العراقي في يونيو ١٩٨١ وعدم اعترافها بقرار إسرائيل ضم الجولان في ١٩٨١/١٣/١٤ وسرعة اعترافها بالدولة الفلسطينية المعلنة من جانب المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه بالجزائر في نوفمبر ١٩٨٨ بالإضافة إلى اضطرار تركيا في الخمسينات إلى استبعاد إسرائيل من المشاركة في حلف بغداد بسبب المعارضة العربية.

هناك آراء تقول بأن العلاقات بين إسرائيل وتركيا لن تتأثر بمثل هذه البساطة وخاصة أنها تاريخية ومتواصلة بداية باعتراف تركيا بإسرائيل كأول دولة إسلامية تعترف بالكيان الصهيوني ومروراً بكل الخطوات الإيجابية التي تصب في صالح التعاون بين البلدين والتي بدأت مبكراً في صورة تعاون أمني بموجب اتفاقية "الرمح الثلاثي" عام ١٩٥٨ والتي كانت تنص على تبادل المعلومات الأمنية وعقد اجتماعات دورية بين رؤساء أجهزتهما الاستخباراتية وبموجب الاتفاقية أسس "الموساد" مركزاً استخباراتياً في تركيا ثم التعاون

الأمني في مجال مكافحة الإرهاب بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ حيث أهدت إسرائيل وثائق تم الحصول عليها من بعض المواقع الفلسطينية أثناء غزو لبنان وكانت تحوي أسراراً عن العلاقات بين منظمات فلسطينية وجماعات تركية يسارية وأرمنية وكردية، كذلك دور تركيا خلال الحرب العراقية/الإيرانية في تنظيم وترتيب عملية هجرة ٣٠ ألف يهودي إيراني إلى إسرائيل مقابل تزويد إسرائيل لإيران بالأسلحة خلال الحرب، ومقابل دعم اللوبي الصهيوني لتركيا في مقابل مواجهة اللوبي اليوناني في أمريكا، كذلك نشاط بعض الوكالات الخاصة في تركيا في الربع الأخير من عام ١٩٨٨ في مجال إرسال عدد من العمال الأتراك للعمل في إسرائيل بأجور مجزية لتقليل اعتمادها على العمالة الفلسطينية.

عقد التسعينيات شهد ذروة التعاون بين تركيا وإسرائيل كما يراه عماد جاد (ملف البيان السياسي ١٩٩٧/٥/٢٣) حيث بدأ التعاون العسكري الإسرائيلي يأخذ صورة معلنة بدأت مرحلتها الأولى في أواخر عام ١٩٩٥ عندما تم توقيع اتفاق للتعاون العسكري بين البلدين شمل تدريبات مشتركة إضافة إلى ما ذكر عن السماح للطائرات الإسرائيلية بالتواجد على الأراضي التركية لمراقبة الحدود السورية وممارسة مهام رصد تحركات القوات السورية وقد أثار هذا الاتفاق ردود فعل واسعة النطاق في العالم العربي وهو الأمر الذي واجهته تركيا عبر التأكيد على أن الاتفاق مع إسرائيل لا يعدو أن يكون اتفاقاً على التدريبات المشتركة وتبادل الخبرات دون العمل العسكري المشترك، وجاءت الخطوة التالية في أغسطس عام ١٩٩٦ عندما وقعت تركيا وإسرائيل اتفاقاً للتعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية واتفاقاً آخر في ديسمبر من العام نفسه يقضي بتنظيم مناورات عسكرية مشتركة للمرة الأولى بالأساس على منطقة البحر المتوسط وجاءت زيارة رئيس الأركان التركي لإسرائيل في ٢٤ فبراير ١٩٩٧ لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات التي تضمنت تحديث ٥٤ طائرة من طراز ف -٤ تركية في المصانع الإسرائيلية بتزويدها بمعدات متطورة من رادارات وأنظمة ملاحة وتشويش إليكتروني وبلغت قيمة هذه الصفقة ٦٠٠ مليون

دولار قدمتها إسرائيل للحكومة التركية في صورة قروض لتمويل المشروع الذي يستغرق ٥ سنوات.

وخلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٦ -١٩٩٧ كانت إسرائيل تتبع أسلوب تسريع وتكثيف التعاون العسكري مع تركيا وقد تم توقيع ١٢٤ اتفاقاً ومشروعاً للتعاون العسكري بين البلدين وأهمها:

- مشروع تحديث طائرات إف ٤ وإف ٥.
- تصنيع طائرة تدريب مشتركة دون طيار وأخرى بطيار بهدف المراقبة.
- مشروع تركي/أمريكي/إسرائيلي مشترك لتطوير صواريخ مضادة للصواريخ باتريوت.
- تغيير بنادق الجيش التركي بالبنادق الإسرائيلية (إيفال).
- توريد إسرائيل لتركيا أجهزة إليكترونية خاصة لمراقبة الحدود ورادارات لطائرات إف ٤ .
- تقدير مشترك للمخاطر كل ٣ شهور على مستوى الفنيين ، وكل ١٦ شهر على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء الأركان.

نعود إلى الأزمة القائمة الآن بين تركيا وإسرائيل والتي لم تأت من فراغ، وإنما كان دوافعها التي عرض لها أحمد دياب (السياسة الدولية ع ١٥٨ أكتوبر ٢٠٠٤) كالتالي:

١ - هاجس فقدان الأهمية الاستراتيجية الذي تعاني منه تركيا والذي بدأ مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وتعزز بعد توسع حلف الناتو وتكرس بعد الاحتلال الأمريكي للعراق– لذلك بدأ الفكر التركي البراجماتي في إعادة ترتيب أوراقه للاستفادة من عوامل القوة لدى تركيا الجغرافية والسياسية والاقتصادية وفي هذا الإطار فإن الاستراتيجية التركية تحاول أن تقيم توازناً دقيقاً بين مختلف التيارات

والمصالح والاتجاهات الأمريكية والأوربية والعربية والإسلامية عبر إقامة علاقات جيدة مع جميع جيرانها الإقليميين والقوى الدولية الأخرى بحيث تخرج تركيا من أن تكون طرفاً في سياسة محاور لتكون على مسافة واحدة من الجميع وهو ما يعبر عنه بأن تكون تركيا بعداً محورياً.

٢ - هناك درجة ترابط بين العلاقات التركية/ الأمريكية والعلاقات التركية/ الإسرائيلية ولهذا السبب فإن اضطراب العلاقات بين واشنطن وأنقرة بسبب ملف العراق ، تواكب معه تدهور في العلاقات التركية/ الإسرائيلية بعدما اتخذت تركيا موقفاً عنيفاً ضد إسرائيل وناقداً لسياستها في مواجهة الفلسطينيين.

٣ - التدهور العربي الواضح منذ انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق ، وأخيراً الاحتلال الأمريكي للعراق أفضى إلى حدوث نوع من الفراغ الجيو -استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط وهنا تبدو تركيا وإسرائيل من أكثر القوى ملاحظة لهذا التطور الفارق رغبة في الاستفادة منه لصالحها فالوضع الإقليمي الحالي أدى إلى إفراز ما يمكن تسميته بصراع " الريادة أو القيادة" بين أنقرة وتل أبيب على المنطقة.

من يوقظ التعاون العربي - الأفريقي ؟

لقد ثبتت الرؤية الشرعية للتسلسل الصهيوني إلى القارة السمراء بعد أن صرحت منظمات يهودية في أوروبا بأن قضية [دار فور] شأن يهودي إسرائيل.

فقد تناقلت وسائل إعلام عديدة قبل ذلك أن بعض قارة التمرد في السودان – في الجنوب والغرب – يترددون على تل أبيب، ولهم مصالح شخصية عديدة مع الصهاينة. وطبقاً لتقارير بلجيكية أشار إليها كتاب سياسيون وتناقلتها وسائل إعلام عربية ودولية. فان هناك عدداً من القادة العسكريين الإسرائيليين يقومون منذ سنوات بتدريب متمردي غرب السودان في دار فور، ووضع الخطط العسكرية لهم لمواجهة قوات الجنجويد المدعمة حكوميا. وتدريب فئات خاصة من المتمردين على إمكانية الدخول في حرب مدن ضد سكان مدينة الخرطوم. والحديث عن مصالح إسرائيلية في دار فور ظهر واضحاً من خلال المظاهرات التي نظمها اللوبي الصهيوني حول مقر الأمم المتحدة للتنديد بما يمس حقوق الإنسان في دار فور.

هل هي مجرد سوق للسلاح؟

أن المحاولات الإسرائيلية المنكررة لمناصرة ومؤازرة متمردي دار فور لاتتم في فراغ، وعن السذاجة الظن بأنها مجرد فرصة لتجارة السلاح الإسرائيلي. فإسرائيل تتبوأ مركزاً مرموقاً على مستوى العالم في تجارة السلاح فهي تأتي في الترتيب الرابع بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتسبق روسيا وألمانيا !!، وهي تملك سوقاً رائجة للسلاح في ثماني عشرة دولة أفريقية تعاني من القلاقل السياسية وأحداث العنف، والحروب الأهلية.

ليس الأمر مجرد تسويق سلاح، ولكنه جزء من سياسة دولية مخططة سلفاً لقرب أي محاولة تعاون عربي – أفريقي.لان الغرب الاستعماري أدرك من فترة مبكرة من التاريخ

أن هذه القارة السمراء الغنية بالثروات الطبيعية والمواد الخام، والموارد المائية، والعمالة، يجعلها ذلك كله سوقاً رائجة للإنتاج الغربي الصناعي. وإذا ما تم تقارب بينها وبين الدول العربية، فان نفوذ الاستعمار الغربي ستيلاشى فيها شيئاً فشيئاً. وقد أخذ هذا الاهتمام الغربي بالقارة السمراء عدة مظاهر هي:

١ - الاستعمار المباشر من خلال سبع دول أوربية سيطرت على الـ ٥٠ دولة.أفريقية وهي (بريطانيا – فرنسا - إيطاليا - أسبانيا - بلجيكيا - ألمانيا - البرتغال).

٢ - إرسال بعثات التبشير بكثافة لا سيما بعد دخول قرى ومدن بكاملها في الدين الإسلامي.

٣ - التوسع في إقامة المزيد من الكنائس ودعمها ماديا. ويبرز في هذا المجال تصريح لبابا الفاتيكان حين قال: [بحلول عام ٢٠٠٥ سوف تصبح قارة أفريقيا مسيحية: أي غالبية سكانها من النصارى]. وقد بدأ تنفيد هذا المخطط الغربي القديم في مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ الذي وضع أسس تقسيم أفريقيا بين دول أوربا. إلا أن مقاومة بعض الزعماء الأفريقيين أنذاك حالت إلى حد كبير بين الأوربيين وتنفيذ مخططاتهم بالدقة المطلوبة وساعد على ذلك ما تم من هجرات عربية من عمان واليمن شرقاً ومن قبائل بني هلال وبني سليم وقبائل أخرى بربرية مسلمة غرباً. مما خلق تواصلاً ثقافياً وروحياً وشعبياً بين العرب والأفارقة. وبقيت العمالة للأوربيين مقصورة على الأنتلجنسيا أو النخبة المثقفة التي نالت تعليماً عاليا في الدول الغربية.

التغلغل الإسرائيلي:

ومع انعقاد مؤتمر التعاون العربي - الأفريقي بالقاهرة ١٩٧٧ بدأت إسرائيل تتحرك وتتسلل بالدعاية المكثفة، وقام أرييل شارون حين كان وزير دفاع إسرائيل في عام ١٩٨١ بزيارات إلى ست دول أفريقية اختتمها بتوقيع اتفاق تعاون مشترك مع زائير (الكونغو) وعلى اثر هذه الجولة بدأت الدبلوماسية الصهيونية في الضغط على واشنطن

لاقناعها بان في إمكان إسرائيل أن تقوم بدور ما في أفريقيا نيابة عن الولايات المتحدة ولصالحها.

وبانطلاق الضوء الأخضر من واشنطن، بدأت إسرائيل في ممارسة أسلوبها القذر في بث بذور الشقاق بين الدول الأفريقية من جهة والعربية من جهة أخرى، وتم التركيز على أوغندا بالذات لكونها تتحكم في منابع النيل: أي أنها هي المكان المناسب لتأديب مصر والسودان عند اللزوم، واستكمالاً لدورها قامت إسرائيل بتأليب كل من أثيوبيا وتنزانيا ضد مصر والسودان للتمرد على اتفاقية تقاسم مياه النيل القديمة. كما لعبت دورًا قذرًا في حرب أنجولا وغيرها من الحروب الأهلية.

وتتوقع إسرائيل أن تنجح مستقبلاً في إقامة دولة تقتطعها من السودان جنوباً أو غرباً تكون موالية لها. تحقيقاً لاملٍ قديم في أن يتم تهجير الفلسطينيين إليها إن فشلت مخططات تهجيرهم إلى الأردن أو العراق فهل ستنجح مساعي الصهيونية أم يستيقظ العرب؟

هل يتهتك نسيج القيادة الفلسطينية؟؟

هل يصبح أبو علاء مجرد حلقة في سلسلة رؤساء وزراء فلسطين دون أن يترك بصمة في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟ الصورة الآن تبدو هكذا فبعد استقالة حكومة محمود عباس أو بالأحرى إقالتها كلف الرئيس عرفات أحمد قريع تشكيل الحكومة الجديدة، وقام أبو علاء بتشكيل حكومة نالت ثقة عرفات وثقة الشعب الفلسطيني أكثر من سابقتها، وكذلك على مستوى العلاقات الخارجية حققت تقدماً ملحوظاً وإنجازات واضحة، ولعل قرار محكمة العدل الدولية الأخير بوقف استكمال بناء جدار الفصل العنصري والقضاء بعدم شرعيته يعتبر انتصاراً يحسب للفلسطينيين في حكومة أبو علاء، إلا أن الواضح للعيان أن ثمة خلافا يجب أن ينشأ بين أي حكومة فلسطينية وبين القيادات السياسية، وكان أبلغ تعبير في هذا الشأن هو الذي صرح به أحمد قريع مؤخراً في الأزمة الأخيرة حين قال: "الأخ ياسر عرفات لا أحد يختلف عليه ولكن هناك خلاف معه"، واستطرد: "آن الأوان أن نعيد كل أجهزتنا على أسس صحيحة ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب"، وكان هذا التصريح الأخير بمثابة الضوء الأخضر لإقالته أو بمعنى آخر المرادف الشفوي لاستقالته المكتوبة، وعلى الرغم من أن المجلس التشريعي يمتلك من الصلاحيات ما يمكنه من حجب الثقة عن الحكومة الفلسطينية إلا أنه من الواضح أن السلطة المطلقة في إقالة الحكومة يمتلكها عرفات وليتضح مثل ذلك في نص استقالة رئيس الوزراء الأسبق محمود عباس الذي نشرته مجلة شئون فلسطينية في عددها (٥٦ - خريف ٢٠٠٣) والذي يقول فيها: "الأخ أبو عمار وحدكم فقط تملكون قرار إقالة الحكومة والتخلص منها في أي وقت وكان بإمكانكم فعل ذلك، إلا أن الرغبة توفرت بشكل واضح لإبقائها مشجباً تعلقون عليه الأحقاد التى امتلأت بها النفوس والقلوب والعقول وهكذا أصبحت الحكومة رديئة سهلة لتصويب السهام المسمومة عليها

وأصبحت إهانتها هدفاً بحد ذاته، من دون النظر إلى ما يمكن أن يحقق من مصلحة عامة للشعب والوطن والقضية. ويستطرد قائلاً: "والأسوأ من ذلك هو أسلوب التضليل الذي مارسه واستمر من أجل حرف الحقائق ومهما بلغت الأمور من التدني والانحطاط فإنني لن أجعل هذا السوط يمنعنى من رفع صوت الحق على صوت الباطل"، ويعاتب عرفات قائلاً: "وما دمتم مقتنعين بأننى كرازى فلسطين وأنني خنت الأمانة ولم أكن على قدر المسئولية فإنني أردها لكم لتتصرفوا بها، وحيث أن السلسلة اكتملت حلقاتها بوضعنا أمام خيار لا ثاني له ونهاية لا مفر منها، فإننى اقدم لكم استقالة الحكومة واستقالتي كرئيس لها معتبراً أن الحكومة مستقيلة منذ هذا اليوم".

وفى كلمته في الجلسة المغلقة للمجلس التشريعي الفلسطيني يحلل محمود عباس "أبو مازن" علاقته بالرئيس عرفات قائلاً: "علاقتي بالأخ أبو عمار تاريخية وهذه ليست أول مرة نختلف وأرجو أن تكون المرة الأخيرة ولكنني لا أكرهه ولا يكرهني، ولا أدرى إذا كان هو يكرهني ولكن أنا لا أكرهه نحن عشنا ٤٠ عاماً نأكل ونشرب ونناضل ونتحمل ونعيش مع بعضنا ،ونحن بشر ولسنا نسخة طبق الأصل من بعضنا وقد يكون له رأيه وله مواقفه التي أحترمها لكنني لست صورة طبق الأصل منه وبالتالي أنا أعرف تماماً حدود العلاقة بيني وبينه ولكنها ليست علاقة شخصية على الإطلاق فإذا اختلفنا لا نختلف على أمر شخصي وإذا اتفقنا لا نتفق على رأى شخصي".

وواضح للعيان أن حكومة قريع تبدو أصلب كثيراً من سابقتها والدليل على ذلك هو الأحداث التي جرت في شهر يوليو ٢٠٠٤ تلك الأزمة السياسية التي وصفها البعض بأنها زلزال أصاب القيادة الفلسطينية فإصرار قريع على تقديم استقالته أكثر من مرة للرئيس عرفات مقابل قراراته التعسفية بتعيين ابن عمومته اللواء موسى عرفات قائد لقوات الأمن العام في قطاع غزة وتنحية اللواء عبد الرازق المجايدة، الأمر الذي وضع عرفات في موقف لا يحسد عليه سواء على المستوى الداخلي بحيث نظر إليه على أنه عنصر فساد الأمر الآخر على المستوى الدولي حيث تسبب في زيادة الانطباع الذي أخذ عن

الفلسطينيين على أنهم في فرقة دائمة وخلافات داخلية عميقة ودرءاً للمزيد من الانتقادات الداخلية والخارجية وفى محاولة للم الشمل الفلسطيني ثانية اصدر عرفات قراره بترقية اللواء المجايد لرتبة فريق وتعيينه مديراً عاماً للأمن العام في قطاع غزة والضفة الغربية وتراجع قريع عن استقالته التي طالما أصر عليها.

المشكلة الكبرى أن الخلاف على القيادة الفلسطينية على أعلى المستويات أي الرئيس عرفات نفسه فمع النداءات الإسرائيلية بتنحية عرفات تارة والتلويح باغتياله تارة أخرى والمطالبة بمحاكمته تارة أخرى ومع اعتبار الإدارة الأمريكية أن عرفات أصبح غير مؤهل لقيادة الشعب الفلسطيني وأن الشعب الفلسطيني أصبح الآن بلا قيادة، مع كل هذه النداءات بتنحية عرفات أصبح هناك أيضاً نداءات فلسطينية من داخل الكيان الفلسطيني تدعو إلى الإصلاح السياسي على أن يكون تغيير القيادة السياسية هو بداية طريق الإصلاح.

ويرى بعض المحللين أن أي حكومة فلسطينية سوف تعانى من مشاكل داخلية ولن تكون طويلة الأجل بأي حال لأن القاسم المشترك بين أي حكومة فلسطينية هو الرئيس عرفات نفسه، فالرئيس عرفات يرى أن من حقه صلاحيات تتعارض مع صلاحيات الحكومة ولعل الأزمة الأخيرة بينه وبين أبو علاء على الصلاحيات الأمنية التي ظل أبو علاء منحه المزيد منها مثال واضح على ذلك، والسبب الرئيسي لهذه المشكلة أن منصب رئيس الحكومة الفلسطينية ليس متأصلاً في التاريخ السياسي الفلسطيني وليس مستحدث بإرادة فلسطينية وإنما جاء نتيجة ضغوط خارجية على السلطة الوطنية الفلسطينية، وأصبح هذا المنصب يثير حساسية كبيرة لدى الرئيس عرفات الذي يرى في هذا المنصب محاولة للالتفاف عليه وتجريده من صلاحياته التنفيذية.

وطبقاً لذلك من الصعب إقامة علاقة وثيقة بين المؤسسة الرئاسية وأية مؤسسة لمجلس الوزراء بصرف النظر عن شخص رئيس الوزراء، ومنصب رئيس الحكومة الفلسطينية في حد ذاته أول صورة واضحة لمتطلبات الإصلاح التي فرضت من الخارج

لأسباب يعرضها جميل هلال (شئون فلسطينية ع٥٦، خريف٢٠٠٣)، ومن أهمها توحيد الأجهزة الأمنية تحت أمره مجلس الوزراء (لإضعاف رئيس السلة من جهة ولتوظيف هذه الأجهزة في خدمة قمع المقاومة قبل انتهاء الاحتلال من جهة أخرى)، وفى المطالبة بشفافية مالية في الميزانية والمصروفات العام لا لمحاربة الفساد بقدر ما هو لمنع "تسرب" الأموال لأغراض تدعيم المقاومة.

حكومة محمود عباس السابقة نموذج لوجود شرخ في النظام السياسي الفلسطيني، وهذه النقطة ليست بهذا الوضوح في حكومة أبو علاء، فحكومة أبو مازن لاقت مشاكل داخلية كبيرة عرض لها أبو مازن نفسه في الخطاب الذي ألقاه في الجلسة المغلقة للمجلس التشريعي في ٢٠٠٣/٩/١٦ (شئون فلسطينية ع ١٦٩) وقال فيها:

"كثيرون يتحدثون عن ضياع الثوابت الفلسطينية، هل هذه الحكومة أضاعت الثوابت الفلسطينية؟ أضاعت الدولة وحق العودة والقدس والمستوطنات وتنازلت عن كل الحقوق والثوابت، كل هذه أوهام تعشعش في عقول من يطلقون هذه الاتهامات، كذلك هناك قضية نريد أن ننتهي منها وهى أننا جئنا برغبة وإرادة أمريكية إسرائيلية، وهذا يصور أيضاً من بعض أعضاء المجلس والكل نسى أو تناسى أنني كلفت من قبل اللجنة التنفيذية بالإجماع وكلفت من اللجنة المركزية لحركة فتح بالإجماع، وكلفت من المجلس المركزي بالإجماع، وكلفت بواحد وخمسين صوتاً من مجلسكم الموقر، فمن هو الأمريكي: من هم الأمريكيون الذين جاؤوا بنا إلى هذه الحكومة؟ ثم يقال أن هذه الحكومة لا تملك أن تستقيل لأنها مرتبطة بالأمريكان، هذا أقل ما قال فيه أنه عيب، يقال أيضاً في الإعلام نريد كل شئ أو لا شئ، هذا كلام باطل، نحن لا نريد شيئاً خارج إطار ما خولتموه لنا وما خولته لنا القيادة السياسية، والبعض يرى في هذه الحكومة تشجباً يعلق عليها ما يريد، لن نسمح لأحد بأن تعلق علينا أوزاره أو طموحاته، أو أطماعه.. نحن لن نكون مشجباً لأحد.. هناك أقول كثيرة، ليست إشاعات وإنما هي عن سابق إصرار وتصميم وقصد بأنني خطفت المفاوضات الفلسطينية وأنني أستأثر بها، هذا كلام ظالم من بدايته إلى نهايته،

المسئول عن المفاوضات هو منظمة التحرير الفلسطينية من البداية وحتى يومنا هذا، هي التي تفاوض وهى التي تقرر وهى التي تبرم كل الاتفاقات أياً كان مستوى هذه الاتفاقات، لا يستطيع أحد لا من الوزارة ولا من السلطة ولا من أي جهة أن يبرم أو يقوم بالتفاوض نيابة عن منظمة التحرير وهو عملها وشأنها وهذا ما ندافع عنه منذ يوم أوسلو إلى يمنا هذا، عندما ذهبت للتوقيع على الاتفاق ذهبت لأن وزير خارجيتنا ورئيس الدائرة السياسية رفض أن يذهب ورفض أن يقبل ولم يعترف بأسلو، كان هو الذي يفترض أن يقوم بالتوقيع لأنه هو رئيس الدائرة السياسية، هو وزير الخارجية ولكنه أبى ورفض وابتعد وجلس بعيداً رافضاً هذه الاتفاقات من بدايتها إلى نهايتها على اعتبار أنها لا تنسجم مع أفكاره".

انتهى كلام أبو مازن بخصوص الخلافات على حكومته أو بالأحرى على شخصه هو في نفس الوقت نجد أن الاعتراضات على حكومة قريع لا تنصب على شخصه، على أية حال نتمنى أن تمر الأزمة الحالية بين السلطة الرئاسية والحكومة الفلسطينية على خير درءاً لمزيد من التهتك في الثوب الفلسطيني.!!

هل يلحق شارون برابين؟

يرى إريل شارون أن تنفيذ انسحابه من غزة مسألة حياة أو موت، ويصر الرجل العجوز العنيد على الدخول في مواجهة عنيفة مع "مجلس يشع". وهو اتحاد قيادات المستوطنات الذي يقود العناصر المعارض للانسحاب. مع أن تلك العناصر تضم فئات مختلفة من اليمين المتطرف ومن الليكود ومن أحزاب أقليات أخرى.

وفي الوقت الحالي يمتلك شارون – نظريًا - ٥٨ نائبًا في الكنيست، وإذا نفذ حزب (المفدال) تهديده بالانسحاب من التحالف مع شارون فسيفقد شارون أربعة الأصوات التي يمثلها حزب المفدال شريكه في الحكومة. وبذلك يتبقى معه من الليكود ٥٤ صوتًا – نظريًا - أما في الواقع: فهناك ما بين: ١٠ – ١٥ نائبًا في الليكود لا يؤيدون الانسحاب من غزة وشمالي الضفة. وبذلك سيخسر شارون معركته السياسية إذا لجأ إلى التصويت. وغالبًا ما سينتهي الأمر إما بحرب أهلية أو باللجوء للانتخابات التي سيخسرها شارون حتمًا.

هذا الموقف يلقي بظلاله على الصحافة الإسرائيلية. فقد وجد كل فريق من يناصره، ففي صحيفة هاآرتس العدد الصادر يوم ١٢ سبتمبر الجاري (٢٠٠٤) كتب عوزي بنزيمان تحت عنوان [صار مجلس يوشع محصور بين وحدة الشعب ووحدة الوطن] عن القاعدة اليهودية الفولاذية التي تقول: "إن كل شيء متوقع والخيارات جميعًا مفتوحة". وهذه القاعدة التي ذكرها عوزي بنزيمان هي التي رددها مناحم بيجين أمام الرئيس السادات ليلة زيارته للقدس حين تحدث السادات عن رغبته في أن تكون حرب أكتوبر آخر الحروب، وأن تعترف إسرائيل بالفلسطينيين وحقهم في تقرير مصيرهم، فكانت ردود بيجين لا تخرج عن مضمون تلك القاعدة حيث ردد كثيرًا "كل شيء قابل للتفاوض"!!

يقول عوزي بنزيمان: ومعنى ذلك أن الخيار متروك للإنسان حتى يتصرف وفق إدراكه وضميره، حتى عندما يعتقد أن الرب يراقب خطواته، أي أن الديانة اليهودية تترك للمؤمنين بها حرية الحركة وتلقي على كواهلهم عبء الاختيار بين الخير والشر. وذلك "خلافًا للديانات الحتمية" وهو في هذه العبارة الأخيرة يبدو عنصريًا متزمتًا. فالإسلام من أوضح تعاليمه: حرية التفكير، وحرية الاختيار، وما مسئولية المسلم عن حريته إلا المسوغ الحقيقي لوجود الثواب والعقاب أو الجنة والنار في المفهوم الإسلامي.

والمستوطنين فيقول: إن مجلس "يشع" يلعب في الواقع دورًا مزدوجًا: فهو من جهة: يؤجج الأجواء الحماسية ويهدد الدولة بإراقة الدماء. ومن جهة ثانية يحذر من هذه الحروب الداخلية. وكأنه مجرد مراقب محايد من طرق الأمم المتحدة - مثلاً - يقوم بإعطاء مشورته الحكيمة لقادة الدولة حول كيفية منع هذه الحرب الأهلية.

هؤلاء القادة من المستوطنين غارقون حتى الذؤابة في خلق الأجواء المشحونة حول الانسحاب. وهم في الوقت نفسه يحذرون رئيس الوزراء ووزراءه من عواقب قرارتهم.

ومن نفس المنطلق نقرأ في "بديعوت احرونوت" عدد ١٢ سبتمبر الجاري ٢٠٠٤ مقالاً كتبه إيتان هابر يراهن فيه على عدم إمكانية نجاح شارون في التصويت المصيري حول الانسحاب ويربط بين الضعف الحالي لحكومة شارون المفككة. وموقف حكومة رابين التي كانت تمتلك ٦١ صوتًا في الكنيست. وكان التصويت وقتها على اتفاق أوسلو (ب) وقد صودق على ذلك الاتفاق بأغلبية ١١ نائبًا في تلك الأيام. ولكن ذلك لم يمنع التيارات المتشددة من اغتيال إسحق رابين.

واليوم موقف شارون أكثر ضعفًا. فهو لا يمتلك إلا ٥٨ صوتًا وليس ٦١ صوتًا كما كان يمتلك رابين. وهناك تهديد من حزب المفدال بأن ينسحب بأصواته الأربعة من الحكومة فيصبح ما مع شارون ٥٤ صوتًا منها ما بين ١٠ – ١٥ لن يعطون تأييدهم.

ويتساءل إيتان هابر: "ماذا سيفعل شارون؟" لا تزال أمامه عدة إمكانيات طيبة أو سيئة: حسب الناظر إليها: فهناك احتمال الانفجار الكبير أي الحرب الأهلية. وهناك احتمال الاستناد إلى الكنيست اعتمادًا على تأييد حزبي العمل وشينوبي. وأخيرًا هناك احتمال: خوض انتخابات جديدة.

ولكن الاحتمال الذي طوى الكاتب كشحًا عنه هو الاحتمال الأرجح: وهو أن يمضي شارون في تنفيذ انسحابه أحادي الجانب، وتحدث مصادمات عسكرية عنيفة بين المستوطنين المسلحين، وتبين الغباء والجنود المكلفين بتنفيذ مخططات الانسحاب. وتسود حالة من الفوضى تنتهي باغتيال شارون ليلحق برابين!!

وعد بوش ووعد بلفور

يحلو للرئيس الأمريكي تذييل خطاباته إلى السفاح شارون بـ"المخلص جورج دبليو بوش "ولا نعرف ما هو سر هذا الإخلاص المطلق وهل هو موجه لشارون شخصياً أم لدولة إسرائيل بكاملها وربما يكون الاثنان معاً وبناء على المذكرة التي أرسلها شارون إلى بوش ونشرتها الصحف في ٢٠٠٤/٤/١٦م وكان آخر سطورها: "أشكر صداقتك الشخصية وتأييدك الكبير لدولة إسرائيل.. مع التحيات آرئيل شارون " فإن من الواضح أن تأييد بوش لشارون تأييداً شخصياً من خلال التأييد الأكبر والدعم الأشمل لدولة إسرائيل، وفي خطاب الرئيس بوش لرئيس الوزراء الإسرائيلي رداً على المذكرة التي استقبلها منه والذي نشر في الصحف يوم ٢٠٠٤/٤/١٦ أيضاً نجد سيلاً لا ينتهي من الرسائل المكتوبة من بوش تأييداً ودعماً فنراه يطمئن شارون على عدة نقاط منها أن: "إسرائيل تحتفظ بحق الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب، بما في ذلك اتخاذ الإجراءات ضد المنظمات الإرهابية [المقصد واضح] والولايات المتحدة ستقود الجهود... إن الولايات المتحدة تلتزم بقوة أمن ورفاه إسرائيل دولة يهودية " ويقول بوش في خطابه الموجه لشارون في موضوع آخر: " يجب على الفلسطينيين أن يأخذوا على عاتقهم الوقف الفوري للنشاط المسلح وجميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين أينما كان، ويجب على جميع المؤسسات الفلسطينية الرسمية إنهاء التحريض ضد إسرائيل، يجب على القيادة الفلسطينية أن تتصرف بحسم ضد الإرهاب " ثم يقول بكل صراحة وجرأة متناهية: " إن الولايات المتحدة تؤكد مجدداً التزامها الراسخ بأمن إسرائيل، بما في ذلك حدود آمنة يمكن الدفاع عنها، وبصيانة وتقوية قدرات إسرائيل على الردع وعلى الدفاع عن نفسها، بنفسها، ضد أي تهديد ممكن من هذه التهديدات" .

الوعد الأمريكي لشارون الذي كان ثمرة ذهاب شارون إلى واشنطن في منتصف يوليو السابق أسفر عن بزوغ إملاءات أمريكية جديدة قديمة على ساحة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، منها:

١ - تراجعات أمريكية غير مسبوقة وتعتب انقلاباً في القضية؛ فوعد بوش يتضمن تراجعاً عن المطالبة بانسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ وكذلك الاعتراف بالكتلة الاستيطانية في الضفة الغربية بالإضافة إلى المطالبة بإلغاء حق العودة وكل هذه التراجعات تعتبر إهداراً لكل القرارات الدولية المتفق عليها وعلى رأسها القرارات رقم ٣٣٨، ٢٤٢، ١٨١.

٢ - الاعتراف صراحة بإسرائيل كدولة يهودية خالصة وليست دولة مواطنيها، باختلاف دياناتهم ومعتقداتهم وثم الاعتراف بذلك بإقرار مقولات شارون بأن إسرائيل دولة الشعب اليهودي وباعتراف بوش نفسه بقوله "تلتزم الولايات المتحدة بقوة أمن ورفاه إسرائيل دولة يهودية".

٣ - الاعتراف والتأكيد على أن تحركات إسرائيل العسكرية تتم من خلال مواقفها السياسية بمباركة أمريكية الأمر الذي يبرر كل العمليات الإسرائيلية العسكرية ضد الفلسطينيين.

٤ - الاعتراف علناً بأن كل الاتفاقيات الأمريكية الإسرائيلية هي المرجعية الوحيدة لعمليات التسوية وأنه لم يعد مخولاً للفلسطينيين أي تدخل أو مشاركة بدعوى عدم وجود شريك فلسطيني فاعل وهو حرمان للقوى الفلسطينية من حق التفاوض في إطار المسلسل المتواصل للإدارة الإسرائيلية لعزل القيادة الفلسطينية الشرعية المنتخبة الممثلة في الرئيس عرفات.

٥ - تجزئة القضية الفلسطينية إلى مسارات مختلفة في خطة متكاملة لتفكيك الصراع العربي الإسرائيلي، أو بالأحرى التأكيد على تفكيكه الموجود أصلاً إلى مسارات قطرية مختلفة وتبدأ هذه الخطة باقتراح حلول خاصة بقطاع غزة منفصل تماماً عن حلول للضفة الغربية وثالثة لمسألة القدس والأدهى من ذلك تصغير مستوى هذا

التفكيك من خلال الجدار العازل الذي يحول المناطق الفلسطينية إلى "جيتاوات" منفصلة . .

وعد بوش لشارون هو الصورة العصرية ٢٠٠٤ لوعد آرثر بلفور وزير الخارجية البريطاني ١٩١٧ والذي نص على أن حكومة صاحب الجلالة "تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين على أن ذلك لا ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين" هذا هو وعد بلفور "المشؤوم" ويجب التذكرة هنا على أنه تضمن حقوقاً لغير اليهود [وإن كان حبراً على ورق]، أما وعد بوش فإنه لا يريده إلا وطناً لليهود فقط وهو في ذلك أكثر تطرفاً من أسلافه، والمنقب في التاريخ الأمريكي يكتشف أن دوراً أمريكياً داعماً لوعد بلفور عاصر صدور الوعد وفي هذا الصدد يقول مجدي شندي (ملف البيان السياسي -٢٠٠٤/٥/٧) أن المراسلات بين آرثر بلفور والرئيس الأمريكي ويلسون هي التي حددت الصيغة النهائية لوعد بلفور وفي أغسطس ١٩١٨ قال ويلسون: "أعتقد أن الأمم الحليفة قررت وضع حجر الأساس للدولة اليهودية في فلسطين بتأييد تام من حكومتنا" وكما هو الحال اليوم فإنه كانت هناك شخصيات تنفيذية في الحكومة الأمريكية وقتذاك لعل أكثرها وضوحاً في إعلان نواياه لويس برنديس والذي شغل منصب كبير القضاة في محكمة العدل العليا الأمريكية من ١٩١٦ -١٩٣٦، فالمحكمة كانت هي الجهة التي يلجأ إليها المشرعون والتنفيذيون لتقرير مدى هيمنة أي جهاز حكومي في الولايات المتحدة ويقول بعض المؤرخين أن برنديس راجع صيغة وعد بلفور قبل صدورها وعدل فيها بما يتلاءم مع المصالح الصهيونية فهو الذي غير لفظ [العرق اليهودي] إلى [الشعب اليهودي] كي يترك لليهود الخيار بين الهجرة إلى فلسطين أو البقاء حيث يعيشون ، وفي الكونجرس الأمريكي اتسمت خطابات النواب بنكهة توراتية لدى عرض وعد بلفور للمناقشة ، فقد قال ممثل (انديانا) في الكونجرس: "كما خلص موسى الإسرائيليين من العبودية ، فإن الحلفاء الآن يخلصون يهودا – أي فلسطين – من أيدي الأتراك القبيحين" أما

رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ فتسجل له المطبعة قوله: "إنني لم أحتمل أبداً فكرة وقوع القدس وفلسطين تحت سيطرة المحمديين، إن بقاء القدس وفلسطين المقدسة بالنسبة لليهود، والأرض المقدسة بالنسبة لكل الأمم المسيحية الكبرى في الغرب، في أيدي الأتراك ، كان يبدو لي لسنوات طويلة، وكأنه لطخة في جبين الحضارة من الواجب إزالتها" .

ما هو السر يا ترى في هذا التغلغل اليهودي في التاريخ الأمريكي على الرغم من أن اليهود لا يمثلون أكثر من ٣٪ فقط من تعداد سكان الولايات المتحدة ولكنهم يمثلون قوة أعظم من أي مجموعة عرقية أو دينية أو ثقافية في أمريكا، أكثر من نصف المليارديرات الأمريكان يهود، منهم أيضاً المديرون التنفيذيون لأكثر ثلاث شبكات تلفازية وأربعة من أكبر استديوهات السينما وأكبر دار لإصدار الصحف وجريدة النيويورك تايمز الأوسع انتشاراً هذه الحقائق الصغيرة وغيرها جعلت التأثير اليهودي في السياسة الأمريكية يصب دوماً في مصلحة إسرائيل التي تحظى بدعم لا حدود له من قبل الحكومة الأمريكية سواء جمهورية أو ديمقراطية . وأصبحت السياسة الأمريكية الداخلية هي المفتاح الرئيس لفهم سر الدعم الأمريكي لإسرائيل، كما أن صنع السياسة الأمريكية الخارجية يخضع إلى حد بعيد لتأثير جماعات الضغط اليهودية، الحد الذي وصل إلى تعجب توماس مورر Thomas Moorer الرئيس السابق لهيئة الأركان المشتركة بالجيش الأمريكي عن التحكم اليهودي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، كتاب (من يجرؤ على الكلام الأفراد والمؤسسات يواجهون اللوبي الإسرائيلي) للكاتب بول فندلي يسجل اعترافات مورر التي يقول فيها: "لم أر أبداً رئيساً أمريكياً أياً كان يقف في وجههم – الإسرائيليين – إن ذلك يحير العقل، فهم يحصلون دائماً على ما يريدون، يعلم الإسرائيليون دائماً ما هو جار، لو علم الأمريكيون مدى سيطرة هؤلاء الناس على حكومتنا لحملوا السلاح وثاروا . لاشك أن مواطنينا لا يعلمون شيئاً عما يجري" .

هل يصبح العالم العربي جزءاً من: المناطق الخالية من الأسلحة النووية؟

كشفت الحملة الأمريكية على العراق عن أزمة دولية تتعلق بأسلحة الدمار الشامل ونجاحة السلاح النووي، ومن حق كل عربي أن يتساءل:

أين الأمم المتحدة من هذه الأسلحة المدمرة الموجودة في إسرائيل؟!

فطبقاً للتقارير الدولية تمتلك إسرائيل أكثر من مائة رأس نووي من الممكن استخدامها في أية حروب قادمة مع العرب. وقد نشرت جريدة السياسة الكويتية (٢٢/١٢/١٩٩٤م) تقرياً للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن جاء فيه: أن لدى إسرائيل مائة رأس نووي. وأكد المركز أن الجيش الإسرائيلي يشتري أجهزة كثيرة لإطلاق صواريخ وأن بالإمكان تركيب الرؤوس النووية على صواريخ "أريحا ١، و"أريحا ٢"، ولا ننسى الموجودة بحوزة إسرائيل.

وكشف النقاب عن استكمال الصناعات العسكرية الإسرائيلية في شهر يناير الماضي تطوير جهازإنذار جديد من الصواريخ اسمه "بيانو" يرتكز على تكنولوجيا "أليكترو - نظرية سلبية". وما زال مستمراً تطوير صاروخ "السهم" بتمويل أمريكي.

عدد القوات:

ويبلغ عدد القوات النظامية للجيش الإسرائيلي وفقاً للتقرير نحو ١٧٢ ألف جندي (١٣٨ ألفاً منهم في إطار الخدمة الإلزامية) وذلك وفقاً للتقسيم التالي: ١٣٤ ألفاً في الجيش "الأخضر" وبين ستة وسبعة آلاف في سلاح البحرية، و٣٢ ألفاً في سلاح الجو.

الطائرات الحربية وأنواعها:

ويوجد لدى سلاح الجو الإسرائيلي ٤٧٨ طائرة مقاتلة إضافة إلى ٢٥٠ طائرة تم تخزينها في أماكن سرية و١١٧ طائرة مروحية مقاتلة ويتكون سلاح الجو الإسرائيلي من ١٣ سرباً.

- سربان من طائرات فانتوم - اف - ٤ أي بضمان ٥٠ طائرة.
- سربان من طائرات فانتوم ٢٠٠٠ - ٥٠ طائرة.
- سربان من طائرات اف ١٥ - ٦٠ طائرة.
- ستة أسراب اف ١٦ - ٢٠٩ طائرات.
- سرب كفير ٢ طائرة (وأيضاً ١٢٠ طائرة في المخازن).
- ٤٠ طائرة مروحية هجومية من طراز "كوابرا".
- ٣٥ طائرة مروحية "ديفندر".
- ٤٢ طائرة مروحية هجومية "أباتشي".

ويبلغ عدد الدبابات التي توجد لدى إسرائيل ٣٨٩٥ منها ١٠٨٠ من نوع "سنتوريون" وعدد ٩٣٠ من نوع "ميركافا" (بما في ذلك ثلاثة نماذج ١، ٢، ٣)، ودبابات من طراز "ام ٤٨ - أي ٥"، و"ام - ٦٠"، و"ام - ٦٠" أي ٣"، و"مجاح - ٧"، و"تي ٥٤"، و"تي ٥٥"، و"تي ٦٢".

ويتوقع كثير من الخبراء أن يبرز موضوع الأسلحة النووية الإسرائيلية عام ١٩٩٥ كأحد أهم المسائل التي يتخذ العرب حيالها موقفاً موحداً وجاداً، ليس فقط بسبب أهمية السلاح النووي، ولكن لم ينطوي عليه من دروس يجب مراجعتها فردياً وجماعياً نظراً لبشاعة آثار استخدام السلاح النووي.

ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى تقرير رويتر الذي نشرته "البيان" في ١/١/ ١٩٩٥ في الذكرى الخمسين لقنبلة هيروشيما، والذي جاء فيه: "إن عدداً كبيراً من الناس في هيروشيما يعتقدون أن القصف كان جزء منه إلى اختبار السلاح الجديد، وجربت القنبلة الذرية قبل إسقاطها بثلاثة أسابيع فقط". ويعتقد آخرون في هيروشيما، أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتعجل وضع نهاية للحرب قبل أن يتمكن الاتحاد السوفيتي من غزو اليابان ويوسع سيطرة الشيوعيين في آسيا".

أي أن انفجار ذري أو هيدروجيني ينتج سحباً مشعة، وما يحدث بعد ذلك لهذه السحب يعتمد على الظروف الجوية، فقد تدور حول الكرة الأرضية مرة أو أكثر، ولكن لابد لها في النهاية من أن تتشتت وتتساقط هذه المواد المشعة مع المطر والبرد.. إلخ، وبذلك تزداد إشعاعية التربة والمياه والمحاصيل والأسماك والألبان ومنتجاتها .. وهكذا.

ولا شك أن الخطر الأكبر للسلاح النووي يكمن في النتائج الوراثية المترتبة على الإشعاع، إذ يرى أغلب علماء الوراثة أن العناصر المشعة الناجمة من الانفجارات الذرية والهيدروجينية تؤدي قطعاً إلى زيادة حدوث الطفرات. ونظراً لأن هذه العناصر تتساقط على سطح الأرض فإنها إلى جانب تأثيرها في درجة إشعاع الجو المحيط بنا، تدخل جسم الإنسان من خلال الجهاز الهضمي أو التنفسي، وتؤثر بذلك على الإنسان في داخله.

والنظائر المشعة ذات العمر الطويل، والتي تترسب في الكائن تمثل خطراً أكبر من خطر الإشعاعات الخارجية، فتأثيرها على الكائن يستمر لفترة طويلة وليس هناك وسيلة "طبيعية أو كيمائية أو حيوية" لإيقاف هذا المصدر الداخلي على الإشعاع.

وباختصار: فإن مدى الضرر لا يتحدد فقط بكمية الإشعاع الخارجي التي يتعرض لها الإنسان، بل يتحدد كذلك بكمية الإشعاع الناجم من الجسيمات المشعة التي سلكت طريقها إلى داخل جسمه. ولم يعد هناك ثمة شك في التأثير المرضي الخطير لهذه الإشعاعات الداخلية.

نشأة فكرة المناطق الخالية من السلاح النووي:

نبعت فكرة المناطق الخالية من السلاح النووي من الإدراك بحقيقة أن عدداً كبيراً من الدول في أقاليم العالم المختلفة لديه القدرة على تطوير قدرة نووية خلال فترة قصيرة نسبياً، وأنه من المحتمل أن تقرر دول أخرى السير في هذا الطريق أيضاً..

ولو حدث ذلك كما حذرت دراسة "للجمعية العامة، الدورة الثلاثون في تقرير خاص لمؤتمر لجنة نزع السلاح" فإنه يمكن أن يشكل تهديدات جديدة على الدول من المناطق الخالية الآن من الأسلحة النووية، وأن يجعل بسباق محفوف بالخطر ومكلف على نحو مدمر "للأسلحة النووية" في تلك المناطق، كما يضيف أخطاراً جديدة للحرب النووية إلى موقف عالمي خطر بالفعل.

وهناك سبب آخر للاهتمام المتزايد بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية ينبع من الزيادة السريعة في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وإمكانية تطويع التكنولوجيا للأغراض العسكرية.

فالوقود المستهلك من المفاعلات النووية يحتوي على البلوتونيوم الذي يمكن فصله في وحدات إعادة معالجة العناصر النووية واستخدامه في إنتاج سلاح نووي. وتوضح التقديرات التي قدمتها عام ١٩٧٦ الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي توفر الضمانات لمنع تحول المادة النووية إلى الاستخدام العسكري من خلال اتفاقات تعقد مع الحكومات.

المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وفقاً لتعريف الجمعية العامة:

بحثت الجمعية العامة للأمم المتدة الدراسة التي أعدها الخبراء في دورتها عام ١٩٧٥م وأوصت بأن تعنى بها جميع الحكومات والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمات الدولية الأخرى المعنية. وفي الوقت نفسه قامت الجمعية العامة بتعريف مفهوم المنطقة الخالية من الأسلحة النووية كما يلي:

"تكون المنطقة الخالية من الأسلحة النووية كقاعدة عامة، أي منطقة تعترف بوضعها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتقيمها أية مجموعة من الدول بسيادتها الحرة بفضل معاهدة أو اتفاق يتم بمقتضاه:

- تعريف النظام الأساسي الخاص بالغياب الكامل للأسلحة النووية والذي تخضع له المنطقة بما في ذلك الإجراء المتعلق بتحديد مساحة المنطقة.
- إقامة نظام دولي للتحقق والمراقبة لضمان الامتثال للالتزامات النابعة من ذلك النظام الأساسي.

كما حددت الجمعية العامة الالتزامات الأساسية للدول المنتجة للأسلحة النووية تجاه تلك المناطق والدول التي تضمها. وذكرت أنه في كل حالة من حالات إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية تعترف بها الجمعية العامة على هذا النحو، تتعهد أن تؤكد جميع الدول المنتجة للأسلحة النووية، في وثيقة دولية مستوفاة الشروط، ولها قوة الالزام الكامل قانوناً في صورة معاهدة أو اتفاق أو بروتوكول، على الالتزامات التالية:

١ - أن تحترم كل بنود النظام الأساسي للغياب الكامل للأسلحة النووية، وهو النظام المحدد في المعاهدة أو الاتفاق الذي يعمل كوثيقة تأسيسية للمنطقة.

٢ - أن تمتنع عن الإسهام بأية طريقة من الطرق من أعمال في الأراضي التي تشكل جزءاً من المنطقة من شأنها أن تمثل انتهاكاً للمعاهدة أو الاتفاق السابق ذكره.

٣ - أن تمتنع عن استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول التي تشملها المنطقة.

وفي دورة ١٩٧٦ أكدت الجمعية العامة من جديد أن قيام مناطق خالية من الأسلحة النووية يمكن أن يسهم في أمن أعضاء المنطقة، وفي منع انتشار الأسلحة النووية، وتحقيق أهداف نزع السلاح العام والشامل.

اقتراح الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي :

في ١٩٧٤ طلبت إيران رسمياً من الجمعية العامة بحث مسألة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وبعد ذلك شاركت مصر في رعاية هذا المطلب، وقد أشار شاه إيران في رسالة إلى السكرتير العام إلى أخطار الانتشار السريع للتكنولوجيا النووية في إطار الخلفية السياسية للشرق الأوسط.

وخلال مناقشات الجمعية اقترحت مصر ثلاثة مبادئ أساسية للبحث :

١ - أن تمتنع دول المنطقة عن إنتاج أو حيازة أو امتلاك الأسلحة النووية.

٢ - أن تمتنع الدول النووية عن إدخال الأسلحة النووية إلى المنطقة أو استخدام مثل هذه الأسلحة ضد أي دولة من دول الإقليم.

٣ - أن يقام نظام فعال للضمانات الدولية يشمل كلاً من الدول النووية ودول المنطقة.

وقد حظي الاقتراح الإيراني - المصري بإقامة مثل هذه المنطقة بتأييد معظم دول المنطقة وتبنته الجمعية العامة في ٩ ديسمبر ١٩٧٤، وأيدت الاقتراح جميع الدول النووية الخمس وإن كانت الصين وفرنسا قد أعربتا عن تحفظات إزاء الفقرة المتعلقة بالانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، بينما فعل الاتحاد السوفيتي نفس الشيء بالنسبة لفقرة تتعلق بمعاهدة تلاتيلولكو.

وأعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن شكوكها إزاء البند الذي يحث الدول في المنطق على التعهد بالتزامات معينة قبل المفاوضات الفعلية. وقد امتنعت إسرائيل عن التصويت وكان رأيها أن أفضل طريقة لتحقيق التقدم في إقامة مثل هذه المنطقة تتمثل في إجراء مشاورات مباشرة بين دول المنطقة والدعوة في النهاية إلى عقد مؤتمر إقليمي في هذا الشأن بدلاً من إجراء مشاورات أولية بين السكرتير العام ودول المنطقة كما اقترح القرار.

وذكرت الجمعية العامة في القرار أنه لابد وأن تعلن الأطراف المعنية في المنطقة بشكل جاد وفور عن عزمها على الامتناع على أساس متبادل عن إنتاج أو اختبار أو الحصول على أو حيازة أو امتلاك الأسلحة النووية بأي شكل من الأشكال، كما طالب السكرتير العام بأن يتأكد من آراء تلك الأطراف حول تنفيذ القرار.

وعلى ذلك طلب السكرتير العام معرفة آراء البحرين واليمن الديمقراطية ومصر وإيران والعراق وإسرائيل والأردن والكويت ولبنان وعمان وقطر والسعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة واليمن.

وبعد الإشارة إلى تقرير السكرتير العام في ١٩٧٥ أوصت الجمعية العامة وإلى حين إقامة المنطقة في الشرق الأوسط في ظل ضمانات فعالة، أوصت الدول الأعضاء التي أجرى السكرتير العام مشاورات معها بضرورة "أن تعلن على الفور عزمها على الامتناع عن السماح بمرابطة أسلحة نووية في أراضيها أو الأراضي الخاضعة لسيطرتها عن طريق أي طرف ثالث، والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يسهل حيازة أو اختبار أو استخدام مثل هذه الأسلحة".

كما اقترحت على الدول النووية عدم اتخاذ أي إجراء يتعارض مع هدف إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

آفاق المستقبل:

ولا شك في أن الموقف التفاوضي الآن بين العرب وإسرائيل يجب ألا يقتصر على المسائل المطروحة وهي المياه والتجارة، وإنما يجب أن يتسع ليشمل أولاً وقبل كل شيء تأمين المنطقة ضد أخطار التسلح النووي.

فهل يعقل بأن تقوم بين البلدان العربية وإسرائيل سوق شرق أوسطية تجارية - كما تقول إسرائيل - ويحظر على العرب امتلاك سلاح نووي تمتلكه إسرائيل منذ سنوات وترفض التوقيع على معاهدة حظره؟ .. إن هذا لمنطق عجيب وعلى العرب أن ينتبهوا لخطورته.

إن الأجيال التي تفرزها نظم التعليم العربية لمواجهة المستقبل لن تتاح لها المساهمة الكاملة في معالجة مشكلات الحاضر العربي فضلاً عن كونها مسؤولة مسئولية كاملة عن مواجهة المستقبل ومشكلاته. فالرد على التحدي الصهيوني لابد أن يكون رداً حضارياً أولاً وقبل كل شيء، ولابد أن يتسم بسمات حضارية عربية متميزة، ولابد أن يكون هذا الرد العربي من خلال منظومة فكرية أيديولوجية قادرة على مواجهة الأيديولوجية الصهيونية، ولن يتحقق هذا ما لم يكن للتربية العربية دور الريادة والقيادة.

إن التعليم في جوهره سياسي، و الإعداد لممارسة السياسة مهمة تعليمية أساسية والتعليم يخدم المصالح العامة، ويجب أن يتفق مع القيم العامة للمجتمع، كما يجب أن يؤهل الناس كذلك لتحليل هذه القيم، وان لا يقتصر ذلك على قيمهم الخاصة إذ ربما تكون قيم المجتمع الواسع الذي فيه يعيشون أكثر أهمية ، وقد يساهم التعليم في الوصول إلى حياة أفضل، وعندئذ يجب أن يكون المتعلمون قادرين على اتخاذ قرارات معقولة للتعرف على الأحسن، والأساليب المتبعة في التعليم وتحليل القيم والمسائل العامة أساليب فكرية يجب أن يكون تطويرها وإبداعها مهمة تعليمية أساسية إذا كان المفروض أن تؤدى مسئولياتها في مجال الإعداد للسياسة (١).

الأهداف العامة للتربية في الوطن العربي:

السياسة التربوية، والاستراتيجية التربوية، والأهداف التربوية: عناوين مختلفة عولجت تحتها الأهداف العامة للتربية في الوطن العربي مراراً وتكراراً.

فقد حاولت البلاد العربية منذ بدء إنشاء النظم التعليمية فيها وضع أهداف تربوية لها، وكانت هذه الأهداف محدودة في عهود الاحتلال، تتمثل في تخريج كوادر من

الموظفين الكتابيين اللازمين لإدارة دواوين الحكومة . ومع بداية التحرر العربي من الاستعمار ازداد التأكيد على تربية المواطن الصالح القوى جسماً وعقلاً وخلقاً كان عاماً وشاملاً ويستطيع المعلم الجيد أن يكيف هذه الأهداف بحيث تخدم الأهداف الوطنية إلى جانب الأهداف العلمية.

وقد تطورت الأهداف التربوية شيئا فشيئا منذ إنشاء جامعة الدول العربية وتقاربت الأهداف على نطاق الوطن العربي، والأهداف التي نص عليها ميثاق الوحدة الثقافية والتي تنص على أن: "*يكون هدف التربية والتعليم بناء جيل عربي واع مستنير، مؤمن بالله، مخلص للوطن العربي، يدرك رسالته القومية والإنسانية، وثيق بنفسه وأمته ويملك إرادة النضال المشترك، وأسباب القوة، ومتسلحاً بالعلم والخلق لتثبت مكانة الأمة العربية المجيدة*" إن هذه الأهداف المتفق عليها رسمياً من جميع الأقطار العربية — يمكن أن تكون الأهداف الوطنية والقومية ، وأن يكون من نتاجها مواطنون عرب قادرون على التصدى للتحديات التي تواجهها الأمة العربية [٢] .

وبإمكان الفكر التربوي العربي المعاصر التصدي للصراع العربي الإسرائيلي، ولكن الفكر التربوي العربي يعمل في المجتمع العربي، وما لم يكن هناك تلاحم أو تفاعل بين المجتمع بمختلف مؤسساته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية، وبين المؤسسات التربوية فإن هذا الفكر لن يجد طريقه إلى الإثمار [٣] .

ومن الملاحظ أن النظم التعليمية العربية لا تزال بعيدة عن واقع المجتمع العربي ومشكلاته وآماله في التقدم الحقيقي والتنمية الشاملة. فهي - أي تلك النظم التعليمية - من الناحية العملية الواقعية لا تعد سوى حملة شهادات مملوءة أدمغتهم ببعض المعلومات النظرية، لا يصلحون للقيادة والإبداع والإنتاج بسبب ما ينقصهم من وعى سياسي واجتماعي واقتصادي [٤] .

الأصول الإسلامية التربوية للفكر العربي :

إن الفكر العربي المعاصر هو النتاج الفكري المتميز الذي أفرزته بعض الكتابات التربوية في صورة كتب أو مقالات في المجالات التربوية والثقافية التي أبدعها بعض المفكرين البارزين في عالم الفكر العربي المعاصر، وغنى عن البيان أن البحث في الفكر التربوي العربي المعاصر لا تكتمل صورته ما لم نرجع إلى القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة حول العلم والعلماء والتعلم والتعليم، وما جاء في كتابات بعض المفكرين العرب المسلمين حول التربية والتعليم وبصورة خاصة ما جاء في كتابات مفكرين ومربين أمثال الفارابي وابن رشد وابن سينا والغزالي وابن خلدون وغيرهم .

الفلسفة التربوية العربية :

إن دول الوطن العربي، التي تمتد بين قارتي أفريقيا وآسيا، تمثل وحدة متكاملة ثقافياً، وفكرياً، واجتماعياً، واقتصادياً، كما تجمعهم قيم ومثل واتجاهات عامة في غالبيتها. والشعوب العربية ذات حضارات وثقافات عريقة، عبر عصور ماضية، وفضلاً عن ذلك فإن الوطن العربي، مهبط الديانات السماوية ومنبع الحركات الدينية.

وقد تعرضت أوضاع التربية في الوطن العربي لكثير من القوى، والمؤثرات المتباينة التي تدخلت في تشكيل التربية، ومن ثم كانت فلسفة التربية العربية صدى لها.

الربط بين الأصالة والمعاصرة :

١ - فأي مشروع عربي للنهضة لابد أن يستلهم تراث الأمة وأن يتفاعل مع معطيات الحضارة الحديثة.

٢ - وهذا المشروع الحضاري الجديد، يجب أن يتكون من خلال جهد ثقافي عربي مشترك يشترك في صياغته المبدعون من أبناء هذه الأمة.

٣ - يجب أن يتضمن هذا المشروع أهم معالم القيم العربية الجديرة بأن نجعلها جزءاً من فلسفتنا التربوية والتي نستخلصها من التفاعل بين قيم التراث وبين تجربة العصر. مثل: الإيمان بحتمية العلم والتكنولوجيا. والإيمان بمجتمع العمل والإنتاج. والإيمان بالتغير وضرورته.

والإيمان بأهمية الإبداع، فلا حضارة بلا إبداع، والقيمة المتصلة بتكوين الفكر التقدمي الحر وقيمة التضامن وما يلحق بها من تكوين روح العمل الجماعي المشترك. وأهم قيمة، تكوين روح العمل وروح الإيمان بالهدف الكبير، هدف بناء أمة عربية منيعة قادرة

ولعلنا نستطيع أن نوجز جوهر الفلسفة العربية القادرة على مواجهة التحدي النووي الإسرائيلي في قيمتين كبيرتي، حولهما تحلق سائر القيم، نعنى الإيمان بالعلم والتكنولوجيا من جانب، وتحريض إرادة العمل القومي المشترك من جانب آخر. وتجربة اليابان، منذ عصر "ماجي" الشهير عام ١٨٦٨ أحد الشواهد على أهمية هذا اللقاح بين قطبي التقدم .

أهم سمات فلسفة التربية في الدول العربية [٧]

يرى الدكتور عرفات سليمان أن من أهم سمات فلسفة التربية في الدول العربية :

١ - الإيمان المستمر بدور التعليم، وقيمته في تكوين الإنسان العربي، القادر على صياغة حياته، وحياة مجتمعة، متحرراً من قيود التخلف، مع الاتجاه إلى توحيد الأسس العامة للتربية والتعليم في دول الوطن العربي.

٢ - مركزية الإدارة التعليمية، فمن المعروف أن حكومات الدول العربية، هي التي تتكفل بتمويل التعليم، بصفة عامة – أو على الأقل – تقوم بالعبء الأكبر منه.

٣ - تمسك غالبية الدول العربية بالاتجاهات الإسلامية والتراث القومي للعرب . ومحاولة التوعية السياسية ، والاجتماعية والاقتصادية لجماهير الشعب العربي ، وكذلك التوسع المطرد في تطبيق مبدأ "ديمقراطية التعليم" .

٤ - الآخذ بأسلوب التخطيط التربوي والتعليمي الذي تأخذ به كثير من دول عالمنا المعاصر ، نتيجة لما يحدث من انفجار سكاني متزايد ، ثم ما يعيشه العالم من تنافس ، وتحديات وصراعات في مختلف نواحي الحياة .

٥ - بذل الجهود المتنوعة لتنقية التعليم في المنطقة العربية مما علق به من شوائب وما أصابه من قصور .

٦ - الاهتمام بتوفير الأعداد اللازمة من المعلمين للمراحل التعليمية المختلفة في مختلف التخصصات .

٧ - اهتمام الدول العربية بتدريس اللغات الأجنبية لأبنائها كجسور اتصال بينها وبين دول العالم ، وكضرورة ملحة لربط الوطن العربي بما يحدث حوله من تقدم .

٨ - إعادة النظر - من وقت لآخر - في أوضاع التعليم عامة سواء في هيكله وتنظيمه ومحتواه ، وذلك بما يتلاءم وظروف العصر ، مع المحافظة على أصالة الفلسفة القومية للمجتمع العربي.

مواطن القوة والضعف في الفكر التربوي العربي:

١ - مواطن القوة :

أ - إنشاء عدد من مراكز البحوث التربوية على نطاق قطري ، أو على نطاق إقليمي ، فإنشاء مثل هذه المراكز ساعد على إغناء الفكر التربوي المعاصر.

ب - الفكر التربوي العربي له جذور قوية بالفكر التربوي العربي الإسلامي وبالحضارة العربية الإسلامية وبالتراث العربي ، وكل هذه المصادر مما يغنى الفكر التربوي العربي ويزوده بالقدرة على التصدي للخطر الصهيوني .

ج - ظهور عدد من المجلات التربوية المتخصصة ساعد إلى إثراء الفكر التربوي العربي وبلورته.

د - بحكم الانفتاح على الحضارات الأخرى، فإن الفكر التربوي العربي أغنى ذاته بالاطلاع على الفكر التربوي الأجنبي، بدءاً بالحضارة اليونانية وامتداداً إلى الحضارة المعاصرة وقد تهيأ للأمة العربية عدد كبير من المربين الذين درسوا في جامعات أوربية في جامعات أوربية وأمريكية عريقة، وعلى أساتذة بارزين مما كان له الأثر في إغناء الفكر التربوي المعاصر وقدرته على التصدي للخطر الصهيوني.

هـ - تيسيرات للأمة العربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبصورة خاصة منذ تأسيس جامعة الدول العربية، ومن بعد ذلك منذ إنشاء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن تتصل ببعضها، وأن تتعاون في ميادين العلم والتربية والثقافة، مما كان له دور في إثراء الفكر العربي[٩].

٢ - مواطن الضعف:

أ - عدم وحدة الأقطار العربية وانقسامها، وعدم تضامنها أحياناً كثيرة، مما يكون عائقاً في سبيل تكوين فكر تربوي عربي متجانس ومتطور.

ب - عدم توافر الحرية الكافية لمعالجة الأمور التربوية كمنظومة من المنظومات التي يتكون منها المجتمع مما يحد من ظهور الأفكار والنظريات التربوية وتطورها.

ج - قلة، إن لم يكن ندرة، مراكز البحوث التربوية والنفسية، مما يحد من تطور الفكر التربوي العربي، وقلة الأبحاث التربوية وسطحية أغلبها.

د - عدم نشر المطبوعات التربوية - وبخاصة التي تصدرها وزارات التربية والتعليم أو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - على نطاق واسع.

هـ - عدم اتفاق الأقطار العربية على الحد الأدنى من مواصفات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيما يتصل بطبيعة الدولة والمجتمع وعلاقة الفرد بها،

والتأكيد الزائد على الإقليمية أحياناً، وعلى الحزبية الضيقة أحياناً أخرى، وعلى الطائفية، يعرقل ظهور وتطور فكر تربوي عربي متجانس، بل ربما يقاوم ظهور مثل هذا الفكر.

وعندما نتأمل الخريطة الراهنة للوطن العربي بكل ما يزخر به من تراث حضاري وثقافي وديني يتميز بالتنوع والثراء وبكل ما يتضمنه من تناقضات اجتماعية وصراعات سياسية وأيديولوجية نجد ما يلي:

١ - التنوع الثقافي والحضاري الذي تفاعل في وعاء عربي إسلامي مسيحي خلال ما يقرب من ١٤ قرناً وأخيراً هذا الكيان التاريخي الذي يتميز بوحدة اللغة والتراث والأرض والتكوين النفسي والمصالح المشتركة.

٢ - التجزئة التي فرضت على الوطن العربي أدت إلى انقسامه إلى دول ذات نظم سياسية متباينة تتراوح بين نظم المشيخات والإمارات والممالك المقيدة والمطلقة وتتفاوت هذه الدول في تحررها الاقتصادي والاجتماعي.

٣ - ظاهرة الاستعمار الاستيطاني العنصري المتمثل في اغتصاب الوطن الفلسطيني وإقامة الدولة الصهيونية فوق ترابه وما يترتب على ذلك من تشريد واقتلاع للشعب العربي في فلسطين، وقد ترتب على استمرار الظاهرة الصهيونية مزيداً من التشرد العربي نتيجة اقتصاد وغياب المنظور القومي الموحد للمواجهة العربية الإسرائيلية.

٤ - انتشار الأمية لدى الجماهير العربية.

نظام التعليم العام في الوطن العربي والتحدي الصهيوني:

وفي رأي محمد ناصر أن أهم المنطلقات التي ننطلق منها في معالجة قضية التعليم في الوطن العربي ودوره في مواجهة التحدي الإسرائيلي (١٠)

١ - أن التربية جزء من كل ، ونظام فرعى من نظام كلى شامل ، وأنها بالتالي لا تقوى وحدها على الاضطلاع بهذه المهمة الكبرى ، مهمة بناء فلسفة تربوية عربية قادرة على مواجهة التحدي الإسرائيلي.

٢ - وكما أننا ننطلق من القول بأن التربية نظام فرعى من نظام كلى فإننا نقول أن التربية كيان له مقوماته الكثيرة ، وأن تطويرها بالتالي لابد أن يكون عملاً متكاملاً داخل النظام التربوي نفسه.

٣ - وبذلك تحتل الفلسفة التربوية مكان الصدارة في أي تطوير تربوي ، وبدونها يظل أي إصلاح تربوي صالاً يفتقد ما يقود مسيرته ، ويظل النظام التربوي في جملته بالتالي يخبط خبط عشواء.

٤ - وما دمنا في مجال التكامل، فلا ننسى أن تطوير التربية العربية من أجل مواجهة التحدي الإسرائيلي ومن أجل سواه عمل عربي متكامل، لا بد فيه من اجتماع القدرات العربية المختلفة ، ولا تفلح فيه جهود كل بلد عربي منفرداً.

٥ - المنطلق الخامس لعله القلب والجوهر وهو الانطلاق من إدراك وعى عميق بغرض الأغراض وهدف الأهداف ، الذي يحرك الوجود الإسرائيلي.

التعليم التكنولوجي وواقع البحث العلمي في الوطن العربي:

إن الأمة العربية تمتلك كل مقومات القوة وفى كثير من الدول العربية نجد مظاهر التكنولوجيا متوافرة. إن امتلاك التكنولوجيا في حد ذاته ليس هو الحل ولكن ماذا نفعل بهذه التكنولوجيا.

إن التعليم التكنولوجي قاصر على توفير الكم المطلوب من القوى البشرية اللازمة اليوم في التنمية الشاملة ، وإن هذا القصور أبرز ما يكون في شأن مستويات العمالة الوسطى التي هي عصب العنصر البشرى في التنمية التكنولوجية (١٢) .

وعلى الساحة الأمنية بما فرضته احتياجات العصر وما يواجه العالم اليوم من صراعات نجد أن التكنولوجيا تلعب دوراً هاماً وحيوياً في هذا المجال ويبدو هذا واضحاً منذ بدء المحاولات الجادة لرفع القدرات الدفاعية العربية في الخمسينات ومازال هناك خلل في مخرجات التعليم التكنولوجي يحتاج إلى جهد خاص لمعالجته.

وهناك أمران يمكن أن يلعبا دوراً مهما في إدارة الصراع في السنوات القادمة لأن للتعليم التكنولوجي دوراً مهماً ، ولأنها ينعكسان عليه ، الأمر الأول هو أننا في صراعنا مع إسرائيل مازلنا دون المستوى اللازم في جمع المعلومات وتحليلها واستخلاص ما وراءها من حقائق خفية عن العدو الذي تتصارع معه.

والأمر الثاني أن الدول العربية تعانى من معضلة التخلف الاجتماعي والاقتصادي ومن ثم فإن السبيل الوحيد للتنمية هو البحث العلمي ، رغم ما يتطلبه من ضخامة التضحيات وطول الوقت وجسامة الإمكانيات ، والبحث العلمي في بلادنا العربية لا يزال في مراحله الأول .

معوقات البحث العلمي :

١ - حداثة البحث العلمي.
٢ - تخلف المحيط الاجتماعي.
٣ - نقص الهياكل والإمكانيات.
٤ - عدوانية المحيط الدولي.
٥ - نقص المراجع العلمية.
٦ - قلة تفاعل مراكز البحث العلمي مع محيطها.

هرتزل يتعهد بعدم المساس بالقدس !!

لا خلاف بين علماء التاريخ والسياسة على كون الصحفي الشهير الدكتور ثيودور هرتزل الذي نظم مؤتمر بال بسويسرا عام ١٨٩٧م هو المؤسس الحقيقي للحركة الصهيونية المعاصرة.

فعلى الرغم من أن النشاط الصهيوني ترعرع عبر عشرات التنظيمات السرية على مستوى العالم بداية من منتصف القرن الثامن عشر، فإن تنظيم ذلك المؤتمر الذي حضره مائتان وأربعة أعضاء يمثلون التكتلات اليهودية في شتى أنحاء العالم، كان إيذاناً بانطلاق العمل الصهيوني من السرية إلى العلنية.

وكان هرتزل قد نشر كتيباً شهيراً في عام ١٨٩٦م عنوانه (الدولة اليهوية) احتوى عدداً من الأفكار أهمها:

١) أن المشكلة الحقيقية لليهود هي في كونهم يعيشون كأقليات مشتتة في كثير من دول العالم ولا يوجد لهم وطن يمكن أن يصنع منهم (أمة).

٢) أن الهجرة العشوائية لليهود من دولة إلى أخرى ومن مكان لآخر لا تساهم في حل مشكلاتهم الأزلية والتي تتمثل في اضطهاد الأمم الأخرى لهم.

٣) ليس هناك طريق لحل مشكلات اليهود سوى إنشاء وطن يحقق قوميتهم الواحدة.

غير أن هرتزل لم يشر في كتابه هذا، ولا في خطابه الشهير الذي ألقاه أمام المؤتمر إلى (فلسطين) بالذات كوطن لليهود ، بل إن اسم فلسطين لم يكن معروفاً في ذلك الوقت ككيان مستقل، فقد كانت بلاد الشام تتزعمها سوريا وتضم كلاً من الأردن

وفلسطين ولبنان والنفوذ السوري مبسوط عل هذه الأراضي تحت سيطرة وهيمنة الخلافة الإسلامية بزعامة السلطان عبد الحميد في تركيا.

" وفي ٢٢ اكتوبر عام ١٩٠٢م قام هرتزل بطرح المشروع الصهيوني المتعلق بإقامة الدولة اليهودية في قبرص على وزير المستعمرات البريطاني جوزيف تشمبرلين الذي رفض المشروع فوراً بحجة [أن قبرص بلد يقطنه يونانيون ومسلمون ولا يمكن أن نخرجهم من بلدهم من أجل مهاجرين جدد] " (١) .

ثم اجتمع هرتزل مع تشمبرلين وعقدا جلستين طويلتين انتقل خلالهما تفكيرهما إلى إقامة الدولة اليهودية في سيناء، وبالفعل طرح اللورد لانسدون وزير الخارجية البريطاني مشروع سيناء على هرتزل في ٢٣اكتوبر١٩٠٢ م واتفق معه على إرسال بعثة لدراسة المشروع على الطبيعة وأعد له كتاب توصية إلى اللورد كرومر الكندروب السامس البريطاني (القنصل العام) في مصر. وتشكلت البعثة من خمسة صهاينة واثنين من البريطانيين، ومعظم خبراء المياه والزراعة والمواني والطرق - وبدأت البعثة زيارتها في فبراير ١٩٠٣م واجتمع ليبولد جاكوب جرينبرج عضو اللجنة التنفيذية للحركة الصهيونية مع بطرس غالي رئيس وزراء مصر من أجل دراسة المشروع وكان يسمى آنذاك (امتياز استعمار سيناء) إلا أن الحكومة المصرية رفضت رفضاً قاطعاً. وجاء هرتزل بنفسه إلى القاهرة في مارس ١٩٠٣م واجتمع مع وزير العدل ولم يصل إلى أي اتفاق وغادر مصر في ٤ أبريل ١٩٠٣م .

وقد وضح من الرسائل الثلاث التي بعث بها هرتزل في نهاية يوليو ١٩٠٣م إلى كل من الحاخام الأكبر لليهود فرنسا صادوق خان، والروفيسوررريناخ المؤرخ الصهيوني الفرنسي، واللورد روتشيلد أقوى رأسمالي صهيوني في العالم في ذلك الوقت .

وضح من هذه الرسائل أن دائرة واسعة من الانفاق تربط بين زعامة الحركة والحاخامات والرأسماليين الذين يشكلون - معاً - القوى المؤثرة في حركة المد الصهيوني.

وقد طرحت بعد ذلك - بل وقبل ذلك - مشرعات بديلة لإقامة وطن قومي لليهود في الأرجنتين، ثم في أوغندا، وكان قادة الحركة يسيرون في كل اتجاه ولكن عينهم كانت دائماً على فلسطين لأنها (أرض بلا شعب) كما يقال في الكتابات والوثائق الأوروبية.

والرسالة التي نشيرإليها في عنوان المقال نشرت أول مرة بجريدة الأهرام يوم ٤ نوفمبر ١٩٦٧ وقد أرسلها هرتزل يوم ١٩مارس ١٨٩٩م من فيينا - حيث كان يقيم آنذاك - إلى القسطنطينية حيث كان السيد يوسف ضياء الخالدي رئيس بلدية القدس موجوداً هناك في مقر الخلافة لمهام إدارية . وفي الرسالة المكتوبة باللغة الفرنسية يتوسل هرتزل إلى الخالدي أن يساعده لدى الدولة العثمانية في الموافقة على توطين اليهود في فلسطين التي لا يبدو من الرسالة أنه متمسك بها. ويحاول هرتزل إغراء الدولة العثمانية - من خلال الخالدي - بأن اليهود سيحققون الرفاهية لسكان فلسطين إذا قبلوا وجودهم بينهم. كما يؤكد أن الأماكن المقدسة سوف تبقى ملكاً للأديان السماوية الثلاثة. ولكن ما الذي حدث بعد أن قامت الدولة اليهودية عام ١٩٤٨م ؟ لقد تم طرد الدكتور أسامة الخالدي الذي كان يعمل طبيباً في مستشفى فيكتوريا بالقدس. وهو حفيد يوسف ضياء الخالدي رئيس بلدية القدس الذي أرسلت إليه هذه الرسالة التي ننشر صورتها هنا . هؤلاء هم اليهود، وتلك هي أخلاقهم ..!!!!.

والآن نترك القاريء الكريم مع نص الرسالة التي بعث بها "ثيودور هرتزل" مؤسس الصهيونية إلى السيد/ يوسف ضياء الخالدي رئيس بلدية القدس في يوم ١٩ مارس سنة ١٨٩٩م:

" سيدي الفاضل

"لقد تكرم السيد "زادوك خان" فأتاح لي الفرصة التي جعلتني أنعم بقراءة الرسالة التي بعثت بها إليه. ودعني أقل لك، باديء ذي بدء أن مشاعر الصداقة التي

تعرب عنها للشعب اليهودي تجعلني أشعر بالمعروف والجميل. لقد كان اليهود، وسيظلون دائماً / أخلص أصدقاء تركيا، وذلك منذ فتح السلطان سليم امبراطوريته لليهود الذين اضطهدتهم اسبانيا".

"وهذه الصداقة ليست مجرد أقوال، وإنما هي مستعدة للتحول إلى أفعال، ولتقديم العون إلى المسلمين". "إن فكرة الصهيونية التي أنا خادمها المتواضع، لا تميل إلى اتخاذ موقف عدائي من الحكومة العثمانية بل إن الأمر على العكس من ذلك، فإن هذه الحركة (إي الصهيونية) تستهدف توفير موارد جديدة للامبراطورية العثمانية. إن تيسير الهجرة إلى بلادكم لعدد من اليهود الذين عرفوا بالذكاء والمهارة في مضمار المال والمشروعات سيؤدي إلى زيادة رفاهية البلاد. وهذا أمر لا يمكن أن يشك فيه أحد . وهذا ما ينبغي أن تفهمه وتوضحه للجميع" .

"إن اليهود لا يعتمدون على أية قوة محاربة تقف خلفهم - كما ذكرت سيادتك بحق في الرسالة التي بعثت بها إلى الحاخام الأكبر - وهم أنفسهم ليسوا محاربين . إن اليهودي مسالم إلى أقصى حد، وهو قنوع إذا ترك يعيش في سلام . وإذن فليس ثمة ما يدعو إلى الخوف من هجرتهم".

"أما ما يتعلق بالأماكن المقدسة فإن أحداً لا يفكر في المساس بها. ولقد كتبت وقلت عدة مرات أن هذه الأماكن لا يمكن أن تكون ملكاً خاصاً لأي دين، أو جنس، أو شعب. إن الأماكن المقدسة ستظل مقدسة للعالم أجمع، وليس للمسلمين وللمسيحيين واليهود. والتفاهم الأخوي على وضع الأماكن المقدسة سيكون رمزاً للسلام الذي يتطلع إليه باهتمام كل ذوي النيات الحسنة الصادقة".

"إنك ترى، يا سيدي، أن الشعب غير اليهودي في فلسطين سيواجه مشكلة أخرى.. ولكن من ذا الذي يمكن أن يفكر في إخراج أولئك الناس من ديارهم؟ إننا

سنضاعف رفاهيتهم وثرواتهم بما نحمله معنا من رفاهية وثراء. هل تعتقد أن أي عربي يملك في فلسطين أرضاً أو بيتاً يقدر ثمنه بثلاثة آلاف فرنك أو أربعة ، يمكن أن يغضب جداً إذا ارتفع سعر أرضه خلال فترة قصيرة ، وتضاعف ربما في بضعة أشهر؟ إن ذلك سيحدث حتماً بعد وصول اليهود. هذا ما ينبغي توضيحه لأبناء البلاد ، كذلك يجب أن يدركوا أنهم سيكسبون أصدقاء أوفياء ، كما أن السلطان سيكسب رعايا مخلصين طيبين ، سيعملون على ازدهار الحياة في ذلك الإقليم الذي يعد وطنهم التاريخي" .

"وعندما ينظر المرء إلى الأمور من هذا الجانب .. وهو جانب الحق ، يرى أنه يجب عليه أن يصبح صديقاً للصهيونية مادام صديقاً لتركيا" .

"وأملي يا سيدي ، أن تكفي هذه التفسيرات لتزيد من عطفكم على حركتنا".

"لقد قلت لمسيو زادوك كاهن أن من الخير لليهود أن يتجهوا بأبصارهم إلى جهة أخرى. قد يحدث ذلك في اليوم الذي تدرك فيه الميزات الضخمة التي تعرضها عليها حركتنا. لقد أوضحنا هدفنا علناً ، وبكل إخلاص وولاء. وأرسلت إلى صاحب الجلالة السلطان مقترحات عامة ، ويسرني أن أعتقد أن صفاء ذهنه الشديد سيجعله يقبل الفكرة ، من حيث المبدأ ، على أن تبحث تفاصيلها فيما بعد. وإذا رفض الفكرة فإننا سنبحث ، وصدقني إذا قلت لك أننا سنجد ما نحن في حاجة إليه" .

"ولكن سيكون معنى ذلك أن الفرصة الأخيرة التي تتاح أمام تركيا لكي تنظم أوضاعها المالية ، وتسترد قوتها الاقتصادية ، ستزول إلى الأبد".

"إن الذي يقول لك هذا الكلام اليوم هو صديق مخلص لتركيا.. وعليك أن تتذكره !!" .

"وأخيراً تقبل ، يا سيدي ، احترامي الوافر" التوقيع دكتور ثيودور هرتزل.

خلا لك الجو فبيّضي واصفرّي ...!!!

ذهب شيني، عاد زيني، وجاء ميتشل، وغادر تينيت، ووصل كولن باول، و.. تستمر دوامة المبعوثين الأمريكيين للمنطقة لتؤكد في نهاية المطاف حقيقة يتجاهلها العرب وهي أن الولايات المتحدة الأمريكية متمسكة بإدارة الصراع في الشرق الأوسط لحسابها الخاص وعلى مقاس مصالحها هي لا مصالح إسرائيل. لذلك نراها في بعض المواقف "تشد أذن" إسرائيل لكي تضبط سلوكياتها وتسير على خط المصالح الأمريكية، والتاريخ خير شاهد على هذه الحقيقة.

في أعقاب نجاح الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في يناير ١٩٧٧م، تخوفت الدول العربية من الحكومة الجديدة، وانتابها قلق وحالة ترقب للسياسات الجديدة لهذه الحكومة. وبخاصة فيما يتعلق دفع عجلة السلام في الشرق الأوسط، هذا فضلاً عن توقف عجلة السلام قبل انتخاب الحكومة الأمريكية الجديدة بسبب قيام الحرب الأهلية في لبنان. وقد وضح ذلك القلق الشديد الذي انتاب الحكومات العربية في ذلك الوقت من تصرفات بعض رؤساء الدول العربية، فالرئيس السادات -مثلاً- ينتهز فرصة وجود وفد من الكونجرس الأمريكي في القاهرة - ويبعث برسالة مع هذا الوفد إلى الحكومة الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية فحواها: أنه مستعد لإبرام وثيقة رسمية تنهي حالة الحرب المعلنة من جانب مصر ضد إسرائيل، وأكد كذلك في رسالته على عقد مؤتمر شامل لتحقيق التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل.

وكان رد الفعل الأمريكي في ذلك الوقت أن بعث وزير خارجيته سيروس فانس في زيارة إلى منطقة الشرق الأوسط للاجتماع مع حكومة إسرائيل وزعماء

مصر والأردن، والسعودية ودعوتهم لزيارة واشنطن، وإجراء المباحثات المتعلقة بالسلام معهم.

ومن هنا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تدفع بعض حكام الدول العربية إلى التفاوض بشكل مباشر أو غير مباشر مع إسرائيل، وقد نجحت في أن تدفع الرئيس السادات في ذلك الوقت إلى عقد اتفاقية سلام منفردة مع إسرائيل وهي اتفاقية كامب ديفيد الشهيرة، والتي عقدت بشكل يدل على نفاد صبر الرؤساء العرب، وبخاصة الرئيس السادات من المجادلات مع إسرائيل حول المسائل الشكلية وهذا ما عبر عنه تماماً في خطابه أمام مجلس الشعب في ١٩٧٧/١١/٩م.

ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تدفع الرئيس السادات وبعض الحكام العرب في اتجاه التفاوض مع إسرائيل إلا لتقوية وضعها الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت تحافظ على إسرائيل باعتبارها الدولة الحليفة الوحيدة، والتي تحمي المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

ومن هنا كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحقق توازناً معيناً في إدارتها للصراع العربي الأمريكي. يعلو أو يهبط بحسب ما تفرضه الظروف السياسية في الأوقات المختلفة. ولذلك فإن معظم الرؤساء في الولايات المتحدة الأمريكية يعلنون في معظم المناسبات عن سياساتهم الثابتة أو سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الثابتة تجاه إسرائيل، وفي نفس الوقت إظهار دور أمريكا في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي بما يناسب سياستها الخاصة تجاه إسرائيل، وهذا ما عبر عنه -مثلاً - الرئيس جيمي كارتر في مؤتمر صحفي عقد له في مايو ١٩٧٧م، بقوله:

"إن لدى الولايات المتحدة الأمريكية علاقة خاصة مع إسرائيل، ومن الضروري ألا يشك أحد في وطننا أو خارجه من أن التزامنا الأول في الشرق الأوسط هو حماية حق إسرائيل في الوجود وفي الوجود الدائم وفي الوجود في سلام، وهذه علاقة خاصة، ولم أجد لدى أي من الحكام العرب الذين التقيت بهم وتباحثت

معهم لساعات طويلة أي اعتراض على هذا الالتزام الخاص من جانبنا بحماية إسرائيل".

ويفهم من ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية تعني في المقام الأول بوجود إسرائيل في الشرق الأوسط وأن من أولويات أهدافها الاستراتيجية في الشرق الأوسط حماية التواجد الإسرائيلي بشكل دائم.

وقد يكون الرئيس السادات قد وعى ذلك تماماً، وبالتالي اختصر الطريق على نفسه وأقام صلحاً منفرداً مع إسرائيل حقق فيه ما لم يكن قادراً على أن يحققه في حالة الحرب مع إسرائيل بالإضافة إلى الأهداف الاستراتيجية الأمريكية المتعلقة بالبترول العربي والثروات المعدنية العربية، والتي تهتم بها الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً جعل بعض حكام الولايات المتحدة الأمريكية يعلنون أنهم على استعداد للتدخل الأمريكي وطرح الخيار العسكري في دول الخليج في حالة قطع الطريق على أمريكا في علاقاتها بدول الخليج، أو محاولة منع الإمدادات البترولية أو الثروات المعدنية عن الولايات المتحدة الأمريكية.

فإن هناك أهدافاً أخرى للولايات المتحدة، أهمها محاولة الضغط على الحكومات العربية وإجبارها على الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات مختلفة معها، وهذا لا يمثل رغبة أمريكا الحقيقية في وجود سلام شامل في الشرق الأوسط وبخاصة بين العرب وإسرائيل بقدر اهتمامها بهذا السلام باعتباره المدخل الوحيد والحقيقي للاعتراف العربي بإسرائيل ككيان دولي قائم. وهذا سوف يخدم المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يضمن الاستقرار الاقتصادي لإسرائيل مما يخفف العبء عن الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية القروض والمساعدات وصفقات الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل.

كذلك فإن السلام العربي لإسرائيل وما يترتب عليه من الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط سوف يخدم المصالح الأمريكية من زاوية الاستقرار في التبادل

التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الدول العربية واستمرار تدفق رؤوس الأموال العربية وعوائد النفط على البنوك الأمريكية.

القضية الفلسطينية ومحور الصراع العربي - الإسرائيلي :

القضية الفلسطينية ليست هي المحور الأساسي في الصراع العربي الإسرائيلي، ولكنها هي القضية التي تطفو على السطح في هذا الصراع. وبعيدا عن الجوانب الأساسية للصراع حول هذه القضية، فإن الموقف الأمريكي الرامي إلى إدارة الصراع من جانبه بما يحقق لإسرائيل أهدافها، فالولايات المتحدة الأمريكية التي كانت في أول الرافضين للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والذي أعلنته الإدارة الأمريكية في أكثر من موقف، وأكثر من مناسبة، ووقوف هذه الإدارة بشدة في اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني في الجمعية العمومية للأمم المتحدة أكثر من مرة، هي نفسها التي تبنت ورعت مباحثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية بعد ذلك، وهي نفسها التي رعت اتفاق غزة أريحا، وهذا التناقض في الموقف الأمريكي راجع إلى تطابق وجهات النظر بين أمريكا وإسرائيل وبخاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي أو القضية الفلسطينية.

غزة وأريحا والشكل الجديد للصراع

لم يكن اتفاق غزة أريحا يعبر عن تغير كامل في السياسة الإسرائيلية أو موقفها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بقدر تعبير عن موقف قديم لإسرائيل، وكذلك تغيير المواقف والسياسات العالمية والتي لا يتناسب معها، إلا العمل من خلال سلام شامل من أجل مواكبة حركات التكتلات الاقتصادية في العالم والصراع من أجل البقاء الاقتصادي أولاً، وليس السياسي، أو الحربي.

ففي ٢١/١٠/١٩٧٥م، صرح شيمون بيريز وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك على صفحات مجلة هآرتس الإسرائيلية بقوله: إن الفراغ في الضفة الغربية يجب ملؤه بإدارة ذاتية، وحكم ذاتي. ففي يهودا والسامرة شخصيات محترمة وحكيمة تستطيع إدارة شئونها بنفسها. واعتبرت الأوساط الإسرائيلية والفلسطينية أن دعوة بيريز تعتبر مشروعاً يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار. وفي نفس الوقت واصل بيريز دعوته لهذا المشروع الذي يقوم في بداية الأمر على إجراء انتخابات مجالس بلدية في أكثر من أربعين مدينة وقرية في الضفة الغربية على أمل أن تنجز فيما بعد خطوات أخرى تدريجية نحو تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين.

إذن فالدعوة ليست جديدة على الحكومة الإسرائيلية ولكنها تغيرت بتغير الدافع، فإسرائيل الآن تسعى إلى تحويل الصراع العربي الإسرائيلي إلى صراع اقتصادي بدلاً من الصراع السياسي، لأن الهدف غير المباشر لهذا الاتفاق هو خروج الاقتصاد الإسرائيلي من عنق الزجاجة من خلال الأسواق العربية الإسرائيلية المشتركة، والتي تعتبر المنفذ الوحيد للمنتجات الإسرائيلية. وكذلك محاولة إسرائيل القضاء على الانتفاضة الفلسطينية التي تسهم بشكل مباشر في عرقلة الاقتصاد

الإسرائيلي. وهذا أيضاً يحقق للولايات المتحدة الأمريكية كثير من الأهداف السياسية والاقتصادية.

وأهم هذه الأهداف السياسية قيام تحالف عربي/ إسرائيلي/ تركي تجاه إيران في المستقبل والحدّ من المدّ الإسلامي الثوري الإيراني في المنطقة، الذي يهدد المصالح الأمريكية أو على الأقل القضاء على بوادر أي تحالف عربي إيراني في الشرق الأوسط من خلال دفع العلاقات العربية الإسرائيلية في اتجاه التطور والتشابك وفرض الثقافة الأمريكية، والسياسة الأمريكية، وكذلك الإسرائيلية على الواقع العربي في محاولة لعزل الهوية العربية عن جذورها الأساسية، وكذلك القضاء على التواجد الأمني الإيراني.

والولايات المتحدة الأمريكية تعتبر اتفاق غزة أريحا ووجود السلام الشامل بين إسرائيل والدول العربية من خلال حل القضية الفلسطينية بهذا الشكل هو الغطاء السياسي لتحقيق أهداف الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجية والسياسية في الشرق الأوسط، وبخاصة في مراحل الصراع الإيراني الأمريكي.

ومن هنا فإن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط هي التي تحكم الصراع العربي الإسرائيلي ونقله من مناخ إلى مناخ مختلف تماماً بحسب ما تقتضيه المتغيرات السياسية الدولية، والتي تتعلق في المقام الأول بتهديد المصالح الأمريكية، والإسرائيلية في الشرق الأوسط.

ولكن هل يمكن في ظل عملية الاستقرار السياسي في منطقة الشرق بالمنطق الأمريكي، تحقيق مزيد من التنمية، والتقدم في الدول العربية؟!.

لا يمكن أن يتحقق التقدم العربي بأي شكل من الأشكال التي تضر بالمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط - ومن مصلحة أمريكا وإسرائيل أن يظل العرب على هذا الوضع المتعثر في التنمية والتقدم التكنولوجي والصناعي لأن هذا الوضع يضمن

بقاء التفوق الإسرائيلي على المستوى العلمي والتنموي؛ مما يدفع بالعلاقات العربية الإسرائيلية إلى حالة التراكمية في مختلف المجالات.

وكذلك لكي تلعب إسرائيل نفس الدور الذي تلعبه أمريكا في سياسات التبعية في الدول العربية، وبالتالي تضمن الولايات المتحدة الأمريكية بقاء فاعليتها وتدخلها المباشر في الشئون العربية وضمان بقاء الدول العربية في الفلك الأمريكي على المستوى السياسي، أو الاقتصادي.

ولذلك فإن الصراع العربي الإسرائيلي الذي تحتويه الولايات المتحدة الأمريكية وتديره بالشكل المناسب لها ولإسرائيل؛ سوف يظل، وإن تعددت أشكاله، ومستوياته: سلباً، أو إيجاباً.

الصين والصراع العربي الإسرائيلي

في شهر يناير ١٩٥٠ بعث "موسى شاريت" أول وزير خارجية لإسرائيل ببرقية إلى نظيره الصيني "شواين لاي" جاء فيها: "قررت حكومة إسرائيل الاعتراف قانونياً بحكومة الصين التي أسمح لنفسي بانتهاز هذه الفرصة السعيدة للإعراب عن آمال حكومتي الصادقة في ازدهار الأمة الصينية"، كانت إسرائيل أول دولة في الشرق الأوسط تعترف بالصين الشعبية.

وفي هذا الوقت لم تدرك الدول العربية ماهيّة وأهمية الدولة العملاقة الجديدة التي وُلدت في الشرق الأقصى وتقاعست عن الاعتراف بها، ووقفت بجانب الصين الوطنية (تايوان) وبذلك كسبت إسرائيل صداقة أكثر الدول سكاناً على سطح الأرض قبل العرب. وعندما سُئِل "بن جوريون": لماذا اعترفت إسرائيل بالصين الشعبية في عام ١٩٥٠ ؟، أجاب بقوله: لسبب بسيط وهو (ولماذا لا نعترف؟)، ثم أردف: "كذلك فإنك لا تستطيع اعتبار تايوان مثل الصين الشعبية، فإن هناك ٦٠٠ مليون (وقتها) شخص في الصين، وإن عدم الاعتراف بها يعتبر إهانة"[١].

ومع اعتراف مصر بالصين الشعبية في مايو ١٩٥٦ اكتسبت العلاقات التجارية والثقافية بين الصين والدول العربية زخماً قوياً وشهدت السنوات الممتدة من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٥ نشاطاً صينياً عربياً مكثفاً. ومع العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ والذي اشتركت فيه إنجلترا وفرنسا مع إسرائيل، تخلصت الصين من موقف المهادنة المؤقت مع إسرائيل ووصفتها بأنها أداة للإمبريالية الغربية، وبأن القوى الأجنبية تحاول إعادة تثبيت أقدامها في الشرق الأوسط بالتعاون مع إسرائيل[٢].

---

١ - د. عبدالعزيز حمدي عبدالعزيز، السياسة الدولية – ع ١٣٢ - إبريل ١٩٩٨.

٢ - ياسر بدوي. ملف البيان السياسي، ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٢.

وبعد الثورة الثقافية الصينية عام ١٩٦٥ ومع الهجمة الأمريكية على المنطقة العربية التي قادها الرئيس الأمريكي "ليندون جونسون" الذي وكّل إسرائيل بضرب مصر ليعوّض انكساره في حرب فيتنام، حدث تطوراً هاماً في الموقف الصيني حيث أصبحت الرؤية الصينية تدعو إلى حرب طويلة الأمد يتحتم على العرب اتباعها من أجل تحرير فلسطين، وأن الصراع العربي - الإسرائيلي لا يمكن حله سلمياً حيث أن الولايات المتحدة استغلت الأمم المتحدة لخلق مشكلة فلسطين والحيلولة دون حلها. ودعت الصين في ذات الوقت إلى القضاء على إسرائيل وأكدت على الحقوق المقدسة للشعب الفلسطيني في أرضه، وخلال زيارة "شواين لاي" لمصر في ١٩٦٤/١/١ صرح قائلاً: "نحن على استعداد لدعم الشعوب العربية لاسترداد فلسطين حيث تكونون مستعدون، قولو ذلك وستجدوننا على استعداد لتقديم كل شيء وأي شيء من أسلحة ومتطوعين". وفي مارس ١٩٦٤ بدأت الصحف الصينية إطلاق حملة تأييد لنضال الشعب الفلسطيني، وزار الصين قادة حركة فتح الفلسطينية، وعلى رأسهم أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٥ وطلب فتح مكتب له بصفة شبه دبلوماسية في الصين[١].

ويبدو أن مؤتمر باندونج في إبريل ١٩٥٥ قد ساهم بشكل حاسم في تقريب وجهات النظر بين الرئيس عبد الناصر والقيادة الشيوعية في جمهورية الصين الشعبية حيث جرى تنسيق عالٍ بين الطرفين، بل إن عبد الناصر نفسه اندهش للحماس الذي أظهره الوفد الصيني لتأييد ودعم حركات التحرر الوطني في الجزائر والمغرب وتونس وفلسطين في نضالها من أجل الحرية والسيادة الوطنية، ولما كانت إحدى توصيات مؤتمر باندونج تنشيط النشاط التجاري بين آسيا وإفريقيا، فقد وقعت الصين ومصر بعد أربعة أشهر من المؤتمر أول اتفاقية تجارية بينهما في بكين، وبناء على هذه الاتفاقية استوردت الصين قطناً

---

١ - المصدر السابق.

مصرياً بلغت قيمته حوالي ٢٤.٥ مليون دولار أمريكي وكانت هذه أكبر صفقة قطن في تاريخ مصر حتى هذا الوقت[١].

وفي الواقع أن اعتراف مصر بالصين الشعبية مهد الطريق أمام بقية الدول العربية للتقدم وتطوير العلاقات مع الصين؛ فبعد شهرين من إقامة مصر علاقات لها مع الصين أعلنت كل من سوريا واليمن في يوليو وأغسطس ١٩٥٦ على التوالي عن إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية[٢].

وخلال عقد الستينيات من القرن الماضي اتسمت سياسة الصين الشعبية تجاه إسرائيل بالتراجع والفتُور إلى حد كبير، وكأن بكين قد فقدت شهيتها السياسية فيما يتعلق بالعلاقات مع إسرائيل، ولذلك لم تعد تتحمس للاتصال بالكيان الصهيوني بعد أن أكدت الوقائع بعد مؤتمر باندونج أن سياسة الصين أصبحت موالية للعرب تماماً. كما أدان "ماوتسي تونج" الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة والمتكررة على الشعب الفلسطيني والدول العربية المجاورة، وفي الوقت نفسه تدهورت العلاقات بين البلدين عندما قامت إسرائيل بالتصويت في الأمم المتحدة ضد قرار قبول الصين عضواً في المنظمة الدولية[٣].

وعلى الجانب الآخر شهدت هذه الفترة تطورات كبيرة إيجابية على مستوى العلاقات الصينية - العربية حيث بدأ "شو إين لاي" في ١٤ ديسمبر ١٩٦٣ جولة شملت عدداً من الدول العربية والإفريقية كانت القاهرة المحطة الأولى في هذه الجولة، وقد استقبل الضيف الصيني استقبالاً حافلاً في القاهرة وأصدر الجانبان بياناً مشتركاً في ٢١ ديسمبر ١٩٦٣ أظهر اتفاقاً كبيراً في وجهات النظر وعبّر الجانب الصيني فيه عن تأييده لنضال الشعب الفلسطيني واليمني والعماني في نضالهم من أجل الحرية والاستقلال، كما تم في ٢١ ديسمبر ١٩٦٣ توقيع اتفاقية تعاون تجاري وتكنولوجي بين البلدين تلاها في نفس

---

[١] - د. جعفر كرار أحمد. السياسة الدولية –ع ١٣٢، إبريل ١٩٩٨.

[٢] - المصدر السابق.

[٣] - د. عبدالعزيز حمدي عبدالعزيز، مرجع سابق.

الشهر الإعلان عن قرض صيني بقيمة ٨٠ مليون دولار لمصر يستغل في شراء معدات مصنع نسيج ومصاف للسكر، على أن تستفيد مصر من هذا القرض في الفترة ما بين ١٩٦٥ و١٩٦٨ ويسدد على أقساط لمدة عشر سنوات تبدأ من عام ١٩٧٢ وهو قرض بلا فوائد، كما أرسلت الصين ٢٥٠,٠٠٠طناً من القمح لمصر وذلك عندما جمّدت الولايات المتحدة صادرات القمح لمصر.

ومع حرب يونيو١٩٦٧ قامت الصين بموقف مشرّف تجاه القضية العربية حيث أصدرت الحكومة الصينية في ٦ يونيو ١٩٦٧ بياناً شديد اللهجة تدين فيه الاعتداء الإسرائيلي على مصر وأعلنت تأييدها الثابت للعرب في حربهم ضد الولايات المتحدة وإسرائيل. والجدير بالذكر أن الصين قامت في تلك الأيام بلفتة طيبة عندما قامت بتقديم قرض مالي بدون فوائد لمصر بلغت قيمته حوالي عشرة ملايين دولار أمريكي كما تبرعت بحوالي ١٥٠,٠٠٠ طناً من القمح دعماً لمصر[1].

وتأتي حقبة السبعينيات لتشهد العلاقات الصينية الإسرائيلية بداية عهد تقارب جديد، كان هذا التقارب يرتكز على ركيزتين أساسيتين، أولاهما: تطبيع العلاقات بين الصين الشعبية والولايات المتحدة في إطار دبلوماسية "البنج بونج" والتي أدت إلى زيارة "هنري كيسنجر" لبكين في يوليو ١٩٧١ وزيارة الرئيس الأمريكي "نيكسون" للصين في ٢١ فبراير ١٩٧٢ والذي أجرى محادثات مع "ماوتسي تونج" بغية تطبيع العلاقات بين البلدين، وثانيهما: بداية مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل في أواخر السبعينيات وبتحقيق هذه التغيرات لم يعد هناك عائقاً لتوطيد العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية وإسرائيل سواء من ناحية الصين التي كانت تعارض السياسة الإسرائيلية تجاه العرب أو من ناحية إسرائيل نفسها التي كانت تخشى توطيد علاقتها مع الصين على حساب الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] - د. جعفر كرار أحمد، مرجع سابق.

ولعلّ أهم الاتصالات بين الصين وإسرائيل في السبعينيات تمت في ١٤ يناير ١٩٧٩ عندما زار الدبلوماسي الصيني "إش. ف. ليو" إسرائيل بناء على تعليمات من الحكومة الصينية وبحث مع مسئولي الخارجية الإسرائيلية إمكانية قيام علاقات دبلوماسية بين الجانبين ثم تتابعت بعد ذلك الاتصالات السرية[١].

في ١٧ يوليو ١٩٧٢ أعلن السادات رسمياً إنهاء عمل البعثة العسكرية السوفيتية في مصر معلناً استغناء مصر عن كل المستشارين السوفيت وسيحلّ محلهم كادر مصري مدرب، لاقى هذا القرار هوًى في نفوس الحكومة الصينية التي أيدت هذا القرار وردّت الجميل إلى مصر بزيادة التطبيع في العلاقات معها ومع الدول العربية في خلال حقبة السبعينيات حيث أيدت بحماس كل من مصر وسوريا في معارك ٦ أكتوبر ضد إسرائيل، ولكنها على الرغم من ذلك لم تقدم مساعدات عسكرية خلال الحرب، وإنما اكتفت بالدعم السياسي والدبلوماسي ولكنها بعد وقت قصير من معارك ٦ أكتوبر ١٩٧٣ أعلنت دعم مصر عسكرياً حيث زودت الصين القوات المسلحة المصرية بثلاثين ماكينة لطائرات وقاذفات ميج ١٧، وميج ٢١ المقاتلة في صورة هبة لا تردّ.

مع توقيع السادات اتفاقية كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨ مع إسرائيل، تكونت جبهة عربية معارضة ضمت كلاً من سوريا والعراق وفلسطين واليمن وليبيا. وقد نشطت هذه الجبهة في شن حملات سياسية وإعلامية ضخمة ضد السياسة المصرية، فما كان على الصين إلا التزام الحياد تجاه الاتفاقية حيث لم تصدر أي بيان رسمي يؤيد الاتفاقية أو يعارضها، وذلك خوفاً من إغضاب مجموعة كبيرة من الدول العربية، ولكنهم -ليبدوا أكثر مرونة - أدانوا السياسيات التوسعية الإسرائيلية وأشاروا لأول مرة إلى إمكانية الحل السلمي للمسألة الفلسطينية إذا ما انسحبت إسرائيل من الأراضي المحتلة، واعترفت

---

[١] - د. عبدالعزيز حمدي عبدالعزيز، مرجع سابق.

بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وقد جاء ذلك في خطاب السيد هوانج هو وزير الخارجية الصيني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

شهدت الثمانينيات من القرن الماضي طفرة في العلاقات بين الصين وإسرائيل غلب عليها الطابع العسكري وأهم الصفقات العسكرية بين البلدين تلك التي تمت في أوائل الثمانينيات حيث بلغت قيمتها مليار دولار حصلت بموجبها الصين على ٥٤ طائرة "كافير" ودبابان من نوع "ميركافا" وصواريخ "جبرابيل" وأجهزة ألكترونية متنوعة، ونصت الصفقة أيضاً على إرسال خبراء عسكريين إسرائيليين إلى بكين لتدريب الصينيين على استعمال تلك الأسلحة. وفي العام ١٩٨٥ عقدت أول صفقة علنية بين الصين وإسرائيل إذ اشترت بكين معدات حربية وقطع غيار للدبابات السوفيتية ت – ٦٢ التي أضاف إليها الصينيون مدافع إسرائيلية من عيار ١٠٥ مم، وفي المقابل سلمت بكين إلى تل أبيب كميات من الحديد ومعادن التيفان والفاناديوم والتانتال وهي معادن مهمة لإنتاج الطائرات والصواريخ. كما منحت إسرائيل الصين تكنولوجيا إنتاج الصاروخ جورجو بايفون –٣ وهو تقليد للصاروخ الأمريكي "سايد وايندر". وعلى الصعيد السياسي شهدت الثمانينيات أول اتصال رسمي معلن بين البلدين حيث اجتمع وزير خارجية الصين مع نظيره الإسرائيلي في عام ١٩٨٧ لمناقشة فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط.

وعلى الجانب العربي تطورت العلاقات الصينية - المصرية في الثمانينيات على الصعيدين الثقافي والسياسي والاقتصادي، في حين لم يبد أن هناك تعاوناً عسكرياً واضحاً في هذه الفترة، إلا أن الميزان التجاري بين البلدين بدأ يختل بشكل ملحوظ لصالح الصين في عام ١٩٨١.

في صبيحة يوم ٢٤ يناير ١٩٩٢ خرجت العلاقات بين الصين وإسرائيل إلى العلن بشكل رسمي عندما أعلنت الدولتان إقامة علاقات دبلوماسية بينهما ووقع وزير الخارجية الصيني "تشيان تشي تشين" ونظيره الإسرائيلي "ديفيد ليفي" في قصر الضيافة القريب من

وسط العاصمة بكين ووقعا بياناً مشتركاً يقر إقامة هذه العلاقات على مستوى السفراء وكان لهذا التقارب أهداف إسرائيلية منها:

الهدف الأول: إنهاء عزلة إسرائيل الدولية على اعتبار أن إسرائيل الآن لها علاقات دبلوماسية كاملة مع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وهو ما أعلنه إسحاق شامير رئيس الوزراء السابق.

الهدف الثاني: عقد اتفاقية مع الصين لمراقبة الأسلحة التي ترسل إلى الدول العربية (السعودية وسوريا) فإسرائيل ينتابها القلق من جراء مبيعات الأسلحة الصينية للدول العربية، فقد أثارت ضجة كبيرة عندما باعت الصين للسعودية صواريخ متوسطة المدى أرض / أرض في عام ١٩٨٨.

الهدف الثالث: الاستفادة من السوق الصينية الضخمة والسوق الآسيوية بصفة عامة.

الهدف الرابع: فك الحصار النفسي للجانب العربي بإقامة علاقات مع حليفهم التقليدي الصين الشعبية وتأكيد كيان إسرائيل كدولة معترف بها من العالم وخاصة من قواه الخمس الكبرى.

وفي إبريل ٢٠٠٠ زار الرئيس الصيني إسرائيل واستغرقت زيارته أربعة أيام أبرمت خلالها صفقة سلاح مشتركة بين البلدين وكان لهذه الصفقة ردود أفعال قوية من جهة الولايات المتحدة التي اعترضت كلياً على الصفقة حيث أعرب الرئيس الأمريكي السابق "كلينتون" لـ "يهود باراك" عن تحفظه لقدوم إسرائيل على تلك الصفقة لما تمثله من تهديد للأمن القومي الأمريكي، وأمن الرعايا الأمريكيين بتايوان وتغيير موازين القوى العسكرية في العالم[1].

---

[1] - تميم هاني خلال. السياسة الدولية – ع ١٤١ – يوليو ٢٠٠٠.

وقد أدى الخلاف الأمريكي - الإسرائيلي بخصوص تلك الصفقة إلى توتر العلاقات نسبياً بين واشنطن وتل أبيب؛ الأمر الذي دعا صحيفة ها آرتس الإسرائيلية للانضمام إلى الآراء المطالبة لوقف الصفقة تجنباً لنشوب أزمة حقيقية مع واشنطن. وقال "زئيف شيف" الخبير الاستراتيجي الإسرائيلي أنه لا يجوز لإسرائيل أن تحشر نفسها في المسار المدمر للعلاقات الحساسية بين الولايات المتحدة والصين، وأضاف أنه لا يمكن طلب ١٧ مليار دولار مضافاً إليها ٣٠٠ مليون دولار للخروج من لبنان كمساعدات أمريكية في الوقت الذي تتجاهل فيه إسرائيل الطلب الأمريكي بشأن إيقاف الصفقة مع الصين والتي تبلغ قيمتها ٢٥٠ مليون دولار!.

الخيار «لا مؤاخذة» الاستراتيجي !!

يعجبني الحكماء العرب كثيرا، وتفتنني طلعة بعضهم حين يتصدر الكاميرات، ويرسم على جبينه علامات الحكمة والاتزان و"المفهومية" وهو يقول "السلام خيار استراتيجي" ثم يخافت بقوله "ونحن نحث الحكومة الاسرائيلية على تنفيذ خريطة الطريق"، ويتناسى فخامته أو جلالته أو سموه أو قداسته أو فضيلته أو معاليه أن يهود العالم منذ وجدوا ارتكبوا أشنع الجرائم بلا حساب، ولم يعرفوا -أصلا - معنى للسلام، ونذكر - فقط لتنشيط الذاكرة العربية - من أشهر جرائمهم طبقا لما نشرته مجلة نقابة المحامين بمصر:

١ - أنهم منذ زمن طويل يرتكبون الجرائم في حق العالم أجمع واغتصبوا أراضي دولة عربية اسمها فلسطين.
٢ - أشاعوا الافتراءات على الله ورسوله.
٣ - أحرقوا المسجد الأقصى الشريف.
٤ - اعتدوا على حائط البراق الشريف.
٥ - تسرعوا في قتل السلطان عبد الحميد الثاني خليفة الدولة العثمانية عام ١٨٩٢م.
٦ - أشعلوا الحرب العالمية الأولى.
٧ - قتلوا اللورد "مويان" الوزير البريطانى الذي تعاطف مع الحرب عام ١٩٤٤.
٨ - اغتالوا الكونت "فولك برنادوت" مبعوث الأمم المتحدة للأرض المحتلة أثناء مفاوضاته مع العرب والإسرائيليين في فترة الهدنة بعد وقف القتال في حرب١٩٤٨.
٩ - قتلوا أكثر من ١٢ ألف شهيد فلسطيني وجرحوا ٢٥ ألف آخرين بالاشتراك مع القوات البريطانية وذلك قبل إعلان دولتهم عام ١٩٤٨م.

١٠ - أقاموا مذابح دير ياسين وذبحوا فيها أكثر من ٣٠٠ عربي ما بين رجل وامرأة وطفل وألقوا بجثثهم في الآبار بعد أن بقروا بطونهم واغتصبوا أعراضهم.

١١ - قتلوا المئات من سكان كفر قاسم وأحرقوا بيوتهم وقتلوا نساءهم وأطفالهم.

١٢ - قامت الوحدة (١٠١) الإسرائيلية بعمليات خلف خطوط الهدنة التي أعقبت حرب ١٩٤٨على الجبهات اللبنانية والسورية والأردنية والمصرية، ونفذت هذه الفرقة خمس مذابح ضد عرب مدنيين خلال ثلاثة أعوام.

١٣ - أطلقوا مدافع الهاون على قرية قطنة الفلسطينية بعد قتل عدد من النساء وهن في طريقهن إلى بئر الماء.

١٤ - قتل الأسرى المصريين في حرب ١٩٥٦، ١٩٦٧ فيما يسمى بـ "مذبحة قبية"، وذلك بقرارات فردية من ضباط الجيش الإسرائيلي.

١٥ - أقاموا مذبحة "بدو العزازمة" في سبتمبر ١٩٥٣ وقتلوا العزل، ومذبحة "البريج" ومذبحة قلقيلية في أكتوبر ١٩٥٦ التي استهدفت تدمير مركز الشرطة الأردني وراح ضحيتها ٨٨ عربياً، ومذبحة مدرسة بحر البقر المصرية التي راح ضحيتها تلاميذ مدرسة ابتدائية في الستينيات من القرن العشرين.

١٦ - إقامة مستوطنات إسرائيلية في شبه جزيرة سيناء وطرد ومصادرة أملاك أكثر من ٧ آلاف من البدو من أماكن سكانهم ومستوطنات أخرى في القدس والجولان.

١٧ - غزو الجنوب اللبناني وقتل آلاف اللبنانيين والفلسطينيين في مذبحة قانا ١٩٩٦، ومذبحتي صابرا وشاتيلا.

١٨ - قتل المصلين في الحرم الإبراهيمي.

١٩ - ضرب المفاعل النووي العراقي في ١٩٨٢م.

٢٠ - محاولات ضرب الاقتصاد الوطني في مصر وسوريا ولبنان ومحاولات تقسيم السودان.

هذا إلى جانب ارتكاب العديد من الجرائم الدموية التي اهتز لها العالم وشاهدناها - ومازلنا نشاهدها يوميا - من خلال شاشات التليفزيون.

شهادات غربية معاصرة ضد اليهود:

أما الغربيون السذج الذين لم يرزقهم الله تعالى ما رزق حكامنا وحكماءنا من العقل والحكمة والاتزان فإنهم تسرعوا في وصف إسرائيل بالإجرام ومنهم:

الشاهد الأول: نص الكلمة الوثيقة التي ألقاها الرئيس الأمريكي بنجامين فرانكلين على الشعب الأمريكي عام ١٧٨٩ والتي يحذر فيها من اليهود، ويصفهم بأنهم مصاصو دماء، وهذه الوثيقة موجودة بمعهد فرانكلين بفلادلفيا وفيها يقول الرئيس فرانكلين:

"هناك خطر جسيم على الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الخطر هو اليهود، ففي كل أرض يستقرون فيها فإنهم يحطون أخلاقيات الشعب ويهبطون بالأمانة التجارية، ويظلون منطوين على أنفسهم لا يتعايشون مع غيرهم ويعملون على خنق الشعب اقتصادياً كما فعلوا في البرتغال وأسبانيا، ومنذ عام ١٧٠٠ وهم يبكون على مصيرهم وبأنهم قد طردوا من وطنهم الأم فلسطين، ولكن إذا أعطاهم العالم اليوم فلسطين فإنهم يختلقون الأعذار لعدم العيش فيها، لماذا.. لأنهم مصاصو دماء ولا يمكنهم العيش مع بعضهم ولابد أن يعيشوا مع المسيحيين وغيرهم لكي يمتصوا دماءهم وإذا لم يطردوا من أمريكا بالدستور فإنهم خلال ١٠٠ عام فقط فسوف يتدفقون بأعداد كبيرة على هذا البلد، بحيث يسيطرون على الحكومة وإذا لم نمنع اليهود من الآن، فإن أولادنا سيعيشون في الحقول التي تغذى اليهود، بينما هم يقعدون في عد حساباتهم.. إنني أحذركم إذا لم تمنعوا اليهود فإن أولادكم وأحفادكم سوف يلعنونكم في قبوركم..".

الشاهد الثاني: الجنرال "ماك أرثر" الذي كان قائداً عاماً لقوات الباسفيك في الحرب العالمية الثانية الذي قال في إحدى خطبه أمام مواطنيه الأمريكان:

"كنت أسعى لإنقاذ أرواح الآلاف من مواطني الأمريكيين والمتحالفين معنا لحفظ حياتهم، وكانت ضربتنا قاصمة للأعداء وساحقة لإنهاء الحرب، ولكن الأشخاص الذين يرغبون في إطالة أمد الحرب وهم تجار الحرب "اليهود" حالوا دون بلوغي الهدف بحركتهم

تلك وأطالوا أمد الحرب مع أن صديقي "ماك كاترين" كان يحذرني من ذلك قائلاً: "لقد طوقنا الأعداء، يقصد بهم اليهود وغيرهم، لقد كنا نطعن من الخلف أثناء مقاومة اليابان ولكن ليس بيد الأمريكيين بل بيد الصهاينة الخونة".

الشاهد الثالث: الجنرال "لندبرج" فقد صرح في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤١ في صحيفة أمريكية بقوله: "ليس لدولتنا الأمريكية من مبرر في حربها مع الألمان ولكن الذي دفع بنا في أتون الحرب ثلاث قوى شريرة وملعونة، الأولى هي الجامعة الإنجليزية والثانية هم اليهود، والثالثة: إدارة روزفلت والحقيقة المرة أن اليهود هم الذين زجوا بدولتنا في أتون الحرب لا غيرهم، فلا تدعوا أيها الأمريكيين مجالاً لليهود المنبوذين الذين ضربت عليهم الذلة والمسكنة أن يتدخلوا في شؤوننا والإضرار بأمريكا من أجل منفعتهم".

الشاهد الرابع: الجنرال الأمريكي "وان هورن موسيلر" حين صرح بقوله: "الدنيا كلها تتعامى عن مساوئ اليهود وفتنتهم وتآمرهم على الشعوب والسلام، وهذا واضح وثابت ومتفق عليه ولاشك فيه، فإنني لم أسلم بلادي لليهود وسأقاومهم وافسد خططهم وأحبط مؤامراتهم حتى آخر نسمة من حياتي"..

الشاهد الخامس: المستر أرمسترونج الحاكم الأمريكي الأسبق الذي نشر في كتاب "تراثيورن" إن خطيئات تشرشل وروزفلت وستالين كانت خطيئات فاحشة تلك التي ارتكبوها في محكمة "نومبرج" بإعدامهم حكام الألمان وقادتهم بعد أن حملوهم مسؤوليات جرائم حرب لقد ارتكب هؤلاء الثلاثة أعظم جناية على وجه الأرض، بإعدامهم هؤلاء الألمان.

الشاهد السادس: القس "كورالد ل.ن. سمث" الذي قال في كتابه "ماى فيل فورد درايد" ما يلي:

"نحن في الجمعية المسيحية الوطنية نقاوم الصهيونية نفشي أسرارها، لقد حاكموني هؤلاء الأنذال سراً وأصدروا حكماً بالإعدام وفى الحال طبقوا هذا القرار ومر على رأسي القضاء سريعاً دون أن أصاب بأذى ثم دسوا لي السم ولكن قوة الله

أنقذتني وأفسدت السم، وأنكم لتروني اليوم أصلب من الحديد أقاوم أعدائي وأعداء الإنسانية "اليهود" بكل ما أوتيت من قوة."

الشاهد السابع: المستر "جاجك تينى" عضو مجلس الشيوخ الأمريكي الذي صرح في كتابه "يونست نت وورك" بأن "الذي لا يصدق أن الصهيونية هدامة، ربما أن يكون مواطناً خائناً أو جاهلاً غبياً، إنهم يحيكون المؤامرات ويختلقون الأساطير في كل زمان ومكان ويدسون المكائد بين جميع الأمم والأغرب من هذا كله أنه لا ينبذ الناس هذه الأساطير يكذبونها إني اعتبر كل من لا يشك في سوء نياتهم خائناً لوطنه أو متآمراً على بلاده.."

ولاشك أن هؤلاء الشهود أغبياء ومغرضون وممولون من جهات أجنبية تتبع حكومة "أنجولا" أو جزر القمر، أو لعل أكثرهم لا يعرف مصلحة شعبه، ولم يتذوق طعم الخيار – لا مؤاخذة - الاستراتيجي!!!

احتمالات الحرب في الفكر العسكري الإسرائيلي

منذ بدأ الصراع العربي الإسرائيلي وسياسة إسرائيل العسكرية والأمنية تتسم بطابع هجومي واضح والحروب التي شنتها إسرائيل منذ ١٩٤٨م وحتى الآن بلغت أربع حروب كبرى بالإضافة إلى عدد ضخم من العمليات العسكرية واسعة النطاق مقابل حرب كبرى واحدة قامت بها دول عربية (مصر وسوريا عام ١٩٧٣) ضد إسرائيل وعدد أقل من العمليات العسكرية واسعة النطاق والمحدودة ، ويبدو أن القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية تفصل بين ما هو سياسي وما هو أمني -عسكري وتعطي أولوية قصوى للاعتبارات الأمنية - العسكرية فأحد أهم أسس التفكير المسيطرة في الأوساط الإسرائيلية هو أنه لا يوجد تعارض منطقي بين استخدام القوة المسلحة أو التفكير في استخدامها فاعتبارات الأمن - تبعاً للمفاهيم الإسرائيلية - تتقدم على الاعتبارات السياسية واستمرار إسرائيل كدولة آمنة أمناً كاملاً استناداً على عناصر قوتها الخاصة أهم بكثير من التسوية السلمية لصراعها مع الدول العربية. إن موازين القوة العسكرية في المنطقة بين أطراف الصراع العربي/ الإسرائيلي مختلة تماماً لصالح إسرائيل وهو اختلال معترف به من جانب أطراف الدائرة ويتسم هذا الاختلال بالتعقيد الشديد لدرجة يصعب معها حصر كافة أبعاده الاستراتيجية ببساطة فإسرائيل تتفوق كلياً ونوعياً على كل دولة عربية مجاورة على حدة وتتفوق نوعياً على أي دولتين مجارتين أضف إلى ذلك أن إسرائيل تمتلك سلاحاً مطلقاً هو السلاح النووي والذي تظهر أهمية وجوده في حالات مختلفة كسقف يضع حداً قريباً أو بعيداً لما يمكن أن تصل إليه التفاعلات العسكرية مع إسرائيل ، في هذا السياق تظل مسألة شن الحرب نظرياً ترتبط بالطرف الإسرائيلي فلا تزال التوجهات الهجومية تسيطر على عقيدتها العسكرية ، لاسيما والفجوة النوعية بين الطرفين في الميزان العسكري القائم تتجه نحو الاتساع وأن محاولات التضييق منها تتعذر مع الوقت نظراً لما توليه إسرائيل من

اهتمام بعمليات تحديث وتطوير برامج تسليحها بما يتواءم مع حاجاتها الأمنية وبما يتوازى مع البرامج التسليحية الغربية وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا الصدد يعرض د. محمد قدري سعيد (السياسة الدولية ع٩٢ أبريل ١٩٨٨) لبعض الخطوط العامة التي تحكم النشاط الإسرائيلي في مجال التسليح:

١ - من المعروف أن إسرائيل ترتبط والولايات المتحدة الأمريكية باتفاقية للتعاون الاستراتيجي في مجال الدفاع منذ سنة ١٩٧٩ ولقد قام إسحاق رابين وزير الدفاع الإسرائيلي في ١٤ ديسمبر ١٩٨٧ بتجديد هذه الاتفاقية لمدة عشر سنوات أخرى.وهذه الاتفاقية تعطي إسرائيل ومؤسساتها البحثية والصناعية نفس الوضع الذي تتمتع به دول حلف شمال الأطلنطي في نقل التكنولوجيا الحديثة والمشاركة في برامج الأبحاث والدراسات ذات الطابع العسكري. ولقد استفادت إسرائيل كثيراً من هذه الاتفاقية في مجالات الحرب الإليكترونية والذخيرة المطورة والصواريخ المضادة للدبابات بعيدة المدى.والرؤوس الباحثة عن الأهداف بالأشعة تحت الحمراء للصواريخ والقنابل جو/أرض المطورة (نظام أوفر للقنابل الموجهة بالأشعة تحت الحمراء).

٢ - التفوق الإسرائيلي على المستوى العالمي في تطوير وإنتاج أنواع كثيرة من : طائرة بدون طيار، والترسانة الإسرائيلية الحالية تشتمل على مركبات من هذا النوع بعضها ذو مدى قصير والبعد الآخر ذو مدى طويل حتى ١٠٠ كم.والطائرة بدون طيار تستخدم في أغراض الاستطلاع والتصوير وتحديد الأهداف، كما يمكن استخدامها في تدمير الأهداف في العمق.

ومن المعروف أن إسرائيل قامت باستخدام أجيالها من هذه المركبات مثل (ماستيف، مازلات، بايونير) في تحديد مواقع الصواريخ السورية في سهل البقاع في لبنان، وقامت طائرات (اسكوت) من نفس النوع بتصوير نتائج الهجوم على مواقع الصواريخ ونقلها تليفزيونياً إلى تل أبيب وتقوم إسرائيل حالياً بتطوير أنواع

جديدة من الطائرة بدون طيار تتميز بصغر الحجم ورخص الثمن لاستخدامها بأعداد كبيرة .

٣ - قامت إسرائيل بتطوير الطائرة المقاتلة القاذفة (لافي) حتى مراحل متقدمة من اختبارات الطيران.وبفضل هذا المشروع الذي ساهم فيه العديد من الشركات الأمريكية الكبرى ، قامت إسرائيل بنقل الكثير من التطبيقات التكنولوجية المتقدمة في مجالات الاليكترونيات والألياف الصناعية والحواسيب الإلكترونية ، وهندسة الطيران بصورة عامة مما حقق إضافة نوعية وكمية إلى مشاريع إسرائيل في مجالات التسليح والفضاء.ويعتبر مشروع الطائرة (لافي) من أكبر مشاريع التطوير الإسرائيلية المعلن عنها في مجال التسليح.

وعندما بدأ المشروع في فبراير ١٩٨٠ كان الهدف الأساسي منه هو بناء طائرة تفي بالمتطلبات التكتيكية الإسرائيلية في التسعينات وما بعدها وتستفيد من الخبرة القتالية على الجبهة العربية في أكتوبر ١٩٧٣. كما كان الهدف من المشروع - بالإضافة إلى ذلك - بناء قاعدة صناعية متقدمة تحافظ على التقدم الإسرائيلي في مجالات التكنولوجيا الحديثة.وبرغم أن إسرائيل كانت صاحبة التصميم الهندسي للطائرة إلا أن العمل في المشروع اقتضى اشتراك حوالي ٨٠ شركة أمريكية في توريد المعدات والنظم الفرعية للطائرة.وتبلغ التكلفة الكلية للمشروع ٢٫٢ بليون دولار دفعت منها الولايات المتحدة ١٫٨ بليون دولار لكن المشروع لم يدخل في مرحلة الإنتاج لأسباب اقتصادية بعد جدل طويل داخل الحكومة الإسرائيلية.

٤ - الاهتمام الإسرائيلي المكثف بالأشكال المطورة والمتقدمة للرؤوس الحربية التقليدية بدءا من الرؤوس الحاملة للقنابل والشظايا والألغام إلى رؤوس المفرقعات الارتجاجية عالية التدمير والتي استخدمت في المعارك اللبنانية وكان لها تأثير فعال على الأهداف المحصنة.

٥ - نجاح إسرائيل في تطوير صاروخها الباليستيكي بعيد المدى أريحا ٢ الذي قد يصل مداه إلى ١٤٥٠ كم. ومن المؤكد أن إسرائيل تعطي أولوية عالية لتطوير هذا النوع من الصواريخ لأداء مهام للردع في العمق العربي.إن تزويد هذا النوع من الصواريخ الرؤوس التقليدية المطورة يتيح استخدامه ضد الأهداف البعيدة بمرونة غير متوافرة في حالة الرؤوس النووية التي يحكم استخدامها اعتبارات معقدة. ومن المعروف أن عمليات إسرائيل المحددة ضد قواعد الفلسطينيين في تونس وضد المفاعل النووي في العراق قد تمت باستخدام سيناريوهات معقدة للطائرات المهاجمة، ومثل هذه المهام سوف يمكن تحقيقها بدقة وبدون مخاطرة كبيرة باستخدام هذا الجيل من الصواريخ بعيدة المدى.أما أثناء اشتعال العمليات فإن هذه الصواريخ يمكنها في ضربة خاطفة تدمير المطارات الحربية في العمق وإصابة الطائرات داخل دشمها الحصينة والإجهاز على حشود المدرعات والأفراد في المراحل الأولى من المعركة.

٦ - وقعت إسرائيل بروتوكولاً للتعاون الفني مع الولايات المتحدة في مجالات الأبحاث الخاصة بمبادرة الدفاع الاستراتيجي والتي تمتد إلى الواجهة الأمامية للتقدم العلمي والتكنولوجي في عصرنا الحالي.هذا الوضع سوف يتيح لإسرائيل أن تضع يدها على التكنولوجيا الجديدة في مجالات أشعة الليزر والجزيئات والتطبيقات المتقدمة في الحاسبات الإليكترونية وبرامجها المعقدة، كذلك في هندسة الصواريخ والمقذوفات فائقة السرعة.

٧ - تحصل إسرائيل على الأجيال الحديثة من الذخيرة المطورة لطائراتها المقاتلة، ويشمل ذلك الصواريخ الموجهة جو/جو، وجو/أرض والقنابل الموجهة بالليزر والرادار والأشعة تحت الحمراء، وفي المقابل فإن الكونجرس الأمريكي يقف بالمرصاد أمام حصول الدول العربية على هذه النوعية من الذخيرة بعد أن يوافق على إمدادها بالطائرات عارية منها.

وإذا تعرضنا لما يسمى بمنظومة الأسلحة الإسرائيلية فوق التقليدية والمقصود بها الأسلحة الكيميائية و البيولوجية نجد أن إسرائيل بدأت الاهتمام بهذه المنظومة منذ قيام الدولة، ولأن عمليات الإنتاج والتطوير بالنسبة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية أيسر - مقارنة بالسلاح النووي - فقد سعت إسرائيل إلى توفير قاعدة إنتاجية ضخمة ساعدها في ذلك توافر القاعدة العلمية في هذا المجال والاستعانة بشبكة العلماء اليهود المنتشرين في العالم حيث أوجدت إسرائيل صلات علمية معهم في إطار تنمية صناعتها الكيميائية، وتشمل المنشآت الكيميائية الإسرائيلية عدة مصانع من أهمها:

- مصنع إنتاج الغازات الحربية في شرق الناصرة.
- مصنع آسيا للكيميائيات في بتاح تكفا.
- مصنع مختئيم للكيميائات والمبيدات الحشرية في تل أبيب.
- مصنع دوريت للكيميائيات في القدس.
- مصنع هايل للكيميائيات في حيفا.

وتنتج إسرائيل الغازات الحربية وخاصة غازات الأعصاب والغازات الكاوية والخانقة والغازات النفسية ومواد شل القدرة وأهمها غاز BZ داي فوسجين، وتستخدم إسرائيل وسائل التوصيل التي تستخدم في الأسلحة النووية من طائرات وصواريخ علاوة على الهاونات والألغام الكيميائية، أما بالنسبة للقدرات البيولوجية في الترسانة العسكرية الإسرائيلية فهي لا تقل عن القدرات الكيميائية فلاسرائيل برنامج طموح لإنتاج الأسلحة البيولوجية وهناك معمل حكومي متخصص يعمل به عدد كبير من العلماء الذين يتابعون أحدث النظريات العلمية ويقع بالقرب من تل أبيب في منطقة نتسيونا وهناك تعاون مرصود بين إسرائيل والولايات المتحدة في مجالات التجارب على استنباط التوكسينات والفطريات، كما تقوم إسرائيل بإنتاج عناصر الأمراض الفطرية وعناصر الأمراض البكتيرية مثل: الجمرة الخبيثة والكوليرا والطاعون والجدري والحمى الصفراء.وعلى الرغم

من أن إسرائيل لم يثبت قيامها باستخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية في حرب ١٩٧٣ إلا أنه قد ثبت استخدام القوات الإسرائيلية للأسلحة الكيميائية وخاصة غاز سيانور الهيدروجين بواسطة مستودعات القنابل وذخائر المدفعية أثناء غزو هذه القوات بيروت عام ١٩٨٢.

وبالنسبة لاحتمالية قيام إسرائيل بشن حرب نظامية على دول عربية مجاورة ، فإن هذا الفرض يتوقف على عدة عوامل يعرض لها محمد عبد السلام (السياسة الدولية ع ١٢ أكتوبر ١٩٩٦) من أهمها:

١ - قيام نظام حكم إسلامي متطرف في إحدى الدول المجاورة لإسرائيل ففي هذه الحالة يمكن أن يصبح أمن إسرائيل - طبقا لتلك التصورات - محل تهديد بفعل السلوكيات المحتملة لهذا النظام على نحو يمكن من أن يؤدى إلى شن حرب شاملة.

٢ - قيام إحدى الدول العربية بانتهاك هيكلي لاتفاقيات السلام التي عقدت، أو ستبرم، مع إسرائيل ، مترافقاً مع تحركات عسكرية تهدف إلى تهديد أمن إسرائيل ، على نحو يمكن أن يؤدى إلى حرب شاملة.

٣ - حدوث اختلال واضح في التوازن استراتيجي القائم في المنطقة، وذلك بامتلاك دولة أو أكثر أسلحة تدمير شامل أو واسع، يترافق مع تحركات سياسية لإقامة تكتل ضد إسرائيل، وتحركات عسكرية تهدد أمن إسرائيل، على نحو قد يؤدى إلى سلسلة تصعيد نحو حرب شاملة.

إن تلك الحالات - تبعا للفكر الإسرائيلي هي أقرب الحالات التي يمكن أن تؤدى إلى أن تفكر إسرائيل في شن حرب شاملة أو بدء السير في هذا الاتجاه وفقاً لتطور التفاعلات المتصلة بها.

البروتوكولات.. وشعر الحداثة

تعد «بروتوكولات حكماء بنى صهيون» الدليل القاطع على عداء اليهود ليس للعرب والمسلمين أو المسيحيين فحسب، بل للإنسانية جمعاء، بكل قومياتها وأجناسها ودياناتها، وإليكم هذه الوصايا الصهيونية كما طبعت في الفترة من ١٩٠١ - ١٩٠٥ والتي اشتملت على اثنتين وعشرين مادة تمت صياغتها في عام ١٨٩٤ وطبعت في العشر سنوات التالية، وهي الآن محفوظة في لندن بمتحف «بريتشن» وتم نشرها في أكثر من مطبوعة، برغم حرص اليهود الشديد على عدم إذاعتها.

وهاكم تلك المواد المعادية للإنسانية طبقا لما نشرته مجلة نقابة المحامين بمصر:

- **أولاً:** يجب إفساد الشباب وإضعاف روحهم المعنوية بالأخلاق الوضيعة.
- **الثانية:** العمل على هدم حياة الأسرة.
- **الثالثة:** العمل على جعل الحكم بيد المسيئين.
- **الرابعة:** الحط من أهمية الفضيلة وتحرير الأدب ليكون رخيصاً شهوانيا. وهذا ما ينفذه الحداثيون العرب بكفاءة واقتدار.
- **الخامسة:** هدم حرمة المقدسات وخلق اتهامات سافلة بحق الذين يحترمون المقدسات غير اليهودية للحط من كرامتهم وإفساد العقائد الدينية من جنودها والعمل على توسيع الخلافات بين الأمم وبث بذور التفرقة.
- **السادسة:** تحبيب البدع «الموضات» إلى الناس لأنها تتطلب كثيراً من النفقات ورفع ثمن الأشياء البسيطة.
- **السابعة:** التوجيه إلى اللعب واللهو والخرافات، وخلق الجدل الفارغ، لإلهاء الناس وصرفهم عن التفكير بالصالح.

- **الثامنة:** تسميم الأفكار الحميدة، بصورة دائمة، وخلق الشغب، لتخريب العامة، وإضعاف الأجسام بمادة الأفيون.
- **التاسعة:** اختلاق أمور كاذبة لإزعاج المواطنين وبث روح النقمة بين المجتمعات.
- **العاشرة:** يجب إرهاق الملاك بضرائب فادحة سعياً لتجريدهم من ثرواتهم.
- **الحادية عشرة:** تحريض العمال على الإضراب، ضد أرباب الأعمال، وتسميم أفكارهم وجعلهم غير مطمئنين على مستقبلهم الوظيفي بشكل دائم.
- **الثانية عشرة:** يجب إضعاف معنويات الطبقة العليا بكل وسيلة، وذلك بتشهير أعمال الأغنياء غير المنطبقة على الواقع وتنفير المجموعة الإنسانية منهم.
- **الثالثة عشرة:** تأخير الصناعة وتعطيل الزراعة تدريجياً.
- **الرابعة عشرة:** وضع نظريات سخيفة وتشويق الناس لاعتناقها وبلبلة أفكارهم لعدم إمكان تطبيقها واستحالة الوصول إلى تحقيقها عملياً.
- **الخامسة عشرة:** حض العمال على طلب زيادة أجورهم في حال الغلاء لخلق الشغب.
- **السادسة عشرة:** إحداث ثغرات بين الأمم لحدوث الوقائع والخلافات بينهم والإكثار من الأسلحة المدمرة.
- **السابعة عشرة:** تسليم مقدرات الأمة لأشخاص غير مثقفين وعاجزين لإحداث انقلابات في الأمم وخلق الفوضى بها.
- **الثامنة عشرة:** تبديل شكل الحكومات وإفشاء أسرار المقامات العليا حتى لا يكونوا مسيطرين تماماً.
- **التاسعة عشرة:** تبديل الحكم المشروع بحكم استبدادي.
- **العشرون:** وفي الحالة الاقتصادية السيئة يجب إيجاد طريقة تجارية لاستنزاف الثروات.

- **الحادية والعشرون:** يجب بلبلة وضع الاستقرار المالي وهدم الاقتصاد وتأخيره وتهيئة العالم للإفلاس وإيقاف دولاب الصناعة وتهديم قيمتها وجمع ذهب العالم في يد أشخاص محدودين وهدم الرأسمالية الكبيرة.
- **الثانية والعشرون:** تهيئة طرق لانقراض الحكومات بخلق الاضطرابات وجعل الحكم بيد الأقليات.

دليل آخر:

ولنتأمل «الوصايا المكتوبة» التي تضمنها بروتوكول الهيئة المركزية للحاخامات والتي نشرتها مجلة «سبيل الرشاد» التركية في عددها رقم ٢٥٢ بتاريخ سبتمبر عام ١٩٥٧، والتي نورد ترجمتها الحرفية.

لكي يسيطر اليهود على العالم، يجب العمل بالوصايا التالية:

١- توسيع نطاق الإشراف على دور الإذاعة والتليفزيون والسينما والمطبوعات.

٢- إقصاء غير اليهود عن دراسة الحقوق والطب والكيمياء وما شابه ذلك، وتشجيع اليهود على التخصص في هذه الفروع.

٣- اجعلوا جميع مدارس العالم وكلياته عدا اليهودية منها مراكز اجتماعية للانتفاضات «الثورات الشعبية».

٤- أظهروا جميع الأنبياء عدا أنبياء اليهود بمظهر يحط من كرامتهم وذلك بتوجيه الافتراءات والأكاذيب لدعواتهم ونشر أسباب التفرقة والفساد بين صفوف أتباعهم وحمل مؤسساتهم وأنديتهم على التقرب إلينا والامتزاج معنا.

٥- العمل على إفساد أخلاق النساء والأولاد لدى جميع الأمم من جميع الطوائف غير اليهودية.

٦- العمل على تهويد الدساتير والقوانين لدى جميع الأمم بشكل مغلوط والسعى لإغلاق المحاكم وإلصاق الشبهات والشكوك في حكامها في كل مكان.

٧. دس عوامل الفرقة والفساد بين سائر الطبقات الاجتماعية وإلقاء العداوة بين الملونين وغيرهم.

٨. استغلال السياسيين في جميع الأمم والعمل على إضعاف حكوماتهم.

٩. إبادة غير اليهود بشتى الطرق بلقاحات مختلفة وتلويث مياههم بالمواد السامة والمنهكة للأعصاب حتى ينقلوا إلى مشافي المجاذيب ويحرموا من استعمال حقوقهم المدنية.

١٠. العمل على استمالة رجال الإدارات في جميع الدول حتى يكونوا في قبضة أيديكم.

١١. التمهيد لتسللكم إلى بلدان العالم وتحوير قوانينهم بشكل يضمن هذه الناحية.

١٢. قلب نظام الحكم الجمهوري في جميع الحكومات وإحلال النظام الأوتوقراطى محله.

١٣. استخدموا جميع الحيل والدسائس لاستمالة العمال وجعلهم في قبضة أيديكم.

اختلاق أمور كاذبة لإزعاج المواطنين وبث روح النقمة بين المجمعات

وذلك بإعداد الاجتماعات والدفع إلى الإضراب ولا تتوانوا عن كل تضحية في هذا السبيل، وبهذه الأساليب، نكون قد أنقصنا من أعدائنا في البلد الذي نحن فيه، وذلك بتفويض دعائم الحكم ونشر الانحلال الخلقي والإفلاس الاقتصادي والحرب الأهلية في ربوعه، وعندئذ يسهل علينا توجيهه الوجهة التي نريدها، ولا يغربن عن بالكم أن الثورة البلشفية جعلتنا سادة الحرب العالمية الأخيرة وسودتنا على أسياس وأوروبا باستثناء أسبانيا، التي لم نستطع التسلل إليها، وكان تأسيس الأمم المتحدة مدعاة لقيام دولتنا إسرائيل التي ستكون مركز ثقل للعالم تتحكم في جميع مقدراته، وإذا تحدث إليكم أحد من غير اليهود سألكم رأيكم في هذه الوصايا والمناهج ومصدرها فأجيبوه بأنها محض افتراء وكذب وأنها من نسج الخيال، ولو أدى ذلك إلى أداء القسم بعدم صحتها لأن التلمود

يأمركم بذلك ولا حاجة بنا لتذكيركم بأن وصول هذه الوصايا لأيد غير يهودية يؤدى بنا إلى الدمار.

وحتى التلمود...؟

يعد «التلمود» عند اليهود كتاباً مقدساً لا يقل أهمية عن التوراة، بل ربما يزيد.. وهذا التلمود عبارة عن التفسيرات والشروح التي قام بها «الربانيون والحاخامات» لنصوص التوراة بعد تحريفها لتلائم أهواءهم، وترضي غرائزهم الشريرة التي تدمن الشر وتضمر الحقد والكراهية لكافة صنوف البشر، وقد جاء في كتاب لأحد اليهود طبع سنة ١٥٩٠م ما نصه: «اعلم أن أقوال الحاخامات افضل من أقوال الأنبياء وقال لقد وقع الاختلاف بين الله وبين علماء اليهود في أمر من الأمور، وبعد أن طال الجدال تقرر إحالة الخلاف إلى أحد الحاخامات الذي حكم بخطأ الإله مما اضطره أي «الله» إلى الاعتراف بخطئه!!.

وأول من جمع تلك التفسيرات في كتاب أسماه «المشنا» هو الحاخام «يوجاس» في سنة ١٥٠م «ومشنا» تعنى في اللغة العبرية الشريعة المعتادة، وقد أضيف لهذا الكتاب شروحات أخرى صدرت في فلسطين وبابل، وقام علماء اليهود بتعليق حواشي كثيرة لشروحات مفصلة على «المشنا» ودعوها باسم «الجاماراه» ومنها معا تكون التلمود.. وهو الذي يعنى «كتاب تعليم ديانة اليهود وآدابها» ويقدس اليهود «التلمود» كما قلنا آنفاً لدرجة أنهم يرون استحقاق كل من يحقر أقوال الحاخامات للموت، وأنه لا خلاص لمن ترك تعاليم التلمود واكتفي بالتوراة، فأقوال علماء التلمود افضل من توراة موسى!!.

ومن نصوص «التلمود» ما يلي:

- الخارجون عن دين اليهود خنازير نجسة، وخلق الله الأجنبي على هيئة إنسان ليكون لائقاً لخدمة اليهود الذين خلقت الدنيا من أجلهم.

- حياة غير اليهودي ملك لليهودي فكيف بأمواله.
- الشفقة ممنوعة بالنسبة لغير اليهودي، فإذا رأيته واقعاً في النهر أو مهدداً بخطر فيحرم عليك أن تنقذه.
- قتل المسيحي من الأمور الواجب تنفيذها، الكلب أفضل من الأجنبي. أي غير اليهودي، أياً كان لأنه مصرح لليهود في الأعياد أن يطعم الكلب وليس له أن يطعم الأجنبي.
- إن الله لا يغفر ذنباً ليهودي يرد لغير اليهودي ماله المفقود.
- اقتل الصالح من غير الإسرائيليين ويحرم على اليهودي أن ينجى أحداً من باقي الأمم من هلاك أو يخرجه من حفرة يقع فيها.

لقد حان الوقت فعلاً لتغيير المناهج الصهيونية !!

لو أنصف العرب لتبادلوا التهنئات بما تقرر في الجانب الغربي من الأرض من ضرورة تغيير المناهج الدراسية في الشرق الأوسط الكبير، فالمناهج فعلا في حاجة إلى تغيير حازم جازم حاسم يقتلع جذور الإرهاب من نفوس الناشئة، ويغرس في نفوسهم المحبة والسلام وحسن الجوار. وأنا هنا أتكلم عن المناهج المقررة في اسرائيل !! وليس عن المناهج العربية وفيما يلي نماذج من نصوص الكتب المقررة في إسرائيل حاليًا أضعها بين يدي الأستاذة كونداليزا رايس لكي تتأملها وترى إن كانت فعلا تدعم الإرهاب أم لا؟

إن وزارة التربية والتعليم والرياضة الإسرائيلية تختار نصوصًا معينةً من العهد القديم (التوراة المزيفة) لتضعها في الكتب المقررة على تلاميذ المرحلة الابتدائية. فمن ذلك ما تفيض به كتب الدين المقررة حاليا، ومنها:

أ - ما ورد في كتاب الدين المقرر على الصف الرابع الابتدائي، ص ٢٥٨ من سفر يشوع، إجماع ٦ و ٨ فقرة (٢، ٢١).

"وصعد الشعب إلى المدينة، وأخذوا المدينة وضربوا كل ما فيها من رجل وامرأة، وطفل وشيخ، حتى الغنم والبقر والحمير بحد السيف، وحرق «أي يوشع عليه السلام» مكانها، وكل نفس فيها، ولم يبق فيها شاردًا. وفعل ذلك بملك (مقيدة) كما فعل بملك (أريحا).. ثمَّ اجتاز يوشع بن نون (مقيدة) وكل إسرائيل معه، إلى (لبنة) وحارب (لبنة)، فدفعها الرب أيضًا إلى بني إسرائيل مع مكانها، فضربها بحد السيف... وفعل بملكها كما فعل بملك أريحا..".

ب - ما ورد في كتاب الدين للصف الرابع، ص ٣٠٤، من سفر القضاة، إجماع(١)، فقرة (٨):

"ثمَّ أضرم المشاعل ناراً، وأطلقها بين زروع الفلسطينيين، فأحرق الأكداس، والزرع، وكروم الزيتون".

جـ - ما ورد في كتاب الدين المقرر على الصفين الخامس والسادس، ص ٣٢٨، من سفر صموئيل الأول، إصحاح ٧، فقرة (١٤):

"فذل الفلسطينيون ولم يعودوا بعد ذلك للدخول في تخوم إسرائيل، وكانت يد الرب على الفلسطينيين كل أيام صموئيل، والمدن التي أخذها الفلسطينيون من إسرائيل رجعت إلى إسرائيل من (عقرون) إلى (جت)، واستخلص إسرائيل تخومها من يد الفلسطينيين".

د. ما ورد في كتاب الدين المقرر على الصف الثالث الابتدائي، ص ٦٩ من سفر الخروج، إصحاح ٦، فقرة ٤، ٨:

"أقمت معهم عهدي أن أعطهم أرض كنعان: أرض غربتهم التي تغربوا فيها، وأدخلكم إلى الأرض التي رفعت يدي أن أعطيها لإبراهيم وإسحق ويعقوب وأعطيكم إياها ميراثًا".

غير أن تشويه صورة الإسلام والمسلمين يبدو أكثر وضوحًا في مقررات الاجتماعيات كالجغرافية والتاريخ، كما يظهر أيضًا كثقافة جانبية من خلال الموضوعات المختارة لكتب القراءة وكتب تعليم قواعد اللغة العبرية.

فعلى سبيل المثال نقرأ في كتاب الجغرافية المقرر على الصف الخامس (١) الابتدائي نصًّا من هذا النوع ص ٧١، ٧٢ جاء فيه:

".. دين آخر ظهر في منطقتنا وتأثر باليهودية وهو الإسلام، إن الإسلام لم يولد على شواطئ البحر المتوسط، بل بالقرب منه. وقد جاء مؤسسه وهو النبي محمد من مدينة مكة في العربية السعودية، وتقع تلك المدينة وهي مقدسة عند المسلمين، بالقرب من البحر الأحمر.

سافر محمد شمالاً وغربًا حيث كان يقود قوافل التجار، والتقى في رحلاته بيهود ونصارى، وتعرف على معتقداتهم وتقاليدهم.

وفي الدين الجديد الذي أسسه محمد هناك أمور كثيرة تشير إلى معتقدات وتقاليد موجودة في اليهودية والنصرانية. إن المسلمين من أتباع محمد خرجوا في حملات احتلال حيث قاموا باحتلال القدس التي كانت مقدسة بالنسبة لهم. وتوجهوا في حملات الاحتلال بالأساس إلى دول تقع جنوب البحر المتوسط، ولكنهم وصلوا أيضًا إلى الهند شرقًا".

وفي نفس الكتاب (ص ١٧٩) نقرأ تحريضًا ضد التوجه الإسلامي الذي ظهر في الجزائر في التسعينيات من القرن العشرين، حيث يقول مؤلفو الكتاب المذكور:

"تعاظم في السنوات الأخيرة في الجزائر، وبشكل كبير جدًا، الإيمان الديني بالإسلام. وقد أسهم في ذلك كل من اليأس من الوضع الاقتصادي، والبطالة، والسكن الحقير، وانعدام الأمل في الحياة.

إن الكثيرين من سكان الجزائر يؤمنون بأن الخلاص سيأتي إليهم من الدين الإسلامي.

وبدأ الكثيرون من أوساط جيل الشباب، والقاطنين في المناطق الفقيرة، يحملون السلاح. إنهم مهتمون بإيصال رجال الدين إلى السلطة، ويأملون أن يقوم رجال الدين بتحسين حالة السكان.

وللأسف الشديد أن ذلك الهيجان قد حقق العكس حيث يلحق الضرر بالاقتصاد والمجتمع"

وواضح من هذه النصوص أن مناهج التعليم الإسرائيلية تعمل - في جميع المقررات - على تحقيق عدة أهداف:

- **الأول:** غرس العزة في نفوس أطفال اليهود.
- **الثاني:** إشعار هؤلاء الأطفال بالتميز العرقي تحت مقولة (شعب الله المختار).

- **الثالث**: تأكيد رخص أموال الآخرين وأعراضهم ودمائهم مما يجعل قتل غير اليهود لا يهز شعرة في رأس أي يهودي يتخرج في ظل هذه المناهج.
- **الرابع**: أن الاعتقاد بتقدم اليهود وتخلف المسلمين يجب أن يتحول إلى عقيدة لا تتزعزع.
- **الخامس**: أن قيم القوة والشجاعة والنبل والتقدم لا ترتبط إلا بأشخاص اليهود، وأن ما يقابلها من الضعف والجبن والنذالة والتخلف لا يفارق أي عربي أو مسلم.

وتتكاتف المقررات الدراسية جميعًا من أجل تحقيق هذه الأهداف، بل إن الأنشطة المدرسية المصاحبة للتدريس كالوسائل التعليمية والرحلات وأوجه الترفيه كالمسرح والسينما والقصص وغيرها، كل ذلك يؤدي إلى النتيجة ذاتها التي تتغياها المناهج الدراسية.

والعجيب أن القوة المسيطرة الآن، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، لم تتوجه إلى إسرائيل لتنقية مناهجها من هذه الخدع والدسائس والأكاذيب، والدعوات المفضوحة للقتل والعنف، بل إنها على العكس من ذلك توجهت إلى الدول العربية والإسلامية لكي "تطور" مناهجها لتتواءم مع ما يسمونه عصر "السلام". فهل تريد الدولة العبرية السلام بهذه المناهج الدموية؟!!

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية :

١. أسامه أمين الخولى، التعليم التكنولوجي في الوطن العربي، إمكانيات إسهامه في الصراع العربي الإسرائيلي– الأبعاد التربوية للصراع العربي الإسرائيلي، ١٩٨٦، ص١٥٨.

٢. إسماعيل أحمد الياغى الجذور التاريخية القضية الفلسطينية. القاهرة، ص٤٨، ص٧٤، ص١١٥.

٣. جمال الدين الناصورى: موارد المياه فى الوطن العربي، القاهرة ١٩٦٩ ص ١٥٤، ١٥٢.

٤. خيرية قاسمية وآخرون، المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، معهد البحوث والدراسات العربية، ص ١٠٠.

٥. خيرية، علي، إبراهيم، المستوطنات الإسرائيلية في الأرضي العربية المحتلة منذ ٦٧م.

٦. رضا محمد شعبان، الشرق الأوسط وحرب المياه، مجلة الوعي الإسلامي، العدد ٣٧٥ (الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، مارس ١٩٩٧) ص ٢١، ص ٢٢.

٧. روجيه جارودوى، جريدة (الأهرام المصري)، العدد (٢٢ / ١٠/ ٩٦م.

٨. عبد الخالق جبه- إسرائيل الاستيطان والكيان- مجلة كلية الآداب بسوهاج، مصر العدد (١٦) يوليو ١٩٩٤م، ص ٣٠ ، ص ٣٥.

٩. عبد الله صالح، المستوطنات في السياسة الخارجية الإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٦، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أكتوبر ١٩٩٦) ص١٠٤ ، ص ١٠٨.

١٠. عدنان هزّاع البياتى، أزمة المياه فى الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٤ (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير ١٩٩٦) ص 79 -٨٠.

١١. عرفات عبد العزيز سليمان، دينامكية التربية في المجتمعات، "القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩١"، صـ ١٨٤ : ١٨٥.

١٢. عرفات عبد العزيز سليمان، ديناميكية التربية في المجتمعات ت، (مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٩١) ص ١٨٤ : ١٨٥.

١٣. متى ديردون، مرجع سابق، .

١٤. متى ديردون، نزع السلاح وتعليم السلام اليونسكو - مستقبل التربية، ترجمة محمد كمال لطفي، العدد ٤، ١٩٧٨م، ص٦ ، ص٧ ، ص ٨.

١٥. محمد سامح سعيد، التعليم والتكنولوجيا، مستقبل التعليم في الوطن العربي بين الإقليمية والعالمية، الجزء الأول، أبريل ١٩٩٦، صـ١٢٥ : ١٢٦.

١٦. محمد ناصر، مرجع سابق،.

١٧. محمد ناصر، الفكر التربوي وإمكانية تصديه للصراع العربي الإسرائيلي، الأبعاد التربوية للصراع العربي الإسرائيلي، ص٥٣ : ٥٤، ص٦٠ :٨٢، صـ٩٤ : ٩٦.

١٨. محمود ابو العلا محمد، مشكلات المياه فى الشرق الأوسط، ص ٧٥٠، ص ٧٧.

١٩. مذكرات هرتزل.

٢٠. وليم فهمي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

الصحف:

١. جريدة الأهرام،٦٩/١٠/٣١، نقلاً عن وليم فهمي، الهجرة اليهودية، ص٣٦٦.

٢. جريدة الأهرام (المصرية) اليومية، العدد (الجمعة ٩٦/١٠/٤م).

٣. جريدة الأهرام (المصرية) اليومية، العدد (السبت ٩٦/١٠/٥).

٤. جريدة الأهرام (المصرية) اليومية، العدد (الأحد، ٩٦/١٠/٦م).

٥. جريدة الأهرام (المصرية) اليومية، العدد (الثلاثاء، ٨/ ١٠/ ٩٦م).

٦. جريدة الأهرام (المصرية) اليومية ، العدد (الأربعاء، ٩/١٠/ ٩٦م).

٧. جريدة الأهرام (المصرية) اليومية ، العدد (الخميس، ١٠/١٠/٩٦م. ص١).

٨. مجلة السياسة الدولية عدد اكتبور ١٩٩٣ ص ١٢٨.

المراجع الأجنبية :

1- Ander son, E (may 1991), p. 34.

2- North Andrew : "Israul Demogray Phic Dilnn Geographica Magazine. April, 1992, p.36.

المؤلـف

أ.د. مصطفى رجب:

١ - عمل بالسلك الجامعي: معيداً فمدرساً مساعداً فمدرساً فأستاذاً مساعداً فأستاذاً فوكيلاً.

ثم عمل عميدا لكلية التربية بسوهاج [١٩٩٥ -٢٠٠١].

كما عمل عميداً للمعهد العالي للدراسات الإسلامية بسلطنة عمان [١٩٨٩ - ١٩٩٢].

٣ - عضو اتحاد الكتاب المصريين، والمجالس القومية المتخصصة برياسة الجمهورية بمصر، ولجنة التربية بالمجلس الأعلى للثقافة بمصر.

٤ - رئيس جمعية الثقافة من أجل التنمية ورئيس تحرير دوريتها العلمية المحكمة [الثقافة والتنمية].

٥ - رئيس مجلس إدارة جريدة [رسالة الجنوب] المرخصة من المجلس الأعلى للصحافة بمصر.

٦ - يكتب في عدد من الصحف والمجلات العربية من أكثر من ربع قرن وله أعمدة ثابتة في بعضها.

٧ - صدر له أكثر من ثلاثين كتابا وبحثا وثلاثة دواوين شعرية .

٨ - يعمل حالياً أستاذاً زائراً للدراسات العليا بكلية الشريعة – جامعة اليرموك – الأردن.

العنوان الدائم للمراسلة البريدية : مصر– سوهاج– كلية التربية.

الهاتف في مصر:

٠٠٢٠١٠١٩٩٨٣٧٧ - ٠٢٠٩٢٣٣٣١٧٠١ - ٠٠٢٠٩٤٣٨٩٦٧٠١

البريد الإلكتروني : mostafaragab@yahoo.com